

أَصْنُوحُ الْجَدَرِ وَالْمُنَاطَرَةِ
فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

تأليف
الدكتور محمد بن إبراهيم العثمان

دار ابن حزم

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثانية

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

طبعة مزيّنة ومنقّحة

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن خزيمة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص ب: ٦٣٦٦/١٤ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

مقدمة الطبعة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن المحاجة والمجادلة والمناظرة أصولها وقواعدها مستمدة من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وعمل الصحابة رضي الله عنهم، وتوارثته الأمة قرناً بعد قرن، وجاء هذا الكتاب ليبرهن على أصالة هذا العلم في شريعة الإسلام، ويزيد العارف بذلك معرفة، ويزيل التوهم، ويرفع التلبيس الذي أصاب الخلوف الجاهلة بحقيقة شريعتها، ومعاني نصوص وحيتها، ويوقف الكافر على أصول هذا العلم، وقواعد هذا الفن، والمعيار الذي استعمله المسلمون في بيان الحق، والهداية إليه، والذب عنه، ودفع ما يعارضه من الباطل، حتى يعلم الجميع أن المسلمين تميزوا عن غيرهم، واختصوا بخصيصة دونهم، وهو أنهم لا يجادلون بباعث الفطرة فقط، بل وبعصمة الوحي، وفق معيار يضمن لهم الوصول إلى الحق بأقرب طريق، ويوجب لهم الفلج على أهل الباطل، ويُمكن للانتصاف منهم في حال الزلل لو وقع ذلك منهم.

والكتب المصنفة في هذا الفن كثيرة، لكن كان الغرض هو تنقية ما دُوّن في بعض هذه المصنفات من الشوائب، وإضافة درر الفوائد الموجودة في غير الكتب الخاصة في هذا الفن، خصوصاً الكتب الحديثية، وعرض

المادة بأسلوب ميسر، مع ذكر أمثلة لمناظرات حقيقية في كل مبحث تجعل المادة مشوقة، ويحصل بها التطبيق العملي لكل قاعدة.

وهذه الطبعة اجتهدت في تصويب الأخطاء المطبعية في الطبعة الأولى، كما أضفت زيادات وفوائد في المباحث الموجودة في الطبعة الأولى، وأضفت مباحث واستدراكات جديدة.

وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يكون هذا العمل خالصاً صواباً يتقبله الله عزَّ وجلَّ، وأن لا يجعلني أو أحداً من إخواني أهل السنة في مقام نخذل فيه الحق، أو ننصر فيه الباطل، فإنه سبحانه هو الهادي الناصر.

والحمد لله رب العالمين
وكتبه: حمد بن إبراهيم العثمان



المقدمة

لما كانت طبيعة الإنسان الجدل، فلا يكاد يسمع قولاً إلا وينبعث منه داعي الرد كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، ولما قضى الله عز وجل الخلاف وأراد إرادة كونية قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ * إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿ [هود: ١١٨ - ١١٩]، وكان من لازم الخلاف الجدل والمناظرة والمحاورة، فلا بد للمسلمين وأهل الحق من سلاح ينصرون به حقهم ويدفعون به باطل المخالفين لهم.

وقد أيد الله أوليائه بما يوجب لهم المجادلة بالحق وعن الحق قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ قَسِيْرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وربما توهم جاهل أن المسلمين استفادوا علم الجدل والمناظرة من تعريب كتب اليونان، وهذا توهم لا يصدر إلا عمن لا معرفة له بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأحوال صحابته.

ومع الأسف راج هذا التوهم في بعض الجامعات التي تُدرس العلوم الشرعية، وسمّوا العقيدة بغير اسمها «فلسفة»، وخلطوا العلوم الشرعية بالفلسفة اليونانية، ودرجوا على عادة أهل هذا الزمان من إضافة صفة «إسلامي» لكل محدث مقتبس من ضلالات الأهواء فقالوا «فلسفة إسلامية». وهذه والله فرية على الشريعة، فليس في الإسلام فلسفة البتة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ليس في الإسلام فلاسفة». اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (٨٦/٩)، ومعجم المناهي اللفظية ص ٤٣١.

فأصول الجدل والمناظرة إنما نتلقاها من الكتاب والسنة، قال العلامة محمود محمد شاكر رحمه الله^(١): «وللاستنباط أصول ضابطة، بها يتبين الناس حين يختلفون، أي شيء من أحكامهم المستنبطة هو الذي يُقبل فيه الاختلاف، وأيها الذي لا يُقبل فيه الاختلاف، لأن لفظ القرآن العربي يأباه».

وكذلك الشأن في حديث رسول الله ﷺ، إذا صحَّ عندنا من الوجوه التي يصحُّ بها».

ثم قال^(٢): «كل ما فيها منتزع من لفظ الحديث باستنباط قائم على أصول ضابطة لا مثل لها في منطق أو غيره». اهـ.

وجدل اليونان لا يحتاجه الذكي ولا يتنفع به البليد، وهو لم يرشد أهله إلى أوضح المعارف وأكد العلوم التي فُطر الناس على معرفتها وهو توحيد الله، فكيف يُتنفع به وهو الذي لم ينفع أهله؟!

وكيف يُهتدى به في دقائق العلوم وهو ضال عن أوضح العلوم؟

قال العلامة عبد القاد بن بدران الدمشقي^(٣): «فمن أين لعباد الكواكب أن يرشدونا إلى الصراط المستقيم وما كانوا مهتدين؟». اهـ.

وقد دخل على الأمة الإسلامية من الشرور ما الله به عليم لما ظهرت

(١) أباطيل وأسمار (١/٢٣٨).

(٢) أباطيل وأسمار (١/٢٣٩).

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٤٣.

فيهم الفلسفة وخالطوها بعلوم الشريعة، وحسبك من ذلك ما قاله ابن دقيق العيد رحمه الله^(١):

«إنما استولت التتار على بلاد المشرق، لظهور الفلسفة فيهم، وضعف الشريعة». اهـ.

إن القرآن مليء من أسرار المناظرات، وقواعد الجدل، وآداب وأصول الاستدلال والمعارضة بما يشفي ويكفي عن النظر في غيره.
قال الأمير الصنعاني رحمه الله^(٢):

«ولو تأمل الناظرون والمناظرون تأديبات القرآن وكيفية إقامة البرهان الذي هو في غاية البيان، لاستغنوا به عن تأليف اليونان، وتعلم آداب البحث لفلان وفلان». اهـ.

وقد جمعت في هذا الكتاب أصول وآداب علم المناظرة بما يسر الله، وجهدت نفسي في تسهيله وإخراجه مشوقاً بما ذكرته من أمثلة حقيقية لكل مبحث من أصول وآداب علم المناظرة.
وأسأل الله أن يكون هذا الجمع نافعاً لي ولإخواني المسلمين.

والحمد لله رب العالمين

وكتبه

حمد بن إبراهيم العثمان

جامعة الكويت - كلية الشريعة

قسم الحديث والتفسير

(١) مجموع الفتاوى (٢/٢٤٥ - ٢٤٦).

(٢) تيسير الاجتهاد ص ٣٢.

الباب الأول

الفصل الأول

تعريفات

المجادلة

مادة جدل في اللغة تدل على مراجعة الكلام وذكر الحجج وشدة في تقريرها، قال ابن فارس^(١): «(جدل) الجيم والdal واللام أصل واحد، وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام». اهـ.

والجدل في الشرع جاء على معنيين، أحدهما محمود وهو ما كان في تقرير الحق، وباستعمال الأدب، قال تعالى: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، والثاني مذموم وهو ما كان بسوء أدب، أو بجهل، أو في نصرة باطل قال تعالى: ﴿وَجَدِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

قال النووي رحمه الله^(٢): «الجدل والجدال والمجادلة مقابلة الحجة بالحجة وتكون بحق وباطل، وأصله الخصومة الشديدة، ويُسمّى جدلاً لأن كل واحد منها يُحكم خصومته وحجته إحكاماً بليغاً على قدر طاقته تشبهاً بجدل الحبل وهو إحكام قتله، يقال جادله يجادله وجدالاً». اهـ.

وجرى استعمال الجدل في اصطلاح أهل المناظرة على معنى إلزام الخصم سواء كان بحق أو باطل^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة (١/٤٣٣).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٣/٤٨).

(٣) الفقيه والمتفقه (١/٣٠)، كشاف اصطلاحات الفنون (١/٢٣٢)، ترتيب العلوم ص ١٤٢،

شرح الولدية ص ٧، إحياء علوم الدين (١/١١٤).

وبعض أهل العلم أطلق الجدل وأراد به آداب الاستدلال والمعارضة، كابن خلدون حيث قال^(١): «إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه، كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره». اهـ.

كما أنه يرد كثيراً في اصطلاح السلف استعمال (الجدل) على معنى خاص، لاسيما بعد تعريب كتب اليونان، واختلاط الفلسفة بالعلوم الشرعية ويُراد به شبه المتكلمين.

قال ابن عقيل الحنبلي رحمه الله^(٢): «القوم كانوا ينهون عن الجدل، والجدال شبه المتكلمين». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «يقولون: فلان صاحب كلام ومتكلم إذا كان قد يتكلم بلا علم، ولهذا ذم السلف أهل الكلام، وكذلك الجدل إذا لم يكن الكلام بحجة صحيحة لم يك إلا جدلاً محضاً». اهـ.

* * *

(١) المقدمة ص ٣٦٢.

(٢) الآداب الشرعية (١/٢٠٤).

(٣) منهاج السنة (٣/٨٥).

المناظرة

المناظرة لغة مشتقة من النظر، ومن الانتظار، ومن النظر بالبصيرة، ومن النظر^(١).

والنظر نوعان: طلبي، واستدلالي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):
«النظر تجريد العقل عن الغفلات، وقيل: هو تحديق العقل نحو المرئي. والأول: هو النظر الطلبي، وهو طلب ما يدل على الحق، والثاني: هو النظر الاستدلالي، وهو النظر في الدليل الذي يوصله إلى الحق، وهذا الثاني هو الذي يوجب العلم». اهـ.

والمناظرة تكون ذاتية، وذلك بتوجه قلب الناظر نحو الأشياء ابتغاء العلم، وبإيراد ما يعارض اعتقاده بنفسه مما يرد عليه من المعارضات التي ترد على ذهنه، ثم يقوم بردها وإبطالها، وذلك كما فعل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما قبل الحجر الأسود قال: أما أني أعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ استلمك ما استلمتك، فاستلمه، ثم قال: ما لنا وللرمل؟ إنما كنا راءينا به المشركين وقد أهلكهم الله، ثم قال: شيء صنعه النبي ﷺ فلا نحب أن نتركه^(٣).
وتكون المناظرة مع الغير وذلك بالتوجه بينهما إظهاراً للصواب^(٤).

(١) التعريفات ص ٢٩٨، البحر المحيط (٤٢/١)، مجموع الفتاوى (٤٣٠/٢).

(٢) النبوات (٦٥٧/٢).

(٣) رواه البخاري في كتاب الحج باب الرمل في الحج والعمرة (٤٧١/٣ - رقم ١٦٠٥)، ورواه مسلم في كتاب الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (٩٢٥/٢ - رقم ٢٤٩) دون كلامه في الرمل.

(٤) مفتاح السعادة (٢٨٠/١)، ترتيب العلوم ص ١٤١، كشف اصطلاحات الفنون (٣/١٣٩١)، التعريفات ص ٢٩٨.

وتُطلق المناظرة أحياناً على المرء على معنى استخراج مذهب وأدلة المخالف، قال ابن الأثير الجزري^(١): «ويقال للمناظرة ممارسة لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه، كما يمتري الحالب اللبن من الضرع». اهـ

وتأتي المناظرة بمعنى المجادلة المحمودة وهو استخراج الصواب، قال العلامة صديق حسن خان^(٢): «ولا يبعد أن يقال إن علم الجدل هو علم المناظرة لأن المآل منهما واحد». اهـ

وهناك فروق بين المجادلة بنوعيهما المحمود والمذموم وبين المناظرة، منها أن الجدل احتجاج باللسان أما النظر فقد يكون بالفكر بالقلب والعقل^(٣).

وهناك فرق آخر وهو أنه يصح النظر من طرف واحد، أما الجدل فلا يصح إلا بين اثنين، قال الخطيب البغدادي^(٤): «ولا يصح الجدل إلا من اثنين ويصح النظر من واح». اهـ

وهناك فرق ثالث وهو باعتبار القصد والنية، فالمقصود من المناظرة هو ظهور الحق في المطلوب، أما مقصود المجادلة المذمومة فهو رجوع الخصم إلى قول المجادل^(٥).

(١) النهاية في غريب الحديث (٣٢٢/٤).

(٢) أبجد العلوم (٢٠٨/٢).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (٤٣/١).

(٤) الفقيه والمتفقه (٢٣٠/١).

(٥) تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني (٤٢٥/٢).

الخصومة

قال ابن فارس^(١): «(خصم) الخاء والصاد والميم أصلان: أحدهما المنازعة، والثاني جانب وعاء.

فالأول الخصم الذي يُخاصم». اهـ.

والخصومة في الشرع نوعان: محمودة كما جاء أن النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ»^(٢)، ومذمومة كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

والاختصام في الاصطلاح هو الجدل والاختلاف بالقول^(٣).

وفي لسان السلف تُطلق الخصومة على الجدل بطريقة المتكلمين، وهؤلاء يُسمون بأهل «الخصومات».

قال أصحاب عبدالرحمن بن مهدي في رجل يجادل بعلم الكلام^(٤): «هذا صاحب الخصومات». اهـ.

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/١٨٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب التهجد باب التهجد بالليل (٣/٣ - رقم ١١٢٠)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/٥٣٢ - رقم ٧٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) التحرير والتنوير (١٧/٢٢٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (٩/١٩٨).

وقال الإمام أحمد في وصف الجهم بن صفوان^(١): «كان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان من أهل خراسان، من أهل الترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام». اهـ.

ووصف عبيد الله بن أبي حبيبة الإمام أبا سعيد يحيى بن سعيد الأنصاري بقوله^(٢): «أن أبا سعيد ليس من أصحاب الخصومة إنما هو إمام من أئمة المسلمين».

* * *

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٩.

(٢) المعرفة والتاريخ (١/٦٤٨).

اللجاج

قال ابن فارس^(١): «(لج) الام والجيم أصل صحيح يدل على تردد الشيء بعضه على بعض، وترديد الشيء، ومن ذلك اللجاج». وقال^(٢): «واللجاج الذي يلجلج في كلامه لا يُعرف، واللجة: الجلبة». اهـ.

وقال ابن حزم^(٣) «اللجاج هو ما كان على الباطل، أو ما فعله الفاعل نصرأما نشب فيه، وقد لاح له فساده، أو لم يلح له صوابه ولا فساده». اهـ.

وقال المناوي^(٤): «اللجاج التماذي في العناد تعاطي الفعل المزجور عنه، ومنه لجة البحر: تردد أمواجه.

واللجلجة: التردد في الكلام وفي ابتلاع الطعام». اهـ.

فالحاصل من كلام هؤلاء الأئمة أن اللجاج يحمل معاني مذمومة، وهو يدل على عناد وإصرار على باطل، وجهل مع رفع الصوت، والخروج عن حد الاعتدال.

* * *

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٠١/٥).

(٢) مداواة النفوس ص ٤٩.

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦١٧ - ٦١٨.

المراء

قال ابن فارس^(١): «المراء مما يتمارى فيه الرجلان من هذا، لأنه كلام فيه بعض الشدة، ويقال: ماراه مراءاً ومماراة.

ومما شذ منهما المرية: الشك». اهـ.

وورد المراء في الشرع على معنى المراجعة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرًا﴾ [الكهف: ٢٢].

وورد المراء في الشرع على معنى الجدل بالظنون الكاذبة والتخرصات الباطلة قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤].

قال ابن الأثير^(٢): «المماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة». اهـ.

والمراء يُطلق ويُراد به الجدل^(٣)، إلا أنه غلب استعماله في اصطلاح الأئمة على الجدل المذموم، فاستعمله بعض أهل العلم على الجدل بالباطل وعن الباطل، قال أبو بكر بن العربي^(٤): «أما المراء فهي المجادلة فيما تعلم أنه باطل، أو على معنى البدعة». اهـ.

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/٣١٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٤/٣٢٢).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (٣/١٤١٦).

(٤) قانون التأويل ص ٦٧٥.

واستعمله بعض العلماء فيمن فسد قصده وغرضه من الجدل.
قال أبو حامد الغزالي^(١): «المراء طعن في كلام الغير بإظهار خلل فيه،
من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير وإظهار مزية الكياسة». اهـ.
وقال ابن مفلح^(٢): «المراء استخراج غضب المجادل». اهـ.
وقال ابن الوزير^(٣): «المراء وهو ما يغلب على الظن أنه يُهيج الشر،
ولا يقصد به صاحبه إلا حظ نفسه في غلبة الخصوم».

* * *

(١) إحياء علوم الدين (٣/١١٥).
(٢) أصول الفقه (٣/١٤١٦).
(٣) العواصم والقواصم (٣/٣٣٨).

الباب الأول

الفصل الثاني

تاريخ تدوين علم الجدل

تاريخ تدوين علم الجدل

الجدل لا شك أنه موجود بوجود الجنس البشري، فطبيعة الإنسان الجدل كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، ولكنه مسبوق بمخلوقات قبله أيضاً تجادل، فهذا إبليس جادل ربه عناداً وتعنتاً وكبراً ومعصية لما أمره بالسجود لآدم عليه السلام، فعارض ربه بدعوى ساقطة وشبهة فاسدة وهي قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]^(١).

وليس إبليس هو أول من جادل، لأن جداله كان بعد خلق آدم عليه السلام، والملائكة سبقته بالجدال قبل استخلاف آدم، وكان جدالها استرشاداً وطلباً للمعرفة والكشف عن الحكمة.

قال ابن الحنبلي رحمه الله^(٢): «أول من سنَّ الجدل الملائكة صلوات الله عليهم حيث قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]. اهـ.

والناس بطبيعتهم يتجادلون، لكن لم يكن لهم قانون لجدلهم يعصمهم من الزلل، والأنبياء عليهم السلام لما كانوا أعلم الناس، وأهداهم سبيلاً، وأقومهم طريقة، ومعلوم أنهم معارضون بمن يجادلهم بالباطل، فقاموا

(١) للوقوف على فساد هذه الشبهة انظر بدائع الفوائد لابن القيم (٤/ ١٣٩ - ١٤١).

(٢) استخراج الجدل من القرآن ص ٥٧.

بمجادلة هؤلاء المناوئين لهم بأحسن حجة، وأوضح دليل، وأبين برهان، مع كمال الأدب، ومعاملة كل مجادل بما يستحقه، ومجادلة من يستحق الجدل، والإعراض عمّن لا يستحقه، فكانت مناظراتهم قانوناً للبشرية في كيفية المجادلة وإيراد الأدلة والنقض والإبرام.

وإن كنا لا ندري عن حقيقة الكتب السماوية المنزلة قبل القرآن لما أصابها من التحريف والتبديل، فإننا قد نجزم باشتغالها على المناظرات وتقرير الحجج الصحيحة وإبطال الشبه الفاسدة، وذكر النقض والفرق، لأن القرآن مصدق لما قبله من الكتب، ولأن سُنَّة الله واحدة مع جميع النبيين من وجود المعارضين المعاندين بالشبه الباطلة، التي يُحتاج معها إلى الرد والمجادلة بالتي هي أحسن.

وقد قصَّ الله علينا في القرآن الكريم بعض مناظراتهم عليهم السلام جميعاً.

وعلم الجدل والمناظرة مقرر في القرآن على ما يشفي ويكفي لمن بصره الله، ولكن تجريد هذا العلم بمصنّفات مستقلة خاصة جاء متأخراً عن عصر النبوة والصحابة، واختلفت أقوال العلماء في أول من جرد هذا العلم على أقوال:

منها ما قاله النووي رحمه الله^(١): «وقد صار الجدل علماً مستقلاً، وصُنِّفت فيه كُتُب لا تُحصى، وممّن صنّف فيه الشيخان صاحباً هذه الكتب أبو إسحاق والغزالي وكتاباهما معروفان، وأول من صنّف فيه أبو علي الطبري (ت: ٣٠٥هـ)». اهـ.

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٤٨/٣).

وقال طاش كبري زاده^(١): «واعلم أن أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الشافعي (ت: ٥٠٧هـ)، إمام عصره بلا مدافعة». اهـ.

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(٢): «ركن الدين أبو حامد محمد ابن محمد العميدي السمرقندي الحنفي (ت: ٦١٥هـ)، وهو أول من ميّز هذا الفن عن غيره من العلوم وجعله فناً مستقلاً على الكيفية التي يتناولها أهله». اهـ.

فهذه ثلاثة أقوال مختلفة، وتعين أول من جرّد أي علم أو فن يحتاج إلى جراءة، ويبقى قول النووي أولى بالتقديم لأن أبا علي الطبري^(٣) أقدمهم وفاة، على أنه لا يحسن ذكر أبي حامد العميدي السمرقندي لأنه متأخر الوفاة جداً، وتقدمته كتب كثيرة كالكافية في الجدل لإمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، ولأمر آخر وهو أن كتابه بدعي حذر منه العلماء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في سياق حديثه عن بدع العلماء

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١/٢٨٢).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٢/٤٦).

(٣) أبو علي الحسين بن القاسم الطبري الشافعي وقيل اسمه الحسن، والحسين أشهر وأكثر في استعمالات الأئمة، تتلمذ لأبي علي بن أبي هريرة، سكن بغداد وتوفي بها قيل في سنة ٣٠٥هـ ذكره ابن خلكان، وقيل سنة ٣٥٠هـ ذكره الخطيب البغدادي والحافظان ابن الصلاح وابن كثير، وهذا أرجح لأنه بغدادي السكن والوفاة وأجهل لغداد أعلم به من غيره. أشهر مصنفاته «المحرر» وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد، «الفصاح» في الفقه على المذهب الشافعي، و«العدة».

وفيات الأعيان (٢/٧٦)، تاريخ بغداد (٨/٨٧)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/٤٦٦)، البداية والنهاية (١١/٢٥٤).

لما ظهرت دولة التتر^(١): «ظهرت دول المغل جنكسخان بأرض المشرق واستولى على أرض الإسلام، وظهرت النصارى بمصر في مملكة الأيرون، وظهرت بدع في العلماء والعباد كبحوث ابن الخطيب وجست^(٢) العميدي». اهـ.

* * *

(١) قاعدة في الأموال السلطانية ص ٥٣٧ مطبوعة ضمن مجلة الحكمة - عدد ١٩.

(٢) جست: كلمة فارسية ومعناها الخلاف والجدل. هامش محقق القاعدة.

الباب الأول

الفصل الثالث

أدلة مشروعية الجدل

النوع الأول: القرآن الكريم

لَمَّا كَانَ مِنْ وَصْفِ هَذَا الْقُرْآنِ أَنَّهُ فَرَقَانُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى كُلِّ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَرَقَانُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالْحُجَجِ وَالشَّبَهَاتِ.

وَقَدْ تَنَوَّعَتْ أَسَالِيبُ الْقُرْآنِ وَتَعَدَّدَتْ فِي تَقْرِيرِ الْحَقِّ وَإِبْطَالِ الْبَاطِلِ عَلَى وَجْهِ مَعْجَزٍ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَفِيهِ الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ الْبَيِّنَةُ لِقَوَاعِدِ وَأَصُولِ عِلْمِ الْجَدْلِ وَالْمَنَازَرَةِ، وَذَلِكَ بِمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ الصَّرِيحَةِ عَلَى أَصُولِ الْعَقِيدَةِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالنَّبُوَّةِ وَالْمَعَادِ، وَمِنْ ضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ، وَذَكَرَ الْمِيزَانَ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتُ وَيُعْرَفُ بِهِ الْمَتَمَثَّلَاتُ وَالْمُتَخَالَفَاتُ، وَالْأَمْرُ بِإِعْمَالِ الْعَقْلِ وَالتَّدْبِيرِ وَالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ، وَمِنْ الْمُقَابِلَةِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَحِكَايَةِ الْمَحَاوِرَاتِ وَالْمَنَازَرَاتِ وَالْمَجَادَلَاتِ بَيْنَ طَائِفَةِ الْحَقِّ وَطَائِفَةِ الْبَاطِلِ، وَذَكَرَ شَبَهَ أَهْلِ الْبَاطِلِ عَلَى اخْتِلَافِ مِلَلِهِمْ مِنْ صَابِئَةٍ وَمَجُوسٍ وَيَهُودٍ وَنَصَارَى وَدَهْرِيَّةٍ وَغَيْرِهِمْ، وَنَقَضَهَا بِمَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا الْإِنْفِكَاءَ عَمَّا لَزِمَهُمْ مِنْ حُجَّةِ اللَّهِ الْبَالِغَةِ.

وهذا سرد لبعض أدلة القرآن على مشروعية الجدل:

١ - اِئْتِنَانُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ بِهَدَايَتِهِمْ لِلتَّحْقِيقِ بِالِدَّلِيلِ الصَّحِيحِ: قَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمَنَازَرَةِ وَالْمَجَادَلَةِ، هُوَ أَنَّ الْكُفَّارَ وَأَهْلَ الْبَاطِلِ يَأْتُونَ بِالْأَقْيَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالْحُجَجِ الْجَدْلِيَّةِ فَأَعْلَمَ اللَّهُ نَبِيَّهِ

أن الله جاءه بالحق والبيان، وضرب المثل بما هو أحسن، وأوضح للحق من حجج الكفار وأهل الباطل.

قال الراغب الأصفهاني^(١): «ما من برهان وتقسيم وتحديد ينبئ عن كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا والقرآن قد نطق به، ولكن أورده الله تعالى على عادة العرب». اهـ.

ولأنه لا بد للمسلمين من سلاح يحاربون به عدوهم بحسب ما توجهه الشريعة، وإذا كان عدوهم يحاربهم بالألفاظ والمخاطبات فلا بد أن يُبين الله لأوليائه السلاح الذي يذبون به عن الشريعة.

وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية فقال^(٢): «فالصحابة كانوا يعلمون ما جاء به الرسول، وفيما جاء به بيان الحجة على بطلان كفر كل كافر، وبيان ذلك بقياس صحيح أحق وأحسن بياناً من مقاييس أولئك الكفار، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، أخبر سبحانه أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل بما هو أحسن تفسيراً وكشفاً وإيضاحاً للحق من قياسهم.

وجميع ما تقوله الصابئة والمتفلسفة وغيرهم من الكفار من حكم أو دليل يندرج فيما علمه الصحابة».

وقال^(٣): «والله تعالى قد أرسل نبيه محمداً ﷺ إلى جميع العالمين،

(١) مقدمة تفسيره ص ٧٥.

(٢) نقض المنطق ص ٨٩، ٩٠.

(٣) نقض المنطق ص ٩٠.

وضرب الأمثال فيما أرسله به لجميعهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧] فأخبر أنه ضرب لجميع الناس في هذا القرآن من كل مثل.

ولا ريب أن الألفاظ في المخاطبات تكون بحسب الحاجات كالسلاح في المحاربات، فإذا كان عدو المسلمين في تحصنهم وتسليحهم على صفة غير الصفة التي مبناها على تحري ما هو لله أطوع وللعبد أنفع، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة.

وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حربهم ممن ليس كذلك، لا لفضل قوته وشجاعته، ولكن لمجانسته لهم. اهـ.

وقال ابن القيم^(١): «فلا يذكر المتكلمون وغيرهم دليلاً صحيحاً على ذلك إلا وهو في القرآن بأفصح عبارة، وأوضح بيان، وأعم معنى، وأبعده عن الإيرادات والأسئلة، وقد اعترف بهذا حذاق المتكلمين من المتقدمين والمتأخرين». اهـ.

ولأن أحد معاني التفسير في هذه الآية هو التحقيق بالدليل، وهو الجدل والمناظرة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «و«التفسير» يعم التصوير، ويعم التحقيق بالدليل كما في تفسير الكلام المشروح». اهـ.

٢ - تنبيه الشارع على الأدلة العقلية:

الشارع نبّه العقول على الآيات والبراهين ودلّ على آيات الربوبية ودلالة الرسالة وغيرها بالعقليات.

(١) مفتاح دار السعادة (١/١٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/٦٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «واعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار مثل الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيته، وعلمه وقدرته، ومشيتته وعظمته، والإقرار بالثواب وبرسالة محمد ﷺ وغير ذلك مما يُعلم بالعقل، قد دلَّ الشارع على أدلته العقلية، وهذه الأصول التي يسميها أهل الكلام العقليات وهي ما تعلم بالعقل، فإنها تعلم بالشرع، لا أعني بمجرد إخباره، فإن ذلك لا يفيد العلم إلا بعد العلم بصدق المخبر، فالعلم بها من هذا الوجه موقوف على ما يُعلم بالعقل من الإقرار بالربوبية وبالرسالة، وإنما أعني بدلالته وهدايته، كما أن ما يتعلمه المتعلمون ببيان المعلمين وتصنيف المصنفين، إنما هو لما بينوه للعقول من الأدلة.

فهذا موضع يجب التفطن له، فإن كثيراً من الغالطين من متكلمي ومحدث ومتفقه وعامي وغيرهم يظن أن العلم المستفاد من الشرع إنما هو لمجرد إخباره تصديقاً له فقط، وليس كذلك، بل يستفاد منه بالدلالة والتنبيه والإرشاد جميع ما يمكن ذلك فيه من علم الدين». اهـ.

٣ - مطالبة الشارع بسلطان الحجج في الدعاوي والتنويه به :

النصوص كثيرة في كتاب الله تطلب السلطان والبرهان فيما يدّعيه المدّعون، وتدحض دعاوي المبطلين بعدم قياس السلطان على دعاويهم. قال تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ * فَاتَّوَأُ بِكُمْ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٥٦ - ١٥٧]، وقال تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥].

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٠/١٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «والسلطان هو الوحي المنزل من عند الله كما ذكر ذلك في غير موضع كقوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، وقوله: ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [الأعراف: ٧١]، وقال ابن عباس: «كل سلطان في القرآن فهو الحجة». اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «إن السلطان نوعان: سلطان الحجة والعلم، وهو أكثر ما سُمي في القرآن سلطاناً، حتى روي عن ابن عباس: أن كل سلطان في القرآن فهو الحجة، والثاني: سلطان القدرة. والعمل الصالح لا يقوم إلا بالسلطانين.

فإذا ضعف سلطان الحجة كان الأمر بقدره، وإذا ضعف سلطان القدرة كان الأمر بحسبه، والأمر مشروط بالقدرة على السلطانين، فالإثم يتنفي عن الأمر بالعجز عن كل منهما.

وسلطان الله في العلم هو الرسالة، وهو حجة الله على خلقه، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ يَكُنْ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، ونظائره متعددة». اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله^(٣): «والمقصود أن الله سبحانه سمي علم الحجة سلطاناً لأنها توجب تسلط صاحبها واقتداره، فله بها سلطان على

(١) نقض المنطق ص ١٨٠.

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/١٢٥، ١٢٦).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/٥٩).

الجاهلين، بل سلطان العلم أعظم من سلطان اليد، ولهذا ينقاد الناس للحجة ما لا ينقاد لليد، فإن الحجة تنقاد لها القلوب، وأما اليد فإنما ينقاد لها البدن، فالحجة تأسر القلب وتقوده وتذل المخالف وإن أظهر العناد والمكابرة، فقلبه خاضع لها ذليل مقهور تحت سلطانها، بل سلطان الجاه إن لم يكن معه علم يساس به فهو بمنزلة سلطان السباع والأسود ونحوها، قدرة بلا علم ولا رحمة، بخلاف سلطان الحجة فإنه قدرة بعلم ورحمة وحكمة.

ومن لم يكن له اقتدار في علمه فهو إما لضعف حجته وسلطانها، وإما لقهر سلطان اليد والسيف له، وإلا فالحجة ناصرة نفسها، ظاهرة على الباطل، قاهرة له». اهـ.

٤ - ثناء الله على من أخذ بمجامع الحجة:

قد أثنى الله في كتابه العزيز على إبراهيم عليه السلام لأخذه بمجامع الحجة، ولقطعه للكافرين الضالين، بل وأضاف الله الحجة التي آتاها إبراهيم عليه السلام لنفسه تعظيماً لشأنها وحثاً على تحصيلها.

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ذكر الله أنه يرفع درجات من يشاء في قصة مناظرة إبراهيم، وفي قصة احتيال يوسف، ولهذا قال السلف: بالعلم.

(١) مجموع الفتاوى (١٤/٤٩٣ - ٤٩٤).

فإن سياق الآيات يدلُّ عليه، فقصة إبراهيم في العلم بالحجة، والمناظرة لدفع ضرر الخصم عن الدين، وقصة يوسف في العلم بالسياسة والتدبير لتحصل منفعة المطلوب، فالأول: علم بما يدفع المضار في الدين، والثاني: علم بما يجلب المنافع، أو يقال:

الأول: هو العلم الذي يدفع المضرة عن الدين ويجلب منفعته.

والثاني: علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها، أو يقال: قصة إبراهيم في علم الأقوال النافعة عند الحاجة إليها، فالحاجة جلب المنفعة، ودفع المضرة قد تكون إلى القول.

ولهذا كان الْمُقَصِّرُونَ عن علم الحجج والدلالات، وعلم السياسة والإمارات مقهورين مع هذين الصنفين، تارة بالاحتياج إليهم إذا هجم عدو يُفسد الدين بالجدل، أو الدنيا بالظلم، وتارة بالاحتياج إليهم إذا هجم على أنفسهم من أنفسهم ذلك، وتارة بالاحتياج إليهم لتخليص بعض من شر بعض في الدين والدنيا، وتارة يعيشون في ظلهم في مكان ليس فيه مبتدع يستطيل عليهم، ولا وال يظلمهم، وما ذاك إلا لوجود علماء الحجج الدامغة لأهل البدع والسياسة الدافعة للظلم». اهـ.

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(١): «وهذه الحجة التي هي استنتاج النتائج الصحيحة من المقدمات الصحيحة المقتضية بطلان الحجج الكفرية، نوّه الله بها على إبراهيم، وأشار إلى أن من آتاه الله ذلك النوع من الحجة أنه يكون فيه رفع درجته وذلك في قوله:

(١) آداب البحث والمناظرة (٩٨/٢).

﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] الآية .

ويدخل في عموم الآية رفع درجة إبراهيم بما آتاه ربه من الحجة القاطعة على قومه». اهـ.

٥ - حكاية المجادلات في القرآن:

إذا تأملت القرآن رأيته مملوءاً من جدال أهل الباطل وحجاجهم بأحسن طريق، وأوضح برهان، وأقوم حجة، وأبين دليل، ورأيت معارضته لشبه أهل الباطل وذكرها ونقضها بما يشفي ويكفي، وهو دافع لأهل الباطل. فالقرآن مملوء بمجادلة الدهرية، ومنكري البعث، والصابئة عبدة الكواكب، والمجوسية عبدة النار واليهود والنصارى والذين أشركوا. ومن ذلك حكاية مناظرة إبليس ومناظرة الملائكة، قال ابن القيم^(١): «في ذكر مناظرة إبليس عدو الله في شأن آدم وإبائه من السجود له، وبيان فسادها وقد كرر الله تعالى ذكرها في كتابه». اهـ. وقال أيضاً بعد أن ذكر آيات معارضة الملائكة استخلاف آدم للأرض^(٢):

«فهذه كالمناظرة من الملائكة». اهـ.

فالقرآن مملوء من حكاية المناظرات والمحاورات، وهذا كله تعليم من الله عز وجل المجادلة في الدين^(٣).

(١) بدائع الفوائد (٤/١٣٩).

(٢) بدائع الفوائد (٤/١٣٧).

(٣) أحكام القرآن للقرطبي (٣/٢٨٦).

٦ - تقرير قواعد فن المناظرة في القرآن:

وهذا من أقوى الحجج في الدلالة على مشروعية المناظرة، لأننا نجد قواعد هذا الفن مؤسسة ومؤصلة في القرآن على وجه التفصيل، وهذا تعليم وهداية وإرشاد للخلق بالتزام هذه القواعد وإعمالها حال المناظرة.

فهذا التعليم بمنزلة الحث على هذا الأمر، قال ابن القيم رحمه الله^(١): «وإذا تأملت القرآن وتدبرته وأعرته فكراً وافياً اطلعت فيه من أسرار المناظرات، وتقرير الحجج الصحيحة وإبطال الشبه الفاسدة، وذكر النقص، والفرق، والمعارضة، والمنع على ما يشفي ويكفي لمن بصره الله وأنعم عليه بفهم كتابه». اهـ.

وقال^(٢): «إن القرآن مملوء بالاحتجاج، وفيه جميع أنواع الأدلة والأقيسة الصحيحة». اهـ.

وقال^(٣): «فإن القرآن مملوء من الحجج والأدلة والبراهين في مسائل التوحيد وإثبات الصانع، والمعاد، وإرسال الرسل، وحدوث العالم»^(٤). اهـ.

٧ - مدح العلم الذي يُخصم به المبطل:

مدح الله ورفع درجة من توصل بالعلم الخفي الدقيق للتوصل إلى مقصد محمود كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ

(١) بدائع الفوائد (٤/١٣٠).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/١٤٦).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/١٤٥).

(٤) للتفصيل انظر «مواضيع الجدل في القرآن» من رسالة «مناهج الجدل في القرآن» للدكتور ناصر ابن عواض الألمعي، وكتاب «الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد». للدكتور سعود العريفي.

أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴿٧٦﴾ [يوسف : ٧٦].

قال ابن القيم رحمه الله^(١) : «فأخبر أنه يرفع درجات من يشاء بالعلم الخفي الذي يتوصل به صاحبه إلى المقاصد المحمودة». اهـ.

وقال أيضاً^(٢) : «قوله : ﴿نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ فإن فيها تنبيهاً على أن العلم الدقيق الموصل إلى المقصود الشرعي صفة مدح، كما أن العلم الذي يُخصم به المبطل صفة مدح». اهـ.

والجدال عن الحق ونصرتة، ومعرفة الباطل وشبهه، والرد عليه وادحاضه هو من المقاصد الشرعية التي يُمدح فاعلها وتحتاج إلى علم دقيق يتوصل به إلى هذا المقصود.

٨ - ذكر الميزان الذي تُوزن به الحقائق والتمثالات : قال تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى : ١٧]، وقال تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد : ٢٥].

فهاتان الآيتان صريحتان في الأمر بالرد إلى الميزان، وهو العدل الذي توزن به التمثالات والمختلفات، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا وتنازعوا وتجادلوا فيه.

وهذا دال على الإذن بالمناظرة والمجالة، من أجل أن الله أمر بالرد إلى الأصل والمعيار الذي يحصل به الفصل بين المتجادلين والمختلفين.

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٢٣٣).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٢٣٣).

٩ - الأمر صراحة بالمجادلة بالحسنى: قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

قال أبو محمد ابن حزم^(١): «فكان تعالى قد أوجب الجدل في هذه الآية، وعلم فيها تعالى جميع آداب الجدل كلها من الرفق والبيان، والتزام الحق، والرجوع إلى ما أوجبه الحجة القاطعة». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٢): «فأمر الله رسوله في هذه الآية بالجدل وعلمه منها جميع آدابه من الرفق والبيان والتزام الحق والرجوع إلى ما أوجبه الحجة». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهذا واجب على الكفاية منهم». اهـ.

وقال ابن القيم^(٤): «وأمر الله تعالى رسوله ﷺ فيه بإقامة الحجة والمجادلة فقال تعالى: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾».

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

قال العز بن عبد السلام^(٥): «إحسان الجدل إحسان إلى المجادل

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢٠/٢)

(٢) الفقيه والمتفقه (٢٣٢/١).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥١/١).

(٤) مفتاح دار السعادة (١٤٦/١).

(٥) شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال ص ٣١٢.

بإرشاده إلى الحق، وإبطال شبهه، وشرفه بشرف المجادل فيه، فالمجادلة لإظهار الإيمان أفضل المجادلات». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «أمر الله المؤمنين أن يقولوا الحق الذي أوجبه الله عليهم، وعلى جميع الخلق ليرضوا به الله، وتقوم به الحجة على المخالفين، فإن هذا من الجدل بالتي هي أحسن، وهو أن يقول كلاماً حقاً يلزمك، ويلزم المنازع لك أن يقوله فإن وافقك وإلا ظهر عناده وظلمه». اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «فإن قوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] نهى عن مجادلة أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا بالتي هي أحسن، وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ من الطائفتين جميعاً.

ولهذا كان الواجب على المسلمين إذا جادلهم اليهودي والنصراني أن يجادلوه بالتي هي أحسن، إلا من ظلم من الطائفتين، فإنه يعاقب باللسان تارة وباليد أخرى، كما أمر الله ورسوله بجهد الظالمين من هؤلاء وهؤلاء». اهـ.

١٠ - الأمر بالجهد ونصرة الدين وحراسة الشريعة أمرٌ بالمناظرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]:

ففرض وواجب على المؤمن أن ينصر الله، ونصر الله عز وجل يكون بالمجادلة عن الحق والهداية إليه، ورد شبه أهل الباطل وقمع ضلالهم بالحجة والبيان.

(١) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٢/٤٣).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٢/٤٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فالجهاد جنس تحته أنواع متعددة، ولا بُدَّ أن يجب على العبد نوع من أنواعه». اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «فقد أوجب الله تعالى على المؤمنين الإيمان بالرسول والجهاد معه، ومن الإيمان به تصديقه في كل ما أخبر به، ومن الجهاد معه دفع كل من عارض ما جاء به، وألحد في أسماء الله وآياته». اهـ.

وقال العز بن عبد السلام^(٣): «أفضل النصر نصر الله، لأن النصر يفضل بشرف المنصور، ولا منصور أفضل من دين الله». اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله^(٤): «ومن بعض حقوق الله على عبده رد الطاعنين على كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان والسيف والسنان والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من الإيمان». اهـ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(٥): «إن الإيمان هو السبب الوحيد للقيام بذروة سنام الدين وهو الجهاد البدني والمالي والقولي، جهاد الكفار بالسيف والسنان، وجهاد الكفار والمنافقين والمنحرفين في أصول الدين وفروعه بالحكمة والحجة والبرهان، فكلما قوي إيمان العبد علماً ومعرفةً

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣٧٣/١).

(٣) شجرة المعارف ص ٤٠٥.

(٤) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ١٢.

(٥) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن: ص ٤٤.

وإرادةً وعزيمةً قوي جهاده، وقام بكل ما يقدر عليه بحسب حاله ومرتبته، فنال الدرجة العالية والمنزلة الرفيعة، وإذا ضعف الإيمان ترك العبد مقدوره من الجهاد القولي بالعلم والحجة والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضعف جهاده البدني لعدم الحامل له على ذلك، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] فصادق الإيمان يحمله صدقه على القيام بهذه المرتبة التي هي مرتبة الطبقتين العاليتين بعد النبيين، طبقة الصديقين المجاهدين بالعلم والحجة والتعليم والنصيحة، وطبقة الشهداء الذين قاتلوا في سبيل الله ثم قُتِلُوا أو ماتوا من دون قتل، وهذا كله من ثمرات الإيمان ومن تمامه وكماله». اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا * فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥١ - ٥٢].

وهذه الآية مكية، ولم يشرع الجهاد بالسيف إلا بالمدينة، فتعين أن المراد هو جهاد اللسان وهو المجادلة والمحااجة والمناظرة.

قال أبو محمد بن حزم^(١): «وأول ما أمر الله عز وجل نبيه محمداً ﷺ أن يدعو له الناس بالحجة البالغة بلا قتال، فلما قامت الحجة وعاندوا الحق أطلق الله عليهم السيف حينئذ وقال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢٦/١).

ولا شك في هذا إنما هو بالحجة، لأن السيف مرّة لنا ومرّة علينا، وليس كذلك البرهان، بل هو لنا أبداً، ودماغ لقول مخالفينا ومزحق له أبداً. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «كان النبي ﷺ في أول الأمر مأموراً أن يجاهد الكفار بلسانه لا بيده، فيدعوهم ويعظهم ويجادلهم بالتي هي أحسن، ويجاهدهم بالقرآن جهاداً كبيراً.

قال تعالى في سورة الفرقان وهي مكية: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَخَذْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا * فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥١ - ٥٢]، وكان مأموراً بالكف عن قتالهم لعجزه وعجز المسلمين عن ذلك». اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وهذه الآية مكية بالإجماع، ولم يكن شرع جهاد السيف بعد، وإنما المراد به جهاد من نوع آخر، وهو الصبر على الأذى من المعارضين وصبر النفس على الإيمان بالله رغم الأذى، ومجاهدة النفس تكميل الإيمان وطلب معرفة الدين والشرائع، ومجاهدة الكفار باللسان بإظهار فساد دينهم وما انتحلوه ورد شبههم وإظهار صحة دينهم وشرعهم.

قال ابن عطية الأندلسي^(٢): «فهو قبل الجهاد العرفي، وإنما هو جهاد في دين الله وطلب مرضاته». اهـ.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤٧/١).

(٢) المحرر الوجيز (٢٤٠/١٢).

وقال أبو سليمان الداراني^(١): «ليس الجهاد في هذه الآية قتال العدو فقط، بل هو نصر الدين، والرد على المبطلين وقمع الظالمين، وأعظمه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». اهـ.

وقال تعالى: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

فإذا أذن الله في قتال أهل الباطل بالسيف لما يعتقدونه ويتحلونه من الضلالة، وفي مجاهدتهم بالسيف هلكتهم وإفنائهم، فلأن يأذن الشارع بمعارضتهم ومقادحتهم باللسان لرد باطلهم مع بقاء أنفسهم من باب أولى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وأما مجاهدة الكفار باللسان، فما زال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره، فإنه إذا شرع جهادهم باليد، فباللسان أولى». اهـ.

١١- مدح الخصام لإظهار الحق:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥].

والخصمان هما فريق الحق وفريق الباطل، فريق الهدى وفريق الضلال، فريق الرشاد وفريق الغي، عصابة النبوة وعصابة الكفر.

(١) المحرر الوجيز (١٢/٢٤٠).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٤٧).

فعصاة النبوة والإيمان تخاصم بالحق وعن الحق، وعصاة الباطل تخاصم بالباطل وعن الباطل.

قال العز بن عبد السلام^(١): «الخصام لإظهار الحق أكرم به من خصام، يُثبت به الحق ويُدحض به الباطل، وهو إحسان إلى المخاصم بإنقاذه من النار». اهـ.

وقال تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩].

وهذه الآية وإن كان لها سبب نزول خاص حيث نزلت في مبارزة حمزة وعلي بن أبي طالب وعتبة بن الحارث رضي الله عنهم يوم بدر لشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والولي بن عتبة من حزب الكفار^(٢).

إلا أنها عامة في كل خصومة بين فريقين الحق والباطل، وهي عامة أيضاً في الاختصاص بالأقوال أو الأفعال، وسياق الآية يؤكد ذلك حيث ذكر الله أولاً فريق الحق ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ ثم فريق الباطل ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ ثم ذكر الخصومة بينهما.

قال العلامة أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي^(٣): «قال مجاهد وعطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن وعاصم والكلبي الإشارة إلى المؤمنين والكفار على العموم، وهذا قول تعضده الآية، وذلك أنه تقدّم

(١) شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال ص: ٣١٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ (٨/٤٤٣) - رقم

(٤٧٤٣)، ورواه مسلم أيضاً في كتاب التفسير باب في قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ (٤/٢٣٢٣ - رقم ٣٠٣٣) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) المحرر الوجيز (١١/١٨٧).

قوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ المعنى هم مؤمنون ساجدون، ثم قال: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾، ثم أشار إلى هذين الصنفين بقوله: ﴿هَٰذَا نِ حَصَمَانِ﴾، والمعنى أن الإيمان وأهله والكفر وأهله خصمان مذ كانا إلى قيام الساعة بالعداوة والجدال والحرب». اهـ.

١٢ - الدعوة إلى الله توجب المناظرة: وقال تعالى: ﴿وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «وقد أمره الله تعالى أن يجير المستجير حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه، والمراد بذلك تبليغه رسالات الله وإقامة الحجة عليه، وذلك قد لا يتم إلا بتفسيره له الذي تقوم به الحجة ويجاب به عن المعارضة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، علم بطلان قول من ظن أن الأمر بالجهاد ناسخ للأمر بالمجادلة مطلقاً». اهـ.

١٣ - الجدل بالحق غيظ للكافرين:

إغاظة الكفار من أجل الطاعات، قال تعالى: ﴿وَلَا يَطْشُونَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠].

ومعارضة باطل الكفار وادحاض شبههم لا شك أنه يغیظهم، لاسيما في حضرة أتباعهم والمغرر بهم.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٧٢).

قال أبو محمد ابن حزم^(١): «ولا غيظ أغيظ على الكافرين والمبطلين من هتك أقوالهم بالحجة الصادعة، وقد تهزم العساكر الكبار، والحجة الصحيحة لا تُغلب أبداً، فهي أدعى إلى الحق وأنصر للدين من السلاح الشاكي». اهـ.

١٤ - الأمر بإحقاق الحق أمر بالمناظرة: قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]:

قال ابن شاهين^(٢): «وهذا فيه معنى لأهل العلم أيضاً، لأن الحق لا يحقه إلا من عرفه، ولا يبطل الباطل إلا من عرفه. ولا يعرف الحق من الباطل إلا أهل العلم، فعون أهل الحق على حقهم، ودفع أهل الباطل عن باطلهم من أفضل الأعمال وهو عمل بالقرآن لأن الله يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾». اهـ.

وقال أبو محمد ابن حزم^(٣): «ولا شك في أن هذا إنما هو بالحجة لأن السيف مرة لنا ومرة علينا، وليس كذلك البرهان، بل هو لنا أبداً، ودائم لقول مخالفينا، ومزهق له أبداً. ورب قوة باليد قد دمغت بالباطل حقاً كثيراً فأزهقته، منها يوم الحرة ويوم قُتل عثمان رضي الله عنه، ويوم قُتل الحسين وابن الزبير رضي الله عنهم، ولعن قتلهم، وقد قُتل أنبياء كثير، وما غلبت حجتهم قط». اهـ.

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢٦/١).

(٢) السنة ص ٩٧.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٢٦/١).

وقال ابن القيم^(١): «فدلالته (يعني القرآن) البرهانية العقلية التي يشير إليها ويرشد إليها فتكون دليلاً سمعياً عقلياً أمر تميز به القرآن، وصار العالم به من الراسخين في العلم وهو العلم الذي يطمئن إليه القلب وتسكن عنده النفس ويزكو به العقل وتستنير به البصيرة وتقوى به الحجة، ولا سبيل لأحد من العالمين إلى قطع من حاج به، بل من خاصم به فلجت حجته وكسر شبهة خصمه». اهـ.

١٥ - ذكر من صيّرهم الله أعداء الدين أمر بمجادلتهم: قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله معلقاً على هذه الآية^(٢): «واعلم أنه سبحانه لم يبعث نبياً بهذا التوحيد إلا جعل له أعداء كما قال تعالى؛ وقد يكون لأعداء التوحيد علوم كثيرة وكتب وحجج كما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] إذا عرفت ذلك، وعرفت أن الطريق إلى الله لا بُد له من أعداء قاعدين عليه، أهل فصاحة وعلم وحجج، فالواجب عليك أن تتعلم من دين الله ما يصير لك سلاحاً تُقاتل به هؤلاء الشياطين». اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

(١) مفتاح دار السعادة (١/١٤٦).

(٢) كشف الشبهات بشرح العلامة محمد العنمين ص ٦٤ - ٦٦.

قال الوالد العلامة محمد الصالح العثيمين^(١): «إن من حكمة الله عز وجل أنه لم يبعث نبياً إلا جعل له أعداء من الإنس والجن، وذلك أن وجود العدو يُمتَحِنُ الحق ويبينه، فإنه كلما وُجد المعارض قويت حجة الآخر، وهذا الذي جعله الله تعالى للأنبياء جعله أيضاً لأتباعهم فكل أتباع الأنبياء يحصل لهم مثل ما يحصل للأنبياء، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]. اهـ.

١٦ - الأمر بالمشاورة أمر بالمجادلة: قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وحضهم على المناظرة والمشاورة لاستخراج الصواب في الدنيا والآخرة، حيث يقول لمن رضي عنهم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]. اهـ.

فالمشاورة نوع من المناظرة، لأن كل واحد منهما يُشاوَر أخاه لاستخراج الحق، ويحصل بسبب ذلك من إيراد أدلة الأقوال ورد ما يعارضها، وكل ذلك نظر ومناظرة.

وفي الحقيقة المشاورة أكمل أنواع المناظرة لأنها خلية من أسباب فساد ذات البين، والمرء، والغضب، والغلبة، فالمشاورة شاهدة على حسن النية

(١) شرح كشف الشبهات ص ٦٤.

(٢) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل بواسطة «العقود الدرية» ص ٢٤.

ابتداءً في طلب الحق، والإعراض عما يهيج الشر من الرياء والجدال المذموم.

١٧ - الإخبار بظهور الدين إغراء للمؤمنين لإظهاره بالمجادلة: قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣].

فهذه الآية صريحة في وقوع المنازلة والمطارحة بنوعها البدني والقولي وهذا ما يقتضيه (الظهور) مع قوله: ﴿كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، فالمشركون يريدون إظهار باطلهم ويكرهون ظهور الهدى ودين الحق، فتتصارع الفئتان بالقول والجدال والحجاج، وكذلك يتصارعان بالسيف والسنان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «معلوم أن الله وعد بإظهاره على الدين كله ظهور علم وبيان وظهور سيف وسنان، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

وقد فسر العلماء ظهوره بهذا وهذا، ولفظ الظهور يتناولهما فإن ظهور الهدى بالعلم البيان وظهور الدين باليد والعمل، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ومعلوم أن ظهور الإسلام بالعلم والبيان قبل ظهوره باليد والقتال». اهـ.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٧٥).

١٨ - ذم الخوض بالباطل حث على المناظرة: نصوص القرآن كثيرة في ذم الخوض بالباطل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيْءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وفي هذا حض على المناظرة بالحق، لأن الله لم يُحرّم مطلق المناظرة، وإنما حرّم المناظرة بالباطل، فهو توجيه إلى المناظرة بالحق. قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(١): «وفي ذم الخوض بالباطل حث على البحث والنظر والمناظرة بالحق». اهـ.

والمقصود من هذا العرض بيان أن الدليل القرآني تحته عشرات، بل مئات الأدلة على مشروعية المناظرة، وكذلك بيان أصالة هذا العلم عند المسلمين، وأنهم لم ينقلوه عن اليونان كما يُتوهم.

* * *

(١) تيسير الكريم الرحمن ص ٢٦٠.

النوع الثاني : السنة

لما كان النبي ﷺ بُعث على فترة من الرسل، وكان الناس في جاهلية عمياء، وجاء النبي ﷺ بخلاف موروث قومه من عقائد وأخلاق ومعاملات، وفي جزيرة العرب أديان مُبدلة يهودية ونصرانية، والنبي ﷺ قد بُعث للناس كافة، واقتضت سُنة الله أن يُعارض النبيون بما بُعثوا به، فكان حتماً أن يكون رسول الله ﷺ قائد لواء الدعوة إلى الله وهداية الخلق إليه، ورد جدل أهل الباطل، ودفع شبه أهل الزيغ على اختلاف مللهم من وثنيين ويهود ونصارى وغيرهم.

ولما لم يكن النبي ﷺ بدعا من الرسل، فلا بد أن يحصل له ما حصل لإخوانه من الرسل من قبل المكذبين، الذين يجادلون عن عقائدهم الفاسدة، ويُضللون الناس عن الحق الذي بُعث به النبيون، فلذلك تجد النبي ﷺ أَصْل بسسته الفعلية قواعد وأصول الجدل والمناظرة على أكمل وجه، وهو الذي قهر كل من خالفه بالبرهان، وأقام عليهم الحجة، وحصل به الإعذار والإنذار.

كما أن السُّنة لم تقتصر بنوعها الفعلي على تقرير علم المناظرة، بل دلت عليها وأشارت إليها بنوعها الآخرين القولية والتقريرية.

وهذا سياق بعض الأدلة على الأنواع الثلاثة: القولية، والفعلية، والتقريرية.

أولاً: السنة القولية

أ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم»^(١).

والمجادلة والمحاجة والمناظرة من المجاهدة باللسان.

قال الخطيب البغدادي^(٢): «فأوجب المناظرة للمشركين كما أوجب النفقة والجهاد في سبيل الله». اهـ.

وقال أبو محمد ابن حزم^(٣): «وهذا حديث في غاية الصحة، وفيه الأمر بالمناظرة وإيجابها كإيجاب الجهاد والنفقة في سبيل الله». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤): «وقد قال النبي ﷺ: «جاهدوا المشركين بأيديكم وألستكم وأموالكم» وكان ينصب لحسان منبراً في مسجده يجاهد فيه المشركين بلسانه جهاد هجو، وهذا كان بعد نزول آيات القتال، وأين منفعة الهجو من منفعة إقامة الدلائل والبراهين على صحة الإسلام وإبطال حجج الكفار من المشركين وأهل الكتاب؟». اهـ.

(١) رواه أحمد (١٢٤/٣)، والنسائي (٧/٦)، وأبو داود (٢٢/٣) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن أنس به.

قال الحافظ ابن عبد الهادي في المحرر في الحديث (٤٣٩/٢): إسناده على شرط مسلم. وقال النووي في رياض الصالحين (ص ٢٨): إسناده صحيح.

(٢) الفقيه والمتفقه (٢٣٣/١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٢٧/١).

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤٧/١).

وقال الحافظ ابن رجب^(١): «وكذلك من يشتغل بالعلم، لأنه أحد نوعي الجهاد، فيكون اشتغاله بالعلم كالجهاد في سبيل الله والدعوة إليه». اهـ.

وقال العلامة بكر أبو زيد^(٢): «فأرد على أهل الباطل ومجادلتهم ومناظرتهم حتى تنقطع شبهتهم ويزول عن المسلمين ضررهم، مرتبة عظيمة من منازل الجهاد باللسان، والقلم أحد اللسانين». اهـ.

ب - وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «اهجوا قريشاً فإنه أشد عليها من رشق بالنبل»، فأرسل إلى ابن رواحة فقال: «اهجهم فهجاهم فلم يُرض»، فأرسل إلى كعب بن مالك، ثم أرسل إلى حسان ابن ثابت، فلما دخل عليه، قال حسان: قد آن لكم أن تُرسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبه، ثم أدلع لسانه فجعل يُحركه فقال: والذي بعثك بالحق! لأفريتهم بلساني فري الأديم، فقال رسول الله ﷺ: «لا تعجل، فإن أبا بكر أعلم قريش بأنسابها وأن لي فيهم نسباً، حتى يُلخص لك نسبي»، فأتاه حسان، ثم رجع فقال: يا رسول الله قد لخص لي نسبك، والذي بعثك بالحق!

لأسئلك منهم كما تُسل الشعرة من العجين^(٣).

قال أبو العباس القرطبي^(٤): «والمنافحة: المخاصمة والمجادلة وأصلها الدفع. يقال: نفحت الناقة الحالب برجلها، أي دفعته، ونفحه

(١) الحكم الجديرة بالإذاعة ص ٢٨.

(٢) الرد على المخالف ص ٤٠ من مجموع الردود.

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه (٤/ ١٩٣٥ - رقم ٢٤٩٠).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٤٢٥).

بسيفه أي: ضربه به من بعيد». اهـ.

وقال ابن القيم في سياق رده على حزب التأويل^(١): «فكشف عورات هؤلاء، وبيان فضائحهم من أفضل الجهاد في سبيل الله، وقد قال النبي ﷺ لحسان بن ثابت: «أن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله». اهـ.

فمجادلة أهل الباطل ومعارضتهم والرد عليهم هو من المنافحة عن رسول الله ﷺ، والمنافح حظه من التأييد بمقدار موافقته للرسول ﷺ ومتابعته.

ج - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يُلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجات»^(٢).

وقول الحق وتعريف الناس به وإظهاره وحفظه والذب عنه، ودفع الباطل وكشف زيفه هو من الكلام الذي يرضاه الله.

د - وقال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين»^(٣).

فهذا خبر بمعنى الأمر أي من حمل هذا العلم فلينف عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين.

والمبطلون والغالون خارجون عن الشريعة، ونفي ما حرّفوه ونسبوه

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ٥٠.

(٢) رواه البخاري كتاب الرقاق باب حفظ اللسان (١١/٣٠٨ - رقم ٦٤٧٨).

(٣) جاء من طرق كثيرة، وصححه أحمد، وأجود طرقه مرسل إبراهيم بن عبد الرحمن العذري.

انظر الكامل في الضعفاء (١/١٥٢ - ١٥٣)، والجرح والتعديل (٢/١٧).

إلى الشرع يقتضي جدالهم ومعارضتهم ورد أقوالهم وكتاباتهم، وكل ذلك نظر ومناظرة.

قال الحافظ العراقي رحمه الله^(١): «فقوله (يحمل) حُكى فيه الرفع^(٢) على الخبر، والجزم على إرادة الأمر، وعلى تقدير كونه مرفوعاً فهو خبر أريد به الأمر، بدليل ما رواه أبو محمد بن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل^(٣) في بعض طرق هذا الحديث (ليحمل هذا العلم) بلام الأمر، على أنه ولو لم يرد ما يخلصه للأمر لما جاز حمله على الخبر لوجود جماعة من أهل العلم غير ثقات، ولا يجوز الخلف في خبر الصادق فتعين حمله على الأمر تقدير صحته». اهـ.

وقال العلامة صديق حسن خان^(٤): «والمحامي عن السنة المطهرة، والكتاب العزيز والذاب عنهما، كالمجاهد في سبيل الله تعالى، وروح القدس مع من ذب عن دين الله وسنة نبيه ودافع عنهما من بعده إيماناً ونصحاً له رجاء أن يكون من الخلف الصالح، الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»». اهـ.

وقال العلامة بكر أبو زيد^(٥): «واجب هذه «الحمالة» رد البدع والأهواء المضلة، والدفع في نحورها وأعجازها، لإبطالها ووأدها». اهـ.

(١) التقييد والإيضاح ص ١٣٨.

(٢) في النسخة المطبوعة «الرافع» وهو خطأ.

(٣) (١٧/٢).

(٤) قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٥) الردود ص ٣٠ من مجموع الردود بتصرف يسير.

هـ - وعن تميم الداري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الدين النصيحة» قلنا لمن؟ قال: «الله وكتابه ورسوله ﷺ ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

ومجادلة أهل الباطل والبدع والضلالات ورد أهوائهم هو من النصح لله تعالى وكتابه ورسوله.

قال الخطيب البغدادي^(٢): «وأما جدال المحققين فمن النصيحة للدين». اهـ.

وقال العز بن عبد السلام^(٣): «فالنصح في الأديان أفضل من كل نصح، وتترتب فضائل النصح على فضائل متعلقة، فالنصح بالإيمان في أعلى مراتب النصح في الأديان». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب^(٤): «ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وهو ما يختص به العلماء رد الأهواء المضلة بالكتاب والسنة على مؤردها، وبيان دلالتها على ما يخالف الأهواء كلها، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها». اهـ.

وقال ولي الله الدهولي^(٥): «يجب بذل الجهد على أهل الآراء الكلية في إشاعة الحق وتمشيته وإخمال الباطل وصدّه، فربما لم يكن ذلك إلا

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب أن الدين النصيحة (١/٧٤ - رقم ٩٥).

(٢) الفقيه والمتفقه (١/٢٣٣).

(٣) شجرة المعارف ص ٣١٠.

(٤) جامع العلوم والحكم ص ٨٥.

(٥) حجة الله البالغة (١/١١٧).

بمخاصمات أو مقاتلات، فيُعد كل ذلك من أفضل أعمال البر». اهـ.

و - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب»^(١).

فقوله ﷺ لمعاذ: إنك تأتي قوماً أهل كتاب، ظاهر في الدلالة على تنبيه معاذ إلى احتمال مجادلته ومناظرته من قبل أهل اليمن، في دعوته التي بُعث بها، فيُعلمه ﷺ بحالهم وعقيدتهم حتى يكون عارفاً بشبههم وأهوائهم ليردهم من باطلهم إلى الحق الذي معه.

قال شيخنا الوالد العلامة محمد الصالح العثيمين^(٢): «إنه ينبغي أن نعرف ما عند هؤلاء من العلوم والشبهات من أجل أن نرد عليهم بسلاحهم، وهذا من هدي النبي ﷺ، ولهذا لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب» وذلك من أجل أن يستعد لهم ويعرف ما عندهم من الكتاب حتى يرد عليهم بما جاءوا به». اهـ.

ز - وعن النواس بن سميان رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة، فخَفَضَ فيه ورقع حتى ظنناه في طائفة النخل، فلما رحنا إليه عرف ذلك فينا فقال: «ما شأنكم؟». قلنا: يا رسول الله: ذكرت الدجال غداة فخفضت فيه ورفعت حتى ظنناه في طائفة النخل، فقال: «غير الدجال أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع (٨/ ٦٠ - رقم ٤٣٤١)، ومسلم في كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١/ ٥٠ - رقم ٢٩).

(٢) شرح كشف الشُّبُهَات ص ٦٥ - ٦٦.

دونكم، وإن يخرج ولست فيكم، فأمرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم»^(١).

فالنبي ﷺ أخبر أنه إن خرج الدجال فإنه سيكفي المؤمنين شره بمحاجته وإظهار كذبه وأنه دجال من الدجاجة، وأنه إن خرج في غيبته فالمؤمن يحتاج ويجادل عن نفسه بما علمه النبي ﷺ من العلامات التي يستدل بها على دجله.

قال أبو العباس القرطبي^(٢): «وحجيجه: محاجه، ومخاصمه، وقاطعه بالحجة بإظهار كذبه وإفساد قوله». اهـ.

* * *

(١) رواه مسلم كتاب الفتن وأشراف الساعة باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٤/٢٢٥٠ - رقم ٢١٣٧).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٧/٢٧٦).

ثانياً: السنة الفعلية

أ - مناظرة النبي ﷺ لعبدالله بن الزبيري السهمي

جلس رسول الله ﷺ يوماً مع الوليد بن المغيرة في المسجد فجاء النضر ابن الحارث حتى جلس معهم وفي المسجد غير واحد من رجال قريش، فتكلم رسول الله ﷺ فعرض له النضر بن الحارث، فكلمه رسول الله ﷺ حتى أفحمه وتلا عليه وعليهم: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨ - ١٠٠] ثم قام رسول الله ﷺ وأقبل عبدالله بن الزبيري السهمي حتى جلس معهم فقال الوليد بن المغيرة لعبدالله بن الزبيري: والله ما قام النضر ابن الحارث لابن عبدالمطلب أنفاً ولا قعد وقد زعم محمد: أنا وما نعبد من آلهتنا هذه حصب جهنم، فقال عبدالله بن الزبيري: أما والله لو وجدته لخصمته فسلوا محمداً: كل ما يُعبد من دون الله في جهنم مع من عبده، فنحن نعبد الملائكة، واليهود تعبد عزيزاً والنصارى تعبد المسيح عيسى بن مريم، فعجب الوليد ومن كان معه في المجلس من قول عبدالله بن الزبيري، ورأوا أنه قد احتج وخاصم، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال:

«كل من أحب أن يُعبد من دون الله فهو مع من عبده، إنهم إنما يعبدون الشيطان ومن أمرهم بعبادته»، وأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١ - ١٠٢] ^(١).

(١) ذم الكلام للهروي (٤/١٢٠)، تفسير ابن كثير (٣/١٩٨، ١٩٩)، وقال الحافظ العلائي في تلقيح الفهوم ص ١١٦: «وهذه القصة مشهورة في كتب السير والمغازي وقد رواها البيهقي بسند صحيح إلى ابن عباس رضي الله عنهما».

ب - مناظرة النبي ﷺ لليهود

حضرت عصابة من اليهود رسول الله ﷺ فقالوا:

يا أبا القاسم حدثنا عن خلال نسألك عنهن لا يعلمهن إلا نبي، فقال رسول الله ﷺ: «سلوا عما شئتم ولكن اجعلوا لي ذمة وما أخذ يعقوب على نبيه لئن أنا حدثتكم عن شيء فعرفتموه تتابعني على الإسلام»، فقالوا ذلك لك، فقال رسول الله ﷺ: «سلوا عما شئتم». قالوا: أخبرنا عن أربع خلال نسألك عنهن، أخبرنا أي الطعام حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة؟ وأخبرنا كيف ماء المرأة وماء الرجل وكيف يكون الذكر منه والأنثى؟ وأخبرنا بهذا النبي الأمي في التوراة ومن وليه من الملائكة؟ فقال النبي ﷺ: «عليكم عهد الله لئن أنا نبأتكم لتتبعني؟» فأعطوه ما شاء الله من عهد وميثاق فقال: «نشدتكم بالذي أنزل التوراة على موسى هل تعلمون أن إسرائيل يعقوب مرض مرضاً شديداً فطال سقمه منه فنذر الله نذراً لئن عافاه الله من مرضه ليحرمن أحب الطعام والشراب إليه، وكان أحب الطعام إليه لحوم الإبل وأحب الشراب إليه ألبانها»، فقالوا: اللهم نعم، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اشهد عليهم، وأنشدكم بالذي لا إله إلا هو الذي أنزل التوراة على موسى هل تعلمون أن ماء الرجل غليظ أبيض وأن ماء المرأة رقيق أصفر فأيهما علا كان له الولد والشبه بإذن الله عز وجل، وإذا علا ماء الرجل ماء المرأة كان الولد ذكراً بإذن الله وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل كان الولد أنثى بإذن الله عز وجل»، قالوا: اللهم نعم، قال: «اللهم اشهد، وأنشدكم بالذي أنزل التوراة على موسى هل تعلمون أن هذا النبي الأمي تنام عيناه ولا ينام قلبه»، قالوا: اللهم

نعم، قال: «اللَّهُمَّ اشهد»، قالوا: أنت الآن فحدثنا من وليك من الملائكة فعندها نجامعك أو نفارقك قال: «فإن ولي جبريل ولم يبعث الله نبياً قط إلا وهو وليه»، قالوا: فعندها نفارقك ولو كان وليك سواه من الملائكة تابعناك وصدقناك، قال: فما يمنعكم أن تصدقوه؟ قالوا: إنه عدونا فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ * مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٧ - ٩٨] ^(١).

وذكر ابن جرير في أسباب نزول الآية ^(٢): «إنما كان سبب قيلهم ذلك من أجل مناظرة جرت بينهم وبين رسول الله ﷺ في أمر نبوته». اهـ.

* * *

(١) رواه أحمد في المسند (٢٧٨/١) والطبري في جامع البيان (٣٤٢/١) من طريق عبد الحميد ابن بهرام ثنا شهر بن حوشب عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكره.
وروى بعضه الترمذي في جامعه (٢٩٤/٥ - رقم ٣١١٧) من طريق بكير بن شهاب عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس، وفيه أن اليهود سألوا عن الرعد، وعمّا حرّم إسرائيل على نفسه.
وروى البخاري في صحيحه في كتاب التفسير باب قوله: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ (٨/١٦٥ - رقم ٤٤٨٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام لما سمع بقُدوم النبي ﷺ جاءه وسأله عن ثلاث: أول أشرار الساعة؟ أول طعام أهل الجنة؟ وبم ينزع الولد إلى أبيه أو أمه؟

فأجابه النبي ﷺ فأسلم.

(٢) جامع البيان (٢٨٣/٢).

ج - مناظرة النبي ﷺ للمشركين في حل بهيمة الأنعام

وثبت بالسنة الفعلية أيضاً مناظرة النبي ﷺ للمشركين فيما أحلوه وحرّموه من بهيمة الأنعام.

قال أبو حيان الأندلسي^(١): «فلما قام الإسلام وثبتت الأحكام جادلوا النبي ﷺ، وكان خطيبهم مالك بن عوف بن أبي الأحوص الجشمي، فقال: يا محمد، بلغنا أنك تحل أشياء.

فقال له: إنكم قد حرّمت أشياء على غير أصل، وإنما خلق الله هذه الأزواج الثمانية للأكل والانتفاع بها، فمن أين جاء هذا التحريم؟ أمن قبل الذكر أم من قبل الأنثى؟ فسكت مالك بن عوف وتحيّر.

فلو علل بالذكورة وجب أن يُحرّم الذكر، أو بالأنوثة فكذلك، أو باشتمال الرحم وجب أن يحرم لا اشتمالها عليهما.

فأما تخصيص التحريم بالولد الخامس أو السابع أو ببعض دون بعض، فمن أين؟

وروي أنه قال لمالك: مالك لا تتكلم؟ فقال له مالك: بل تكلم وأسمع منك». اهـ.

* * *

(١) البحر المحيط (٤/٢٣٩).

د - مناظرة النبي ﷺ للصحابه في صلح الحديبيه

صالح النبي ﷺ المشركين في الحديبيه على أن لا يأتي أحد من المشركين إلى النبي ﷺ إلا رده إليهم.

فكره المسلمون ذلك وامتنعوا منه أولاً، وعارض عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله ﷺ وقال له:

ألست نبي الله حقاً؟ قال: «بلى». قال: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: «بلى»، قال: فَلِمَ نُعط الدنية في ديننا إذا؟

قال: «إني رسول الله ولست أعصيه، وهو ناصري»^(١). اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في فوائد هذه المعارضة^(٢):

«ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى». اهـ.

وقال أيضاً^(٣):

«وفي الحديث أيضاً فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع». اهـ.

(١) رواه البخاري كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (٣٢٩/٥ - رقم ٢٧٣٢) من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه، ومسلم في كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبيه (١٤١١/٣ - رقم ١٧٨٥) من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري (٣٤٦/٥).

(٣) فتح الباري (٣٥٢/٥).

قال أبو علي عمرو السكوني^(١): (ت: ٧١٧هـ):

«وهذا السؤال من عمر رضي الله عنه على أحد وجهين:

إما أن يكون طالباً للجواب عما استشكل من غير ريب، كطالب دفع
الشبهة من غير ريب في العقل لأنه من المشهود لهم بالصدق.

والوجه الثاني: أن لا يكون مستشكلاً، بل أقام نفسه سترأً جميلاً لمن
خلفه ممن يتقي عليه الريب، فسأل لسمع غيره الجواب.

ويترجح هذا الوجه الأخير من وجهين:

الأول: أنه كان من الراسخين في العلم.

الثاني: سؤاله لأبي بكر بعد سؤاله النبي ﷺ، وكان جواب النبي ﷺ
لم يبق له غاية في البيان، فكان السؤال الثاني بعد علمه على القطع، فعليه
يُحمل السؤال الأول والمطلوب لسمع غيره آخرأً، من لم يسمع أولاً.
اهـ.

* * *

(١) عيون المناظرات ص ١٥٥.

هـ - مناظرة النبي ﷺ لابن صياد

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أخبره أن عمر انطلق في رهط من أصحاب النبي ﷺ مع النبي ﷺ قَبْلَ ابن صياد، حتى وجده يلعب مع الغلمان عند أطم بني مغالة، وقد قارب يومئذ ابن صياد يحتلم، فلم يشعر بشيء حتى ضرب النبي ﷺ ظهره بيده، ثم قال النبي ﷺ: أتشهد أنني رسول الله؟ فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأميين، فقال ابن صياد للنبي ﷺ: أتشهد أنني رسول الله؟ قال له النبي ﷺ: آمنت بالله ورسوله.

قال النبي ﷺ: ماذا ترى؟ قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب، قال النبي ﷺ: خلط عليك الأمر.

قال النبي ﷺ: إني قد خبأت لك خبيئاً، قال ابن صياد: هو الدخ، قال النبي ﷺ: إخسأ، فلن تعدو قدرك^(١).

فهذا الاختبار من النبي ﷺ لابن صياد، وإلقاء الأسئلة عليه، والتعليق على أجوبته هو مناظرة، لأن حقيقة الجدل سؤال وجواب.

* * *

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد كيف يُعرض الإسلام على الصبي (١٧٢/٦ - رقم ٣٠٥٥)، ورواه مسلم كتاب الفتن وأشراف الساعة (٢٢٤٤/٤ - رقم ٢٩٣٠).

ثالثاً: السنة الإقرارية

وكما ثبتت مشروعية المناظرة بالسنة القولية والفعلية، فكذلك ثبتت بالسنة الإقرارية، فكان الصحابة يتناظرون بحضرة النبي ﷺ ويقرهم على ذلك.

قال أبو هريرة رضي الله عنه^(١): لقد رأيتنا يكثر مرأنا عند رسول الله ﷺ.

قال الحافظ أبو نعيم^(١): «لا بأس بالمناظرة والمجاراة في العلم بحضرة العالم، ولا بد مع هذا من مراعاة ما يختص بأدب الحضور بين يدي الشيخ». اهـ.

وبؤب عليه العلامة عبدالحى الكتاني^(١): «باب مناظرة الصحابة بين يدي المصطفى ﷺ». اهـ.

وأصح من هذه المناظرة بين أبي بكر رضي الله عنه وعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم ركب بني تميم، فقد تعارضا عند النبي ﷺ فقال أبو بكر: أمّر القعقاع بن معبد، وقال عمر: بل أمّر الأقرع بن حابس، فقال أبو بكر: ما أردت إلا خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافاً، فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما^(٢).

والعتب لم يرد على المعارضة بينهما وإنما ورد على ارتفاع الأصوات بحضرة النبي ﷺ.

(١) التراتيب الإدارية (٢/٣٢٩).

(٢) رواه البخاري كتاب التفسير باب (إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون) (٨/٥٩٢ - رقم ٤٨٤٧).

ثالثاً: الإجماع

قد انعقد الإجماع على مشروعية المناظرة، وما زال العلماء يتناظرون في المسائل استبياناً للحق، واستظهاراً لدقائق المسائل، وقد حكى غير واحد من العلماء الإجماع على مشروعية المناظرة.

قال الخطيب البغدادي^(١): «إنا وجدنا أهل العلم في كل عصر يتناظرون ويتباحثون، ويحتج بعضهم على بعض، ولو كان كل واحد منهم مصيباً كانت المناظرة خطأ ولغواً لا فائدة فيها، فإن المخالف إنما يناظر أحد الخصمين الآخر حتى يغلب على ظنه ما أدى اجتهاده إليه فيرجع إلى قوله، فالجواب أنه لا فائدة في رجوعه من حق إلى حق، وكونه على ما هو عليه وانتقاله إلى ظن آخر سواء لا فرق بينهما، وتحمل التعب، والكلفة والتنازع والتخاصم لما ذكره المخالف ليس من فعل العقلاء، وقد وجدنا الأمة متفقة على حسن المناظرة في هذه المسائل وعقد المجالس بسببها». اهـ.

وقال أبو الوليد الباجي^(٢): «ومما يدل على ذلك (يعني ليس كل مجتهد مصيب) إجماع السلف على صحة المناظرة». اهـ.

* * *

(١) الفقيه والمتفقه (٢/٦٢).

(٢) إحكام الفصول ص ٧١٤.

رابعاً: شريعة من قبلنا

الأنبياء عليهم السلام رسل الله، وحملة النور والوحي الإلهي، أعلم خلق الله، أفصح الخلق، وأنصح الخلق للخلق، وقد أمر الله المؤمنين بالاعتداء بهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْهُمْ أَقْتَدَ﴾ [الأنعام: ٩٠].

ودلنا الله على طرائقهم لنقتفي أثرهم ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

وقصَّ الله علينا قصصهم للعظة والعبرة والفائدة ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي﴾ [يوسف: ١١١]، وقد قصَّ الله على نبينا محمد ﷺ مناظراتهم، إرشاداً لسنة الله في أنبياءه مع أقوامهم، وتثبيتاً لفؤاده، وتسليّة له، وتعليماً لورثتهم من أهل العلم، كيفية المناظرة، والاسترشاد بجوابهم وحججهم.

وإليك سرد بعض مناظراتهم عليهم السلام:

أ - مناظرة آدم لموسى عليهما السلام

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احتج؟ آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيبتك من الجنة، فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ثم تلومني على أمر قدّر عليّ قبل أن أُخلَق؟

فقال رسول الله ﷺ: «فحجَّ آدم موسى مرتين»^(١).

قال الخطيب البغدادي^(٢): «وعلمنا رسول الله ﷺ وضع السؤال موضعه وكيفية المحاجة في الحديث الذي ذكر فيه محاجة آدم موسى عليهما السلام». اهـ.

وقال أبو محمد ابن حزم^(٣): «فعلنا رسول الله ﷺ في هذا الحديث كما ترى كيف نسأل عند المحاجة، ويبيِّن لنا رسول الله ﷺ أن المحاجة جائزة، وأن من أخطأ موضع السؤال كان محجوجاً». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله^(٤): «فيه مشروعية الحجج في المناظرة لإظهار الحق، وإباحة التوبيخ والتعريض في أثناء الحجج ليتوصل إلى ظهور الحجة».

وفيه مناظرة العالم من هو أكبر منه والابن أباه، ومحل مشروعية ذلك، إذا كان لإظهار الحق، أو الازدياد من العلم، والوقوف على حقائق الأمور». اهـ.

* * *

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى وذكره بعد (٦/٤٤٠ - ٣٤٠٧)، ومسلم في كتاب القدر باب حجج آدم وموسى عليهما السلام (٤/٢٠٤٢ - رقم ٢٦٥٢).

(٢) الفقيه والمتفقه (١/٢٣٣).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٧).

(٤) فتح الباري (١١/٥١٢).

ب - مناظرة نوح عليه السلام لقومه

نوح عليه السلام أول المرسلين دعا قومه إلى توحيد الله وترك الغلو في الصالحين ونبذ الشرك، وبالع في مجادلتهم ورد شبههم وهدايتهم إلى شريعة الله.

وبسبب إلحاح وتكرار نوح لمجادلة قومه سئموا وضجروا من دعوته حتى بلغ بهم الحال كما قال الله: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْوَعًا إِذِ انبَغَذْتُهُمْ وَاسْتَغْتَفُوا ثُبُوبًا وَأَلْهَوْا وَأَوْسَرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧].
وقد أقرؤا له بكثرة مجادلته لهم: ﴿يَنُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأُنَادِي بِمَا تَعُدُّنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [هود: ٣٢].

قال ابن عطية الأندلسي^(١): «معناه: قد طال منك هذا الجدل، وهو المراجعة في الحجة، والمخاصمة والمقابلة بالأقوال حتى تقع الغلبة». اهـ.

* * *

ج - مناظرة الخليل عليه السلام للصابئة

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونُ مِنَ الْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا

(١) المحرر الوجيز: (١٣٧/٩).

أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَّتْ قَالَ يَنْقُومُ إِلَيَّ بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ * إِلَيَّ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي
فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَائِضًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ
اتَّخَذْتُنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَبْنِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا
وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿النعام: ٧٥ - ٨٠﴾.

قال أبو عبدالله القرطبي^(١): «قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾ دليل على
الحجاج والجدال؟ حاجوه في توحيد الله». اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير^(٢): «والحق أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام
كان في هذا المقام مناظراً لقومه مبيناً لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة
الهياكل والأصنام». اهـ.

وقال ابن القيم عن الخليل عليه السلام^(٣): «وهو الذي فتح للأمة باب
مناظرة المشركين وأهل الباطل، وكسر حججهم، وقد ذكر الله سبحانه
مناظرته في القرآن مع إمام المعطلين، ومناظرته مع قومه المشركين،
وكسر حجج الطائفتين بأحسن مناظرة، وأقربها إلى الفهم وحصول
العلم». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب^(٤): «إن الله تعالى بعث إبراهيم خليله عليه
السلام، فدعا إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، وناظر على
ذلك أحسن مناظرة، وأبطل شبه المشركين بالبراهين الواضحة». اهـ.

(١) أحكام القرآن (٧/٢٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/١٥١).

(٣) جلاء الافهام ص (٣٩٨).

(٤) الحكم الجديدة بالإذاعة ص ١٣.

وقال العلامة الشنقيطي^(١): «إنه قال ذلك موقناً مناظراً ومحتاجاً لهم كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾ الآية، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣] الآية». اهـ.

د - مناظرة إبراهيم عليه السلام للنمرود

ناظر إبراهيم عليه السلام النمرود في مسألة الربوبية كما قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُعْبَى وَيَمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

قال أبو محمد ابن حزم^(٢): «وقد أمرنا تعالى في نص القرآن باتباع ملّة إبراهيم عليه السلام، وخبرنا تعالى أن من ملّة إبراهيم المحاجة والمناظرة، فمرة للملك ومرة لقومه، والاستدلال كما أخبرنا تعالى عنه، ففرض علينا اتباع المناظرة لنصرف أهل الباطل إلى الحق، وأن نطلب الصواب بالاستدلال فيما اختلف فيه المختلفون، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، فنحن المتبعون لإبراهيم عليه السلام في المحاجة والمناظرة، فنحن أولى الناس به، وسائر الناس مأمورون بذلك، قال الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٥] ومن ملّته المناظرة». اهـ.

(١) أضواء البيان (٢/ ١٨٠).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٢٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ومنشأ الحق من معرفة الحق والمحبة له، والله هو الحق المبين، ومحبه أصل كل عبادة، فلهذا كان أفضل الأمور على الإطلاق معرفة الله ومحبه، وهذا هو ملة إبراهيم خليل الله تعالى، الذي جعله الله للناس إماماً، وجعله أمة يأتى به الخلق، وهو الذي ناظر المعطلين والمشركين». اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير^(٢): «وقد ذكر السدي أن هذه المناظرة كانت بين إبراهيم ونمرود بعد خروج إبراهيم من النار، ولم يكن اجتمع بالملك إلا في ذلك اليوم فجرت بينهما هذه المناظرة». اهـ.

هـ - مجادلة إبراهيم عليه السلام للملائكة

إبراهيم عليه السلام جادل الملائكة في شأن إهلاك قوم لوط، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَىٰ ابْتَدَلْنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤].

قال سعيد بن جبير^(٣): «لما جاء جبريل ومن معه قالوا له: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١] قال لهم: أتهلكون قرية فيها ثلثمائة مؤمن؟ قالوا: لا، قال: أفتهلكون قرية فيها مائتا مؤمن؟ قالوا: لا، قال: رأيتم إن كان فيها رجل واحد مسلم أتهلكونها؟ قالوا: لا، فقال إبراهيم عليه السلام عند ذلك: ﴿إِنِّي فِيهَا لُوطٌ قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتُنَا﴾ [العنكبوت: ٣٢] الآية. فسكت عنهم واطمأنت نفسه». اهـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٤ - ١٧٥).

(٢) التفسير (٣١٣/١).

(٣) تفسير ابن كثير (٤٥٢/٢).

و - مناظرة موسى عليه السلام لفرعون

قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَنْ أَخَذَتْ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ [الشعراء: ٢٣ - ٢٩].

قال الطاهر بن عاشور^(١): «ومن دقائق هذه المجادلة أن الاستفسار مُقدم في المناظرات، ولذلك ابتدأ فرعون بالسؤال عن حقيقة الذي أرسل موسى عليه السلام.

وكان جواب موسى عليه السلام بياناً لحقيقة رب العالمين». اهـ.

وقال صديق حسن خان^(٢) عن معاملة موسى لفرعون أنه: «لاطفه طمعاً في إجابته، وإرخاءاً لعنان المناظرة معه، مريداً لقهره بالحجة المعتبرة في باب النبوة، وهي إظهار المعجزة، فعرض له على درجة يلجئه إلى طلب المعجزة». اهـ.

* * *

(١) التحرير والتنوير (١٩/١١٧).

(٢) فتح البيان (٧/١٣).

خامساً: عمل الصحابة

الصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس بهدي النبي ﷺ، وعنه تلقوا الأحكام وهم أعرف بقرائن الأحوال التي وردت عليها النصوص.

وكان الصحابة إذا اختلفوا احتكموا إلى رسول الله ﷺ حال حياته، فلما قبض ﷺ ووقع بينهم خلاف في دقائق الشرع، ردوا خلافهم إلى سنة الرسول ﷺ بعد وفاته، وكلّ يذكر دليله وينظر عليه.

ومناظرات الصحابة فيما بينهم ومع غيرهم كثيرة جداً لا تكاد تُحصى، ولا تخفى على عارف بأحوالهم، وهم مجمعون على مشروعية ذلك لا يُنكره أحد منهم، وهذه حكاية لبعضها لاسيما المشهورة منها:

أ - المناظرة في سقيفة بني ساعدة

عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسنح، فقام عمر يقول:

والله ما مات رسول الله ﷺ، قال: وقال عمر: والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله ﷺ فقبله فقال: بأبي أنت وأمي، طبت حياً وميتاً، والذي نفسي بيده لا يُذيقه الله الموتين أبداً، ثم خرج فقال:

أيها الحلاف على رسلك.

فلما تكلم أبو بكر: جلس عمر.

فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه وقال: ألا من كان يعبدُ محمداً ﷺ فإن

محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]. وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. قال فنشج الناس ليكون، قال: واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة. فقالوا: منا أمير ومنكم أمير، فذهب إليهم أبو بكر وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردت بذلك إلا أني قد هيأت كلاماً قد أعجبني خشيت أن لا يبلغه أبو بكر، فتكلم أبلغ الناس فقال في كلامه: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، قال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا ولكنا الأمراء وأنتم والوزراء. هم أوسط العرب داراً وأعربهم أحساباً، فبايعوا عمر أو أبا عبيدة فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس^(١).

قال أبو عبد الله القرطبي^(٢):

«وتجادل أصحاب رسول الله ﷺ يوم السقيفة، وتدافعوا، وتقرروا وتناظروا، حتى صدر الحق في أهله». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في فوائده حادثة السقيفة^(٣): «وفيه دليل على أن

(١) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (١٩/٧)، ٢٠ - رقم ٣٦٦٧، ٣٦٦٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٨٦/٣).

(٣) فتح الباري (١٥٥/١٢، ١٥٦).

من خشي من قوم فتنة وأن لا يجيبوا إلى امتثال الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم ويقيم عليهم الحجة». اهـ.

ب - مناظرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي عبيدة في القدر

عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرف لقيه أمراء الأجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام، فنادى عمر في الناس: إن مُصَبِّحٌ على ظهر، فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت إن كانت لك إبل هبطت وادياً له عُذُوتان: إحداهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبية رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله^(١).

قال أبو علي عمرو السكوني^(٢): «فتحصل من هذه المناظرة العلم بأن الاكتساب لا يناقض التوكل وأن لا يحتج العبد بالقدر إلا بعد الاكتساب والاجتهاد». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر^(٣):

«أبو عبيدة أشار أولاً بالرجوع، ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى الكثير من المهاجرين والأنصار جنحوا إليه، فرجع عن رأي الرجوع،

(١) رواه البخاري كتاب الطب باب ما يذكر في الطاعون (١٧٨/١٠) - رقم (٥٧٢٨)، واللفظ له باختصار ومسلم كتاب السلام باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (١٧٤٠/٤) - رقم (٢٢١٩).

(٢) عيون المناظرات ص ١٦٤.

(٣) بذل الماعون في فضل الطاعون ص ٢٤٧، الفتح (١٨٧/١٠).

فناظر عمر في ذلك، فلما أقام عليه الحجة تبعه، ثم جاء عبدالرحمن ابن عوف بالنص، فرجعوا أجمعين إليه.

وقال^(١): «وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة». اهـ.

ج - مناظرة عثمان بن عفان رضي الله عنه للخارجين عليه

عن أبي أمامة سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أشرف يوم الدار فقال: أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: زنا بعد إحصان، أو ارتداد بعد إسلام، أو قتل نفس بغير حق فقتل به»، فوالله ما زنت في جاهلية ولا إسلام، ولا ارتددت منذ بايعت رسول الله ﷺ، ولا قتلت النفس التي حرّم الله، فبم تقتلونني^(٢).

فهذه معارضة ومناظرة من عثمان رضي الله عنه للخارجين عليه، يردهم إلى سنة رسول الله ﷺ.

د - مناظرة معاوية لأبي ذر رضي الله عنه في الكنز

قال أبو ذر رضي الله عنه: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]. قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا

(١) الفتح (١٩٠/١٠).

(٢) رواه الترمذي كتاب «الفتن» باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث (٤/٤٦٠ - ٢١٥٨)، وقال: حديث حسن، واللفظ له، وأبو داود كتاب الديات باب الإمام يأمر بالعفو في الدم (٤/٤٦٠ - رقم ٤٥٠٢)، والنسائي في كتاب تحريم الدم باب ذكر ما يحل به دم المسلم (٧/٩١ - رقم ٤٠١٩).

وفيه، فكان بيني وبينه في ذلك، وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم المدينة^(١).

قال الحافظ ابن حجر^(٢): «وفيه ملاطفة الأئمة للعلماء، فإن معاوية لم يجسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره، وعثمان لم يحق على أبي ذر مع كونه كان مخالفاً في تأويله». اهـ.

هـ - مناظرة معاوية رضي الله عنه للصحابة في قصة الشعر

قال حميد بن عبدالرحمن بن عوف سمعت معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عام حج، وهو على المنبر، وتناول قصة من شعر كانت في يد حرسى، يقول: يا أهل المدينة! أين علماءكم؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن مثل هذه ويقول: إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نسائهم^(٣).

وهذا الحديث ظاهر في وقوع المناظرة من الصحابة، لأن معاوية رضي الله عنه قام مُنكراً على العلماء سكوتهم، لأن سكوتهم إما يكون تقصيراً في إنكار ذلك لأنهم يوافقونه في التحريم، وإما أن يُخالفوه في التحريم فهو داع لهم لإظهار أدلتهم ومحتاجته.

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب ما أُذّي زكاته فليس بكثر (٣/٢٧١ - رقم ١٤٠٦).

(٢) فتح الباري (٣/٢٧٥).

(٣) رواه البخاري كتاب اللبس باب وصل الشعر (١٠/٣٧٣ - رقم ٥٩٣٢)، ومسلم في كتاب اللباس والزينة باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة (٣/١٦٧٩ - ٢١٢٧).

و - مناظرة الصحابة في جمع القرآن

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: أرسل إليّ أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنني أخشى إن استحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر رضي الله عنه: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر^(١).

قال القاضي أبو الطيب^(٢): «ثم كان من مناظرة عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما لأبي بكر رضي الله عنه في جمع القرآن لما استحر القتل في أهله باليمامة، حتى رجع أبو بكر رضي الله عنه إلى رأيهما والقصة في ذلك مشهورة». اهـ.

ز - مناظرة الفاروق للصدّيق في قتال مانعي الزكاة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ واستُخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تُقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ

(١) رواه البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن (١٠/٩ - رقم ٤٩٨٦).

(٢) بواسطة عيون المناظرات ص ١٦١.

ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»، فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق^(١).

قال النووي في فوائد الحديث^(٢): «وفيه جواز مراجعة الأئمة والأكابر ومناظرتهم لإظهار الحق». اهـ.

وقال^(٣): «وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل وردّها إلى الأصول، ومناظرة أهل العلم فيها، ورجوع من ظهر له الحق إلى قول صاحبه». اهـ.

ح - مناظرة أبي سعيد الخدري لابن عباس في الربا

قال أبو صالح: سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول:

الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم مثلاً بمثل، من زاد أو ازداد فقد أربى، فقلت له: إن ابن عباس يقول غير هذا! فقال: لقد لقيت ابن عباس فقلت: أرايت هذا الذي تقول! شيء سمعته من رسول الله ﷺ، أو وجدته في كتاب الله عز وجل؟ فقال: لم أسمعه من رسول الله ﷺ.

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة (٣/ ٢٦٢ - رقم ١٣٩٩)، ومسلم كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١/ ٥١ - رقم ٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الشرح على صحيح مسلم (١/ ٢١٢).

(٣) الشرح على صحيح مسلم (١/ ٢١٣).

ولم أجده في كتاب الله، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: الربا في النسيئة^(١).

قال الحافظ ابن حجر^(٢): «وفي قصة أبي سعيد مع ابن عباس، أن العالم يُناظر العالم ويوقفه على معنى قوله، ويردّه من الاختلاف إلى الاجتماع، ويحتج عليه بالأدلة». اهـ.

ط - مناظرة ابن عباس لمعاوية في استلام الركنين الشاميين

قال أبو الشعثاء: ومن يتقي شيئاً من البيت؟ وكان معاوية رضي الله عنه يستلم الأركان؟ فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: إنه لا يُستلم هذان الركنان.

فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجوراً، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة^(٣).

فهذه الحكاية لبعض مناظرات الصحابة، يُقطع معها باتفاق الصحابة على مشروعية المناظرة.

قال الخطيب البغدادي^(٤): «وقد رُوي عن عمر بن الخطاب وعلي بن

(١) رواه البخاري كتاب البيوع باب بيع الدينار بالدينار نساء (٤/٣٨١ - رقم ٢١٧٨)، ومسلم كتاب المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل (٣/١٢١٧ - رقم ١٥٩٦).

(٢) فتح الباري (٤/٣٨٢).

(٣) رواه البخاري كتاب الحج باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين (٣/٤٧٣ - رقم ١٦٠٨).

(٤) الفقيه والمتفقه (٢/١١، ١٢).

أبي طالب وغيرهما من الصحابة أنهم تكلموا في أحكام الحوادث قبل نزولها، وتناظروا في علم الفرائض والمواريث، وتعبهم علي هذه السبيل التابعون ومن بعدهم من فقهاء الأمصار، فكان ذلك إجماعاً منهم على أنه جائز غير مكروه ومباح غير محظور». اهـ.

وقال أبو محمد ابن حزم^(١): «وقد تحاج المهاجرون والأنصار وسائر الصحابة رضوان الله عليهم، وحاج ابن عباس الخوارج بأمر علي رضي الله عنه، وما أنكر قط أحد من الصحابة الجدل في طلب الحق». اهـ.

وقال الشاطبي^(٢): «بل كانوا (يعني الصحابة) يتناظرون ويعترض بعضهم بعضاً على مأخذ بعض، ويحصرون ضوابط الشرع». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الصحابة^(٣):

«وكانوا يتناظرون في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام بالأدلة المرضية والحجج القوية، حتى كان قلّ مجلس يجتمعون عليه إلا ظهر الصواب، ورجع راجعون إليه، لاستدلال المستدل بالصحيح من الدلائل، وعلم المنازع أن الرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل، كمجادلة الصديق لمن نازعه في قتال مانعي الزكاة، حتى رجعوا إليه، ومناظرتهم في جمع المصحف حتى اجتمعوا عليه، وتناظرهم في حد الشارب، وجاحد التحريم، حتى هدوا إلى الصراط المستقيم، وهذا وأمثاله يجعل عن العد والإحصاء فإنه أكثر من نجوم السماء». اهـ.

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢٨/١).

(٢) الاعتصام (١٥٠/٢).

(٣) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل بالباطل بواسطة العقود الدرية ص ٢٤.

وقال ابن القيم^(١): «وهذه مناظرات رسول الله ﷺ وأصحابه لخصومهم وإقامة الحجج عليهم، لا يُنكر ذلك إلا جاهل مفرط في الجهل». اهـ.

وقال ابن مفلح^(٢): «فأما الجدل فمأمور به لقصد الحق، دَلٌّ عليه القرآن، وفعله الصحابة والسلف، وذكره بعضهم إجماعاً». اهـ.

* * *

(١) مفتاح دار السعادة (١/١٤٦).

(٢) أصول الفقه (٣/١٤١١).

الباب الثاني

الفصل الأول

تاريخ ونشأة الجدل المذموم

تاريخ الجدل البدعي

إبليس هو أول من وضع قانون الجدل البدعي وعارض أمر الله له بالسجود لآدم بقياس فاسد، وشياطين الإنس كذلك سعوا في إفساد العلوم الشرعية بما أدخلوه فيها من جدل بدعي ومنطق يوناني وثني .
قال العلامة عبدالرحمن السعدي^(١) : «فإبليس خاصم الله وباداه بالمعصية واستكبر عن أمره واستكبر على آدم .

فكل من خاصم عن نفسه أو عن غيره في معصية الله فهو وارث إبليس ، وعنه أخذ هذه الخصومة» . اهـ .

والمأمون ليس هو أول من أدخل العلوم العقلية الفلسفية الفاسدة ، لكنه لا شك كان له دور متميز وجهد كبير غير مشكور في ذلك .

وخلط العلوم الشرعية بالجدل البدعي مر بمراحل ، ولا شك أنه من حين نشأ صارت له حلقة متصلة بعد ذلك حتى انتشر انتشار النار في الهشيم إلى يومنا هذا .

كان الناس على الفطرة والسنة المحضة حتى انقضى عهد الصحابة ، وظهر ما حذر منه النبي ﷺ ، وظهرت بدعة التعطيل على يد الجعد ابن درهم ثم قُتل سريعاً ثم ورث الجهم بن صفوان خبث الجعد ونشره .

قال أبو المظفر السمعاني^(٢) :

«وإنما ظهرت المجادلات في الدين والخصومات بعد مضي قرن

(١) الدرر البهية شرح القصيدة الثانية ص ١٨ .

(٢) الانتصار لأصحاب الحديث ص ١٨ .

التابعين ومن يليهم، حين ظهر الكذب، وفشت شهادات الزور، وشاع الجهل واندرس أمر السنة بعض الاندراش، وأتى على الناس زمان حذر منه النبي ﷺ والصحابة من بعده». اهـ.

وأطلت المعتزلة ببدعتها في زمن الحسن البصري، ونصروا مذهبهم بالحجج العقلية والمجادلات الفلسفية، فكانت تلك هي الحلقة الأولى.

قال أبو العباس أحمد بن علي المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)^(١):

«حدث مذهب الاعتزال منذ زمن الحسن بن الحسين البصري رحمه الله، بعد المائتين من سني الهجرة، وصنفوا فيه مسائل في العدل والتوحيد وإثبات أفعال العباد، وأن الله تعالى لا يخلق الشر، وجهلوا بأن الله لا يرى في الآخرة، وأنكروا عذاب القبر على البدن، وأعلنوا بأن القرآن مخلوق محدث، إلى غير ذلك من مسائلهم، فتبعهم خلائق في بدعهم، وأكثروا من التصنيف في نصرة مذهبهم بالطرق الجدلية، فنهى أئمة الإسلام عن مذهبهم وذموا علم الكلام، وهجروا من ينتحله، ولم يزل أمر المعتزلة يقوى وأتباعهم تكثر ومذهبهم ينتشر في الأرض». اهـ.

وصارت البصرة بعد ذلك هي الأصل في هذه البدعة وعنهما خرجت كتب الجدل البدعي والكلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):

«ولهذا تجد كتب «الكلام والتصوف» إنما خرجت في الأصل من البصرة، فمتكلمة المعتزلة أئمتهم بصريون». اهـ.

(١) الخطط والآثار (٤/١٩٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٣٦٠).

ولما ولي هارون الرشيد الخلافة واستوزر البرامكة، جلب البرامكة كتب الفلسفة وعربوها وهيجوا الشر والبدع فأتسع الخرق، قال العلامة أبو زيد القيرواني^(١):

«فلما أفضت رياسة دولة بني العباس إلى يحيى بن خالد (يعني البرمكي)، وكان زنديقاً بلغه خبر الكتب التي في البناء ببلد الروم فصانع ملك الروم الذي كان في وقته بالهدايا.

ثم قال: فبعث (يعني ملك الروم) بالكتب إلى يحيى بن خالد فلما وصلت إليه جمع عليها كل زنديق وفيلسوف، فمما أخرج منها كتاب حد المنطق.

ثم جعل يحيى المناظرة في داره، والجدال فيما لا ينبغي، فيتكلم كل ذي دين في دينه ويجادل عليه آمناً على نفسه». اهـ.

ولما أطلت دولة المأمون زاد الشر شراً وأتسع الخرق أكثر، قال الصفدي^(٢):

«وهو عليه السلام الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، قد أخبر أن أمته ستفترق، ومتى افترقت خالف بعضها بعضاً، ومتى خالفت تمسكت بشبه وحجج وناظر كل فرقة من يخالفها فانفتح باب الجدل، واحتاج كل أحد إلى ترجيح مذهبه وقوله بحجة عقلية أو نقلية أو مركبة منهما، فهذا الأمر كان غير مأمون قبل المأمون، نعم زاد الشر شراً والضرر ضرراً وقويت به حجج المعتزلة وغيرهم، وأخذ أصحاب الأهواء ومخالفوا

(١) صون المنطق ص ٦ - ٨.

(٢) الغيث المسجّم شرح لامية العجم (٨٠/١)، وانظر مجموع الفتاوى (٨٤/٢).

السنة مقدمات عقلية من الفلاسفة فأدخلوها في مباحثهم وفرجوا بها مضايق جدالهم، وبنوا عليها قواعد بدعهم». اهـ.

ومن أجل هذا الشر العظيم الذي تولاه المأمون في إفساد العقائد وتبديل الشرائع قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«ما أظن الله يغفل عن المأمون، ولا بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخاله هذه العلوم الفلسفية بين أهلها». اهـ.

ثم إنه قد ظهر نوع آخر من الجدل البدعي في المائة الرابعة وما بعدها وهو الانتصار لأئمة المذاهب وترتيب أنواع المجادلات والتصنيفات لذلك، وكذلك ما كان من توليد المسائل فيما لا يقع وكثرة الخصومات والجدال فيها.

قال الحافظ ابن رجب^(٢):

«ومما أنكره السلف الجدل والخصام والمرء في مسائل الحلال والحرام أيضاً، ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام، وإنما أحدث ذلك بعدهم كما أحدثه فقهاء العراقيين في مسائل الخلاف بين الشافعية والحنفية، وصنفوا كتب الخلاف ووسعوا البحث والجدال فيها، وكل ذلك محدث لا أصل له، وصار ذلك علمهم حتى شغلهم عن العلم النافع». اهـ.

وقال^(٣):

«ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها ما يقع

(١) الغيث المسجّم شرح لامية العجم (١/٧٩).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف ص ٣١، ٣٢.

(٣) جامع العلوم والحكم ص ٩٨.

العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكلف الجواب عن ذلك وكثرة الخصومات فيه، والجدال عليه حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب، ويستقر فيها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيراً بنية المغالبة وطلب العلو والمباهاة وصرف وجوه الناس». اهـ.

وفي أواخر المائة الخامسة وأوائل المائة السادسة جاء أبو حامد الغزالي ليزيد الشر شراً في النوع الأول من الجدل البدعي، فبعد أن عُرِبت كتب اليونان والفلسفة جاء الغزالي بما عنده من علم الشريعة فصاغ الشريعة صياغة فلسفية وأقام الأدلة الشرعية وأنزلها على القوانين المنطقية الفلسفية، ثم زعم أن طلب ما ابتدعه فرض كفاية وأن العلوم لا تقوم إلا به، فزاد الشر أكثر فأكثر.

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي في شأن من صاغ الشريعة صياغة فلسفية^(١) : «أخذوا مخ الفلسفة فلبسوه لحاء السنة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) :

«وأول من خلط منطقهم بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي». اهـ.

وقال أيضاً ابن تيمية^(٣) :

«وإنما دخل هذا كلام من تكلم في «أصول الدين والفقه» بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل المائة السادسة، فإن أبا حامد وضع مقدمة منطقية في أول «المستصفى»، وزعم أن من لم يُحِط بها علماً فلا ثقة له بشيء من علومه».

(١) بغية المرتاد ص ١٩٣.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣١/٩).

(٣) الرد على المنطقيين ص ١٤ - ١٥.

وصنف في ذلك «محك النظر» و«معيار العلم»، ودواماً اشتدت به ثقته.

وأعجب من ذلك أنه وضع كتاباً سماه «القسطاس المستقيم» ونسبه إلى أنه تعلمه من الأنبياء، وإنما تعلمه من ابن سينا، وابن سينا تعلمه من كتب أرسطو». اهـ.

وبعد ذلك لما ظهرت دولة التتر ظهر معها كتاب العميدي في الجدل وكان بدعيًا^(١)، وما زال هذا الشر منتشرًا في علوم المسلمين، بل صار هو التحقيق عند بعض الجهلة، والعالم به هو الفقيه، وأكثر الناس اعتناءً به هم الأعاجم من أهل البدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «إن بعض طلبة العلوم من أبناء فارس والروم، صاروا مولعين بنوع من جدل المموهين، استحدثه طائفة من المشركين، وألحقوه بأصول الفقه من الدين، راغوا فيه مراوغة الثعالب، وحادوا فيه عن المسلك اللائق، وزخرفوه بعبارات موجودة في كلام العلماء، قد نطقوا بها، غير أنهم وضعوها في غير مواضعها المستحقة لها، وألفوا الأدلة تأليفاً غير مستقيم، وعدلوا عن التركيب الناتج إلى العقيم، غير أنها بإطالة العبارة، وإبعاد الإشارة واستعمال الألفاظ المشتركة والمجازية في المقدمات، ووضع الظنيات موضع القطعيات، والاستدلال بالأدلة العامة، حيث ليست لها دلالة على وجه يستلزم الجمع بين النقيضين، مع الإحالة والإطالة، وذلك من فعل غلط، ومغالط للمجادل.

(١) سبق الإشارة إليه ص ٢٥، ٢٦.

(٢) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، بواسطة العقود الدرية ص ٢٥ - ٢٦.

وقد نهى النبي ﷺ من أغلوطات المسائل، نفق ذلك على الأغنام الطماطم، وراج رواج البهرج على الغر العادم، واغتر بعض الاغمار الأعاجم، حتى ظنوا أنه من العلم بمنزلة الملزوم من اللازم، ولم يعلموا أنه والعلم المقرب من الله متعاندان متنافيان، كما أنه والجهل المركب متصاحبان متآخيان». اهـ.

وقال المحافظ ابن حجر^(١): «وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة المتابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرهاً، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، فإن من لم يستعمل ما اصطالحوا عليه فهو عامي جاهل». اهـ.

* * *

(١) فتح الباري (١٣/٢٥٣).

الباب الثاني:

الفصل الثاني

أنواع الجدل المذموم

أنواع الجدل المذموم

قد ذكر الله في كتابه تحريم الجدل والمجادلة في مواضع، وهي لا تتعارض مع الأدلة التي جاءت بالأمر به، فالمشروع هو ما كان بالعلم، وباستعمال الأدب، وقصد به طلب الحق.

والممنوع المحرم هو ما كان عن جهل، وسوء أدب، وطلب الغلبة، فمورد النهي في تحريم الجدل إذاً غير مورد الأذن فيه والأمر به، وهذا لا يلتبس بحمد الله على صاحب علم، فالنصوص متفقة مؤتلفه لا معارضة فيها بحال.

قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله^(١):

«فوجدناه تعالى أثنى على الجدل بالحق الذي أمر به، فعلمنا يقيناً أن الذي أمر به تعالى هو غير الذي نهى عنه بلا شك». اهـ.

والجدال المذموم قائم لا ينتهي حتى يلج أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار لأن الله قضى كوناً أن الحق يُعارض وله أعداء ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًّا وَنَصِيرًا ﴿[الفرقان: ٣١].

وقد كان هذا الجدل المذموم يقع فيه أفراد، ثم اتسع الخرق بعد، فصاروا نواةً لجماعات و فرق وطوائف وأحزاب، وانتصر كل حزب

(١) إحكام الأحكام (١/٢٠).

وطائفة وفرقة لرأسها ومذهبها، ومن أجل ذلك صُنفت الكتب في الانتصارات، وعُقدت مجالس الجدل، واتسع القيل والقال وكثر الجدل والمرء، وتأسست المدارس لتدريس أصول كل مذهب وفرقة، وصار كلام إمام المذهب هو الأصل الذي يُبنى عليه العلم والدين ويُتأول له بعد بما عسى أن يدل عليه من الكتاب والسنة ولو بالتأويلات الفاسدة.

قال العلامة محمد البشير الإبراهيمي رحمه الله^(١):

«فلما تفرقت المذاهب الفقهية ونشأ علم الكلام، وتفرقت منازعة بين الأشاعرة والمعتزلة، وطما علم الجدل، وتفرق المسلمون شيعاً، حتى أصبح كل رأي في علم الكلام أو الفقه يتحزّب له جماعة، فيصبح مذهباً فقهياً أو كلامياً يلتف حوله جماعة ويجادلون، فضعف سلطان القرآن على النفوس، وأصبح العلماء لا يلتزمون في الاستدلال بآياته ولا ينتزعون الأحكام منها إلا قليلاً، فعلماء الكلام صاروا يستدلون بالعقل، والفقهاء أصبحوا يستدلون بكلام أئمتهم أو قدماء أتباعهم!

ومن هنا نشأ علم الكلام، وعلم الفقه^(٢)، وعلى هذه الطريقة ألُفّت المؤلفات التي لا تحصى في العلمين، وانتشرت في الأمة وطارت كل مطار.

أما أئمة الفقه ومؤلفاتهم فلا يحصون كثرة، وأما أئمة الكلام فالذي توسع في الطريقة العقلية ووسع دائرتها فهم جماعة معروفون كفخر

(١) في تقدمته لكتاب «العقائد الإسلامية» للعلامة عبد الحميد بن باديس ص ١٧ - ١٨.

(٢) المراد به النوع المذموم.

الدين الرازي والقاضي أبي بكر بن الطيب، وأبي بكر الباقلاني، والبيضاوي، وإمام الحرمين، وسعد الدين التفتزاني، والقاضي عضد الدين الأيجي، وهؤلاء هم الذين ثبتوا القواعد الكلامية والاستدلال على التوحيد بالعقل.

ومؤلفاتهم ما زالت إلى يومنا هذا مرجع للمتمسكين بهذه الطريقة، وإن كانت لا تُدرس في المدارس إلا قليلاً، وكلها جارية على الأصول التي أصلها أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه^(١). اهـ.

وإليك بيان أنواع الجدل المذموم:

(١) يريد مذهبه القديم.

الجدال بغير علم

١

قد حَرَّمَ اللهُ سبحانه وتعالى القول بغير علم فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وجعله الله من أكبر الكبائر كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْآثِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

قال ابن القيم رحمه الله^(١):

«فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريماً منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً منها وهو الشرك به سبحانه، ثم رتب بما هو أشد تحريماً من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم^(٢)، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٣):

«ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلم، ومن مناظرته فيما لا يفهمه». اهـ.

(١) إعلام الموقعين (١/٣٨).

(٢) هذا يحتاج إلى تأمل، فهذه دلالة مفهوم لا تُقدّم على دلالة المنطوق في جوابه ﷺ لما سُئِلَ أيّ الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»، إلا أن ابن القيم علّل بأن الباعث على الشرك هو القول على الله بغير علم.

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٣١).

ويقول الله عز وجل مبكتاً أهل الكتاب جدالهم بغير علم : ﴿ هَآأَنْتُمْ هَآؤِلَآءِ حَآجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلَمْ تُحَآجُّوْا فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللّٰهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران : ٦٦] .

قال القرطبي^(١) :

«في الآية دليل على المنع من الجدل لمن لا علم له ، والحظر على من لا تحقيق عنده» . اهـ .

وقال أبو الوليد الباجي^(٢) :

«وقد نطق الكتاب بالمنع من الجدل لمن لا علم له ، والحظر على من لا تحقيق عنده» . اهـ .

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(٣) :

«وفي هذه الآية دليل على أنه لا يحل للإنسان أن يقول أو يجادل فيما لا علم له به» . اهـ .

وذم سبحانه وتعالى المجادل بغير علم فقال : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيْ ءَايَاتِ اللّٰهِ بِغَيْرِ سُلْطٰنٍ اٰتٰهُمْ كُبرٌ مَّقْتًا عِنْدَ اللّٰهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوْا كَذٰلِكَ يَطْعُمُ اللّٰهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر : ٣٥] .

فقوله : ﴿ بِغَيْرِ سُلْطٰنٍ ﴾ أي بغير برهان^(٤) .

(١) الجامع لأحكام القرآن (٤/١٠٨) .

(٢) المنهاج بترتيب الحجاج ص ٨ .

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١/٢٥١) .

(٤) محاسن التأويل (١٤/٥١٦٧) .

هذا والمجادل في الباطل مجادل بغير علم ولا حجة ولا برهان ولا كتاب منير، لأن الباطل لا يمكن أن يدل عليه دليل لاسمعي ولا عقلي، فالجهل والباطل متلازمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ * كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٣ - ٤]، في أثناء آيات المعاد وعقبها بآية المعاد ثم أتبعه بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٨ - ٩].

إلى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، فيه بيان حال المتكلمين، وحال المتعبدین المجادلين بلا علم، والعابدين بلا علم، بل مع الشك لأن هذه السورة سورة الملة الإبراهيمية الذي جادل بعلم وعبد الله بعلم، ولهذا ضمنت ذكر الحجج وذكر الملل الست.

فقوله: ﴿يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ذم لكل من جادل في الله بغير علم، وهو دليل على أنه جائر بالعلم كما فعل إبراهيم بقومه، وفي الأولى ذم المجادل بغير علم، وفي الثانية بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير. اهـ. وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(٢):

«بغير سلطان، فإنه من المحال أن يجادل بسلطان، لأن الحق لا يعارضه معارض، فلا يمكن أن يعارض بدليل شرعي أو عقلي أصلاً» اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (٢٦٧/١٥).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٣٦٥/٤).

الجدال فيما طوي علمه

٢

لا شك أن الله قد أعلم خلقه ما شرعه لهم وأخبرهم بما يحصل به إيمانهم وطمانيتهم وتحقيق عبوديتهم.

والغيبات لا سبيل لمعرفة إلا عن توقيف، وما لا توقيف فيه فالبحث عنه تكلف وتنطع، والواجب قطع النظر والكف عن البحث فيما أخفاه الشرع.

ومن رام معرفة ما طوي علمه بعقله ونظره مما لا سبيل إلى معرفته من الأخبار والمغيبات من غير توقيف، فإنه لن يدرك شيئاً من علم ذلك، فضلاً عن الوقوع في المحذور وعدم امتثال المأمور من الانتهاء عن ذلك، وفضلاً عما قد يجلبه له ذلك من الشكوك، والحيرة وربما الإلحاد والزندقة، وإمضاء الوقت فيما لا طائل وراءه.

قال يحيى بن معاذ الرازي^(١):

«إن ربنا تعالى أبدى شيئاً وأخفى أشياء، وأن المحفوظين بولاية الإيمان حفظوا ما أبدى وتركوا ما أخفى، وذهب آخرون يطلبون علم ما أخفى فهتكوا فهلكوا، فأداهم الترك لأمره إلى حدود الضلال فكانوا زائغين». اهـ.

وإبليس استدرج أقواماً من أهل الصلاح من هذا الباب، وأفسد عليهم

(١) الإبانة عن أصول الديانة (١/٤١٩).

دينهم بما وسوس لهم من تحقيق العلم، وإغراء النفس بفضل الذكاء، وإدراك ما لم يدركه العامة، فخاضوا فيما نُهوا عنه، وخرجوا من عصمة الله ووُكِّلوا إلى أنفسهم فوُكِّلوا إلى ضعف وجهالة فضلوا. وأضلوا.

قال رجل من فقهاء المدينة^(١): «إن الله تبارك وتعالى علم علماً علَّمه العباد، وعلم علماً لم يُعلِّمه العباد، فمن يطلب العلم الذي لم يعلمه العباد لم يزد منه إلا بُعداً، والقدر منه». اهـ.

وقال ابن شبرمة^(٢): «في المسائل ما لا يحل لأحد أن يسأل عنها، وفيها ما لا يحل لأحد أن يبحث عنها». اهـ.

وقال القاسم بن محمد^(٣): «يكفيكم أن تنتهوا إلى ما انتهى الله إليه». اهـ. وكما قيل^(٤): «إن من المسائل مسائل جوابها السكوت». اهـ. والنصوص جاءت في زجر العباد عن الاسترسال مع الشيطان في وسوسته في البحث فيما لا ينبغي.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله وليتته»^(٥).

(١) جامع بيان العلم وفضله (٩٦/٢)، وذم التأويل (رقم ٢٩ - ٢١).

(٢) إبطال الحيل لابن بطة ص ٦٢.

(٣) المعرفة والتاريخ (٦٧٢/١).

(٤) مجموع الفتاوى (٥٩/٢٠).

(٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (رقم ٣٢٧٧) واللفظ له، ومسلم في كتاب الإيمان باب الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، (١/١٢٠ - رقم ١٣٤).

وقال ﷺ: «تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذات الله»^(١).

والنبي ﷺ لما سأله اليهود عن الروح، أحال العلم إلى الله ولم يتكلف الجواب^(٢).

وقال النبي ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»^(٣).

فمن أجل هذا حذر العلماء الناصحين من الجدل فيما طوي علمه.
قال الحافظ ابن عبد البر^(٤):

«وجملة القول في القدر أنه سر الله لا يُدرك بجدل ولا نظر، ولا تشفى منه خصومة ولا احتجاج». اهـ.

(١) ورد عن جماعة من الصحابة: ابن عباس، عبدالله بن سلام، وابن عمر رضي الله عنهم. قال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٢٦١: «وأسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يُكسبها قوة والمعنى صحيح». اهـ.

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير باب (يسألونك عن الروح) (٤٠١/٨ - رقم ٤٧٢) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) رواه الطبراني في الكبير (٩٦/٢ - رقم ١٤٢٧) حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي ثنا إسحق بن إبراهيم ثنا يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان عن النبي ﷺ فذكره.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٢/٧): «فيه يزيد بن ربيعة هو ضعيف». اهـ.
ورواه الطبراني أيضاً في الكبير (٢٤٣/١٠ - رقم ١٠٤٤٨) حدثنا الحسن بن علي الفسوي ثنا سعيد بن سليمان ثنا مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله فذكره.

قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٣٦/١) «إسناد حسن». اهـ.
والحديث ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٢/١ - رقم ٣٤).

(٤) التمهيد (١٣٩/٣).

وقال أبو المظفر السمعاني^(١):

«قد ذكرنا أن سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من قبل الكتاب والسنة، دون محض القياس، ومجرد المعقول، فمن عدل عن التوقيف في هذا الباب، ضلّ وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء النفس، ولا وصل إلى ما يطمئن به القلب.

وذلك أن القدر سر من سر الله وعلم من علمه، ضربت دونه الأستار، وكفّت عليه الأزوار، واختص الله به علام الغيوب. حجه عن عقول البشر ومعارفهم، لما علم من الحكمة.

وسبيلنا أن ننتهي إلى ما حُدّ لنا فيه، وأن لا نتجاوز إلى ما وراءه. فالبحث عنه تكلف، والافتحام فيه تعمق وتهور». اهـ.

وقال أبو عبدالله ابن بطّة رحمه الله^(٢):

«فالعجب يا إخواني رحمكم الله لقوم حيارى تاهت عقولهم عن طرقات الهدى، فذهبت تند محاضرة في أودية الردى، تركوا ما قدمه الله عز وجل في وحيه وافترضه على خلقه، وتعبدتهم بطلبه وأمرهم بالنظر والعمل به، وأقبلوا على ما لم يجدوه في كتاب ناطق ولا تقدمهم فيه سلف سابق، فشغلوا به وفرغوا له آراءهم وجعلوه ديناً يدعون إليه ويعادون من خالفهم عليه، أما علم الزائغون مفاتيح أبواب الكفر ومعالم أسباب الشرك، التكلف لما لم تحط الخلائق علماً به، ولم يأت القرآن بتأويله، ولا أباحت السنة النظر فيه، فتزيد الناقص الحقير والأحمق بقوته الضعيفة وعقله القصير، أن يهجم على سر الله المحجوب،

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٣٠).

(٢) الإبانة (١/٤٢٠ - ٤٢١).

ويتناول علمه بالغيوب، يريد لها لنفسه وطوى عليها علماً دون خلقه، فلم يحيطوا من علمها إلا بما شاء، ولا يعلمون منها إلا ما يريد، فكلما لم ينزل الوحي بذكره ولم تأت السنة بشرحه من مكنون علم الله ومخزون غيبه وخفي أقداره فليس للعباد أن يتكلفوا من علمه ما لا يعلمون، ولا يتحملوا من نقله ما لا يطيقون، فإنه لن يعدوا رجل كلف ذلك نظره وقلب فيه فكره أن يكون كالناظرين في عين الشمس ليعرف قدرها، أو كالمرتمي في ظلمات البحور ليدرك قعرها، فليس يزداد على المضي في ذلك إلا بُعداً، ولا على دوام النظر في ذلك إلا تحيراً، فليقبل المؤمن العاقل ما يعود عليه نفعه، ويترك إشغال نظره وإعمال فكره في محاولة الإحاطة بما لم يكلفه، ومرام الظفر بما لم يطوقه، فيسلك سبيل العافية، ويأخذ بالمندوحة الواسعة ويلزم الحجة الواضحة والجادة السائلة والطريق الآنسة، فمن خالف ذلك وتجاوز به إلى الغمط بما أمر به والمخالفة إلى ما ينهى عنه، يقع والله في بحور المنازعة وأمواج المجادلة ويفتح على نفسه أبواب الكفر بربه والمخالفة لأمره والتعدي لحدوده». اهـ.



جدال التدارؤ بالنصوص

٣

حَرَمَ الشَّرْعُ تَدَافُعَ النُّصُوصِ وَالتَّدَارُؤَ بِهَا، لِأَنَّ الْكُلَّ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ، مُؤْتَلَفٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٌ، مُتَّفَقٌ غَيْرٌ مُفْتَرَقٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وَكِتَابُ اللَّهِ ﴿لَا يَأْنِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَفَضَّلَهُ عَلَى عِلْمٍ ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَضَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢].

وكتاب الله كله محكم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِمَعْنَى الْإِنْقَانِ، فَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ حَكِيمًا بِقَوْلِهِ ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] فَالْحَكِيمُ بِمَعْنَى الْحَاكِمِ». اهـ.

وَأَمَّا الْاِشْتِبَاهُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فَهَذَا الْاِشْتِبَاهُ نَسْبِيٌّ، أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْهَا، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ^(٢):

«وَأِنَّمَا هِيَ مُشْتَبِهَةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْهَا، وَلَيْسَتْ مُشْتَبِهَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ». اهـ.

(١) الرسالة التدمرية ص ١٠٣.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٧٢.

وقد وقع في عهد النبي ﷺ من رد النصوص بعضها ببعض وضرب كتاب الله بعضه ببعض مع حسن قصدهم وتحريمهم للحق، فزجرهم النبي ﷺ عن ذلك أشد الزجر وظهر أثر الغضب في وجهه، كل ذلك قطعاً لدابر هذا الشر أن يستشري في الأمة، وحسماً لمادة الخلاف وإغلاقاً لباب فتنة لو فُتح لأفسد على الناس دينهم.

فعن عبدالله بن عمرو بن العاص أن نقرأ كانوا جلوساً بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا، فسمعهم رسول الله ﷺ فخرج فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان فقال:

بهذا أمرتم أو بهذا بُعثتم أن تضربوا القرآن بعضه ببعض، إنما ضلّت الأمم قبلكم في مثل هذا فانظروا الذي أمرتم به فاعملوا به وانظروا الذي نهيتهم عنه فاتتهوا عنه^(١).

قال ولي الله الدهلوي^(٢):

«يحرم التدارؤ بالقرآن، وهو أن يستدل واحد بآية فيرده آخر بآية أخرى طلباً لإثبات مذهب نفسه وهدم وضع صاحبه، أو ذهاباً إلى نصرة مذهب بعض الأئمة على مذهب بعض، ولا يكون جامع الهمة على ظهور الصواب، والتدارؤ بالسنة مثل ذلك». اهـ.

وهذا النوع من المناظرات يورث الشبه والحيرة والأهواء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عما نُهي عنه من المناظرات^(٣):

(١) أسنده البغوي في شرح السنة (١/٢٦٠ - رقم ١٢١) من طريق عبدالرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/٥٣): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. اهـ.

(٢) الحجة البالغة (١/٣٨٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٨٤).

«فقد يُنهي عن الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء، فلا تفيد علماً ولا ديناً.

ومن هذا الباب أنه خرج ﷺ على طائفة من أصحابه وهم يتناظرون في القدر، فقال أبهذا أمرتم؟ أم إلى هذا دُعيتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل القرآن ليصدق بعضه بعضاً، لا ليكذب بعضه بعضاً». اهـ.

وهذا التدارؤ بسبب ما يقع في أذهان غير المحققين من توهم التعارض في النصوص يؤدي إلى ذهاب حرمة كلام الله والتجرؤ على رد نصوصه، ويفضي إلى التشكيك في متشابهه، وهذا هو عين المراء في القرآن الذي حذر منه النبي ﷺ.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مراء في القرآن كفر»^(١).

قال البغوي^(٢):

«اختلفوا في تأويله، فقليل معنى المراء: الشك، كقوله سبحانه وتعالى:

﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] أي في شك.

(١) رواه أحمد (٢/٢٦٨)، وأبو داود في كتاب السنة باب النهي عن الجدل في القرآن (٥/٩ - رقم ٤٦٠٣)، والحاكم في كتاب التفسير (٢/٢٢٣).

وورد أيضاً من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه رواه أحمد (٤/٢٠٤)، ومن حديث أبي جهيم رواه أحمد (٤/١٦٩).

(٢) شرح السنة (١/٢٦١).

وقيل المرء هو الجدل المشكك، وذلك أنه إذا جادل في أداه إلى أن يرتاب في الآية المتشابهة منه، فيؤديه ذلك إلى الجحود، فسمّاه كفراً باسم ما يخشى من عاقبته إلا من عصمه الله». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فإن المختلفين أهل المقالات المذكورة في كتب الكلام: إما نقلاً مجرداً للأقوال، وإما نقلاً وبحثاً وذكراً للجدال مختلفون في الكتاب، كل منهم يوافق بعضاً ويرد بعضاً، ويجعل ما يوافق رأيه هو المحكم الذي يجب اتباعه، وما يخالفه هو المتشابه الذي يجب تأويله أو تفويضه». اهـ.

* * *

(١) منهاج السنة (٢٧٤/٥).

٤ الجدل في المتشابه

عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ يوماً هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخر الآية..

فقال: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يجادلون فيه أو به، فهم الذين عني الله تعالى فاحذروهم»^(١).

وتوب عليه الآجري في الشريعة «تحذير النبي ﷺ أمته الذين يجادلون بمتشابه القرآن».

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: سيكون أقوام يجادلونكم بمتشابه القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله تعالى^(٢).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾. قال: «هم أصحاب الخصومات والمرء في دين الله»^(٣). اهـ.

(١) رواه البخاري كتاب التفسير باب ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ (٨/٢٠٩ - رقم ٤٥٤٧)، ومسلم كتاب العلم باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (٤/٢٠٥٣ - رقم ٢٦٦٥) كلهم من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي حدثنا يزيد بن إبراهيم عن عبدالله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة به، بلفظ «يتبعون».

(٢) الشريعة للآجري (١/٢٠٩)، ذم الكلام للهروي (١/١٨٣)، جامع البيان للطبري (٣/١٢٠).

(٣) رواه الهروي في «ذم الكلام» (١/١٨٥ - رقم ١٥٣) من طريق غنجار عن غالب بن عبيدالله عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس فذكره.

والمتشابه جعله الله فتنة للذين في قلوبهم ميل وزيف وهوى ومرض، فيخوضون فيه ويتناظرون فيه، ويضلون ويضلون بذلك، وهذه طريقة أهل البدع كما قال الإمام أحمد في وصفهم^(١):

«هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويلبسون على الجهال بما يتكلمون به من المتشابه». اهـ.

وهؤلاء مخالفون للكتاب من وجهين:

١ - الأول: عدم التسليم والانقياد والإيمان بالمتشابه كما أمرهم الله، وكما هي طريقة الراسخين في العلم: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

٢ - الثاني: عدم رده إلى المحكم من النصوص.

قال ابن بطة رحمه الله^(٢):

«قد بقي المراء الذي يحذرهُ المؤمنون، ويتوقاه العاقلون وهو المراء الذي بين أصحاب الأهواء وأهل المذاهب والبدع، وهم الذين يخوضون في آيات الله ويتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، الذي لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، يتأولونه بأهوائهم ويفسرونه بأهوائهم، ويحملونه على ما تحمله عقولهم فيضلون بذلك ويضلون من اتبعهم عليهم».

(١) الآداب الشرعية (١/٢٠٩).

(٢) الإبانة (٢/٦١٨).

وقال الشاطبي^(١):

«من شأن المتبع للمتشابه أن يجادل فيه ويقيم النزاع على الإيمان، وسبب ذلك أن الزائغ المتبع لما تشابه من الدليل لا يزال في ريب وشك، إذ المتشابه لا يُعطي بياناً شافياً ولا يقف منه متبعه على حقيقة، فاتباع الهوى يلجئه إلى التمسك به، والنظر فيه لا يتخلص له، فهو على شك أبداً، وبذلك يفارق الراسخ في العلم، لأن جداله إن افتقر إليه فهو في مواقع الإشكال العارض طلباً لإزالته، فسرعان ما يزول إذا بُين له موضع النظر. وأما ذو الزيف فإن هواه لا يخليه إلى طرح المتشابه، فلا يزال في جدال عليه وطلب لتأويله». اهـ.

وقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] ظاهر في فساد سرائرهم وسوء بواطنهم وإن أظهروا تحري الحق، وأن عدم اهتدائهم إلى الحق ليس لخفائه وإنما لسلوكهم غير سبيل المؤمنين في طلب الحق. قال أبو حامد الغزالي في شأن هؤلاء^(٢):

«أهل الجدل والشغب يتبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة».

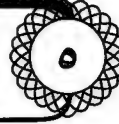
وقال^(٣): «أهل الجدل طائفة فيهم كياسة ترقوا بها عن العوام، ولكن كياستهم ناقصة، أو كانت في الفطرة كاملة لكن في باطنهم خبث وعناد وتعصب وتقليد، فذلك يمنعهم عن إدراك الحق، وتكون هذه الصفات أكنة على قلوبهم أن يفقهوا». اهـ.

(١) الاعتصام (٢/ ٢٣٦).

(٢) القسطاس المستقيم ص ٨٥.

(٣) القسطاس المستقيم ص ٩٠.

جدال الانتصار للمذاهب



طلب علم الشرع إنما يُرجع فيه إلى الكتاب والسنة، وأهل الذكر العارفين.

وكان الناس في صدر الإسلام لا يحصرون الرجوع إلى أهل الذكر في أربعة لا يصدر عنهم، وإنما يرجعون إلى كل من كان أهلاً لتعليم الناس وهدايتهم وإرشادهم.

وتبدل الحال بعد، وذاع صيت من كان مستحقاً للإمامة، واجتمعت خلائق على التعبد لله بمذاهب إمام من أولئك الأئمة الكبار.

ودُونت أقوال أولئك الأئمة وأقيمت مدارس لتدريسها دون مذاهب الصحابة، وحصلت مجالس مذاكرة بين طلاب وأتباع كل إمام طلباً لترجيح الراجح.

وهذه المذاكرة وإن حصل بها نفع، لكنها لم تسلم من غوائل التعصب المذموم، وأوقعت العداوة والبغضاء بين أتباع المذاهب وتفرقت القلوب، وهتج الشيطان في قلوب بعض أتباع المذاهب دواعي الانتصار لإمامهم ولو كان ذلك بمدافعة الحق.

قال الوزير ابن هبيرة^(١):

«فأما هذا الجدل الذي يقع بين أهل المذاهب، فإنه أوفق ما يحمل الأمر فيه بأن يخرج مخرج الإعادة والتدريس، فيكون الفقيه به معيداً

(١). المسودة في أصول الفقه ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

محفوظه ودارساً ما يعلمه، فأما اجتماع الجمع من متجادلين في مسألة، مع أن كل واحد منهم لا يطمع في أن يرجع خصمه إليه إن ظهرت حجته، ولا هو يرجع إلى خصمه إن ظهرت حجته عليه، ولا فيه عندهم فائدة ترجع إلى مؤانسة، ولا إلى استجلاب مودة، ولا إلى توطئة القلوب بوعي الحق، بل هو على الضد من ذلك، فإنه مما قد تكلم فيه العلماء، وأظهروا من عذره ما أظهروا كابن بطة وابن حامد في جزئه، ولا يتمارى في أنه محدث متجدد». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي^(١): «فأنت أنت وإن كانت همتك في طلب الفقه الجدل والمراء والانتصار لمذهبك على كل حال، وتحصيل المدارس والعلو، فما ذا فقهاً أخروياً بل ذا فقه الدنيا». اهـ.

وقال نجم الدين الطوفي^(٢):

«ومن تأمل ما حدث بين اتباع أئمة المذاهب من التشاجر والتنافر علم صحة ما قلنا حتى أن المالكية استقلوا بالمغرب، والحنفية بالمشرق، فلا يُقارن أحد المذهبيين أحداً من غيره في بلاده إلا على وجه ما، حتى بلغنا أن أهل جيلان من الحنابلة إذا دخل إليهم حنفي قتلوه وجعلوا ماله فيئاً، كحكمهم في الكفار، وحتى بلغنا أن بعض بلاد ما وراء النهر من بلاد الحنفية كان فيه مسجد واحد للشافعية، فكان والي البلد يخرج كل يوم لصلاة الصبح فيرى ذلك المسجد فيقول: أما آن لهذه الكنيسة أن تُغلق! فلم يزل كذلك حتى أصبح يوماً وقد سُد باب ذلك المسجد بالطين واللين فأعجب الوالي ذلك». اهـ.

(١) زغل المنطق ص ٣٥.

(٢) التعيين في شرح الأربعين ص ٢٦٠ - ٢٦١.

وقال ابن أبي العز الحنفي^(١) :

«ولا يزال التعصب للمذاهب يملأ القلوب بالشحناء يشحنها، وقد نهى الله عن المجادلة لأهل الخلاف، فكيف بأهل الوفاق؟

إلا أن يقال أحسنها، وما علمنا أن في ذلك نية تتخذ، ولا مصلحة توجد، ولا هداية تعتقد بدراسة تفقد، بل نار عداوة توقد، وقلمأ أثمرت المشاجرة إلا خلافاً، فليوَقِّر المجلس بكف الألسنة الخائضة وعقل الأعنة الراكضة، فإن قنع تَلَطَّفه المرضي وإلا كانت همته الرائضة.

ومن عاد بعد الزجر أبعد عن مستقره وأزعج، وليسع الخلف ما وسع السلف من الأدب». اهـ.

وهذا النوع من الجدل المذموم أهل الرأي بالعراق هم الأصل فيه، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي^(٢) :

«ومما أنكره السلف الجدل المذموم والخصام والمراء في مسائل الحلال والحرام أيضاً، ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام، وإنما أحدث ذلك بعدهم كما أحدثه فقهاء العراقيين في مسائل الخلاف بين الشافعية والحنفية، وصنفوا كتب الخلاف ووسعوا البحث والجدال فيها، وكل ذلك محدث لا أصل له، وصار ذلك علمهم حتى شغلهم عن العلم النافع». اهـ.

(١) الاتباع ص ٨٩.

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف ص ٣١، ٣٢.

وصار هذا النوع من الجدل من أبرز خصائص القرن الرابع الهجري .
قال العلامة ولي الله الدهلوي متحدثاً عن حال الناس بعد المائة
الرابعة^(١):

«وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام، وأكثروا القيل
والقال والإيراد والجواب وتمهيد طريق الجدل، فوقع ذلك فيهم بموقع
من قبل، أن كان من الصدور والملوك من مالت نفسه إلى المناظرة في
الفقه وبيان الأولى من مذهب «الشافعي» و«أبي حنيفة» رحمهما الله،
فترك الناس الكلام وفنون العلم، وأقبلوا على المسائل الخلافية بين
«الشافعي» و«أبي حنيفة» رحمهما الله على الخصوص، وتساهلوا في
الخلاف مع «مالك» و«سفيان» و«أحمد بن حنبل» وغيرهم، وزعموا أن
غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير علل المذهب وتمهيد أصول
الفتاوى، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات، ورتبوا فيها أنواع
المجادلات والتصنيفات وهم مستمررون عليه إلى الآن لسنا ندري ما
الذي قدر الله تعالى فيما بعدها من الأعصار. انتهى حاصله.

ومنها أنهم اطمأنوا بالتقليد، ودب التقليد في صدورهم ديب النحل
وهم لا يشعرون، وكان سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم،
فإنهم لما وقعت فيهم المزاخمة في الفتوى كان كل من أفتى بشيء
نوقض في فتواه، وزُرد عليه، فلم ينقطع الكلام إلا بمعسر إلى تشريح
رجل من المتقدمين في المسألة». اهـ.

ومما ينبغي أن يُعلم أن المذاهب الفقهية لم تفرق المسلمين، فهذا سوء
ظن بأئمتنا، وإنما الذي فرقهم هو التعصب للمذاهب.

(١) حجة الله البالغة (١/٣٤٨).

قال العلامة محمد البشير الإبراهيمي^(١) : «والمذاهب الفقهية في حد ذاتها ليست هي التي فرقت المسلمين، وليس أصحابها هم الذين أَلزَمُوا الناس بها أو فرضوا على الأمة تقليدهم، فحاشاهم من هذا، بل نصَحُوا وبينوا وبذلوا الجهد في الإبلاغ وحكموا الدليل ما وجدوا إلى ذلك السبيل، وأتوا بالغرائب في باب الاستنباط والتعليل، والتفريع والتأصيل، ولهم في باب استخراج علل الأحكام ما فاقوا به المشرعين من جميع الأمم.

وإنما الذي نعهده في أسباب تفرق المسلمين هو هذه العصبية العمياء التي حدثت بعدهم للمذاهب، والتي نعتقد أنهم لو بعثوا من جديد إلى هذا العالم لأنكروها على أتباعهم ومقلديهم، وتبرأوا إلى الله منهم ومنها، لأنها ليست من الدين الذي أوْتَمَنُوا عليه، ولا من العلم الذي وسَّعُوا دائرته.

وكيف يرضون هذه العصبية الرعناء ويقرون عليها مقلداتهم، ومن آثارها فيهم جعل كلام غير المعصوم أصلاً وكلام الله ورسوله فرعاً، يُذكر للتقوية والتأييد إن وافق، فإن خالف أرغم بالتأويل حتى يوافق، وهذا شر ما بلغته العصبية بأهلها، ومن آثارها فيهم معرفة الحق بالرجال، ومن آثارها فيهم اعتبار المخالف في المذهب كالمخالف في الدين، يختلف في إمامته ومصاهرته وذكاته وشهادته إلى غير ذلك مما نعدّه منه ولا نعدده».

* * *

(١) الآثار (١/١٦٥).

جدال الأغلوطات

٦

حذر النبي ﷺ من كثرة المسائل والقيـل والقال، وخاض الناس فيما حذر منه النبي ﷺ بما أحدثوه من التنقيـر في المسائل، وتوجيه الإشكالات على الأدلة ثم الاشتغال بحلها، والتدقيق بعد ذلك في وضع المقاييس العقلية.

وصار هؤلاء يخوضون في شداد المسائل وهي التي سَمَاها العلماء بـ «الأغلوطات» يعمّون بها على عباد الله، ويخوضون فيما لا يُحتاج إليه، وتوسعوا كذلك في توليد ما لم يقع من المسائل، وتناظروا فيها وتخاصموا وتجادلوا، وانشغلوا بذلك مع قلة فائدته، وشغله عما هو أهم منه مما يحتاج إلى معرفته.

قال ابن قتيبة رحمه الله^(١):

«وكان المتناظرون في الفقه يتناظرون في الجليل من الواقع والمستعمل من الواضح، وفيما ينوب الناس فينفع الله به القائل والسامع، فقد صار أكثر التناظر فيما دق وخفي وفيما لا يقع وفيما قد انقرض». اهـ.

وهذا النوع من الجدال بث في الأمة العداوة والبغضاء وفرق القلوب.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله^(٢):

«ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها ما يقع

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية ص ١٨، ١٩.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٩٨.

العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكلف الجواب عن ذلك وكثرة الخصومات فيه والجدال عليه، حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب ويستقر فيها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيراً بنية المغالبة وطلب العلو والمباهاة وصرف وجوه الناس». اهـ.
وقال الحافظ ابن حجر^(١):

«ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولاسيما فيما يقل وقوعه ويندر، ولاسيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة، فإنه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف.

ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله، محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه، وعن معاني السنة وما دلّت عليه كذلك مقتصراً على ما يصلح للحجة منها فإنه الذي يحمد ويتنفع به، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى، فكثر بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وتسموا خصوماً وهم أهل دين واحد». اهـ.

فهذا النوع من الجدل مذموم جاءت الشريعة بالنهاي عنه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال:

«ذروني ما تركتكم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»^(٢).

(١) فتح الباري (١٣/٢٦٧).

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ

(١٣/٢٥١ - رقم ٧٢٨٨).

قال الحافظ ابن حجر^(١):

«واستدل به على النهي عن كثرة المسائل والتعمق في ذلك». اهـ.
وقال^(٢): «فالتفقه في الدين إنما يحمد إذا كان للعمل لا للمراء والجدال». اهـ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا لمن ولاه الله عز وجل أمركم، ويكره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»^(٣).

قال أبو العباس القرطبي في معنى «كثرة السؤال»^(٤):
«أن يُكثر من المسائل الفقهية تنطعاً وتكلفاً فيما لم ينزل، وقد كان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف.

وقال مالك في هذا الحدث، لا أدري أهو ما أنهاكم عنه من كثرة المسائل، فقد كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها». اهـ.

وقال الآجري^(٥):

«وقد كان العلماء قديماً وحديثاً يكرهون غُضْل المسائل، ويردونها ويأمرون بالسؤال عما يعني، خوفاً من المراء والجدال الذي نهوا عنه». اهـ.

(١) فتح الباري (١٣/٢٦٣).

(٢) فتح الباري (١٣/٢٦٤).

(٣) رواه مسلم كتاب الأقضية باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (٣/١٣٤٠) - رقم (١٧١٥).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/١٦٤).

(٥) الشريعة (١/٢١٣).

وأما ما دَوَّنه العلماء في كتب الفروع من تفريع المسائل، فغالبه ليس من هذا النوع المذموم من القيل والقال، بل هو من باب تيسير العلم لطلابه وتنبيهه إلى ما قد يُحتاج إليه، وقد وقعت فروع كثيرة غير منصوطة بأعيانها وجد طلاب العلم في هذه الكتب ما ينفعهم، فجزى الله فقهاء الإسلام خيراً.

قال أبو العباس القرطبي^(١):

«وقد رُوي عن بعض السلف كراهية الكلام في النوازل قبل وقوعها، وهذا إنما يحمل على ما إذا كانت تلك المسائل مما لا تقع أو تقع نادراً، فأما ما يتكرر من ذلك ويكثر وقوعه فيجب بيان أحكامها على من كانت له أهلية ذلك، إذا خيف الشغور عن المجتهدين والعلماء، في الحال أو في الاستقبال، كما قد اتفق عليه أئمة المسلمين من السلف، لما توقعوا ذلك فرَّعوا الفروع ودَوَّنوها، وأجابوا عما سئلوا عنه من ذلك، حرصاً على إظهار الدين، وتقريباً على من تعذرت عليه شروط الاجتهاد من اللاحقين». اهـ.

نعم قد اشتملت كتب الفروع على ذكر مسائل لا يُقال ينذر وقوعها بل يمتنع وجودها، لكن ليست هذه هي الصفة الغالبة لكتب الفروع.

من ذلك ما فرضه بعض الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وأما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف فهذا ذكره في ضمن كلامهم فيما إذا

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/٢٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٥٧).

اجتمع صلاة الكسوف وغيرها من الصلوات، فقد رأوا اجتماعها مع الوتر، والظهر، وذكروا صلاة العيد، مع عدم استحضارهم هل يمكن ذلك أو لا يمكن، فلا يوجد في تقديرهم ذلك العلم بوجود ذلك في الخارج، لكن استفيد من ذلك العلم علم ذلك على تقدير وجوده، كما يقدرون مسائل يُعلم أنها لا تقع لتحرير القواعد، وتمرين الأذهان على ضبطها». اهـ.

* * *

جدال اللدد وسوء الأدب

٧

البعض إذا جادل غيره حصل منه ظلم وتعدي وسوء أدب وميل عن الحق، يُجادل وقد فسد قصده، لا يقصد إلا حظ نفسه في قهر الخصوم، والذهاب بالنفس والارتفاع بها، طلباً للذكر وأن لا يصدر الناس عن قوله، يستطيل على مناظره ببذاءة، يطلق العنان للسانه في الإساءة، لا يرعى لمناظره حق ولا يحفظ له حرمة.

ويحصل الميل أحياناً في طريقة نصرة القول والذب عنه ورد المخالف بأنواع من الحيل والكذب، وهذا مذموم ممنوع شرعاً وإن كان صاحبه محقاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«لا بد أن تُحرس السنة بالحق والصدق والعدل، لا تُحرس بكذب ولا ظلم، فإذا رد الإنسان باطلاً، وقابل بدعة ببدعة، كان مما ذمه السلف والأئمة». اهـ.

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(٢).

قال ابن فارس^(٣): «(لد) اللام والdal أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خصام، والآخر يدل على ناحية وجانب.

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٨٢/٧).

(٢) رواه البخاري كتاب التفسير باب ﴿وهو ألد الخصم﴾ (١٨٨/٨ - رقم ٤٥٢٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢٠٣/٥).

فالأول اللدود، وهو شدة الخصومة، يقال: رجل ألد وقومٌ لدّ على خصام، والآخر يدل على ناحية وجانب.

فالأول اللدد، وهو شدة الخصومة، يقال: رجل ألدّ وقومٌ لدّ قال الله تعالى: ﴿وَتَنذِرُ بِهِ قَوْمًا لَّدَا﴾ [مريم: ٩١]. اهـ.

والبعض يكون مائلاً في مناظراته، يناظر لإظهار ذكائه وعلمه وبيانه، يناظر بكبر ومخيلة، يناظر بقصد العلو على مخالفه لا على سبيل النصيحة، فهو يطلب قهره لا هدايته.

قال شيخ الإسلام^(١):

«وأما المناظرة المذمومة من العالم بالحق، فأن يكون قصده مجرد الظلم والعدوان لمن يناظره، ومجرد إظهار علمه وبيانه لإرادة العلو في الأرض، فإذا أراد علواً في الأرض أو فساداً كان مذموماً على إرادته». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب مبيناً عاقبة من يسلك هذا الطريق^(٢):

«وإن أنت أبيت النصيحة وسلكت طريق الجدل والخصام، وارتكبت ما نُهيته عنه من التشديق والتفيهق والتفتيش عن عيوب أئمة الدين فإنك لا تزداد لنفسك إلا عجباً، ولا لطلب العلو في الأرض إلا حُباً، ومن الحق إلا بُعداً وعن الباطل إلا قُرباً، وحينئذ فتقول: ولم لا أقل وأنا أولى من غيري بالقول والاختيار، ومن أعلم مني ومن أفقه مني، كما ورد في الحديث، هذا يقوله من هذه الأئمة من هو وقود النار». اهـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٦٨/٧).

(٢) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص ٥٣. (هكذا ذكر الاسم على طرة الكتاب).

الجدال بعد ظهور الحق ونصرة الباطل

٨

وهذا أحد أنواع الجدل المذموم، وهو في شأن من يجادل عناداً بعد ظهور الحق.

والمجادل في الحق بعد ظهوره ظهوراً واضحاً بيناً معاند مشاغب، سيئ القصد مصر على باطله ليس قصده طلب الحق وكشفه، والنبى ﷺ لما ظهرت دعوته وانتشرت وعلت على الباطل أمره الله بعد ذلك بالكف عن مناظرة المعاندين، لأن البراهين قد ظهرت والحجج قد قامت، قال تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمُ لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمُ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

قال أبو محمد ابن حزم^(١):

«وهذه الآية مبينة وجه الجدل المذموم، وهو قوله تعالى فيمن يحتاج بعد ظهور الحق، وهذه صفة المعاند للحق، الأبى من قبول الحجة بعد ظهورها، وهذا مذموم عند كل ذي عقل». اهـ.
وقال القرطبي^(٢):

«في هذه الآية أدب حسن علمه الله عباده في الرد على من جادل تعتاً ومراءاً ألا يُجاب ولا يناظر، ويُدفع بهذا القول الذي علمه الله لنبيه ﷺ». اهـ.
وكذلك لما ناظر النبي ﷺ نصارى نجران ووضح الحق فعندوا عنه،

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٢/٩٤).

ترك مناظرتهم بعد ذلك، قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠].

قال الطاهر بن عاشور مبيناً أحد الأقوال في تفسيرها^(١):

«أنه متاركة وإعراض عن المجادلة، أي اعترفت بأن لا قدرة لي على أن أزيدكم بياناً، أي أنني أتيت بمنتهى المقدور من الحجة فلم تقتنعوا، فإذا لم يقنعكم ذلك فلا فائدة في الزيادة من الأدلة النظرية، فليست محاجتكم إياي إلا مكابرة وإنكاراً للبديهيات والضروريات، ومباهة، فالأجدر أن أكف عن الازدياد». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(٢): «فكل من جادل في الحق بعد ما تبين علمه أو طريق عمله فإنه غالط شرعاً وعقلاً». اهـ.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣):

«وقد ذم في القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة: ذم صاحب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق، وذم المجادلة في الحق بعد ما تبين، وذم المحاجة فيما لا يعلم المحاج.

فقال تعالى: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]،

وقال تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال:

﴿هَآأَنَآ هَآؤَآءَ حَآجَبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُونُ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ

عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦]. اهـ.

(١) التحرير والتنوير (٣/ ٢٠٠).

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ١٧٤.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٠).

وقال^(١) :

«والمقصود أن الحق إذا ظهر وعُرف ، وكان مقصود الداعي إلى البدعة إضرار الناس ، قوبل بالعقوبة .

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُمْ جَحِشُهُمْ دَاخِضَةً عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى : ١٦] .

وقال تعالى لنبيه عليه السلام : ﴿وَإِنْ جَدَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحج : ٦٨] . اهـ .

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ، ثم قرأ : ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف : ٥٨]^(٢) .

قال الحسين محمد الطيبي^(٣) :

«المعنى ما ضل قوم مهديون كاثنين على حال من الأحوال إلا على إيتاء الجدل .

يعني من ترك سبيل الهدى وركب متن الضلال عارفاً بذلك لا بد أن يسلك طريق العناد واللجاج ، ولا يتمشى له ذلك إلا بالجدل .

فإن قلت : كيف طابق هذا المعنى معنى الآية حتى استشهد بها؟ قلت : من حيث إنهم عرفوا الحق بالبراهين الساطعة ، ثم عاندوا وانتهزوا مجالاً للطعن ، فلما تمكّنوا مما التمسوه جادلوا الحق بالباطل ، وكذا آداب الفرق الزائغة من الزنادقة وغيرها» . اهـ .

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٧٣) .

(٢) رواه الترمذي (رقم ٣٢٥٣) وقال : حديث حسن صحيح .

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (١/٣٤٤) .

وأهل الباطل يجادلون فيما أعطوه من بيان وفصاحة وترتيب للكلام وشبه لرد الحق ونقضه نصرةً للباطل وأهله، وهذا من أخس أنواع الجدل المذموم.

قال الخطيب البغدادي في أنواع الجدل المذموم^(١):
«فالجدل المذموم وجهان:

الثاني: الجدل بالشغب والتمويه نصرةً للباطل بعد ظهور الحق وبيانه، قال تعالى: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥]. اهـ.

والمعرض عن الحق بعد ظهوره ووضوحه تخشى عليه الفتنة، والتقلب في الضلالات، وعدم الهداية إلى الحق والتوفيق إليه، وذلك لرده الحق لما ظهر ولاح له أول مرة، فجوزي به حرماناً من الهداية، فهؤلاء المشركون الذين جحدوا الحق الذي بُعث به رسول الله ﷺ أضلهم الله وأركسهم في الجهل والغواية ولم تثبت قلوبهم على شيء.

قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وهم واقعون في سخط الله نسأل الله العافية، قال النبي ﷺ: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله، ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع»^(٢).

(١) الفقيه والمتفقه (١/٢٣٣).

(٢) رواه أبو داود في سننه كتاب الأقضية باب في الشهادات (٤/٢٣ - رقم ٣٥٩٧)، حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا عمارة بن غزيرة عن يحيى بن راشد قال: جلسنا لعبد الله بن عمر فخرج إلينا فجلس فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.
قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/٣٠): إسناده صحيح.

الباب الثالث

كراهية السلف
للجدل والمناظرة

كراهية السلف للجدل والمناظرة

المقصود من هذا المبحث هو عرض كلام أئمة السلف من طبقات مختلفة في النهي عن الجدل وتفهم معنى نهيمهم، وفي دراسة البعض تنبيه إلى الكل، لأن استقصاء الكل متعسر، قال البربهاري^(١): «وكان ابن عمر يكره المناظرة، ومالك بن أنس ومن فوقه، ومن دونه إلى يومنا هذا». اهـ.

وفي الجملة ورد عن السلف النهي عن الجدل، ومرادهم نوع خاص من الجدل لا مطلق الجدل، وهو الجدل على طريقة المتكلمين. قال ابن عقيل الحنبلي^(٢): «القوم كانوا ينهون عن الجدل، والجدل شبه المتكلمين». اهـ.

وحكى الإمام قتيبة بن سعيد قول أئمة الإسلام فقال^(٣): «هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة...».

إلى أن قال: وترك الجدل والمرء والخصومات في الدين». اهـ. وقال أبو القاسم الأصبهاني^(٤): «قال بعض علماء أهل السنة: نحن لا نرى الكلام، والخوض في الدين والمرء والخصومات، فمهما وقع الخلاف في مسألة رجعنا إلى كتاب الله عز وجل، وإلى سنة رسول الله ﷺ وإلى قول الأئمة، فإن لم نجد ذلك في كتاب الله، ولا سنة رسول

(١) السنة (رقم ١٥٧).

(٢) الآداب الشرعية (٢٠٤/١).

(٣) شعار أصحاب الحديث (رقم ١٧ - ص ٣٠، ٣١).

(٤) الحجة في بيان المحجة (٤٥٢/٢).

الله ﷺ ولم يقله الصحابة، والتابعون سكتنا عن ذلك ووكلنا علمه إلى الله تعالى، لأن الله تعالى أمرنا بذلك فقال عز من قائل: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَنْتَهِ عَمَّا فِي شَأْنِهِ مُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. اهـ.

وهذا المبحث هام لا بد منه حتى لا يُظن أن سلفنا يُحرمون ما جاء الشرع بالإذن فيه، وحتى لا ينسبهم جاهل إلى مخالفة الشرع، وحتى لا يُساء فهمهم وتُنزل أقوالهم على غير مرادهم، لاسيما وأن بعض العلماء الأذكياء قد أساء فهم كلامهم، فبعد أن ساق أبو محمد ابن حزم الأدلة على مشروعية المناظرة علق بقوله^(١): «فهذا كلام العزيز الجبار الخالق البارئ قد نصصناه في اتباع البرهان، وتكذيب قول من لا حجة في يديه، وهو الذي لا يسع مسلماً خلافه، لا قول من قال: اذهب إلى شاك مثلك فناظره، فيُقال له: أترى رسول الله ﷺ كان شاكاً إذ علمه ربه تعالى مجادلة أهل الكتاب وأهل الكفر، وأمره بطلب البرهان، وإقامة الحجة على كل من خالفه، ولا قول من قال: أو كلما جاء رجل هو أجدل من رجل تركنا ما نحن عليه، أو كلاماً هذا ما معناه.

وهذا كلام يستوي فيه مع قائله كل ملحد على ظهر الأرض، فلتن وسع هذا القائل ألا يدع ما وجد عليه سلفه بلا حجة لحجة ظاهرة، واردة عليه، لوسع اليهودي والنصراني ألا يدع ما وجد عليه سلفهما تقليداً بلا برهان، وألا يقبلا برهان الإسلام الواردة عليهما وحجتها القاطعة، قال الله عز وجل: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [هود: ١٨، ١٩]. اهـ.

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢٥/١).

فهذا الاجتزاء لكلام أئمة الإسلام الأعلام الحسن البصري ومالك وسوء فهمه، والتجني عليهم وترتيب نتائج على مقدمات غير صحيحة، والقذف بالتقليد غير مقبول أبداً، وهو لله الحمد لا يضرهم ولا ينقص من أقدارهم شيئاً، بل الملامة تلحق متنقصهم.

وعاب العلماء على أبي محمد ابن حزم إطلاق لسانه قدحاً وذماً في العلماء مستخدماً أقذع العبارات، وهو لا يجوز بحال، فخطأهم مغفور وهم مأجورون على اجتهداهم، فكيف إذا كان نقده لهم بغير حق والصواب في جهتهم.

وكيف يقع هذا التجني بغير حق من ابن حزم على إمام دار الهجرة، وابن حزم نفسه ذكر في رسالته الباهرة أن مالك ناظر أبا يوسف^(١) صاحب أبي حنيفة.

وسترى معنى كلام الحسن البصري ومالك رحمهما الله وعلى أي شيء خرج نهيههم، وكذلك قول غيرهم من أئمة الإسلام من طبقات مختلفة.

* * *

(١) الرسالة الباهرة ص ١٩.

عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

يُنسب إلى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كراهة المناظرة، ولم أرَ ذلك صريحاً عنه، وإنما حكاه عنه بعض العلماء، قال البربهاري^(١):

«وكان ابن عمر: يكره المناظرة». اهـ.

فهذا النهي المذكور عن ابن عمر رضي الله عنهما يتعين حمله على الجدل المذموم شرعاً، لأن الثابت عنه قطعاً مناظرة ومعارضة مخالف الحق، وهذا أمر معلوم عنه.

فقد سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويُقبله، قال الرجل: أ رأيت إن رُحمت، أ رأيت إن غُلبت؟ قال: اجعل «أ رأيت» باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويُقبله^(٢).

فهذه مناظرة من ابن عمر رضي الله عنهما للرجل، وتردد في الكلام بينهما ومعارضة في القول، قال الحافظ ابن حجر^(٣):

«وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك، وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقي الرأي». اهـ.

وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما المناظرة في القدر، قال

(١) شرح السنة (رقم ١٥٧).

(٢) رواه البخاري كتاب الحج باب تقبيل الحجر (٣/٤٧٥ - رقم ١٦١١).

(٣) فتح الباري (٣/٤٧٥).

أبو الوليد الباجي^(١) : «ناظر ابن عمر منكري القدر واحتج عليهم بالحديث». اهـ.

يشير بذلك إلى ما قاله يحيى بن يعمر لابن عمر رضي الله عنهما، أنه قد ظهر ناس يقرءون القرآن ويتقفرون العلم، وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف.

فقال ابن عمر رضي الله عنهما: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر، ثم ساق حديث جبريل المشهور في الإسلام والإيمان والإحسان^(٢).

* * *

(١) التراتيب الإدارية (٢/ ٢٧٧).

(٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى (١/ ٣٦ - رقم ٨).

الحسن البصري (*)

قال ذكوان أبو صالح السمان^(١): «كان الحسن ينهى عن الخصومات في الدين، وقال: إنما يُخاصم الشاك في دينه».

هذا النهي من الحسن البصري رحمه الله إنما هو عن المخاصمة لا مطلق المجادلة، فهو نهى عن الميل واللدد والإعوجاج والعناد عن الحق.

كما أن قوله «إنما يُخاصم الشاك في دينه» تعليل وبيان لنهي عن الخصومة، فهو زجر عن التشبه بالمرتابين الذين لا طمأنينة عندهم فيما ينتحلونه ويعتقدونه، بل هم مترددون فيما يذهبون إليه، لم تؤسس عقيدتهم على قاعدة صلبة بل على شفا جرف هار، تميلهم كل شبهة وتحولهم من حال إلى حال، لا قرار لهم على مقال.

(*) الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري، وكانت أمه مولاة لأم سلمة رضي الله عنها.

ولد لستين بقيتا من خلافة عمر، روى عن عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن بشير، وجابر بن عبد الله وخلق من الصحابة، وروى عنه ابن عون، وحמיד الطويل، وثابت البناني وغيرهم كثير.

قال ابن سعد: كان رحمه الله جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة حجة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً.

توفي عشية الخميس ودفن يوم الجمعة أول يوم من رجب سنة عشر ومائة، وغسله أيوب السخيتاني وحמיד الطويل، وكان له تسع وثمانون سنة.

طبقات ابن سعد (١٥٦/٧)، المنتظم (١٣٦/٧)، البداية والنهاية (٢٧٣/٩)، سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤).

(١) الإبانة (٥١٨/٢).

فهؤلاء غير جازمين بما هم عليه لذلك تجدهم يخاصمون الطوائف ينتقلون من مذهب إلى مذهب، لا تثبت لهم حال، كما قال عمر بن عبدالعزيز رحمه الله^(١): «من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل». اهـ.

فالحسن إنما يتن حال غير الراسخ في العلم الذي لا يثق بما عنده، فيجادل كل مخالف، بخلاف الراسخ في العلم الجازم بصحة ما عنده لا يلتفت إلى المشككات.

وقد ثبتت المناظرة عن الحسن البصري رحمه الله، فقد تناظر هو وأيوب السخيتاني غير مرة في القدر^(٢).

* * *

(١) جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٢، الفقيه والمتفقه (١/٢٣٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/٥٨٠).

الأوزاعي(*)

قال أبو عمرو الأوزاعي رحمه الله^(١): «المنازعة والجدال في الدين محدث». اهـ.

لا شك أن عبارة الأوزاعي رحمه الله واضحة في انصرافها إلى الجدل المذموم، وهو مستفاد من قوله: «المنازعة» فهذه المادة تفيد الشغب والغلبة وطلب انتصار النفس لا انتصار الحق، وكذلك قوله: «محدث» أراد به الجدل البدعي من استعمال المعقول في معارضة المنقول والخوض في الغيبيات من مسائل القدر والأسماء والصفات.

ويُريد الأوزاعي كذلك الجدل الذي لا يُثمر عملاً وإنما هو شقشقة وتفيهق في الكلام وكثرة في الخصام دون عمل، وهذا واضح من قوله الآخر^(٢): «إذا أراد الله بقوم شراً فتح عليهم الجدل، ومنعهم العمل». اهـ.

(*) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى أبو عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، كان مولده في حياة الصحابة سنة ثمان وثمانين، جالس يحيى بن أبي كثير وكتب عنه أربعة عشر كتاباً، ورحل للبصرة يُريد الأخذ عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين، فوجد الحسن قد مات، وابن سيرين مريضاً.

حدث عنه جماعات من سادات المسلمين منهم مالك بن أنس والثوري والزهري وغيرهم، قال عبد الرزاق: إنه أول من صنف.

وكان له مذهب مستقل مشهور، عمل به فقهاء الشام مدة وفقهاء الأندلس، ثم فني. توفي سنة سبع وخمسين ومائة.

مختصر تاريخ دمشق (٣١٣/١٤)، المنتظم (١٩٦/٨)، البداية والنهاية (١٢٤/١٠)، سير أعلام النبلاء (١٠٧/٧).

(١) الانتصار لأصحاب الحديث ص ١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢١/٧).

فلا يُظن بالأوزاعي تحريم الجدل مطلقاً، وإنما أراد ما ذكرناه من الجدل الممنوع شرعاً، كيف وقد جادل هو أقواماً من أقرانه من أعلام وأئمة السنة، من ذلك مناظرته لسفيان الثوري رحمه الله، قال ابن عيينة: «كان الأوزاعي والثوري بمنى، فقال الأوزاعي للثوري: لم لا ترفع يديك في خفض الركوع ورفعته؟ فقال:

حدثنا: يزيد بن أبي زياد...

فقال الأوزاعي: روى لك الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ، وتعارضني بيزيد، رجل ضعيف الحديث، وحديثه مخالف للسنة، فاحمر وجه سفيان، فقال الأوزاعي: كأنك كرهت ما قلت.
قال: نعم.

فقال: قم بنا إلى المقام نلتعن أينما على الحق.
قال: فتبسّم سفيان لما رآه قد احتد^(١).

* * *

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٢ - ١١٣).

الزهري(*)

قال رحمه الله^(١): «لا تناظر بكتاب الله ولا بكلام رسول الله ﷺ، لا تنزع بكلام يُشبهه». اهـ.

فهذا الكلام من الزهري لا يُفهم منه أنه يمنع من المناظرة بالكتاب والسنة، فهذا لا يقول به مسلم وصاحب سنة، ومناظراته شاهدة له أنه يُناظر بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

وإنما أراد بقوله: «لا تناظر»، أي لا تجعل لهما نظيراً، لأن مادة «نظر» يرجع أحد معانيها إلى النظر كما سبق ذكره، قال ابن الأثير الجزري^(٢):

«وفي حديث الزهري «لا تناظر بكتاب الله ولا بسنة رسول الله ﷺ» أي لا تجعل لهما شبيهاً ونظيراً، فتدعهما وتأخذ به، أو لا تجعلهما مثلاً، كقول القائل إذا جاء في الوقت الذي يريد: «ثم جئت على قدر يا موسى»^(٣)

(*) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، الإمام الحافظ المتفق على جلالته واتقانه، تابعي ولد سنة ٥٠ وقيل ٥١ هـ، روى عن ابن عمر وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وروى عنه معمر والأوزاعي والليث ومالك وسفيان بن عيينة وخلق. ليس له نظير في الحفاظ، حفظ القرآن في ثمانين ليلة، وعنده نحو ألفي حديث، توفي سنة ١٢٤ هـ. سيراً علام النبلاء (٣٢٦/٥)، طبقات علماء الحديث (١٨١/١)، تهذيب الكمال (٢٦/٤١٩).

(١) رواه ابن المبارك في الزهد (رقم ٧٩٥ - ص ٢٧٥) قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب فذكره.

ورواه الهروي في ذم الكلام (٢/٣٠ - رقم ١٩٠) من طريق ابن المبارك عن يحيى بن أيوب أخبرني يزيد بن أبي حبيب من قوله دون إسناده إلى ابن شهاب الزهري.

(٢) النهاية في غريب الحديث (٧٨/٥).

(٣) وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة كتاب الصيام (١/٧٩٦).

وما أشبه ذلك مما يُتمثل، والأول أشبه، يقال : ناظرت فلاناً : أي صرت له نظيراً في المخاطبة، وناظرت فلاناً بفلان : أي جعلته نظيراً له. اهـ.

وهذا التفسير لكلام الزهري هو المتعين، لأنه لا يُحكم بين الناس فيما اختلفوا إلا بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ومن كان في مثل إمامته لا يقصد إلا ذلك.

والزهري رحمه الله لا يمنع ولا يُحرم المناظرة، وله مناظرات لا يحتاج فيها إلا بكلام الله ورسوله ﷺ، من ذلك مناظرته لهشام بن عبد الملك^(١).

* * *

(١) سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٥ - ٣٤٠).

الإمام مالك (*)

الإمام مالك مشهور بسمته ووقاره وهيبته، قال عنه ابن سعد^(١): «كان رجلاً للإمام مالك مشهور بسمته، مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من المرء واللغظ ولا رفع الصوت». اهـ.

وكان رحمه الله يصون نفسه عن المعارضة والمجادلة لاسيما مع أهل الخفة والجهل.

وقال رحمه الله^(٢): «من أكثر الكلام ومراجعة الناس ذهب بهاؤه». اهـ.

قيل للإمام مالك: «الرجل له علم بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا، ولكن ليخبر بالسنة، فإن قبل منه وإلا سكت»^(٣). اهـ.

وقال الإمام مالك رحمه الله^(٤): «ليس الجدال في الدين بشيء». اهـ.

(*) أو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الاصبحي المدني، شيخ الإسلام حجة الأمة إمام دار الهجرة، قصده طلبه العلم من الآفاق ودارت فتيا المسلمين على قوله، ولد سنة ٩٣ عام موت أنس بن مالك، وموطأه أحد أصول المسلمين. أخذ عن نافع وسعيد المقبري وابن المنكدر والزهري وغيرهم، حدث عنه يحيى بن أبي كثير ويحيى بن سعيد ويزيد بن الهاد وغيرهم توفي سنة ١٧٩هـ. سير أعلام النبلاء (٤٨/٨)، طبقات علماء الحديث (٣١٢/١)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء، الممالك في مناقب سيدنا الإمام مالك.

(١) سير أعلام النبلاء (٦٥/٨).

(٢) الممالك في مناقب سيدنا الإمام مالك ص ٨٨.

(٣) الديباج المذهب (١١٥/١).

(٤) الانتقاء ص ٣٤.

فهذا الكلام لا يُفهم منه أن الإمام مالك لا يرى المناظرة مطلقاً كما توهم ذلك عنه ابن حزم، بدليل وقوع المناظرة منه مع أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

قال أبو محمد ابن حزم^(١): «قد رأى مالكا أبو يوسف القاضي وناظره وجالسه». اهـ.

فالإمام مالك أراد أن يقطع باب المراء، وأنه قد حصل تعريف الحق إظهاره والإخبار عنه، فيكف عن المناظرة صيانةً لنفسه وحفظاً لوقاره وهيبته. كما أن المراد من نهى الإمام هو الزجر عن جدال المتكلمين، قال عبدالرحمن بن مهدي دخلت على مالك ومعه رجل يسأله عن القرآن، فقال: «لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعن الله عمرأ، فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع ولكنه باطل يدل على باطل»^(٢). اهـ.

قال الخطيب البغدادي^(٣): «...، على أن مالك بن أنس قد بينه، وأنه الجدل الذي يُقصد به رد ما جاء به جبريل إلى النبي ﷺ». اهـ.

وكذلك ناظر محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، قال مجاشع بن يوسف: وكنت بالمدينة عند مالك وهو يفتي الناس فدخل عليه محمد ابن الحسن صاحب أبي حنيفة، وهو حدث، فقال: ما تقول في جنب لا يجد الماء إلا في المسجد؟

(١) الرسالة الباهرة ص ١٩.

(٢) الممالك في مناقب سيدنا الإمام مالك ص ٨٥.

(٣) الفقيه والمتفقه (١/٢٣٥).

فقال مالك : لا يدخل الجنب المسجد .
قال فكيف يصنع ، وقد حضرت الصلاة ، وهو يرى الماء ؟
قال : فجعل مالك يكرر : لا يدخل الجنب المسجد .
فلما أكثر عليه ، قال له مالك : فما تقول أنت في هذا ؟
قال : يتيمم ويدخل ، فيأخذ الماء من المسجد ، ويخرج فيغتسل .
فقال : من أين أنت ؟
قال : من هذه ، وأشار إلى الأرض .
فقال : ما من أهل المدينة أحد لا أعرفه .
فقال : ما أكثر من لا تعرف ، ثم نهض .
فقالوا لمالك : هذا محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة .
فقال مالك : محمد بن الحسن ، كيف يكذب ، وقد ذكر أنه من أهل المدينة ؟
قالوا : إنما قال : من أهل هذه ، وأشار إلى الأرض .
قال : هذا أشد عليّ من ذاك^(١) .

* * *

(١) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (١٨٩/٥) .

الليث بن سعد(*)

قال الليث بن سعد^(١): «بلغت الثمانين، وما نازعت صاحب هوى قط». اهـ.

وهذا الإعراض من الليث بن سعد إنما هو في مناظرة فئة خاصة وهم المبتدعة، فلا يصح تعميمه لاسيما، وقد ثبتت عنه المناظرة.

قال يعقوب بن سفيان في «تاريخه»: سمعت يحيى بن بكير يقول: «قال عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: رأيت الليث بن سعد عند ربيعة يناظرهم في المسائل، وقد فاق أهل الحلقة»^(٢).

وكذلك كتب الليث جواباً لنصيحة الإمام مالك التي بعث بها إليه مختومة بختمه يناصحه في بعض فتاويه ومسائله، وهذه بمنزلة المناظرة لما فيها من المعارضة وذكر الأدلة ودلالاتها^(٣).

(*) أبو الحارث الفهمي مولى خالد بن ثابت بن ظاغن. عالم الديار المصرية ورئيسها، جواد كريم كان يصل أهل العلم بماله، شهد الشافعي ويحيى بن بكير أنه أفقه من مالك، ولد سنة ١٠٤هـ، سمع عطاء بن أبي رباح، وابن أبي ملكية، والزهري وغيرهم. روى عنه ابن عجلان وابن وهب وهشيم وابن المبارك وغيرهم. توفي سنة ١٧٥هـ. سير أعلام النبلاء (١٣٦)، طبقات علماء الحديث (١/٣٣١)، الرحمة الغيثية في الترجمة الليثية.

(١) سير أعلام النبلاء (١٤٤/٨).

(٢) تاريخ بغداد (٥/١٣)، الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية ص ٧٥.

(٣) رواها الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٨٧/١) حدثني يحيى بن بكير قال:

هذه رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس. وإسناده صحيح.

وقد اعتذر الحافظ الذهبي رحمه الله عن إعراض الليث عن مناظرة المبتدعة بقوله^(١): «كانت الأهواء والبدع خاملة في زمن الليث، ومالك، والأوزاعي، والسنن ظاهرة عزيزة، فأما في زمن أحمد بن حنبل، وإسحاق وأبي عبيد، فظهرت البدعة، وامتنحت أئمة الأثر، ورفع أهل الأهواء رؤوسهم بدخول الدولة معهم، فاحتاج العلماء إلى مجادلتهم بالكتاب والسنة، ثم كثر ذلك، واحتج عليهم العلماء أيضاً بالمعقول، فطال الجدل، واشتد النزاع، وتوالت الشبه نسأل الله العافية». اهـ.

* * *

(١) سير أعلام النبلاء (١٤٤/٨).

الإمام أحمد (*)

ذكر العارفون لأحوال الإمام أحمد كراهته للجدال، فقال الحافظ ابن رجب عنه^(١): «وكان رضي الله عنه لا يرى كثرة الخصام والجدال، ولا توسعة لقليل أو لقال في شيء من العلوم والمعارف والأحوال.

إنما يرى الاكتفاء في ذلك بالسنة والآثار، ويحث على فهم معاني ذلك من غير إطالة للقول والإكثار». اهـ.

وهناك وقائع وأحوال تفيد إعراض أحمد عن المناظرة وكراهيته للمجادلة، وورد عنه التصريح لفظاً بترك المخاصمة.

قال الخلال^(٢): «أخبرني يعقوب بن يوسف المطوعي قال: حضرت باب أحمد بن حنبل فجاء قوم من أهل (وان القطن) فقالوا:

إن ها هنا رجل قد علق بقلبه مذهب ابن الأشعث، وقال: أنه ما قال لي أبو عبدالله فأنا أصير إليه.

(*) إمام المسلمين وشيخ الإسلام وناصر الدين أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ولد سنة ١٦٤هـ، إمام الحديث حفظ ألف ألف حديث، وصار مسنده ديواناً وأصلاً يحتاجه كل مسلم، رأس في الزهد والورع، نصر السنة وصار علماً عليها وأحمد الله به محنة القول بخلق القرآن. فضائله ومآثره وأخلاقه أعظم من أن تجمعها سطور توفي رحمه الله سنة ٢٤١هـ.

تاريخ بغداد (٤/٤١٤)، سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧)، المحنة لحنبل بن إسحاق، سيرة الإمام أحمد لصالح بن أحمد بن حنبل، المناقب لابن الجوزي.

(١) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص ٤٩. (هكذا ذكر الاسم على طرة الكتاب).

(٢) السنة (٥/١٣٢).

قال: جيئوا به، فجاء الرجل، فقال أحمد: ما لكم وللجدل؟

ما لكم ولل كلام؟ وما لكم وللخصومة؟

قال الرجل: يا أبا عبدالله! جزاك الله خيراً، تنهى عن الجدل عن الكلام وعن الخصومة، فقال له القوم الذين جاؤوا به: إن هذا الساعة يذهب فيقول: ذهبت إلى أحمد بن حنبل فنهاني عن الجدل والكلام والخصومة ويسكت على الشك، فقال أحمد: من شك فهو كافر. اهـ.

وقال العباس بن غالب الوراق: قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبدالله: أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري، فيتكلم متكلم مبتدع أرد عليه؟

قال: لا تنصب نفسك لهذا، أخبر بالسنة ولا تخاصم، فأعدت عليه القول، فقال: ما أراك إلا مخاصماً^(١). اهـ.

فهذه الأحوال ربما أفادت أن الإمام أحمد لا يُجَوِّز المناظرة، لكن أصحاب الإمام أحمد أعلم بأموره وأحواله، وهم يرون أن الآخر من أمره خلاف ذلك.

قال ابن مفلح^(٢): «وما تمسك به الأولون من قول أحمد فهو منسوخ، قال أحمد في رواية حنبل: قد كنا نأمر بالسكوت فلما دعينا إلى أمر ما كان لنا بد أن ندفع ذلك ونبين من أمره ما يتقى عنه ما قالوه.

(١) الآداب الشرعية (١/٢٠١).

(٢) الآداب الشرعية (١/٢٠٧).

ثم استدل لذلك بقوله تعالى : ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل : ١٢٥] ، بأنه قد ثبت عن رسله الجدال ، ولأن بعض اختلافهم حق وبعضه باطل ، ولا سبيل إلى التمييز بينهم إلا بالنظر فعلمت صحته . اهـ .

وأما بالنسبة لإعراض الإمام أحمد عن مناظرة الرجل الذي علق بقلبه مذهب ابن الأشعث ، فهذا لأن الإمام أحمد قد استفاض كلامه وأقام الحجة ونصر السنة فمن قبلها فقد سلم ، ومن أعرض عنها فقد أعذر أحمد وغيره من الأئمة الأعلام إلى الله بما يجب عليهم .

* * *

الحسن بن علي البربهاري(*)

قال أبو محمد الحسن بن علي البربهاري^(١): «المجالسة للمناصحة فتح باب الفائدة، والمجالسة للمناظرة غلق باب الفائدة». اهـ.

فهذا الكلام من أبي محمد البربهاري في شأن من لا يُتَنَفَعُ بمناظرته ولا يرجى رجوعه عن باطله ولا انتقاله عن مذهبه، وعبارته صريحة في ذلك، فتأمل قوله «للمناصحة» وما يقابلها «مناظرة» فإن مراده أن المناظرات إذا خرجت عن قصد المناصحة وتحري الحق والانقياد له صارت مغالبة ومشغبة لا فائدة فيها.

وكذلك زجر رحمه الله عن المجادلة فيما طوي علمه وما لا سبيل إلى دركه فقال^(٢):

«والكلام والجدال والخصومة في القدر خاصة منهى عنه عند جميع

(*) أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، شيخ الحنابلة جمع العلم والزهد وكان قوياً بالحق شديداً على أهل البدع لا يخاف في الله لومة لائم وله مجاهدات ومقامات. صاحب أبا بكر المروزي وسهل بن عبدالله التستري، وأخذ عنه أبو عبدالله ابن بطة العكبري وأبو الحسين بن سمعون وغيرهم. توفي سنة ٣٢٩هـ ولم يذكر تاريخ ولادته إلا أنهم ذكروا أنه عاش ستاً وسبعين أو سبعاً وسبعين سنة، فعليه تكون ولادته في حدود سنة ٢٥١ أو ٢٥٢هـ. وقال أبو الحسن ابن الزاغوني: وكُشف عن قبره بعد سنين وهو صحيح المرم وظهر من قبره روائح طيبة حتى ملأت مدينة السلام.

المنتظم (١٤/١٤)، طبقات الحنابلة (١١٦/٢ - ١٤٥)، سير أعلام النبلاء (٩٠/١٥).

(١) سير أعلام النبلاء (٩١/١٥).

(٢) شرح السنة ص ٨٨.

الفرق، لأن القدر سر الله، ونهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، وكرهه العلماء وأهل الورع ونهوا عن الجدل في القدر». اهـ.

فنهيه هذا رحمه الله عن المجادلة في الغيبات وما لا تجري فيه المناظرة، وكذلك زجر عن المجادلة بطريقة المتكلمين التي تورث الحيرة والشك وتُفسد الإيمان، فقال ^(١): «والكلام والخصومة والجدال والمراء محدث، يقدر الشك في القلب، وإن أصاب صاحبه الحق والسنة». اهـ.

أما الجدل على طريقة السلف إذا كان خلياً من آفات عدم الانفتاح من العناد والمكابرة والمشغبة فهذا لم ينه عنه، وهذا واضح من قوله «المجالسة للمناصحة فتح باب الفائدة» فإنه أراد التنبيه على طريقة الصحابة في مذاكرة وتصحيح المسائل الخلافية مشاورةً ومناصحةً لا مغالبةً وعناداً وشغباً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٢): «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِنْ لَنْتَزِعْنَهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين». اهـ.

(١) شرح السنة ص ٦٩.

(٢) مجموع الفتاوى (١٧٢/٢٤).

فبمثل هذه المجالس وبهذه الطريقة يُستخرج الحق وتنتفح أبواب المعرفة وتُستنبط الفوائد وتنقاد النفوس للحق، ولا يُمكن للشيطان من إفساد ذات البين ولا من المكابرة ولا من الإصرار على الباطل وطلب الانتصار للنفس.

وهكذا كانت مجالس المُقتدى بهم من أهل العلم، قال ابن وهب حدثني ابن زيد^(١) قال: قال لي أبو حازم (يعني سلمة بن دينار الأعرج): «لقد رأيتنا في مجلس أبيك (يعني زيد بن أسلم) أربعين صبراً فقيهاً أدنى خصلة فينا التواصي بما في أيدينا، . فما رئي فينا متمادين ولا متنازعين في حديث لا ينفعهما قط.

قال أبو حازم: كم بين قوم كانوا يفتحوني وأنا منغلق، وبين قوم يغلقوني وأنا منفتح»^(٢). اهـ.

* * *

(١) هو أسامة بن زيد بن أسلم.

(٢) المعرفة والتاريخ (١/ ١٧٦ - ١٧٧).

عبدالله بن أبي زيد القيرواني (*)

ذكر جماعة من أهل العلم من جملة تصانيفه كتاب «النهي عن الجدل»^(١)، وهذا الكتاب لا أحسبه مطبوعاً فيما أعلم والله أعلم، لكن يبدو أنه في النهي عن الجدل المذموم والجدل بطريقة المتكلمين، وهذا ما وصفه به من اطلع على كتابه، فقال أبو نصر السجزي^(٢) :
«ولأبي محمد كتاب في إنكار الكلام والجدال، والحث على الأثر واتباع السلف». اهـ.

والدليل على تعيين ذلك أنه كان صاحب سنة رحمه الله جارياً على منهج السلف معرضاً عن طريقة الخلف، قال عنه الحافظ الذهبي^(٣) :
«وكان رحمه الله على طريقة السلف في الأصول لا يدري الكلام ولا يتأول». اهـ.

فأبو محمد لا يُحرّم الجدل مطلقاً، وإنما يُحرّم المذموم منه والمُبتدع. وأبو محمد نفسه له مناظرات مع أهل البدع وغيرهم حكّاها أهل العلم عنه^(٤).

(*) أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني، إمام المالكية في وقته وقدمتهم، وكان يُعرف بمالك الصغير، وهو الذي لخص المذهب واختصر المدونة.

كان واسع العلم كثير الحفظ والرواية، قائماً بالحجة بصيراً بالرد على أهل الأهواء. أخذ عن أبي بكر ابن اللباد وأبي الفضل الممسي ومحمد بن سرور العسال وغيرهم. سمع منه عبدالرحيم بن العجوز السبتي وعبدالله بن الوليد الأنصاري، وأبو بكر الخولاني وغيرهم. من مؤلفاته: «الافتاء بمذهب مالك»، «الرسالة»، «المعرفة والتفسير»، «إعجاز القرآن» وغيرها.

ترتيب المدارك (١/٤٩٢)، الديباج المذهب (١/٤٢٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/١٠).

(١) الديباج المذهب (١/٤٣٠)، ترتيب المدارك (٢/٤٩٤)، سير أعلام النبلاء (١٧/١١).

(٢) الرد على من أنكر الصوت والحرف ص ٢٢٧.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/١٢).

(٤) ترتيب المدارك (٢/٤٩٥).

ابن دقيق العيد(*)

من الصفات التي اشتهر بها ابن دقيق العيد كما قال عنه الحافظ ابن حجر^(١): «وكان لا يسلك المراء في بحثه، بل يتكلم كلمات يسيرة ولا يُراجع». اهـ.

وهذا واضح في كراهة ابن دقيق العيد رحمه الله «المراء» وهو المعارضة المذمومة، لأنه كان رحمه الله وقوراً لا يُحب كثرة الكلام ملازماً السكوت إلا فيما يحتسب فيه الأجر والنفع.

قال عنه الصفدي^(٢): «كثير السكينة، لازم الوقار والأبهة الركينة، بخيلاً بالكلام قل أن يسمع منه رد السلام». اهـ.

أراد رحمه الله أن يحفظ وقته فيما لا ينبغي من المعارضة والردود والمشغبة التي مظنة مفسادها أعظم من مصالحها، وكذلك أراد بأن تبقى هيئته حتى لا يتجرأ عليه أهل الخفة من باب المناظرة والمجادلة.

(*) تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، ولد سنة ٦٢٥هـ وقرأ على الحافظ المنذري والعز بن عبد السلام وغيرهم، وتلمذ له أبو حيان الأندلسي والمزي والذهبي وغيرهم. من أذكاء زمانه واسع العلم متقن محدث مجود فقيه أصولي أديب. أشهر مؤلفاته: إحكام الأحكام - الإمام شرح الإمام - الاقتراح في بيان الاصطلاح - طبقات الحفاظ.

تذكرة الحفاظ (٤/١٤٨٢)، الوافي بالوفيات (٤/١٩٤)، الدرر الكامنة (٤/٩٣)، طبقات علماء الحديث (٤/٢٦٦).

(١) الدرر الكامنة (٤/٩٢).

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر (٤/١٧٤٠).

قال عنه ابن سيد الناس^(١): «لم يزل حافظاً للسانه مقبلاً على شأنه، ولو شاء لعاد أن يحصر كلماته لحصرها». اهـ.

وإليك حادثة وواقعة تبين لك المعنى الذي من أجله أعرض ابن دقيق العيد رحمه الله عن المناظرة، فقد سأل ابن دقيق العيد ابن المنير عن الحجة في كون عمل أهل لمدينة حجة، فقال ابن المنير: هل يتجه غير هذا؟! وتكلم كلاماً طويلاً، فلم يتكلم الشيخ تقي الدين معه.

فلما خرج، سُئِلَ عن ترك الكلام معه، فقال:

«رأيت رجلاً لا يُتَصَفَّ منه إلا بالإساءة إليه»^(٢). اهـ.

* * *

(١) البدر الطالع (٣٢١/٢).

(٢) بغية الوعاة (٣٨٣/١).

محمد الأمين الشنقيطي (*)

من حضر مجالس العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله ربما ظن أنه لا يرى المجادلة والمناظرة، قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني واصفاً الشيخ^(١): «فقد كنت ألاحظ في بعض محاضراته يقوم طالب من طلابه الذين يتلقون منه يُورد عليه سؤالاً أو إشكالاً، فما يكاد يناظر أو يناقش الشيخ في المسألة إلا وتجد الشيخ (رحمه الله) كأنه انقطع، ولا يتابع مناقشة طالب حتى تقوم عليه الحجة، وكأنني أشعر - والله أعلم - بأن هذا نابع من كونه لا يرى أن المجادلة تفيد في المسائل العلمية». اهـ.

فلا يُظن بالشنقيطي تحريم ومنع المناظرة، وهو الذي ألف كتاباً في آداب البحث والمناظرة، بل وقال في كتابه^(٢):

«ينقسم الخصام والجدال في الدين إلى قسمين:

الأول: أن يكون الغرض من ذلك إثبات الحق وإبطال الباطل، وهذا مأمور به إما وجوباً وإما استحباباً». اهـ.

(*) محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ولد سنة ١٣٠٥هـ بشنقيط، طلب العلم منذ طفولته وحفظ القرآن وجمع علوم اللغة والفقه والأدب والتاريخ والعقيدة والبحث والمناظرة، وفاق أقرانه، وكان مرجع أهل بلده في القضاء.

ورحل إلى الحجاز لأداء فريضة الحج واجتمع به علماء المملكة وعرفوا مبلغه من العلم، وأنزلوه الإمامة التي تليق بقدرة من تدريس بالمسجد النبوي والجامعة الإسلامية والمعهد العلمي ومعهد القضاء العالي بالرياض، وصار عضواً في هيئة كبار العلماء، وانتفع به بسبب ذلك أهل المشرق والمغرب معاً.

من مصنفاته: أضواء البيان في تفسير القرآن - آداب البحث والمناظرة - منع جواز المجاز في المنزل للتعب والإعجاز.

(١) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٢٥ - ٢٢٦ للشيخ عبدالرحمن السديس.

(٢) آداب البحث والمناظرة (٤/٢).

ولكن يبدو والله أعلم أن الشيخ رحمه الله كان يرى أن بيان المسألة العلمية قد حصل ، ولا يُلزم أحداً من طلابه بانتحال مذهبه ، ولعله أراد أن يُرشد طلابه إلى ترك المعارضة التي ربما تجر إلى الشغب والتعصب للمذاهب ، وأراد المضي في تقرير تدريس مسائل أخرى ، فإن الزمان لا ينقضي بمذاكرة مسائل الخلاف على وجه الاستقصاء ، ولعله ربما لفقد طلابه أحد شروط المناظرة ، وهو عدم تساوي الرتبة معه في العلم .

أما مع الأكفاء من العلماء فجرت له معهم مناظرات ومباحثات ومساجلات ، من ذلك مناظرته للمفتي العام للمملكة العربية السعودية (العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله ، قال الشيخ عطية سالم^(١) :

«وفي بعض الأعوام التي حججتها معه رحمه الله قدمنا مكة يوم سيع من الشهر ، وكان مفرداً بالحج ، وفي يوم العيد صحبتته للسلام على سماحة المفتي رحمه الله بمنى ، فسأله رحمه الله عن نسكه فقال : جئت مفرداً بالحج ، وقصداً فعلت .

فأدرك المفتي رحمه الله أن وراء ذلك شيئاً ، ولكنه تَلَطَّف مع الشيخ ، وقال : أهو أفضل عندك حفظك الله؟ فأجاب أيضاً : حفظكم الله ، لا للأفضلية فعلت ، ولكن سمعت وتأكد عندي أن أشخاصاً ينتمون لطلب العلم يقولون : لا يصح الإفراد بالحج ، ويُلزمون المفردين بالتحلل بعمره .

وهذا العمل لا يتناسب مع العديد من وفود بيت الله الحرام ، كل بما اختار من نُسك ، وكل يعمل بمذهب صحيح .

(١) مقدمة «رحلة إلى بيت الله الحرام» ص ٣٤ .

وجرت محادثة من أنفس ما سمعت في تقرير هذا البحث من مناقشة الأدلة وبيان الراجع.

وأخيراً قال رحمه الله: إنه لا يعنيني بيان الأفضل فهذا أمر مختلف فيه، كلٌ يختار ما يترجح عنده، ولكن يعنيني إبطال القول بالمنع من صحة أفراد الحج لأنه قول لم يسبق إليه، والأمة مجمعة على صحته.

فما كان من سماحة المفتي رحمه الله إلا أن استحسن قوله ودعا له. اهـ.

كما أنه رحمه الله تحدى الرافضة ودعاهم للمناظرة فنكصوا^(١).

وهذا القدر أحسب أنه كاف في تفهم معنى زجر علماء السلف عن الجدل والمناظرة، وحاصل الأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):

«أما جنس النظر والمناظرة، فهذا لم ينه السلف عنه مطلقاً، هذا - إذا كان حقاً - يكون مأموراً به تارة ومنهياً عنه أخرى، أما غيره من أنواع الكلام الصدق، فقد يُنهى عن الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء، فلا تفيد علماً ولا ديناً». اهـ.

* * *

(١) رحلة إلى بيت الله الحرام ص ٣٠، ويأتي ذكرها في الباب السادس أحوال المتناظرين مبحث التحدي في المناظرة ص ٣٦٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١٨٤/٧).

الباب الرابع

الفصل الأول

فوائد الجدال المحمود

فوائد الجدل المحمود

إمتنَّ الله على الإنسان بنعمة العقل ، وميَّزه به عن سائر المخلوقات ، ليفهم به خطاب الشرع ويُنَاط به التكليف .

وما فهمه العبد من خطاب الشرع يُغَرِّضُ عليه سائر كلام الخلائق ، فيقبل منه ما وافقه ويرد منه ما خالفه ، ومن أجل ذلك شرعت المجادلة لحراسة الشريعة .

والعبد مستعد لإدراك الحق وتمييزه عن الباطل وهو مفطور على ذلك ، ومن أجل هذا شرع النظر وأُذِنَ في المناظرة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) :

«فإن الله نصب على الحق الأدلة والأعلام الفارقة بين الحق والنور ، وبين الباطل والظلام ، وجعل فطر عباده مستعدة لإدراك الحقائق ومعرفتها ، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق ، لم يكن النظر والاستدلال ولا الخطاب والكلام ، كما أنه سبحانه جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب ، ولولا ذلك لما أمكن تغذيتها وتربيتها ، وكما أن في الأبدان قوة تُفرق بين الغذاء الملائم والمنافي ، ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل أعظم من ذلك» . اهـ .

فالمجادلة المحمودة لها فوائد كثيرة من أهمها :

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٦٢) .

تميز الحق من الباطل

١

بالمناظرة يحصل عرض الأقوال وأدلتها، ويُدلي كل طرف بحجته، ويحصل بسبب ذلك المعارضة بين القولين وتمحيص الأدلة ومناطها، وتؤول المناظرة إلى إقامة أحد القولين وإسقاط القول الآخر.

قال أبو الوليد الباجي^(١): «هذا العلم من أرفع العلوم قدراً وأعظمها شأناً لأنه السبيل إلى معرفة الاستدلال وتميز الحق من المحال، ولولا صحيح الوضع في الجدل لما قامت حجة، ولا اتضحت محجة، ولا عُلم الصحيح من السقيم، ولا المعوج من المستقيم». اهـ.

وقال ابن الجوزي^(٢): «الأدلة إنما وضعت ليستبين الصواب، وقد كان مقصود السلف المناصحة والحق، وقد كانوا ينتقلون من دليل إلى دليل، وإذا خفي على شيء نبه الآخر، لأن المقصود كان إظهار الحق». اهـ.

وقال ابن القيم^(٣): «فالمحاجة والمجادلة إنما فائدتها طلب الرجوع والانتقال من الباطل إلى الحق، ومن الجهل إلى العلم، ومن العمى إلى الإبصار». اهـ.

* * *

(١) المنهاج بترتيب الحجاج ص ٨.

(٢) تلييس إبليس ص ١٢٠.

(٣) بدائع التفسير (١٥٢/٢).

تنشيط الذهن

٢

المناظرات تُنشّط الذهن وتجعل صاحبها ينهض لطلب الرقي والاستزادة في قوة الفكر والذهن.

ومن أجل هذا عُقدت المناظرات واجتهد العلماء في تقرير المسائل على طريقتها.

قال عمر بن عبدالعزيز^(١): «رأيت ملاحاة الرجال تلقيحاً لألبابهم». اهـ.
وقال المزني رحمه الله في فوائد المناظرات^(٢): «لا تعدوا المناظرة إحدى ثلاث: إما تثبيت لما في يده، أو انتقال عن خطأ كان عليه، أو ارتياب فلا يقدم من الدين على شك». اهـ.
وقال الراغب الأصفهاني^(٣): «فإن الجدل مع ما فيه قد يوقظ الفهم». اهـ.

وقال أبو محمد ابن حزم^(٤): «العلوم الغامضة كالدواء القوي يُصلح الأجساد القوية ويُهلك الأجساد الضعيفة، وكذلك العلوم الغامضة تزيد العقل القوي جودة وتصفيه من كل آفة، وتهلك العقل الضعيف». اهـ.

وقال ابن عقيل الحنبلي^(٥): «فالجدل يشحذ ويرهف ويشير الخواطر، ويخرج الدقائق، وكل ذلك آلة لإدراك العقل للحق». اهـ.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٩٧٢/٢).

(٢) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٢٥٩.

(٣) مداواة النفوس ص ١٧.

(٤) الواضح في أصول الفقه (٥٢١/١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فإن النظر في العلوم الدقيقة يفتق الذهن، ويدربه ويقويه على العلم، فيصير مثل كثرة الرمي بالنشاب وركوب الخيل تعين على قوة الرمي والركوب وإن لم يكن ذلك وقت قتال، وهذا مقصد حسن». اهـ.

وكان السلف يكشفون وفور العقول وينشطونها بالمناظرات والسؤالات، فهذا عمران بن الحصين قال لأبي الأسود الدؤلي^(٢):
 أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، شيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر ما سبق؟ أو فيما يستقبلونه به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فقال: أفلا يكون ظلماً؟ قال: ففزعت من ذلك فزعاً شديداً، وقلت: كل شيء خلق الله وملك يده، فلا يسأل عما يفعل وهم يُسألون، فقال لي: يرحمك الله إني لم أرد بما سألتك إلا لأحرز عقلك.

* * *

(١) الرد على المنطقيين ص ٢٥٥.

(٢) رواه مسلم كتاب القدر باب كيفية خلق آدمي (٤/٢٠٤١ - رقم ٢٦٥٠).

مذاكرة العلم

٣

لا شك أن من طرق العلم، عرض المسائل على أهل العلم سواء من كان في رتبته أو من فوقه وحتى من دونه، وذلك بذكر المسألة وأدلتها وما يرد عليها، وبإيراد الأقوال المخالفة والأجوبة عنها وهذا نوع من المذاكرة.

ويحصل بسبب ذلك من الحاجة إلى البحث والنظر والتفكير، فتتسع معارف المتذاكرين المتناظرين، وكذلك ترسخ العلوم ويتجدد حفظ المسائل لأنها مع المعارضة والمذاكرة تزداد ثبوتاً ورسوخاً في ذاكرة المتناظرين.

قال طاش كبرى زاده في وظائف المتعلم^(١):

«الوظيفة الثامنة: مذاكرة الأقران ومناظرتهم:

وفائدة المطارحة والمناظرة: إذا كان مع الإنصاف أقوى من فائدة مجرد التكرار. وقيل: مطارحة ساعة خير من تكرار شهر.

ولكن مع منصف سليم الطبيعة، وإيّاك والمذاكرة مع متعنت غير مستقيم الطبع، فإن الطبيعة متسرقة، والأخلاق متعدية والمجاورة مؤثرة». اهـ.

وكان بعض المتقدمين يُذاكر أقرانه بطريق المناظرة، كما كان من الشافعي وسرج الغول، قال الربيع بن سليمان^(٢):

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١/٣٤، ٣٥).

(٢) بغية الوعاة (١/٥٧٦).

«كان الشافعي يقول: يا ربيع ادع لي سرجاً، فيأتي به فيذاكره وينظره، ثم يقوم سرج الغول ويقول: يا ربيع، نحتاج أن نستأنف طلب العلم». اهـ. وكان الإمام أحمد رحمه الله يُذاكر أصحابه وتلاميذه بالمناظرة أيضاً، فقد كان أحمد يقول للميموني في أجوبته لبعض مسائله^(١):

«لا تكتب، تعال حتى تناظر». اهـ.

قال ابن حامد الحنبلي معلقاً^(٢):

«كل ذلك حتى يكون الجواب على إمعان النظر، ويوازنه ما يتعلق بالحادثة في كل وجه وسبب، فإذا سلمت الدلالة في كل جهاته حينئذ أظهر له من الجواب ما فيه بيان وبرهان». اهـ.

وبين شيخ الإسلام ابن تيمية أحوال الإمام الشافعي وأثر خلطته ومناظرته لأكابر العلماء في تنقيح علومه، فقال^(٣): «فإن الشافعي صنف الأم في مصر، وكثير من كتبه غائب عنه، ويقال: إنه كان يقعد في المسجد يكتبه، ليس عنده من الكتب إلا ما شاء الله، وهذا من أسباب قلة الآثار فيه.

ولهذا كان الذين رأوه ببغداد من أكابر العلماء كأحمد بن حنبل وأبي ثور، وأبي عبد الرحمن الأشعري وغيرهم: ينكرون كثيراً مما خالفهم فيه، لما صار بمصر. ويقولون: ليس عنده بمصر من ينظره ويراجعه، كما كان عنده ببغداد».

* * *

(١) تهذيب الأجوبة ص ١٠٩.

(٢) العقود ص ٧٩.

كف عدوان المبطلين

٤

ومن فوائد المناظرات كف عدوان المعاندين المجادلين بالباطل ، فإنه إذا ناظرهم عالم بالحق فقطعهم انقطع بذلك شرهم وذهبت استطالتهم على أهل الحق .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) :

«فمن كان عالماً بالحق فمناظرته المحمودة أن يُبين لغيره الحجة التي تهديه إن كان مسترشداً طالباً للحق إذا تبين له ، أو يقطعه ويكف عدوانه إن كان معانداً غير متبع للحق إذا تبين له ، ويوقفه ويُسلكه ويبعثه على النظر في أدلة الحق إن كان يظن أنه حق وقصده الحق» . اهـ .

وقطع المعاندين المكابرين والمبتدعين هو من أعظم الجهاد في سبيل الله لما فيه من الذب عن الشريعة وصيانتها عن البدع والضلالات .

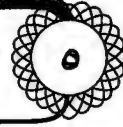
قال القرطبي رحمه الله^(٢) : «فأما الجدل فيها (يعني آيات الله) لإيضاح ملتبسها ، وحل مشكلها ، ومقادحة أهل العلم في استنباط معانيها ، ورد أهل الزيف بها وعنّها ، فأعظم جهاد في سبيل الله» . اهـ .

* * *

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٦٧/٨) .

(٢) أحكام القرآن (٢٩٢/١٥) .

شحن الهمة للاستزادة من العلم



لا شك أن العالم وطالب العلم إذا كان حريصاً على صيانة الشريعة وحفظها من الضلالات والاعتقادات الفاسدة والأقوال الباطلة فإن هذا سيحمله على تقصي أدلة الشرع والعناية بها وفهمها وضبطها، والاطلاع على ما يضادها من المذاهب الباطلة وشبهها وسبل نقضها وردّها ومعارضتها، فالمناظرات تُهيّج الحرص على معرفة الحق على سبيل الاستقصاء، لأنه حال المجادلة والمعارضة ربما لا يقدر صاحب الحق من نصرة الحق إلا مع الاستقصاء.

قال الراغب الأصفهاني في فوائد المناظرات^(١): «يشير الأنفة لاقتباس العلم». اهـ.

وكم وقعت حوادث علمية نبتت من وقعت له إلى حاجته إلى طلب علم تلك الحادثة والمسألة، وهيئت بذلك أنفته إلى طلب العلم والتضلع منه. من ذلك ما حصل لأبي محمد ابن حزم، قال عمر بن واجب^(٢): بينما نحن عند أبي ببلنسيه وهو يُدرّس المذهب إذا بأبي محمد ابن حزم يسمعون، ويتعجب، ثم يسأل الحاضرين مسألة من الفقه، جُوب فيها، فاعترض في ذلك، فقال له بعض الحُضّار: هذا العلم ليس من متحلاتك. فقام وقعد، ودخل منزله فعكف، ووكف منه وابل فما كف، وما كان بعد أشهر قريبة، حتى قصدنا إلى ذلك الموضع، فناظر أحسن مناظرة.

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٢٥٩.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/١٩١).

التدرب على مآخذ الأحكام



المناظرات لا شك أنها تُدرب طالب العلم على معرفة مواقع الخلاف وتحقيقه، وتمييز الأدلة وتحرير مواضع النزاع، والكشف عن صحيح الأدلة من سقيمها، ومعارضة الأقوال الضعيفة، وإظهار عوار المذاهب الفاسدة، وبيان وجه الدلالة من الأدلة على الأحكام.

قال أبو بكر الطرطوشي^(١): «ومناظرة الأكفاء ومعاشرة النظراء تلقيح للعقول، وتهذيب للنفوس، وتدريب لمآخذ الأحكام». اهـ.

وقال صالح بن محمد العمري (الفُلاني)^(٢): «واعلم أنه لم يكن مناظرة بين اثنين أو جماعة من السلف إلا ليُتفهَم وجه الصواب فيصار إليه، ويُعرف أصل القول وعلمته فتُجرى عليه أمثلته ونظائره». اهـ.

وقال نجم الدين الطوفي في هذا النوع من الفوائد^(٣): «وهي معرفة الحقائق التي تتعلق بالأحكام وأعراضها ونظائرها، وأشباهاها، والفرق بينها، وهي شبيهة بفائدة الحساب من جزالة الرأي». اهـ.

وقال ابن خلدون عن علم المناظرة^(٤): «وهو لعمري علم جليل في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم، ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه». اهـ.

(١) سراج الملوك ص ١٥٠.

(٢) إيقاظ هم أولي الأبصار ص ٨٢.

(٣) التعيين في شرح الأربعين ص ٢٧٩.

(٤) المقدمة ص ٣٦٢.

ولذلك قالوا: «المزاوالات تُعطي الملكات»^(١)، قال ابن القيم^(٢):
«ومعنى هذا أن من زاول شيئاً واعتاده وتمرن عليه صار ملكة له وسجية وطبيعة».

وهذا أمر مشهور شاع استعماله بين العلماء وطلبة العلم يتذكرون العلم على سبيل المعارضة، وبيان الأدلة ودلالاتها، ومآخذ الأحكام.
فهذا أبو سعيد خلف المعلم ناظره بعض العراقيين، فقالوا: أنتم تقولون:

من سب عائشة قُتل، والله يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾... [النور: ٤] الآية.

والرسول إنما جلد أصحاب عائشة، فلم تأخذوا بالقرآن ولا بالسنة!
قال له أبو سعيد: قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦] ليضرب مثل البراءة بما في القرآن، وبعد القرآن، من سبها فقد رد القرآن، ومن رد حرفاً منه فقد كفر بإجماع^(٣). اهـ.
وهذا مهنا حكى للإمام أحمد أنه ناظر بعض أصحاب الشافعي في قطع الخفين، وأن سبيل السراويل وسبيل الخف واحد.
فتبسم أبو عبدالله، وقال: ما أحسن ما احتججت عليه^(٣).

* * *

(١) عدة الصابرين ص ٤١.

(٢) ترتيب المدارك (٤٨٩/٢ - ٤٩٠).

(٣) شرح العمدة لشيخ الإسلام، كتاب الحج (٣٤/٢).

ظهور الدين والإيمان

٧

إذا عارض أهل الباطل أهل الحق لاسيما في أصل الإيمان والشرعية، فإن الله جنوداً ينصرون دينه، ويعلون كلمته، ويدمغون الباطل، ويردونه خائباً خاسئاً حقيراً، فيظهر الحق بعد ذلك ظهوراً بيناً لا يكاد يلتبس على أحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين، ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] الآيات، إلى أن قال^(٢): وذلك أن الحق إذا جُحد وعورض بالشبهات أقام الله تعالى له مما يُحق به الحق ويُبطل به الباطل من الآيات والبيّنات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة».

وقال^(٣): «فالحق كالذهب الخالص، كلما امتحن ازداد جودة، والباطل كالْمَغْشُوشِ الْمَغْشِي، إذا امتحن ظهر فساده، فالدين الحق كلما نظر فيه الناظر، وناظر عنه المناظر، ظهرت له البراهين وقوي به اليقين وازداد به إيمان المؤمنين، وأشرق نوره في صدور العالمين.

والدين الباطل إذا جادل عنه المجادل، ورام أن يقيم عوده المائل أقام الله تبارك وتعالى من يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، ويبين

(١) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١٣/١).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١٤/١).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١٥/١ - ١٦).

أن صاحبه الأحق كاذب مائق، وظهر فيه من القبح والفساد والحلول والاتحاد، والتناقض والإلحاد والكفر والضلال والجهل والمحال ما يظهر به لعموم الرجال أن أهله من أضل الضلال، حتى يظهر فيه من الفساد ما لم يكن يعرفه أكثر العباد». اهـ.

وقال العلامة محمد البشير الإبراهيمي^(١): «وكلما امتحن الله الإسلام بخصومه الكائدين له، المتربصين به، ليجلو حقه بباطلهم، ويظهر حقيقته بمزاعمهم، ويقوي حجته بشبهاتهم، ويثبت قواعده بما يحاولون من هدمه، حتى كأنه - بسببهم - موجود مرتين، أو كأنه موجود وجوداً مضاعفاً، وهذه إحدى سنن الله في الحق والباطل، ما وقف الباطل أمام الحق إلا كان حجة له لا عليه، بل كان حججاً مطوية في حجة، ففي تهافت الباطل حجة، وفي تخاذل أصحابه حجة، وفي خذلان الله لهم في العاقبة حجة الحجج».

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(٢): «ومن حكمة الله في جعله للأنبياء أعداء، وللباطل أنصاراً قائمين بالدعوة إليه، أن يحصل لعباده الابتلاء والامتحان، ليمتيز الصادق من الكاذب، والعاقل من الجاهل، والبصير من الأعمى.

ومن حكمته أن في ذلك بياناً للحق، وتوضيحاً له، فإن الحق يستنير ويتضح إذا قام الباطل يصارعه ويقاومه، فإنه - حينئذ - يتبين من أدلة الحق، وشواهد الدالة على صدقه وحقيقته، ومن فساد الباطل وبطلانه، ما هو من أكبر المطالب التي يتنافس فيه المتنافسون».

* * *

(١) آثار البشير الإبراهيمي (٢/٢٤٦).

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٢٧٠.

التحرر من التقليد

٨

المقلد قد قلّد معلمه أو أستاذه أو شيخه، فأخذ بقوله من غير حجة ولا برهان، والتقليد مذموم ويبعث على الركون إلى ما تقلده صاحبه والرضا به وتعطيل البحث والنظر.

قال أبو محمد ابن حزم^(١): «المقلد راض أن يُغبن عقله». اهـ.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإن التقليد لا يورث إلا بلاءة». اهـ.
والمقلّد لم يتبين من المسألة ولم يدرك العلوم على ما هي عليه، وليست عنده طمأنينة في قوله، لاسيما إن عارضه مخالف له متبع للحجج والبراهين.

وهذا الصنف من الناس لا يناظر مخالفه، بل ولا ينظر في أقوال مخالفه حتى يتبين الحق من الباطل، ولهذا سمّاه السلف «الإمعة، ومحقب دينه»^(٣)، فهذا وأشباهه يفر من المناظرات فراره من الأسد، لأنه يعلم أنه لا تحقيق ولا معرفة عنده بأدلة المسألة، فضلاً عن القدرة على النقض والإبرام والمعارضة، فتراه بليد الذهن خامد الفكر، وعلى العكس من ذلك من زكّت نفسه لتحري الحق والمقابلة بين الأقوال الخلافية.

(١) مداواة النفوس ص ٧٤.

(٢) منهاج السنة (٢٨١/٥).

(٣) اعلام الموقعين (٢/٢٤٠).

قال العلامة عبدالرحمن السعدي^(١) مبيناً أثر التقليد في مجانبة الحق:

«إخلاك إلى ترك الاستدلال وطلب البراهين، فإن من اعتاد الجري على أقوال لا يبالي دَلَّ عليها دليل صحيح أو ضعيف أو لم يدل، يخمد ذهنه ولا ينهض بطلب الرقي والاستزادة في قوة الفكر والذهن، فاحرص يا أخي على معرفة المسائل بأدلتها ومآخذها، والمقابلة بين الأقوال الخلافية، واستوعب كل دليل قيل فيها، فبذلك ترتقي إلى درج ومعارف وعلوم لا يوصل إليها إلا بهذا الطريق». اهـ.

* * *

(١) المناظرات الفقهية ص ٣٧.

فهم العلوم

٩

لا شك أن العالم بفن وعلم المناظرة مقتدر على فهم العلوم أكثر ممن هو جاهل به، لاسيما المسائل الخلافية، فلديه ملكة في النظر في الأدلة، وهل هي مستلزمة لمدلولاتها أم لا؟ وأي القولين أولى بالترجيح وأسعد بالدليل؟

وكما أنه تتسع معارف العالم بهذا الفن ويصير قادراً على ترتيب مقدمات العلوم منتظمة، ويكون مميّزاً بين الحقائق والمغالطات، ولديه ميزان عادل يزن بها العلوم، ويغوص في بحارها بثبات ورسوخ على بصيرة وهدى ودراية.

فهذا النوع من العلوم كالألة لفهم أنواع وأصناف العلوم الأخرى، قال محمد بن أبي بكر المرعشي في شأن المحروم من علم المناظرة^(١):

«ومن ليس له بضاعة من هذا الفن لا يكاد يفهم أبحاث العلوم». اهـ.

وقال بعض المتأخرين في ابتداء علم النظر^(٢): «وما زال هذا العلم إذا وقف الإنسان منه على بعضه انفتح له ما وراء ذلك كالإنسان الذي يرى قصراً على بعد فيأتيه فيرى من قربه ما لم يكن يرى من بُعده، وكذلك إن تهيأ له الدخول إليه». اهـ.

(١) ترتيب العلوم ص ١٤١.

(٢) الفقيه والمتفقه (٥/٢).

إثراء في التأليف



لا شك أن المناظرة إذا انتهت، فإنه يستتبع ذلك أمور كثيرة من حكاية أصحابها لها وتدوينها، وخوض الناس فيها.

وقد يستتبع ذلك استفراغ الوسع في تقرير مذهب المناظر، لأن المناظر قد يعتريه نسيان إيراد بعض الحجج، وعدم معرفة الانفكاك عن بعض الشبه حال المناظرة، إذا لم تطرق سمعه من قبل، وهذا يحمل صاحبه على الكتابة والتأليف لتقرير الحق.

كما أن أهل العلم إذا وجدوا أهل الجهل أو البدع قد نشروا باطلهم قاموا بواجب الرد وهذا كله إثراء وزيادة في نشر العلم.

قال أبو محمد ابن حزم^(١): «لكل شيء فائدته ولقد انتفعت بمحك أهل الجهل منفعة عظيمة، وهي أنه توقد طبعي واحتدم خاطري وحي فكري وتهيج نشاطي، فكان ذلك سبباً إلى تواليف عظيمة النفع، ولولا استشارتهم ساكني، واقتداحهم كامني، ما انبعثت لتلك التواليف». اهـ.

ومن أراد أن يقدر هذه الفائدة حق قدرها، فلينظر فيما كتبه أهل السنة من الردود على أهل البدعة، مما تقرُّ به أعين أهل السنة، وهو وإن كان جواباً لمبتدع في غابر الزمن، إلا أن الرد ما زال نافعاً متداولاً بين طلبة الحق، لأن الأهواء من جنسها، ولأن الردود اشتملت على إفساد قوانين المبتدعة الكلية، وبيان قواعد الحق السنية الواضحة الجلية.

(١) مداواة النفوس ص ٤١.

وإن شئت فانظر كيف هيّج ابن المطهر الرافضي لما صنف كتابه «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»^(١) شيخ الإسلام ابن تيمية على تأليف «منهاج السنة النبوية» الذي قُمع فيه كل رافضي من ذلك اليوم إلى زماننا هذا، مع ما اشتمل عليه من غرر الفوائد والدرر في غير مسائل الإمامة.

وانظر كيف هيّج أبو عبدالله فخر الدين محمد بن عمر الرازي لما ألف كتابه «أساس التقديس» وكذلك أبو حامد الغزالي كتابه «قانون التأويل» شيخ الإسلام ابن تيمية على هدم بنيانهم العقلاني الفاسد من القواعد بكتابه (نقض التأسيس)، و(درء تعارض العقل والنقل).

وانظر كذلك إلى الكتب المصنفة في حكايات المناظرات، وما فيها من العلم النافع الكثير والحجج والبراهين التي ما زال يستعين بها أهل العلم في رد الضلالات والبدع والانحرافات، من ذلك مناظرة جعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ) للرافضي^(٢)، وكذلك مناظرة عبدالعزيز بن يحيى الكناني بشر المريسي المشهورة بالحيدة^(٣)، ورد الدارمي على بشر المريسي، كذلك حكاية المناظرة في القرآن بين أبي محمد الموفق ابن قدامة المقدسي وأشعري^(٤).

وقد عرف العلماء قدر هذه المناظرات والردود حق قدرها واستعانوا

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (١/٢١):

«وهو خليف بأن يُسمى «منهاج الندامة» كما أن من ادعى الطهارة وهو من الذين لم يُرد الله أن يُظهر قلوبهم، بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق». اهـ.

(٢) مطبوع بتحقيق علي الشبل نشر دار الوطن.

(٣) مطبوعة بتحقيق د. علي بن ناصر الفقيهي.

(٤) مطبوع بتحقيق الأخ الشيخ/ عبدالله بن يوسف الجديع نشر مكتبة الرشد.

بها في مطارحة أشباه المردود عليهم من أهل البدع، قال العلامة عبد القادر بن بدران الدمشقي رحمه الله^(١): «وقد شن الغارة على جهم وأتباعه وإخوانه من المبتدعة أساطين العلماء، وردوا استدلالهم، وأكثر من نصب نفسه لبيان الحق والرد عليه من طريقي العقل والنقل الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، ثم شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، ثم صاحبه شمس الدين محمد بن قيم الجوزية قدس الله أسرارهم.

فمن أراد الاطلاع على كسر جيوشهم، وغلبتهم في ميدان الاستدلال، فعليه بكتب هؤلاء الأعلام». اهـ.

* * *

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٦١.

استخراج الخفي من العلوم

١١

لا شك أن الوقوف على دقائق العلم واستخراج غوامض الفوائد والمسائل وخفي الدلائل لا يتأتى لكل أحد، وهذه مرتبة يُدركها المبرزون في العلم والفهم والذكاء، ومن له عناية تامة ومعرفة مفصلة بكلام الشارع ومقاصده.

ولا شك أن المناظرة والمشاورة مع هؤلاء المبرزين مع إمعان النظر في النصوص والتفتيش عن معانيها سبب لاستخراج دقيق وخفي الفوائد والأحكام والمسائل.

قال عبدالله بن المعتز^(١): «بالبحث والنظر تُستخرج دقائق العلم». اهـ.

وقد تكلم الخطيب البغدادي ورد على من أنكر السؤال عما لم يقع مطلقاً وإن كان تفهماً لا تعتاً بجواب قريب من مأخذ هذه الفائدة فقال^(٢):

«ويقال هل تخلو المسألة التي أنكرت جوابها قبل أن تكون من أن يكون لها حكم خفي حتى لا يوصل إليه إلا بالنظر والاستنباط، أو لا يكون لها حكم؟ فإن لم يكن لها حكم فلا وجه لذلك، ما وجه المسألة فيها كانت أو لم تكن، وإن كان لها حكم لا يوصل إليه إلا بالمناظرة والاستنباط، فالتقدم يكشف الخفي». اهـ.

(١) الفقيه والمتفقه (٥/٢).

(٢) الفقيه والمتفقه (١٦/٢ - ١٧).

ومناظرات الصحابة بعضهم لبعض إنما كانت في دقيق المسائل وخفي الأحكام، ولم تكن في شيء من أصول الشريعة وقواعدها الكبرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «وكانت مناظرة بعضهم لبعض - يعني السلف - في مسائل الأحكام والتفسير». اهـ.

* * *

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٦٩/٧).

الباب الرابع

الفصل الثاني

آفات الجدال المذموم

آفات الجدال المذموم

المناظرات المذمومة تُهيج أبواب الشر، ولو قال قائل : إنها مفتاح لجميع الشرور، لما كذب.

فالشیطان ينصب رايته في ميدان المناظرة، لأن الإنسان مجبول على دفع الهزيمة والانتقطاع، فتراه يُنزَل المناظرة منزلة المقاتلة، ومن كان هذا شأنه فإنه يستعمل كل ما في وسعه لئلا ينقطع وإن كان ذلك بما يُذم شرعاً. قال مسلم بن يسار^(١) : «إياكم والمرء فإنها ساعة جهل العالم، وعندها يبتغي الشيطان زلته». اهـ.

ولذلك شاع فاشياً إعراض أئمة السلف والورع عن المجادلة لما تؤول إليه من الأخلاق الردية والمفاسد العظيمة.

قال عبدالكريم الجزري^(٢) : «ما خاصم ورع قط». اهـ. والمناظرات لما كانت تشتمل على معارضة، فإن مثل هذه المناظرات تُهيج الشر وتخرج خبيء النفوس الردية. قال ابن القيم^(٣) :

«وكذلك النفوس فيها خبأ كامن يعلمه سبحانه منها، فلا بد أن يقيم أسباباً يظهر بها خبأ النفوس الذي كان كامناً فيها». اهـ.

(١) رواه الدارمي (١٠٩/١) وابن بطة في الإبانة (٤٩٦/٢) من طريق حماد بن زيد عن محمد بن

واسع قال : قال مسلم بن يسار : فذكره.

(٢) الشريعة للأجري (١٩١/١).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢٤١/١).

ولا تستوحش أخي القارئ من ذكر مفاصد الجدل المذموم الكثيرة، ولا تستغرب إذا قارنتها بفوائد الجدل الممدوح فوجدتها أكثر منها، كل هذا من عمل الشيطان، فالمعارضة والمضادة لا يسلم من غوائلها إلا الأقلون.

قال ابن عقيل الحنبلي^(١): «كل جدل لم يكن الغرض فيه نصرة الحق، فإنه وبال على صاحبه، والمضرة فيه أكثر من المنفعة، لأن المخالفة تُوحش، ولولا ما يلزم، من إنكار الباطل، واستنقاذ الهالك بالاجتهاد في رده عما يعتقد من الضلالة وينطوي عليه من الجهالة لما حسنت المجادلة لما فيها من الإيحاش في غالب الحال.

ولكن فيها أعظم المنفعة وأكثر الفائدة، إذا قُصد بها نصرة الحق، وإنكار ما زجر عنه الشرع والعقل بالحجة الواضحة والطريقة الحسنة». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي^(٢): «والخصومة مبدأ الشر، وكذا الجدل والمراء، فينبغي للإنسان ألا يفتح عليه باب الخصومة إلا لضرورة لا بد منها». اهـ.

وقال عبدالعزيز بن عبدالله الماجشون^(٣):

«واحذروا الجدل فإنه يقربكم إلى كل موبقة ولا يُسلمكم إلى ثقة». اهـ.

وهذا سرد لبعض آفات الجدل المذموم:

(١) الواضح في أصول الفقه (١/٥١٧).

(٢) كتاب الكبائر ص ٢٢٢.

(٣) الفقيه والمتفقه (١/٢٣٢).

تهيج الغضب

١

المعارضة والملاحاة مما تُحرك دواعي الغضب، والغضب جمرة من نار يقذفها الشيطان في قلب العبد، فإذا غلبه الغضب حمله ذلك على أنواع من الشرور والمنكرات وما لا يُحمد.

قال الآجري رحمه الله^(١):

«قد كثر في الناس جداً في أهل العلم الفقه في كل بلد يناظر الرجل الرجل يريد مغالبتة، ويعلو صوته، والاستظهار عليه بالاحتجاج.

فيحمر لذلك وجهه وتنتفخ أوداجه، ويعلو صوته». اهـ.

وقد وقع الغضب في المناظرات من أئمة كبار أعلام، فحقيق بمن دونهم أن يعتبر بهم وأن يخشى أن يقع ذلك منه.

قال يونس بن عبد الأعلى^(٢): سمعت الشافعي يقول: «ناظرت محمد ابن الحسن، فاشتدت مناظرتي إياه، فجعلت أزراره تنقطع، وأوداجه تنتفخ». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي^(٣): «والخصومة توغر الصدور وتهيج الغضب، وإذا هاج الغضب حصل الحقد بينهما حتى يفرح كل واحد منهما بمساءة الآخر، ويحزن لمسرته ويطلق لسانه في عرضه». اهـ.

(١) الشريعة (٢٠١/١).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (١٨١/١ - ١٨٢).

(٣) الكبائر ص ٢٢٢.

مفتاح للعداوة والبغضاء

٢

المناظرات تورث الضغائن وتهيج العداوة بين الإخوان، فيشق على البعض انقطاعه لاسيما في حضرة الناس، وربما اعتقد أن صاحبه تنقصه، مع ما قد يحصل من مخاشنة ومضايقة، فيورث كل هذا قطيعة وإدباراً بين المتناظرين.

قال القطحاني^(١):

احذر مجادلة الجاهل فإنها تدعو إلى الشحناء والشنآن

وقال الإمام مالك^(٢): «الجدال في الدين يُنشئ المراء، ويذهب بنور العلم من القلب، ويُقسي القلب، ويورث الضغن». اهـ.

قال البقاعي معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ﴾^(٣)
[البقرة: ٢] «الجدال قد يفسد ذات البين». اهـ.

وقال عبدالله بن عباس لمعاوية رضي الله عنهما: هل لك في المناظرة فيما زعمت أنك خاصمت فيه أصحابي؟!

قال: «وما تصنع بذلك، أشغب بك وتشغب بي، فيبقى في قلبك ما لا ينفعك، ويبقى في قلبي ما يضرك»^(٤).

(١) النونية ص ٣٩.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص ٢١٢.

(٣) نظم الدرر (٣/١٤١).

(٤) بهجة المجالس (٢/٤٢٩).

وقيل لعبدالله بن حسن بن حسين ، ما تقول في المراء^(١) ؟

قال : «يُفسد الصداقة القديمة ويُحل العقد الوثيقة ، وأقل ما فيه أن يكون دريئة للمغالبة ، والمغالبة أمتن أسباب القطيعة» . اهـ .

وقال عبدالرحمن بن أبي ليلى^(٢) : «ما أماري أخي أبداً ، لأنني أرى أنني إما أن أكذبه وإما أن أغضبه» . اهـ .

* * *

(١) جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢١ .

(٢) بهجة المجالس (٢/٤٢٩) .

الترخص في الغيبة

٣

كثيراً ما يحدث بعد انقضاء المناظرة، أن يغتاب الغالب خصمه، ويقول للناس: رأيتكم ما صنعت به! رأيتكم كيف قطعته! رأيتكم جهله! وتجده أحياناً يغتاب مخالفه ويترخص لذلك بدعوى حكاية المناظرة، وربما انضاف إلى ذلك الترفع على المخالف، وشيء من الكذب والتزيد في الكلام، قال ابن الجوزي وهو يتحدث عن مفاسد المناظرات^(١): «ومن ذلك ترخصهم في الغيبة بحجة الحكاية عن المناظرة، فيقول أحدهم: تكلمت مع فلان فما قال شيئاً، ويتكلم بما يوجب التشفي من غرض خصمه بتلك الحجة». اهـ.

وقال ابن الوزير^(٢): «ومنه الكلام على المذنبين والمبتدعة والظلمة بما فيهم، لاسيما الأموات، من غير ثمرة للكلام، ولا قصد صالح، إلا مجرد العادة في استحلال انتقاص الناقصين، وإظهار الترفع على مثل حالهم ممن لعله أنقص منهم، وأبعد من الله تعالى». اهـ.

وهذا الصنف من الناس المترخص بغيبة مخالفه، غالباً ما يكون فاسد النية فيمن يناظره، ويكون الباعث على مناظراته تهجين مخالفه وتخجيله وتنقصه.

* * *

(١) تلبس إبليس ص ١٢٠.

(٢) العزلة ص ١٢٥.

٤ إفساد للنيات

المناظرات تُفسد النية، فترى المناظر همّة الغلبة والظهور على مخالفه والعلو والزهو عليه، وربما انعقد قلبه قبل الشروع في المناظرة على رد كل ما يورده مخالفه وإن كان حقاً، والعياذ بالله.

ومن فساد النية التي تحصل للمناظر، أنه يتمنى خطأ مخالفه، قال الآجري مبيناً ما يحصل من ذلك بين المتناظرين^(١):

«وكل واحد منهما يُحب أن يخطئ صاحبه، وهذا المُراد من كل واحد منهما خطأ عظيم، لا يحمد عواقبه ولا يحمده العلماء من العقلاء، لأن مرادك أن يخطئ مناظرُك خطأ منك، ومعصية عظيمة، ومراده أن تخطئ خطأ منه، ومعصية، فمتى يسلم الجميع؟». اهـ.

وهذه أهواء النفوس الرديّة، أما النفوس الزكية فعلى العكس من ذلك، تحب الخير، وأن يوفق الناس إلى الحق.

قال الشافعي^(٢): «ما كلمت أحداً قط إلا أحببت أن يُوفق ويسدد ويُعان، وتكون عليه رعاية من الله وحفظ، وما كلمت أحداً قط إلا ولم أبال بين الله الحق على لساني أو لسانه». اهـ.

وكذلك ربما كان قصد المناظر تخجيل وتهجين مناظره، وهذا من أذية المسلم، ولا يفعله من يُحب لأخيه ما يُحب لنفسه.

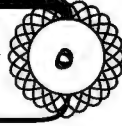
قال طاش كبرى زاده^(٣): وفي (الفتاوى) «أن من ناظر لتخجيل الخصم يُخشى عليه الكفر». اهـ.

(١) الشريعة (٢٠١/١).

(٢) الفقيه والمتفقه (٢٦/٢).

(٣) مفتاح دار السعادة (٣٤/١).

مشاغلة وتضييع للوقت



قال ابن الجوزي رحمه الله^(١): «من تلبس إبليس على الفقهاء أن جُل اعتمادهم على تحصيل علم الجدل، يطلبون بزعمهم تصحيح الدليل على الحكم والاستنباط لدقائق الشرع وعلل المذاهب.

ولو صحت هذه الدعوى منهم لتشاغلوا بجميع المسائل، وإنما يتشاغلون بالمسائل الكبار ليتسع فيها الكلام، فيتقدم المناظر بذلك عند الناس في خصام النظر.

فهم أحدهم ترتيب المجادلة، والتفتيش على المناقضات طلباً للمفاجرات والمباهاة، وربما لم يعرف الحكم في مسألة صغيرة تعم بها البلوى». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في مفاسد اللجاج^(٢): «أقل ما فيها اشتغال القلب حتى أنه يكون في صلاته وخاطره متعلق بالمحاجة والخصومة فلا تبقى حاله على الاستقامة». اهـ.

وقال الشاطبي^(٣): «وشأن هذا الجدل (مع المعاند) أنه مشاغل عن ذكر الله وعن الصلاة، كالنرد والشطرنج وغيرهما». اهـ.

واحرص أخي طالب العلم على وقتك الثمين، واحذر من حيل

(١) تلبس إبليس ص ١١٩.

(٢) الكبائر ص ٢٢٢.

(٣) الاعتصام (٢/٢٣٧).

المبطلين، فإنهم يصطنعون المناظرات وهم ليسوا لها بأهل، وإنما يفعلون ذلك تضييعاً للوقت على أهل الحق، قال العلامة عبدالحميد بن باديس^(١): «ولكننا نعجب لأنفسنا ولكم، إذا أقمنا لتلك المعارضة والمكائد وزناً، أو شغلنا به حيزاً من نفوسنا، أو أضعنا فيها حصة من أوقاتنا.

وإن أدنى ما يغنمه المبطل، أن يضيع الوقت على المحق، وإني أوصيكم ونفسي في هذا المقام، بأن يكون في حقكم، شاغل عن باطل المبطلين، فإذا قام حقكم واستوى، قضيتم على المبطلين وباطلهم».

* * *

(١) جهاد ابن باديس ص ١٤٥.

مدافعة الحق ورده

٦

المناظر إذا قصد المغالبة، فإن هذا يمنعه من الانقياد للحق، فتراه يرد الحق ويدفعه ويأباه، مكابرةً وعناداً.

قال ابن الجوزي عن مفاصد المناظرات^(١): «ذلك أن أحدهم يتبين له الصواب مع خصمه ولا يرجع، ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه، وربما اجتهد في رده مع علمه أنه الحق، وهذا من أقبح القبيح، لأن المناظرة إنما وُضعت لبيان الحق». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «إذا ظهر له الحق فعند عنه، كان ظالماً، وذلك مثل الألد في الخصام». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً^(٣): «وليس مما أمر الله به ورسوله، ولا مما يرتضيه عاقل أن تُقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد، بل قول الصدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء».

وأهل الإسلام والملل أحق بذلك من غيرهم، إذ هم والله الحمد أكمل الناس عقلاً وأتمهم إدراكاً، وأصحهم ديناً، وأشرفهم كتاباً وأفضلهم نبياً وأحسنهم شريعة». اهـ.

وقال الشوكاني رحمه الله^(٤): «ومن جملة الأشياء التي يتسبب عنها

(١) تلبس إبليس ص ١٢٠.

(٢) الجواب الصحيح (٣٨/٢).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢٠٧/٩).

(٤) أدب الطلب ومنتهى الأدب ص ٣٨.

ترك الإنصاف، وكنتم الحق، وغمط الصواب، ما يقع بين أهل العلم من الجدل والمرء، فإن الرجل قد يكون له بصيرة وحسن إدراك ومعرفة بالحق ورغوب إليه فيخطئ في المناظرة، ويحملة الهوى ومحبة الغلب وطلب الظهر على التصميم على مقاله، وتصحيح خطأه، وتقويم معوجه بالجدال والمرء.

وهذه الذريعة الإبلسية والدسيسة الشيطانية قد وقع بها من وقع في مهاوي من التعصبات ومزالق من التعسفات عظيمة الخطر مخوفة العاقبة». اهـ.

* * *

المخيلة بالمعرفة

٧

المخيلة من أشهر وأظهر آفات المناظرة، فكم من منتسب للعلم يسعى للخيلاء، ويجد بغيته في ذلك في المناظرة، لإظهار علمه وعلوه على خصمه لاسيما إن كانت المناظرة مشهودة.

قال ابن الجوزي^(١): «أيذهب زمانكم يا فقهاء في الجدل والصباح؟ وترتفع أصواتكم عند اجتماع العوام تقصدون المغالبة، أو ما سمعتم (من طلب العلم ليباهي به العلماء، أو ليماري به السفهاء، أو ليصرف به وجوه الناس إليه لم يرح رائحة الجنة)». اهـ.

وكما قيل^(٢):

لولا التنافس في الدنيا لما وُضعت
يُحلون بزعم منهم عقداً
كتب التناظر لا المغني ولا العمد
وبالذي وضعوه زادت العقد
وقال ابن الميكالي^(٣):

أفدي الغزال الذي في النحو كلّمني
وأورد الحجج المقبول شاهدها
مجادلاً فاجتنيث الشهد من شفته
مناظراً ليريني فضل معرفته
والرفع من صفتي والخفض من صفته
ثم اتفقنا على رأي رضيت به

(١) صيد الخاطر ص ٣٨٣.

(٢) شرح الطحاوية (١/٢٣٩).

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (٤/٣٣٩).

الترخص بالكذب

٨

إذا فسد القصد في المناظرة صار هم المناظر الغلبة ودفع الانقطاع، ومن كان هذا قصده فإنه قد لا يخلص له الجواب عن كل سؤال ولا الانفكاك عن كل الزام، فربما حمله قصده الفاسد على الكذب حتى يحصل له هذا الظهور.

وقد علق ابن الأثير الجزري على حديث^(١) : «من طلب صرف الحديث ينتفي به إقبال وجوه الناس إليه» بقوله^(٢) :

«أراد بصرف الحديث ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة، وإنما كره ذلك لما يدخله من الرياء والتصنع، ولما يخالطه من الكذب والتزيد». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي^(٣) : «ويدخل في الذم أيضاً من يطلب حقه، لأنه لا يقتصر على قدر الحاجة، بل يُظهر اللد والكذب والإيذاء والتسليط على خصمه، كذلك من خلط بالخصومة كلمات تؤذي، له إليها حاجة في تحصيل حقه، كذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لقهر الخصم وكسره فهذا هو المذموم». اهـ.

(١) النهاية في غريب الحديث (٢٤/٣).

(٢) رواه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب ما جاء في المتشدد في الكلام (٥/٢٧٤) - رقم (٥٠٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من تعلم صرف الكلام ليسبي به قلوب الرجال أو الناس لم يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً». قال ابن الوزير في «العزلة» ص ١٣٢ : إسناد قوي.

(٣) الكبائر ص ٢٢٢.

تقحم الباطل

٩

ومن آفات المناظرات أنها تُقحم الإنسان على أمور لا يعتقدها ولا يلتزمها وإنما يفعل ذلك دفعاً لمن يُناظره.

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١): «إن للخصومات قحماً وإن الشيطان يحضرها». اهـ.

فالمناظرات أحياناً تحملك على إثبات ما كنت تنفيه، أو نفي ما كنت تُثبت، وهو التناقض، والهوى هو أحد أسبابه وله أسباب أخرى يأتي ذكرها مفصلة.

والمناظرات قد تُقحم البعض في أنواع من الكذب والبدعة والظلم، ولذلك تجد البعض إذا ناظر يتلون في العلل، ويُنكر المعلومات حتى لا ينقطع.

قال أبو نصر السجزي^(٢): «فليحذر كل مسلم مسؤول ومناظر من الدخول فيما يُنكره على غيره». اهـ.

والمناظرة هي التي حملت أبا عبدالله بن أبي زيد المالكي على نفي الكرامات كما فهم ذلك عنه، قال أبو عمر الطلمنكي^(٣): «كانت تلك من أبي محمد نادرة لها أسباب، أوجبها التناظر الذي يقع بين العلماء^(٤)، صح عندنا رجوعه عنها». اهـ.

(١) منهاج السنة (٦/١٦٩).

(٢) الرد على من أنكر الصوت والحرف ص ٢٣٧.

(٣) ترتيب المدارك (٢/٤٩٥).

(٤) ولم ينكر رحمه الله الدعوات المجابة ولا الرؤيا الصادقة، مع أن شيخ الإسلام يشك في صحة نسبة هذا إليه، انظر النبوات (١/١٣١)، (٢/١٠٣١).

تحريف النصوص

١٠

ومن أخطر آفات المناظرات تحريف النصوص، فإن المناظر إذا كان قصده الغلبة والإفحام ربما جرّه ذلك إلى تحريف النصوص، ودفع أدلة القرآن والسنة، أو ضرب بعضها ببعض، وهذا قد يوقعه في الكفر من حيث لا يدري.

قال ابن عباس رضي الله عنهما^(١): «ما اجتمع رجلان يختصمان فافترقا حتى يفتريا على الله عز وجل». اهـ.

قال الغزالي مبيناً ما يحصل لهذا الصنف من المناظرين^(٢): «حتى تصير الممارسة فيه عادة طبيعية، فلا يسمع كلاماً إلا وينبعث من طبعه داعية الاعتراض عليه، حتى يغلب ذلك على قلبه في أدلة القرآن وألفاظ الشرع، فيضرب البعض منها البعض». اهـ.

وقال الشاطبي^(٣): «ولما كان اتباع الهوى الابتداع، لم يعد صاحب الجدل أن يماري ويطلب الغلبة». اهـ.

وهذه الممارسة هي نوع من النفاق في العلم والعمل يركبها المماري حتى لا ينقطع ولا يرى بعين النقص كما يتوهم.

(١) رواه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن داود بن سوار عن عطاء عن ابن عباس. فذكره الإبانة (٥١٩/٢).

(٢) إحياء علوم الدين (٥٣/١).

(٣) الاعتصام (٩٣/٢).

قال شيخ الإسلام^(١): «وما أكثر من يحتج به من المتتسبين إلى علم أو عبادة بحجج ليست من أصول العلم، وقد يبدي ذوو العلم له مستنداً من الأدلة الشرعية، والله يعلم أن قوله وعمله بها ليس مستنداً إلى ذلك، وإنما يذكرها دفْعاً لمن يناظره، والمجادلة المحمودة إنما هي إبداء المدارك التي هي مستند الأقوال والأعمال، وأما إظهار غير ذلك، فنوع من النفاق في العلم والعمل». اهـ.

وقال شيخ الإسلام أيضاً^(٢): «ولهذا قال أحمد في بعض مناظراته لمن صار يضرب الآيات بعضها ببعض: إنا قد نُهينا عن هذا.

فمن دفع نصوصاً يحتج بها غيره لم يؤمن بها بل آمن بما يحتج، صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض». اهـ.

وقال أيضاً مبيناً ما يحصل من تحريف النصوص من بعض المتجادلين دفْعاً لمخالفه^(٣): «فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل «التأويل» كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص وهذا خطأ، بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض». اهـ.

والبعض والعياذ بالله قد صار المرء سجية له، فتراه عاقداً قلبه على أن لا يقبل خلاف ما اعتقد ولو جاء به رسول الله ﷺ.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٤ - ١٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٢٦ - ٢٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦ - ٣٨).

قال عبيد الله بن معاذ سمعت أبي يقول : سمعت عمرو بن عبيد ، وذكر حديث الصادق المصدوق فقال^(١) : «لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبتة ، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أحبته ، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته ، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته ، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له : ليس على هذا أخذت ميثاقنا!!» . اهـ .

فهذا التحريف لنصوص الكتاب والسنة تحقير للدين ، والمتناظرون إلا من رحم الله يريدون الانتصار لمذاهبهم ولو بتحريف النصوص عافانا الله .
قال أبو عبد الله المقرئ^(٢) :

«إنا لا نرى منصفاً في الخلاف ينتصر لغير مذهب صاحبه ، مع علمنا برؤية الحق في بعض آراء مخالفيه ، وهذا تعظيم للمقلدين بتحقير الدين وإيثار الهوى على الهدى» . اهـ .

* * *

(١) تهذيب الكمال (١٢٩/٢٢) .

(٢) إيقاظ همم أولي الأبصار ص ٨٩ .

مشكلة العلماء

١١

جماعة المتعالمين أشد الناس فرحاً وطلباً للمناظرات، لأنهم يجدون فيها بغيتهم في إظهار تعاليمهم، وإظهار تشبههم بالعلماء، وإيهام العامة ومن لا علم له بأحوالهم بذلك.

قال ابن القيم رحمه الله^(١):

«قد أقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من يُظهر مماثلته، ويرى الجهال وهم الأكثرون مساجلته ومشاكلته، وأنه يجري معه في الميدان، وأنهما عند المسابقة كفرسي رهان، ولا سيما إذا طوّل الأردان، وأرخی الذوائب الطويلة وراءه كذب الأتان، وهذر باللسان، وخلا له الميدان الطويل من الفرسان.

فلو لبس الحمار ثياب خز لقال الناس يا لك من حمار

وهذا الضرب إنما يُستفتون بالشكل لا بالفضل، وبالمناصب لا بالأهلية، قد غرهم عكوف من لا علم عنده عليهم، ومسارعة أجهل منهم إليهم، تمنح منهم الحقوق إلى الله تعالى مجاً عجيباً، وتضج منهم الأحكام إلى من أنزلها ضجيجاً». اهـ.

فهؤلاء يتلبسون بلباس أهل العلم ويقعدون في مقاعد أهله، ليُظهروا للناس أنهم بمحل من التحقيق وبمكان من الإتقان والتدقيق.

(١) أعلام الموقعين (٤/٢٠٨).

قال الشوكاني^(١):

«وما يدور في مناظرة الطلبة ويسبق إليهم أذهانهم، فإن هذا يكون في الابتداء سؤالاً ومناظرة ثم يجيب عنه من هو من أهل الفقه وغالب من يتصدّر منهم، وينفق بينهم هو من لا التفات له إلى سائر العلوم ولا اشتغال منه بها، لا يعرف الحجة ولا يعقلها، فيدوّن الطلبة جوابه، ويصير حينئذ فقيهاً وعلماً، وهو كلام جاهل لا يستحق الخطاب، ولا يُعول على مثله في جواب.

لو تكلم معه المتكلم في فن من فنون الاجتهاد كان ذلك عنده بمنزلة من يتكلم بالعجمية، ويأتي بالمعميات ويتعمد الألغاز، فيا هذا الجاهل لا كثر الله في أهل العلم من أمثالك». اهـ.

* * *

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص ٥٨.

تفحّش اللسان

١٢

أصل المناظرة تردد القول ودفعه بين اثنين، فاللسان هو فارس الميدان، ومتى ما استعرت المناظرة واشتدت انفلت اللسان، وتعرّس ضبطه ووثاقه.

قال الحافظ الذهبي^(١): «ضبط اللسان في الخصومة على حد الاعتدال متعذر». اهـ.

واعلم حفظك الله أن الإساءة باللسان معصية توجب سخط الرب، والمعصية سبب الخذلان، فاحفظ لسانك تظهر على مخالفك إن كنت محقاً.

قيل لحاتم الأصم^(٢): «أنت رجل أعجمي لا تفصح، وما ناظرت أحداً إلا قطعته، فبأي شيء تغلب خصمك؟

قال: «بثلاث، أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ لساني عن أن أقول له ما يسوؤه». اهـ.

ومن الإيذاء باللسان رفع الصوت حال المناظرة، وهذا من خصائص وصفات الجدل المذموم، لأن رفع الصوت غالباً فوق مقدار الحاجة لا يُظهر حقاً ولا يُبطل باطلاً.

(١) الكبائر ص ٢٢٢.

(٢) الحكم الجديدة بالإذاعة ص ٣٥.

قال الشاطبي رحمه الله^(١) :

«رفع الصوت من خواص الجدل المذموم، أعني في أكثر الأمر دون الفلتات، لأن رفع الصوت والخروج عن الاعتدال فيه ناشئ عن الهوى في الشيء المتكلم فيه». اهـ.

ومن الإيذاء باللسان حال المناظرة التفحش بالقول، وهذا كما أنه ناشئ عن الهوى، فهو أيضاً ثمرة ما تعود اللسان من قبل.

قال الخطيب البغدادي^(٢) :

«وليعود لسانه من الكلام أحسنه، ومن الخطاب ألينه». اهـ.

ومن تفحش اللسان سب المخالف، وهذا إنما يقع من قليل الدين، لأن تقوى الله تمنع من هذا، وهو يقع من الجاهل الذي ليس له علم يؤدي إليه فيظهر على خصمه فيفزع إلى السب والشتم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) : «إنه في اللجاجة يسب الجاهل من يُعظمه مراغمة لعدوه، إذا كان يُعظمه أيضاً».

* * *

(١) الاعتصام (٢/٩٤).

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٣٦).

(٣) الصارم المسلول ص ٤٩٦.

نسيان العلوم

١٣

قد يُحرم العبد بركة العلم والانتفاع به، ويُرفع منه بعض العلم الذي كان يعلمه عقوبة من الله في استعمال العلم في ما لا ينبغي من المراء والتشاجر والخصومة والملاحاة.

فهذا النبي ﷺ خرج ليُخبر أصحابه بليلة القدر فتلاحى رجلان فُرُعت^(١).

قال الحافظ ابن عبد البر^(٢):

«وأما الملاحاة فهي التشاجر ورفع الأصوات والمراجعة بالقول الذي لا يصلح على حال الغضب وذلك شؤم والله أعلم». اهـ.

وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي^(٣):

«فإن الكلام في هذا (يعني الجدل) إنما يُعول فيه على الحجة لتظهر، والشبهة لتبطل، وما عدا هذا فهذرٌ يقطع الوقت، ويوجب السخائم، وهو الذي رُفعت بشؤمه ليلة القدر، وإليه انصرف نهى النبي ﷺ عن قيل وقال، وقوله: «مراء في القرآن كفر»». اهـ.

* * *

(١) رواه البخاري كتاب فضل ليلة القدر باب رفع معرفة ليلة القدر (٢٦٧/٤ - رقم ٢٠٢٣) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) التمهيد (٢٠١/٢).

(٣) الواضح في أصول الفقه (٣٣٣/١ - ٣٣٤).

تتبع العورات

١٤

من أعظم آفات المناظرات أن بعض المتناظرين يسعى في تتبع عورات مخالفه قبل مناظرته لعله يُعيّره بها ويشيعها طلباً لقهره والظهور عليه، أو يتتبعها بعد انقضاء المناظرة تشفياً لنفسه .

قال ابن فرحون المالكي^(١) : «اعلم وفقنا الله وإياك أن المراء والجدال يورث العداوة والبغضاء ويبعث على كشف العورات والحمية» . اهـ .

وقال أبو حامد الغزالي^(٢) : «المناظر لا ينفك عن طلب عثرات أقرانه وتتبع عورات خصومه، حتى أنه ليُخبر بورود مناظر إلى بلده فيطلب من يخبره بواطن أحواله ويستخرج بالسؤال مقابحه حتى يُعدها ذخيرة لنفسه في إفصاحه وتخجيله إذا مست إليه حاجة، حتى أنه ليستكشف عن أحوال صباه وعن عيوب بدنه فعساه يعثر على هفوة أو على عيب به من قرع أو غيره، ثم إذا أحس بأدنى غلبة من جهته عرّض به إن كان متماسكاً، ويستحسن ذلك منه ويُعد من لطائف التسبب، ولا يمتنع عن الإفصاح به إن كان متبجحاً بالسفاهة والاستهزاء، كما حُكي عن قوم من أكابر المناظرين المعدودين من فحولهم» . اهـ .

قال أبو عبد الله بن بطة^(٣) : «ولقد شهدت بعض المتصدرين في جامع المنصور، فتناظر أهل مجلسه بحضرته، فأخرجهم غيظ المناظرة وحمية

(١) الزاهر في بيان ما يجتنب من الصغائر والكبائر ص ٣٤٥ .

(٢) إحياء علوم الدين (١/٥٣) .

(٣) الإبانة (٢/٥٤٨) .

المخالفة إلى أن قذف بعضهم زوجة صاحبه ووالدته، فحسبك بهذه الحال بشاعة وشناعة على سفه الناس وجهالهم، فكيف بمن تسمى بالعلم وترشح للإمامة والفتيا». اهـ.

وهذا الباب لو فُتح وعُمل به لفسدت الأرض، لأن الأمر كما قال سعيد بن المسيب^(١): «إنه ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل يعني من غير الأنبياء إلا وفيه عيب، لكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه، فمن كان فضله أكثر من نقصه، وُهب نقصه لفضله». اهـ.

وقال إمام الحرم المكي الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد حفظه الله^(٢): «إن سوء الأدب في الجدل والمناظرة يُسوّغ لأصحابه استحلال أعراض المسلمين، ولا سيما العلماء والدعاة، فيتحوّل الاهتمام إلى تتبع الزلات وتلمس العثرات، فيتبع كثيراً من الظن من أجل أن قليله كان صواباً». اهـ.

واعلم أن كشف عورة مسلم فيها إضرار بالإسلام وأهله، وليس إضراراً بصاحب المعصية فقط كما يُتوهم، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله مبيناً مفاصد إظهار عورات العصاة^(٣): «فإن ظهور عوراتهم وهن في الإسلام». اهـ.

ومن مفاصده أيضاً ترقيق وتهوين المعاصي على أهلها، قال الحافظ السخاوي^(٤): «...»، وكذا ما يُستجهن ذكره عند أرباب العقول من

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٧٠.

(٢) معالم في منهج الدعوة ص ١٧٣.

(٣) الفرق بين النصيحة والتعير ص ٣٠.

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٤٨.

حوادث لا معنى لها ولا فائدة، وذكر أناس من الملوك والأكابر يُضاف إليهم شرب الخمر وفعل الفواحش مما تصحيحه عنهم عزيز، وهو متردد بين إشاعة الفاحشة إن صح، والقذف إن لم يصح، سيما ويتضمن التهوين على أبناء جنسهم فيما هم فيه من الزلل، على أن الأخبار لا تسلم من هذا». اهـ.

وقال الشاطبي^(١): «وأمرنا بالستر على المذنبين ما لم يُبد لنا صفحة الخلاف، ليس كما ذكر عن بني إسرائيل أنهم كانوا إذا أذنب أحدهم ذنباً أصبح وعلى بابه معصيته مكتوبة، وكذلك في شأن قرايبهم، فإنهم كانوا إذا قربوها أكلت النار المقبول منها وتركت غير المقبول، وفي ذلك افتضاح المذنب، إلى ما أشبه ذلك، فكثير من هذه الأشياء خُصت بها هذه الأمة.

وقد قالت طائفة أن من الحكمة في تأخير هذه الأمة عن سائر الأمم أن تكون ذنوبهم مستورة عن غيرهم، فلا يُطَّلَع عليها كما اطلعوا هم على ذنوب غيرهم ممن سلف.

وللستر حكمة أيضاً وهي أنها لو ظهرت مع أن أصحابها من الأمة لكان في ذلك داع إلى الفرقة والوحشة، وعدم الألفة التي أمر الله بها ورسوله». اهـ.

وما أحسن ما وصف به ابن فرحون المالكي المتحدث عن عورات وعيوب الناس بقوله^(٢): «فاتق الله تعالى وليردنك عيب نفسك عن

(١) الموافقات (٤/١٨١).

(٢) الزاهر في بيان ما يجتنب من الخبايا الصغائر والكبائر ص ٢٣١.

عيوب الناس، ولا تكن كمثل الذباب الذي لا يقرح على المواضع السليمة من الجسد ولا يترك عليها، ويقع على الجروح فينكيها». اهـ.

وهذا البعض الذي يسعى في إسقاط مخالفه بتتبع عوراته، لعله يظفر بزلة أو معصية أو فلتة فيطيرها حتى لا يقبل الناس منه صرفاً ولا عدلاً، فيه نزعة رافضية من حيث لا يشعر، فإن الرافضة لا يقبلون الحق والدين إلا من معصوم ولا يرون إلا إمامة المعصوم، والمؤمن يستر والفاجر يهتك ويُعير، بل إن تعيير المسلم بذنب أعظم ذنباً من ذنبه.

قال ابن القيم رحمه الله^(١): «إن تعييرك لأخيك بذنبه أعظم إثماً من ذنبه، وأشد من معصيته، لما فيه من صولة الطاعة، وتزكية النفس، وشكرها، والمناداة عليها بالبراءة من الذنب، وإن أخاك باء به.

ولعل كسرتة بذنبه وما أحدث له من الذلة والخضوع، ووقوفه بين يدي الله ناكس الرأس، خاشع الطرف، منكسر القلب أنفع له، وخير من صولة طاعتك، وتكثرك بها والاعتداد بها، والمئة على الله وخلقه بها. فما أقرب هذا العاصي من رحمة الله! وما أقرب هذا المُدَلّ من مقت الله». اهـ.

واحذر أن تُجزى من جنس عملك من السعي في إشاعة معصية مسلم وتعويره بها، فيعاقبك الله من جنس عملك جزاءً وفاقاً، ولا يظلم ربك أحداً.

قال ابن القيم أيضاً^(٢): «ولا يأمن من كرات القدر وسطوته إلا

(١) مدارج السالكين (١/١٩٧).

(٢) مدارج السالكين (١/١٩٧، ١٩٨).

أهل الجهل بالله، وقد قال الله تعالى لأعلم الخلق به، وأقربهم إليهم وسيلة: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وقال يوسف الصديق: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]. اهـ.

واحذر أيها المتتبع لعثرات وعورات مخالفيك من أن تصيبك دعوتهم، فإن دعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، واعتبر بما حصل لمن سبق، فإن السعيد من وعُظ بغيره، فهذا محمد بن أبي الفرج الكتاني قيل فيه^(١): «إنه كان يتبع عورات الشيوخ، فدعوا عليه فلم يفلح». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(٢): «وليحذر أهل العلم من الاشتغال بالتفتيش عن أحوال الناس وعيبيهم، فإنه مع أن صاحبه مستحق للعقوبة، فإنه يُشغل عن العلم، ويصد عن كل أمر نافع». اهـ. واعلم أن الكلام الذي يدخل في باب النصيحة إنما هو في الأخطاء والضلالات والأهواء التي تُنسب إلى الشرع، وهذا الذي لم يؤثر عن أئمة الإسلام غيره، أما الكلام في أعراض الناس ومعاصيهم فهذا لا يفعله إلا من رق دينه وقل أدبه وذهب ورعه.

وقد ابتليت السنة ببعض المنتسبين إليها يجتهد في إشاعة معاصي أهل السنة وقد سلم من شره أهل البدع، فقرت بذلك عيون المبتدعة وفرحوا بذلك أيما فرح، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

قال الحافظ ابن عبدالبر^(٣): «إلى الله الشكوى وهو المستعان على أمة

(١) الوافي بالوفيات (٣/٣٢١)، بغية الوعاة (١/٢١٠).

(٢) نور البصائر والألباب ص ٧٨.

(٣) التمهيد (٨/٣٦٧ - ٣٦٨).

نحن بين أظهرها تستحل الأعراض والدماء إذا خولفت فيما تجيء به من الخطأ».

وإشاعة معاصي أهل السنة إعانة لأهل البدع في الاستطالة على السنة وأهلها، وربما اغتر بعض من لا خبرة له بأحوال المبتدعة بظاهر حالهم واعتقد صلاحهم لما غاب عنه من سوءاتهم، وما يُظهرونه من ورعهم وزهدهم المصطنع الكاذب، فنقول لهذا المسكين: البدعة والفواحش متلازمتان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فإن البدع في الدين سبب الفواحش وغيرها من المنكرات، كما أن إخلاص الدين لله سبب التقوى وفعل الحسنات، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ متعلق بقوله: ﴿أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ لعل التقوى تحصل لكم بعبادته». اهـ.

وهذه شهادة خير بأحوال المبتدعة عارف بأحوالهم وحقائقهم، قال الشوكاني رحمه الله^(٢): «...، وجرب هذا إن كنت ممن يفهم، فقد جربناه وجربه من قبلنا فلم يجدوا رجلاً رافضياً يتنزه عن شيء من محرمات الدين كائناً ما كان، ولا تغتر بالظواهر فإن الرجل قد يترك المعصية في الملاء ويكون أعف الناس عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف ناراً ولا يرجو جنة».

وقد رأيت من كان منهم مؤذناً ملازماً للجماعات فانكشف سارقاً،

(١) الرد على البكري (١/٢٧٤).

(٢) أدب الطلب ومنتهى الإرب ص ٧٣.

وآخر كان يؤم الناس في بعض مساجد صنعاء وله سمت حسن وهدي عجيب وملازمة للطاعة، وكنت أكثر التعجب منه كيف يكون مثله رافضياً ثم سمعت بعد ذلك عنه بأمور تقشعر لها الجلود، وترجف منها القلوب، وكان لي صديق يكثر المجالسة لي، والوصول إليّ، وفيه رفض يسير، وهو متنزه عن كل محذور، ثم ما زال ذلك يزيد به لأسباب، حتى صار يصنف في مثالب جماعة من الصحابة، ثم صار يمزق أعراض جماعة من أحياء أهل العلم والأموات، وينسبهم إلى النصب بمجرد كونهم لا يوافقونه على رفضه.

ثم صار يتصل به جماعة، ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهر بمثله أهل هذه الديار، وكنت أعرف منه في مبادئ أمره صلابة وعفة، فقلت: إذا كان ولا بد من رافضي عفيف فهذا، ثم سمعت عنه بفواقر، نسأل الله الستر والسلامة». اهـ.

* * *

الحيرة والشكوك

١٥

هذه أم مصائب المجادلات والمناظرات المذمومة، لاسيما المجادلة فيما طوي علمه، أو الخوض في الإلهيات والغيبيات بالعقل الذي لا سبيل له إلى إدراك شيء من ذلك.

هذه الحيرة والشكوك لا شك أنها قاذحة في إيمان وتوحيد أولئك، فهم مرتابون لما يتيقنه المؤمنون الموحدون الذين أذعنوا وانقادوا للنصوص.

وهذه أمثلة من حيرة وشكوك المتناظرين بالطريقة المذمومة، وفيها عبرة وعظة لما عليه المنحرفون في باب التلقي عن جادة السلف، وفيه زجر للمغتر بهم حتى لا يصيبه ما أصابهم، فإن السعيد من وعظ بغيره. فعن حماد بن زيد أنه قال: جلس عمرو بن عبيد وشيب بن شبة ليلة يتخاصمان إلى طلوع الفجر، قال: فلما صلوا جعل عمرو يقول: هيه أبا معمر! هيه أبا معمر! ^(١).

ودخل متكلمان على نجم الدين الكبري: أحدهما أبو عبدالله الرازي، والآخر من متكلمي المعتزلة، وقالوا:

«يا شيخ بلغنا أنك تعلم علم اليقين؟ فقال: نعم، أنا أعلم علم اليقين، فقالا: كيف يمكن ذلك، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر، فلم يقدر أحدنا أن يقيم على الآخر دليلاً؟

(١) الاعتصام (٢/٢٣٧).

فقال : ما أدري ما تقولان ، ولكن أنا أعلم علم اليقين .

قال : صف لنا علم اليقين ؟

فقال : علم اليقين عندنا واردات ترد على النفوس ، تعجز النفوس عن ردها .

فجعلوا يقولان : واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها !
ويستحسنان هذا الجواب^(١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) : «بلغني بإسناد متصل عن بعض رؤوسهم (الفلاسفة) وهو الخونجي صاحب «كشف الأسرار في المنطق» وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن أنه قال عند الموت :
أموت وما علمت شيئاً ، إلا أن الممكن يفتقر إلى الواجب» . اهـ .
وقال شيخ الإسلام أيضاً : «حدثني من قرأ على ابن واصل الحموي أنه قال^(٣) :

«أبيت الليل واستلقي على ظهري وأضع الملحفة على وجهي ، وأبيت أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس ، وأصبح وما ترجح عندي شيء» .
 واجتمع الأصبهاني بالشيخ إبراهيم الجعبري يوماً فقال له :
«بت البارحة أفكر إلى الصباح في دليل على التوحيد سالم عن المعارض فما وجدته»^(٤) .

* * *

(١) نقض المنطق ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣/٢٦٢) .

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٣/٢٦٣ - ٢٦٤) .

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٣/٢٦٣) .

الحرمان من الاهتداء للحق

١٦

لا شك أن العبد إذا صار لجوجاً ممارياً قصده الظهور وقهر خصمه فإنه يُحرم التوفيق إلى الحق والهداية إليه إلا ما شاء الله، وذلك لفساد قصده. ومن كان على هذه الصفة لجوجاً ممارياً فإنه لو ظهر له الحق رغب عنه، ومن رغب عنه حُرِمه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. قال الإمام أحمد رحمه الله^(١): «لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيزيغ قلبه فيهلكه». اهـ.

وقال ابن عقيل الحنبلي رحمه الله^(٢): «ومن خاض في الشغب عوده، ومن تعودته حُرْم الإصابة واستروح إليه، ومن عُرف به سقط سقوط الذرة». اهـ.

وقال أبو عبدالله ابن بطة^(٣): «فاعلم يا أخي أن من كره الصواب من غيره، ونصر الخطأ من نفسه لم يؤمن عليه أن يسلبه الله إيمانه، لأن الحق من رسول الله إليك، افترض عليك طاعته فمن سمع الحق فأنكره بعد علمه له فهو من المتكبرين على الله، ومن نصر الخطأ فهو من حزب الشيطان،

(١) رواية الفضل بن زياد وأبي طالب، تيسير العزيز الحميد ص ٥٤٥.

(٢) الواضح في أصول الفقه (٣/١٤٢٤).

(٣) الإبانة (٢/٥٤٧).

فإن قلت أنت الصواب وأنكره خصمك ورده عليك كان ذلك أعظم لأنفتك وأشد لغيظك وحنقك، وتشنيعك وإذاعتك وكل ذلك مخالف للعلم، ولا موافق للحق». اهـ.

وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. قال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله^(١): «فأما من كره الحق واستسلم للهوى فإنما يستحق أن يزيده الله تعالى ضلالاً». اهـ.

* * *

(١) التنكيل (٢/٢٠١).

إحداث المذاهب الجديدة والبدع المخترعة

١٧

ولعل من أعظم مفسد الخصومات هو اختراع أقوال جديدة، وإحداث مذاهب مبتدعة، وتوليد آراء ليس لها سلف.

والخصومات هي التي أوجبت هذا الشر، وذلك أن المخصوم أحياناً يُفَرِّج ضيقه ويدفع ما لزمه بإحداث قول جديد، فيصير بعد ذلك ما أحدثه مذهباً يُحكى يتبعه من لا علم عنده.

قال عمرو بن قيس للحكم بن عتيبة^(١): «ما اضطر المرجئة إلى رأيهم؟ قال: الخصومات». اهـ.

وبين شيخ الإسلام ابن تيمية سبب شذوذ من قال باشتراط النية في طهارة الخبث فقال^(٢): «وأما طهارة الخبث فإنها من باب التروك فمقصودها اجتناب الخبث، ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد ولا قصده، بل لو زالت بالمطر النازل من السماء حصل المقصود، كما ذهب إليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم.

ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد: أنه يعتبر فيها النية، فهو قول شاذ مخالف للإجماع السابق، مع مخالفته لأئمة المذاهب، وإنما قيل مثل هذا من ضيق المجال في المناظرة». اهـ.

وقال ابن القيم^(٣) في المسألة نفسها: «وهذا ونحوه من وجوه الالتزامات عند المضايق، طرداً لدليل المستدل: مما لا يلتفت إليها ولا يُعول عليها». اهـ.

(١) ذم الكلام للهروي (٥/٦٢ - رقم ٨٤٩).

(٢) مجموع الفتاوي (٢١/٤٧٧).

(٣) إغاثة اللهفان (١/١٧٨).

ذهاب البهاء

١٨

الملاحاة والمجادلة تورث الجرأة في الهجوم على المخالف، وما تراه من المعارضة في الكلام، وما قد يستتبع ذلك من مصادرة حق الآخر في الرد، أو رفع الصوت، أو عدم مراعاة مرتبة المناظر، إلى غير ذلك، لا شك أنها تهجين لحملة العلم، وذهاب لو قارهم. فالعلماء الربانيون يصرفون أنفسهم عن أن يُمكنوا غيرهم أن يسيئوا إليهم.

فحري بالعالم وطالب العلم أن يتتبع الحقائق ويحمل الناس على الجادة من دون ملاحاة لهم، مع قلة أو عدم المبالاة برضاهم، والوزن بقسطاس الشريعة تحريراً^(١).

* * *

فهذه بعض مفاصد الجدال المذموم ذكرنا أفرادها بشيء من التفصيل، وهي عظيمة الضرر سيئة العواقب، وقد جمع أزمة هذه المفاصد ابن بطة رحمه الله فقال^(٢):

«فاعلم يا أخي لم أر الجدال والمناقضة والخلاف والمماحلة والأهواء المختلفة والآراء المخترعة من شرائع النبلاء، ولا من أخلاق العقلاء، ولا من مذاهب أهل المروءة، ولا مما حُكي لنا عن صالحى هذه الأمة، لا من سير السلف ولا من شيمة المرضيين من الخلف،

(١) بعضه مقتبس من كلام ابن عطية الأندلسي في المحرر الوجيز (٣/ ٧٥).

(٢) الإبانة (٢/ ٥٣١ - ٥٣٢).

وإنما هو لهو يُتَعَلَّم، ودراية يتفكك بها، ولذة يستروح إليها، ومهارشة معقول وتدريب اللسان بمحق الأديان، وضراوة على التغالب واستمتاع وظهور حجة المخاصم، وقصد إلى قهر المناظر، والمغالطة في القياس، وبهت في المقابلة، وتكذيب الآثار، وتسفه الأحكام الأبرار، ومكابرة لنص التنزيل، وتهاون بما قاله الرسول، ونقض عقدة الإجماع، وتشيت الألفة وتفريق لأهل الملة، وشكوك دخل على الأمة وضراوة السلاطة، وتوغير للقلوب وتوليد للشحناء في النفوس، عصمنا الله وإياكم من ذلك وأعاذنا من مجالسة أهله». اهـ.

ومن أجل كثرة وخطورة آفات المناظرات وسوء عواقبها أعرض عنها العقلاء والفضلاء، وتراهم لا يتخذون ذلك منهجاً وطريقاً للدعوة، بل لا يستعملونه إلا في حال الضرورة بمنزلة دفع الصائل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«وأما الجدل فلا يُدعى به، بل هو من باب دفع الصائل، فإذا عارض الحق معارض جودل بالتي هي أحسن، ولهذا قال: «وجادلهم» فجعله فعلاً مأموراً به مع قوله: «ادعهم»، فأمر بالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وأمره أن يجادل بالتي هي أحسن. وقال في الجدل «التي هي أحسن» ولم يقل «بالحسنة» كما قال في الموعظة لأن الجدل فيه مدافعة ومغاضبة، فيحتاج أن يكون بالتي هي أحسن حتى يُصلح ما فيه من الممانعة والمدافعة، والموعظة لا تدافع كما يدافع المجادل.

فما دام الرجل قابلاً للحكمة أو الموعظة الحسنة أو لهما جميعاً لم يحتج إلى مجادلة، فإذا مانع جودل بالتي هي أحسن». اهـ.

(١) الرد على المنطقيين ص ٤٦٨.

الباب الخامس

الفصل الأول

أصناف من لا يُناظر

أصناف من لا يناظر

كما دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على مشروعية المناظرة، كذلك أرشدت إلى الإعراض والمنع من المناظرة مع أقوام.

قال الله تعالى مخاطباً نبيه عليه السلام: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنْتَرَعُ عَنْكَ فِي الْأَمْرِ وَأَدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ * وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ * اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الحج: ٦٧ - ٦٩].

قال ابن الجوزي^(١): «قوله تعالى: ﴿وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ ألي: إلى دينه والإيمان به، و﴿جَادَلُوكَ﴾ بمعنى: خاصموك في أمر الذبائح، ﴿فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من التكذيب، فهو يجازيكم به.

﴿اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أي: يقضي بينكم ﴿فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ من الدين، أي: تذهبون إلى خلاف ما ذهب إليه المؤمنون.

وهذا أدب حسن علمه الله عباده ليردوا به من جادل على سبيل التعنت، ولا يجيئوه ولا يناظروه». اهـ.

والسلف كانوا يتلمحون علم الرجل وقصده، فإن منشأ الباطل من نقص العلم أو سوء القصد، فمن الناس من يدخل في القسم الأول لا يُنتفع من مناظرته، ومن الناس من يدخل في القسم الثاني يحتاج إلى

(١) زاد المسير (٤٤٩/٥ - ٤٥٠).

مجادلة لا مجادلة، وإلى درة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كمن كانت حاله مثل صبيغ، وإلى سيف هشام بن عبد الملك رحمه الله كما لو كان مثل غيلان القدري^(١).

قال شيخ الإسلام في أصناف أولئك^(٢): «... إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزاً عن معرفة الحق ولا مضرة فيه تركوه، وإن كان مستحقاً للعقاب عاقبوه مع القدرة، إما بالتعزير وإما بالقتل، غالب الخلق لا يتقادون للحق إلا بالقهر». اهـ.

وقال ابن القيم^(٣): «المعارضون المدعون للحق فنوعان: نوع يدعون بالمجادلة بالتي هي أحسن فإن استجابوا وإلا فبالمجادلة، فهؤلاء لا بد لهم من جدال أو جلاد». اهـ.

وقد يكون القول الذي يُريد صاحبه المجادلة عنه غاية في الكفر والسقوط لا يمكن أن يتحلله إلا شيطان في جثمان إنس، فهذا لا يصلح له إلا سيف السلطان.

فهذه طائفة (الغرابية) أضل فرق الرافضة الذين يزعمون أن جبريل عدل بالرسالة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى نبينا محمد ﷺ حمية منه، قال في شأنهم أبو بكر بن العربي^(٤): «...»، في كفر بارد لا يسخنه إلا حرارة السيف، فأما دفء المناظرة فلا يؤثر فيه». اهـ.

وهذه أصناف من لا تحسن مناظرتهم:

(١) عمر بن عبدالعزيز أفتى بذلك فأظهر غيلان التوبة ثم عاد بعد وفاة عمر إلى مقولته فقتله هشام بن عبد الملك.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١٧٤/٧).

(٣) مفتاح دار السعادة (١٧١/١).

(٤) العواصم من القواصم ص ٣٥٢.

الجاهل

١

الجاهل لا علم عنده حتى يُناظر، وهو لا يُدرك قول مناظره ولا يفهمه، فضلاً عن فهم دقيق العلم.

والمناظرة مقصودها تبين الحق وكشفه، وإبداء المدارك التي هي مستند الأقوال، وكل ذلك مفقود عند الجاهل، قال أبو بكر الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)^(١): «المذاكرة بين المتناظرين، وذلك من وظيفة الفقهاء».

ولا بد في المناظرة من الرجوع إلى معان متفق عليها وهي الكليات، لتحرير النزاع في الجزئيات، وهذا لا يتأتى للجاهل.

فظهر من هذا أن مجادلة الجاهل لا فائدة فيها.

قال القاضي أبو بكر بن العربي^(٢): «ولقد أخبرني غير واحد عن أبي حامد الإسفراييني أنه خرج يوماً على أصحابه مسروراً فسألوه، فقال: ناظرت اليوم عامياً فظهرت عليه.

ف قيل له: وأنت تظهر على الأئمة، فكيف تفرح بالظهور على العوام؟

فقال: العالم يرده علمه وعقله ودينه، والعامي لا يرده فهم، ولا يردعه دين، فغلبتة نهضة ونادرة». اهـ.

وقال أبو الوليد الباجي^(٣): «وقد نطق الكتاب بالمنع من الجدل لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده، فقال تعالى: ﴿هَاتِنُم هُنَّوَلَاءَ﴾

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٩.

(٢) العواصم من القواصم ص ٢١١.

(٣) المنهاج بترتيب الحجاج ص ٨.

حَجَجْتُمْ فِيْمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّوْنَ فِيْمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴿[آل عمران: ٦٦]﴾. اهـ.

وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: «حدثني بعض أصحابنا أن أحمد ابن أبي دؤاد أقبل على أحمد يكلمه، فلم يلتفت إليه، حتى قال المعتصم: يا أحمد ألا تكلم أبا عبدالله؟».

فقلت: لست أعرفه من أهل العلم فأكلمه^(١)!!».

ومناظرة الجاهل وبال بكل حال، لأنك بظهورك عليه لا تصحح مذهباً لأنه جاهل، وبظهوره عليك بشغبه يعيرك.

قال أبو علي السكوني^(٢): «ولا يناظر إلا أهل التقدم في العلوم، إذ من ناظر من ليس بشيء كان خاسراً في كلا الطرفين، لأنه إن ظهر لم يظهر على شيء، وإن ظهر عليه فقد ظهر عليه لا بشيء». اهـ.

وقال العلامة محمد البشير الإبراهيمي في شأن جهال من الصوفية طلبوا مناظرة جمعية العلماء بالجزائر: «ألا إنهم من إفكهم ليتداهون ويختلون بهذه الدعوة إلى المناظرة، لنجيبهم فنعترف لهم بالكفاءة، أو نسكت عنهم فيقولوا عنا: أحجموا وخافوا». اهـ.

والجاهل إذا تعالم وناظر غيره لاسيما أهل البدع أو الكفار فإن عواقبه وخيمة وشروره كبيرة، فقد يُضل نفسه لما يرى من قهر أولئك له، ويكون ذلك سبباً في فتنة أولئك عن الدين القويم لظنهم أن ما قام به ذلك المتعالم هو غاية دين المسلمين.

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٢٤٧).

(٢) عيون المناظرات ص ٢٧٩.

(٣) آثار البشير الإبراهيمي (١/٣٠٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) : «ولما كان النبي ﷺ قد أخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من قبلها حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، وجب أن يكون فيهم من يُحرف الكلم عن مواضعه، فيغير معنى الكتاب والسنة، فيما أخبر الله به أو أمر به . وفيهم أميون لا يفقهون معاني الكتاب والسنة، بل ربما يظنون أن ما هم عليه من الأمانى التي هي مجرد التلاوة، ومعرفة ظاهر من القول، هو غاية الدين .

ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المنافقين، أو الكفار، مع علم أولئك بما لم يعلمه الأميون، فإما أن تضل الطائفتان، ويصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك حيث يعتقدون أن ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين، ويصيروا في طرفي نقيض وإما أن يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم، وهذا من أسباب تغيير الملل» . اهـ .

وقال الحافظ ابن رجب^(٢) : «والرد على من خالف أمر الله ورسوله لا يُتلقى إلا عمن عرف ما جاء به الرسول ﷺ، وخبره خبرة تامة» . اهـ . وكان الولاية إذا رأوا جاهلاً يستشرف لمناظرة العلماء عزروه بما يمنعه من ذلك، لأن تجاسر الجاهل على المناظرة الحامل له تهجين العالم وتنقصه، لا تبين الحق، فالجاهل لا علم عنده يُحق به حقاً أو يُبطل به باطلاً .

قال زياد بن أبيه^(٣) : «لا يأتيني عالم بجاهل لاحاه في علمه ليهجنه إلا عاقبته، فإنما الناس بأعلامهم وذوي أسنانهم» . اهـ .

(١) مجموع الفتاوى (١٣٠/٢٥) .

(٢) الحكم الجديرة بالإذاعة ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) الفاضل في صفة الأدب الكامل ص ٤٩ .

وقال الخليل بن أحمد^(١):

«الرجال أربعة: عالم فتعلم منه، وجاهل متعالم تُؤجر فيه، ومن نُقل علمه فذاكره ينفعه وتنتفع به، وجاهل يريك أنه عالم فلا تناظره». اهـ.

وقال أبو العباس الناشئ^(٢):

وإذا بليتُ بجاهل متحامل يجد المحال من الأمور صوابا
أوليته مني السكوت وربما كان السكوت على الجواب جوابا

لكن ينبغي أن يُفرق بين الجاهل وضعيف العلم، وضعيف العلم في مرتبة فوق الجاهل ودون الراسخ، فهذا الصنف قد تنفع معه المحاجة والمحاورة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «وإما أن يكون الحق قد التبس عليه، وأصل قصده الحق، لكن يصعب عليه معرفته لضعف علمه بأدلة الحق، مثل من يكون قليل العلم، بالآثار النبوية الدالة على ما أخبر به من الحق، أو لضعف عقله لكونه لا يمكنه أن يفهم دقيق العلم، أو لا يفهمه إلا بعد عسر، أو قد سمع من حجج الباطل ما اعتقد موجه وظن أنه لا جواب عنه، فهذا إذا نُظر بالحجة أفاده ذلك: إما معرفة بالحق، وإما شكاً وتوقفاً في اعتقاده الباطل، أو في اعتقاده صحة الدليل الذي استدل به، وبعث همته على النظر في الحق وطلبه، إن كان له رغبة في ذلك». اهـ.

(١) الفنون لابن عقيل (٢/ ٥٨٠ - ٥٨١).

(٢) بهجة المجالس (٢/ ٤٣١).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٦٨).

المبتدع

٢

كلام السلف أكثر من أن يُحصى في الزجر عن مناظرة المبتدع ، ودُونَ هذا في كتب السنة والاعتقاد على أنه أصل من أصول أهل السنة والجماعة . قال أبو إسماعيل الصابوني عن أئمة السنة^(١) :

«ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه ، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم ، ولا يسمعون كلامهم ولا يجالسونهم ، ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم ، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرّت بالآذان وقرت في القلوب ضرت وجرت إليها من الوسوس والخطرات الفاسدة ما جرت ، وفيه أنزل الله عز وجل قوله : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام : ٦٨] . اهـ .

وقال عبدالله بن الإمام أحمد سمعت أبي يقول عن الشافعي^(٢) : «وكتب إليه رجل يسأله عن مناظرة أهل الكلام والجلوس معهم ، قال : والذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من سلفنا من أهل العلم أنهم كانوا يكرهون الكلام والخوض مع أهل الزيف ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاز إلى ما في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله لا يتعدى ذلك» . اهـ . وقال أبو المظفر السمعاني^(٣) : «واعلم أنك متى تدبرت سيرة الصحابة

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (رقم ١٦١ - ص ١٠٠ ، ١٠١) .

(٢) الآداب الشرعية (١/ ١٩٩ - ٢٠٠) ، وانظر الإبانة (٢/ ٤٧١ - ٤٧٢) .

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث ص ١٦ .

ومن بعدهم من السلف الصالح وجدتهم ينهون عن جدال أهل البدعة بأبلغ النهي». اهـ.

وقال أبو محمد البربهاري^(١):

«وإذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك فاحذر الكلام، وأصحاب الكلام والجدال والمرء والقياس والمناظرة في الدين، فإن استماعك منهم وإن لم تقبل منهم يقدح الشك في القلب، وكفى به قبولاً، فتهلك، وما كانت زندقة قط ولا بدعة ولا هوى ولا ضلالة، إلا من الكلام والجدال والمرء والقياس، وهي أبواب البدعة والشكوك والزندقة». اهـ.

ويحسن بنا في هذا المقام أن نتعرف على أسباب زجر السلف عن مناظرة المبتدعة، فأمهاتها ترجع إلى ثلاثة معان هي:

أولاً: أنه لا تُرجى أوبتهم إلى الحق:

مراعاة انتفاع المدعو بالدعوة أمرٌ معتبر شرعاً كما قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(٢): «ومفهوم الآية أنه إن لم تنفع الذكرى بأن كان التذكير يزيد في الشر أو يُنقص من الخير لم تكن مأموراً بها، بل هي منهي عنها». اهـ.

ولما جاء يهودي إلى النبي ﷺ وقال له: جئتُ أسألك.

(١) شرح السنة ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٥/٤٠٤).

فقال له رسول الله ﷺ: «أينفعك شيء إن حدثتك»^(١).

ومن نظر في كلام السلف الذين استصحبوا الخبرة والتجربة، علم أنه لا يُطمع في رجوع المبتدعة عن بدعتهم بالمناظرة، فمناظرتهم شغل لا فائدة فيه، وتؤول إلى المراء.

قال الإمام أحمد بن حنبل^(٢): «إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فأرجه، وإذا رأيته مع أصحاب البدع فايش منه، فإن الشاب على أول نشوئه». اهـ.

وقال أبو القاسم الأصبهاني^(٣): «قال علماء السلف: ما وجدنا أحداً من المتكلمين في ماضي الأزمان إلى يومنا هذا رجع إلى قول خصمه، ولا انتقل عن مذهبه إلى مذهب مناظره، فدلّ أنهم اشتغلوا بما تركه خير من الاشتغال به». اهـ.

وقال الشوكاني^(٤): «وأنه لا يرجع المبطل إلى الحق إلا في أندر الأحوال». اهـ.

فإن قلت إن ابن عباس رضي الله عنهما ناظر الخوارج فرجع منهم ألفان^(٥)!!

فالجواب أن هناك فرق بين حديث عهد ببدعة، وبين المقيم على البدعة، فالمقيم على البدعة قد اعتقد البدعة التي انتحلها اعتقاداً رسخ

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الحيض باب بيان صفة مني الرجل والمرأة وأن الولد مخلق من مائهما (١/٢٥٢ - رقم ٣١٥) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) الآداب الشرعية (٣/٥٧٧).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/١٠٠ - ١٠١).

(٤) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص ٦٦.

(٥) المعرفة والتاريخ (١/٥٢٢ - ٥٢٤).

فيه، فمثل هذا لا يُطمع في رجوعه إلا أن يشاء الله، وأما من كان حديث عهد بدعة، فمثل هذا يُرجى رجوعه إن كان الرجل فيه إنصافاً وزكاء.

ويقرر الإمام الشافعي رحمه الله هذا ويقول^(١): «ما ناظرت أحداً علمت أنه مقيم على بدعة». اهـ.

قال البيهقي معلقاً على كلام الإمام الشافعي رحمه الله^(٢): «وهذا لأن المقيم على البدعة قلما يرجع بالمناظرة عن بدعته، وإنما كان يناظر من يرجو رجوعه إلى الحق إذا بينه له». اهـ.

وهذا الإمام أحمد يقرر أن من انتحل ضلالة وشاب عليها أنه لا يكاد ينزع عنها، فقال رحمه الله^(٣): «الشيخ لا يكاد يُسلم، والشاب أقرب إلى الإسلام». اهـ.

وقال عمر بن عبدالعزيز^(٤): «إنان لا تعاتبهما: صاحب طمع، وصاحب هوى فإنهما لا ينزعان». اهـ.

وقال أيوب السخيتاني^(٥): «إن المبتدع لا يرجع». اهـ.

وقال الغزالي^(٥): «وأما المبتدع بعد أن يعلم من الجدل ولو شيئاً يسيراً، فقلما ينفع معه الكلام، فإنك إن أفحمته لم يترك مذهبه، وأحال

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/١٧٥).

(٢) المغني لابن قدامة (٨/٤٧٧).

(٣) الاعتصام (١/١٢٣).

(٤) غذاء الألباب للسفاريني (٢/٥٨٣).

(٥) إحياء علوم الدين (١/٤٧).

بالقصور على نفسه، وقدّر أن عند غيره جواباً ما، وهو عار عنه، وإنما أنت ملبس عليه بقوة المجادلة». اهـ.

وهذه حقيقة فكلما حصلت مناظرة بين سني وبدعي وآلت الغلبة للسني أحال المبتدعة القصور على المناظر ونسبوه إلى الجهل، وادّعوا أنه لو حصلت المناظرة مع من هو أعلم منه لكان السجال مختلفاً، وهكذا حتى لا تنتهي المناظرات معهم عند حد معين، ولا يرجع أهل الضلالة عن ضلالهم.

وهذا حال أهل البدع قديماً وحديثاً، وإليك مثال من مناظرة علامة المغرب تقي الدين الهلالي رحمه الله مع الرافضة، فقد جرت بينه وبين رأس من رؤوس الرافضة عبدالمحسن الكاظمي مناظرة في المحمرة من الجانب الشرقي من شط العرب، في حضرة ثلاثمائة رافضي واستعان الرافضي بعشرة من شيعته فقطعهم الهلالي^(١) رحمه الله، وأعز الله به السنة وكبت به الرافضة.

وقد أحال الرافضة بالقصور على صاحبهم في هذه المناظرة وما رجعوا عن غيهم وضلالهم.

قال إدريس الحسيني^(٢): «كان الشيخ تقي الدين الهلالي قد أجرى حواراً أو مناظرة مع بعض خطباء الشيعة - من مستوى معين - وإنني لم أعرف من هم الشيعة الذين ناظرهم، ولم أكن أدري ما السبب الذي جعل تقي الدين الهلالي يستنكف عن مناظرة رجال الشيعة مثل السيد الحكيم،

(١) الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة ص ١٥٠ - ١٥٨.

(٢) لقد شيعني الحسين ص ٣٠.

والسيد الخوئي، والسيد الصدر، والسيد الشيرازي، وعشرات العلماء والمراجع المعاصرين له في العراق ولبنان وقم وعجبت كيف راح يبحث في القرى عن الأميين، وهؤلاء موجودون طوع البنان». اهـ.

وباختصار نقول لهذا الرافضي إنه لا قبل لأحد من علمائكم مهما بلغت رتبته في عيونكم بمناظرة أحد من أئمة السنة كما سنوضحه في الحديث عن مناظرة الرافضة على وجه الخصوص.

وهذا الكلام من السلف في عدم رجوع المقيم على بدعة عن بدعته هو الغالب، لكن قد حصل شذوذ في ذلك فربما رجع المقيم على البدعة عن بدعته، والشاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«هذا أبو الحسن الأشعري نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة وبالف في الرد عليهم». اهـ.

* * *

(١) نقض المنطق ص ٦٠.

ثانياً: منعاً لشهرتهم:

ومن الأسباب أيضاً في زجر السلف عن الرد على أهل البدع والأقوال المطروحة وترك مناظرتهم هو إماتة ذكهم، حتى لا يشتهروا ولا يُعرفوا بين الناس، لاسيما إن كانوا في بلد السنة والحق ظاهر عرفه المسلمون، فإن مناظرتهم سبب لظهورهم، وشهرتهم، وفي ذلك ضرر عظيم على المسلمين.

قال الإمام مسلم رحمه الله^(١):

«الإعراض عن القول المُطرح، أخرى لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه». اهـ.

والإعراض عن مناظرة هؤلاء شديد شاق عليهم، قال الآجري^(٢):

«سكوتك عنهم وهجرتك لما تكلموا به أشد عليهم من مناظرتك لهم، كذا قال من تقدم من السلف الصالح من علماء المسلمين». اهـ.

وقال أيوب السختياني^(٣): «لست براد عليهم أشد من السكوت». اهـ. وحصل بسبب مناظرة المبتدعة من المفاسد العظيمة خصوصاً إشهار شبههم، وتيسيرها للعامة ما الله به عليم.

ويقرر هذه المفسدة العظيمة الإمام اللالكائي فيقول^(٤):

«فما جُنِيَ على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن

(١) مقدمة الصحيح ص ٢٨.

(٢) الشريعة (١٩٦/١).

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (١٩٦/١ - رقم ١٣٨).

قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة، يموتون من الغيظ كمدأ ودرداً، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلاً، حتى جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقاً، وصاروا إلى هلاك الإسلام دليلاً، حتى كثرت بينهم المشاجرات، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة حتى تقابلت الشبه في الحجج». اهـ.

والذي لا شك فيه أن السكوت أحياناً كان سبباً في إخماد كثير من الشبه والضلالات والفتن، فهذا القاسم بن محمد لما جاءه رجل، وقال له:

«ماذا كان بين قتادة وبين حفص بن عمير في أولاد المشركين؟

قال: أوتكلم ربيعة الرأي في ذلك؟ فقال القاسم: إذا الله انتهى عند شيء، فانتهاوا وقفوا عنده، قال: فكأنما كان ناراً فأطفئت»^(١). اهـ.

وهذا حيث لم تشتهر البدعة، أما إذا اشتهرت وراجت وانتشرت انتشاراً بيناً ظاهراً فلا بد من الرد والمناظرة.

قال ابن قتيبة رحمه الله في السكوت^(٢):

«وإنما يجوز أن يؤمر بهذا قبل تفاقم الأمر ووقوع الشحناء، وليس في غرائز الناس احتمال الإمساك عن أمر في الدين قد انتشر هذا الانتشار وظهر هذا الظهور، ولو أمسك عقلاؤهم ما أمسك جهلاؤهم، ولو أمسكت الألسنة ما أمسكت القلوب، وقد كان لهؤلاء أسوة فيمن تقدم من العلماء حين تكلم بهم وأبو حنيفة في القرآن، ولم يكن دار بين الناس

(١) أصول أهل السنة (١/١٩).

(٢) التمهيد (١٨/١٣٢).

قبل ذلك ولا عُرف ولا كان مما تكلم الناس فيه، فلما فزع الناس إلى علمائهم لم يقولوا هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها ولم يتكلفوها، ولكنهم أزالوا الشك باليقين وجلوا الحيرة وكشفوا الغمة، وأجمع رأيهم على أنه غير مخلوق فأفتوهم بذلك وأدلو بالحجج والبراهين، وناظروا وقاسوا واستنبطوا الشواهد من كتاب الله عز وجل». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«النهي عن مجالسة أهل البدع، ومناظرتهم، ومخاطبتهم، والأمر بهجرانهم، وهذا لأن ذلك قد يكون أنفع للمسلمين من مخاطبتهم، فإن الحق إذا كان ظاهراً قد عرفه المسلمون، وأراد بعض المبتدعة أن يدعو إلى بدعته، فإنه يجب منعه من ذلك، فإذا هُجر وعُزر كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ بن عسل التميمي، وكما كان المسلمون يفعلونه، أو قُتل كما قتل المسلمون الجعد بن درهم وغيلان القدري وغيرهما كان هو المصلحة، بخلاف ما إذا ترك داعياً، وهو لا يقبل الحق إما لهواه وإما لفساد إدراكه، فإنه ليس في مخاطبته إلا مفسدة وضرر عليه وعلى المسلمين». اهـ.

* * *

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية ص ٦٠، ٦١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٧٢، ١٧٣).

ثالثاً: الاحتراز من فتنهم:

نهى السلف عن مناظرة المبتدعة صيانة لهم ولغيرهم من أن تُفسد قلوبهم البدع والشبهات لاسيما العامة الجهلة، قال الراغب الأصفهاني^(١): «كُره للعامة أن يُجالسوا أهل الأهواء والبدع لئلا يغووههم، فالعامي إذا خلا بذوي البدع كالشاة إذا خلا بها السبع». اهـ.
وقال الحافظ الذهبي^(٢):

«القلوب ضعيفة، والشبه خطافة». اهـ.

فلذلك لا ينبغي لأحد أن يستهين بشبهة من أجل ما يعلمه من حاله ورسوخه في السنة، فقد تخطف شبهة قلبك فتفسده، وفي أسوأ الأحوال تشككه، وما ذاك إلا أن الشبه تتزين.

قال سفيان الثوري^(٣): «ما من ضلالة إلا عليها زينة، فلا تُعرض دينك لمن يُتغضه إليك». اهـ.

ومن أجل هذا سُميت الشبهة شبهة، لأنها ليست باطلاً محضاً، وإنما هي ضلالة مشوبة بحق، فمن أجل هذا تروج على كثير من الناس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤):

«ذلك الباطل لا يظهر لكثير من الناس أنه باطل لما فيه من الشبهة، فإن

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٢٤٢.

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/٢٦١).

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٨٤).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٧٠ - ١٧١).

الباطل المحض الذي يظهر بطلانه لكل أحد لا يكون قولاً ومذهباً لطائفة تذب عنه، وإنما يكون باطلاً مشوباً بحق، كما قال تعالى: ﴿يَتَأَهَّلَ آلُكَتَبٍ لِمَ تَلْسُوتَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]. اهـ.

وقال الأوزاعي: «لا تُمكنوا صاحب بدعة من جدال فيورث قلوبكم من فتنة ارتياباً»^(١). اهـ.

وإذا كان هذا حال السلف وهم أبر الناس قلوباً وأحسن قصداً، وهم أعلم وأحكم من بعدهم، فليسعنا ما وسعهم، ومن لم يسعه ما وسعهم فلا وسع الله عليه.

قال معمر بن راشد: «كنت عند ابن طاوس وعنده ابن له، إذ أتاه رجل يقال له صالح، يتكلم في القدر، فتكلم بشيء فتنبه، فأدخل ابن طاوس إصبعيه في أذنيه، وقال لابنه: أدخل إصبعك في أذنيك واشدد، فلا تسمع من قوله شيئاً، فإن القلب ضعيف»^(٢). اهـ.

قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول إذا جاءه أحد من أهل الأهواء^(٣):

«أما أنا فعلي بينة من ربي، وأما أنت فشاك، فاذهب إلى شاك مثلك فخاصمه، ثم قرأ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]. اهـ.

(١) البدع والنهي عنها (رقم ١٥١ - ص ١١٦).

(٢) المصنف (١/١٢٥).

(٣) الديباج المذهب (١/١١٥).

وقال ابن بطة^(١):

«فإن الله معشر المسلمين لا يحملن أحداً منكم حسن ظنه بنفسه وما عهده من معرفته بصحة مذهبه على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل الأهواء فيقول:

أدخله لأنظره أو لأستخرج منه مذهبه، وإنهم أشد فتنة من الدجال وكلامهم ألصق من الجرب وأحرق للقلوب من اللهب.

ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباشطة وخفي المكر ودقيق الكفر حتى صبوا إليهم». اهـ.

وقال ابن الوزير رحمه الله^(٢):

«وتحصل بكثرة الإصغاء إلى الشبه شكوك تشبه شكوك الموسوسين في الطهارة». اهـ.

فهذه طريقة الراسخ المدرك لصحة ما يعلمه ويعتقده، أما الذي يتلمس الحق في مناظرة المبتدعة والضلال، فهذا قد جوز وجود الحق في قولهم، فلم يكن عنده علم جازم، بل ولا ظن راجح، بل شك وجهالة.

أما مناظرات السلف لأهل الباطل فهي على سبيل قطع شرهم، لا على سبيل تلمس الحق في أقوالهم.

وإنّاك أيها السني أن يُلبس عليك إبليس فيتدرج معك إلى سماع شبه الأهواء مع عدم قبولها، ثم تأسر قلبك شبهة قد لا تنفك عنها.

(١) الإبانة (٢/٤٧٠).

(٢) العواصم والقواصم (١/٢٠٨).

فالسلامة والنجاة بلزوم السنة، والضلالة والغواية في المراء والكلام المحدث.

وإليك وصية الناصحين:

قال البربهاري^(١):

«وإذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك فاحذر الكلام وأصحاب الكلام والجدال والمراء والقياس والمناظرة في الدين، فإن استماعك منهم وإن لم تقبل منهم يقدح الشك في القلب وكفى به قبولاً فتهلك، وما كانت زندقة قط ولا بدعة ولا هوى ولا ضلالة إلا من الكلام والجدال والمراء والقياس، وهي أبواب البدعة والشكوك والزندقة». اهـ.

وقال ابن الوزير^(٢):

«وردت نصوص تقتضي العلم أو الظن أن الخوض في علم الكلام على وجه التقصي للشبهة والإصغاء إليها والتفتيش عن مباحث الفلاسفة والمبتدعة المشككة في كثير من الجليات مضرّة عظيمة، ممرضة لكثير من القلوب الصحيحة.

ودفع المضرة المظنونة واجب عقلاً، وقد شهدت بذلك التجارب مع النصوص، وضل بسببه اثنتان وسبعون فرقة». اهـ.

والسلف رحمهم الله إذا عرفوا الحق لزموه، ولم ينظروا في تشكيكات أهل الباطل، وطلبهم المجادلة لاستخراج الحق بزعمهم، وإنما يفعل ذلك من لا علم عنده.

(١) شرح السنة (رقم ١٥٣).

(٢) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٤٥، ٤٦.

قال ابن الوزير^(١): «فإن الحق الظاهر لا يحتاج إلى روية وفكر، ولا نظر، بل يجب إتباعه والانقياد إليه متى ظهر، ولهذا قال رسول الله ﷺ مادحاً الصديق:

«ما دعوت أحداً إلى الإسلام إلا كانت له كبوة غير أبي بكر، فإنه لم يتلعثم».

وقال ابن الوزير أيضاً^(٢): «والعلم الحق ما جمع ثلاثة أشياء: الجزم، والمطابقة، والثبات عند التشكيك، وببطلان واحد منهما يبطل العلم فتأمل ذلك وجود فيه النظر». اهـ.

فهذا شأن الراسخ الجازم بصحة ما يدين الله به لا يلتفت إلى شكوك المبطلين، والواجب على السني أن يلزم السنة وأن يُعرض عن الأهواء، ولا يجعل لأهلها سبيلاً لذكر أهواءهم وشبههم ولو بدعوى المناظرة وطلب الحق، فإنه لا حق في الأهواء.

قال الشاطبي في شأن أحوال المجتهد^(٣): «أن ينتهي بالنظر إلى تحقيق معنى ما حصل على حسب ما أداه إليه البرهان الشرعي، بحيث يحصل له اليقين ولا يعارضه شك. بل تصير الشكوك إذا وردت عليه كالبراهين الدالة على صحة ما في يده». اهـ.

وقد ظن بعض من لا تحقيق عنده أنه يتلمس الحق من مناظرات المبتدعة والمبطلين، وهذا قول شطط.

(١) العواصم والقواصم (٣/٣٣٤).

(٢) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٨٥.

(٣) الموافقات (٤/٢٢٥).

وقد كان النبي ﷺ يسأل ربه الثبات في الأمر^(١) ، وكيف يُطلب الحق في غير كتاب وسنة ، قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٢) : من «التمس الهدى من غيره (يعني القرآن) ضل». اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله^(٣) : «فإن العالم حقاً يستظهر بكتاب الله على كل ما سواه ، فيقدمه ويحكمه ويجعله معياراً على غيره مهيمناً عليه كما جعله الله تعالى كذلك فالمستظهر به موفق سعيد والمستظهر عليه مخذول شقي». اهـ.

وأبواب الباطل كثيرة وشبهه لا حد لها تنتهي عنده فما زال الشيطان يمد أوليائه في ضلالهم وغييهم ، فلذلك أمرك الله بمعرفة الحق ولزومه ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس : ٣٢] ، فالراسخ في العلم إذا عرف الحق لزمه ولم يبال بشبهات الباطل وأهله ، وفي هذا يقول العلامة المعلمي اليماني رحمه الله^(٤) :

«والعالم الراسخ هو الذي إذا حصل له العلم الشافي بقضية لزمها ، ولم يبال بما قد يُشكك فيها ، بل إما أن يُعرض عن تلك المشككات ، وإما أن يتأملها في ضوء ما قد ثبت». اهـ.

* * *

-
- (١) رواه أحمد (١٢٣/٤) والنسائي كتاب السهو باب نوع آخر من الدعاء (٣/٥٤) - رقم (١٣٠٤) ، والترمذي كتاب الدعوات باب منه (٥/٤٧٦ - رقم ٣٤٠٧) من حديث شداد ابن أوس رضي الله عنه .
- (٢) قال الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ص ٤٦ : وهو كلام حسن صحيح . اهـ .
- (٣) مفتاح دار السعادة (١/١٤٠) .
- (٤) الأنوار الكاشفة ص ٣٤ .

الرافضي

٣

الرافضة أفردوا بصنف مستقل مع أنهم مندرجون ضمن أهل البدع، لأن الرافضة لون آخر، فهم أولاً من أجهل الناس ولا خبرة لهم بالمناظرات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«إن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة». اهـ.

فالرافضة ليسوا أهلاً للمناظرة، وحقيقة مذهبهم كاف في تنبيهك على سخافة عقولهم، فكيف يُتفَع بمناظرة سخيِّ العقل، قال القاضي أبو بكر ابن العربي^(٢): «فينبغي أن تعلموا أن هذه الطائفة في حفظ ظاهر هذه الأخبار، لا يقال: إنها بنت قصر، أو هدمت مصر، بل هدمت الكعبة، واستوطنت البيعة، وحذار أن تنشئوا معهم دليلاً، ولا تستأنفوا معهم من الكلام فقيراً ولا فتياً، فليسوا لذلك أهلاً، ولا ينجع فيهم أن ينشر ذلك معهم، إلا أن يتدخل إليهم من بابهم، وهو أيسر طريق إليهم في الكشف لضلالهم، ولا تلتزم معهم مذهباً إلا أن تُبطل رأيهم، ولا يظهر لك اعتقاد إلا رد الكلام إلى القرآن والسنة، وما أجمعت عليه هذه الأمة، وهم قد خالفوا الكل، فالمهم إفساد مقالتهم وبيان ضلالتهم». اهـ.

وقال أبو بكر الإسماعيلي^(٣): «أن هؤلاء الباطنية أسخف خلق الله

(١) منهاج السنة (٥٨/١).

(٢) العواصم من القواصم ص ٢١٣.

(٣) العواصم من القواصم ص ٥٠.

عقولاً، وينبغي للنحرير أن لا يتكلف لهم دليلاً، ولكن يطالبهم بلم؟ فلا قبل لهم بها، ولا معدل معهم عنها». اهـ.

وهذا الحافظ ابن كثير رحمه الله لما ذكر القرامطة وبيّن أنهم زنادقة ملاحدة أتباع الفلاسفة من الفرس الذي يعتقدون نبوة زرادشت، ومردك، وكانا يبيحان المحرمات، بيّن أن أكثر أتباعهم هم الرافضة، وبيّن السبب في ذلك فقال رحمه الله^(١):

«وأكثر ما يفسدون من جهة الرافضة، ويدخلون إلى الباطل من جهتهم، لأنهم أقل الناس عقولاً». اهـ.

والرافضة لا معرفة لهم بالحديث لا دراية ولا رواية، وليسوا أهل إسناد، فالمناظرة معهم ابتداءً معطلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):

«وليس للشيعة أسانيد متّصلة برجال معروفين مثل أسانيد أهل السنة، حتى يُنظر في الإسناد وعدالة الرجال، بل إنما هي منقولات عن طائفة عُرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل، فهل يثق عاقل بذلك». اهـ.
وقال أيضاً^(٣):

«وأما الحديث فهم من أبعد الناس عن معرفته لا إسناده ولا متنه، ولا يعرفون الرسول وأحواله، ولهذا إذا نقلوا شيئاً من الحديث كانوا من أجهل

(١) البداية والنهاية (٦٦/١١) حوادث سنة ثمان وسبعين ومائتين.

(٢) منهاج السنة (١٨/٤).

(٣) منهاج السنة (٦/٣٨٠ - ٣٨١).

الناس به، وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم نقلوه، من غير معرفة بالحديث».

وقال^(١): «وأما الفقه فهم من أبعد الناس عن الفقه، وأضل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت، كعلي بن الحسين، وابنه أبي جعفر محمد، وابن جعفر بن محمد. وهؤلاء رضي الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين، لكن لا ينظرون في الإسناد إليهم، هل ثبت النقل إليهم أم لا؟».

فإنه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد، ثم إن الواحد من هؤلاء إذا قال قولاً لا يطلب دليله من الكتاب والسنة ولا ما يعارضه، ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول، كما أمر الله به ورسوله.

بل قد أصّلوا لهم ثلاثة أصول: أحدها: أن هؤلاء معصومون.

والثاني: أن كل ما يقولونه منقول عن النبي ﷺ.

والثالث: أن إجماع العترة حجة، وهؤلاء هم العترة.

فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل، بل خرجوا عن الفقه في الدين، كخروج الشعرة من العجين». اهـ.

وقال^(٢): «وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام، لا علم الحديث ولا الفقه والتفسير ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق، كشيوخ أهل الكتاب». اهـ.

(١) منهاج السنة (٧/٢٨٦ - ٢٨٧).

(٢) منهاج السنة (٥/١٦٣ - ١٦٤).

وقال أيضاً^(١) :

«والرافضة لا تعني بحفظ القرآن، ومعرفة معانيه وتفسيره، وطلب الأدلة الدالة على معانيه، ولا تعتني أيضاً بحديث رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحه من سقيم، والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين، حتى تعرف مأخذهم ومسالكهم، ويُرد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل عمدتهم آثار تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدق وكذب». اهـ.

وقال أيضاً^(٢) :

«ولا ريب أن الرافضة أجهل وأقل من أن يُناظروا علماء السنة، لكن يُناظر بعضهم بعضاً، كما يتناظرون دائماً في المعدوم هل هو شيء أو ليس بشيء». اهـ.

وقال عنهم أيضاً^(٣) :

«ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه والدين الذين يُرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث ولا في أئمة الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة المنصورة جيش رافضي، ولا في الملوك الذين نصرُوا الإسلام وأقاموه وجاهدوا عدوه من هو رافضي، ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محمودة من هو رافضي.

وأكثر ما تجد الرافضة إما في الزنادقة المنافقين الملحدين، وإما في جُهاال ليس لهم علم لا بالمنقولات ولا بالمعقولات، قد نشأوا بالبوادي

(١) منهاج السنة (٢/٢٣٤).

(٢) منهاج السنة (٢/٨٠ - ٨١).

(٣) منهاج السنة (٢/٨٠ - ٨١).

والجبال، أو تحيَّزوا عن المسلمين فلم يجالسوا أهل العلم والدين، وإما في ذوي الأهواء ممن قد حصل له بذلك رياسة ومال، أو له نسب يتعصَّب له كفعل أهل الجاهلية.

وأما من هو عند المسلمين من أهل العلم والدين، فليس في هؤلاء رافضي لظهور الجهل والظلم في قولهم، وتجد ظهور الرفض في شر الطوائف كالنصيرية والإسماعيلية والملاحدة الطرقية». اهـ.

والمناظرة من شروطها الرد إلى كليات متفق عليها، وهذا مفقود مع الرافضة فلا يمكن أن تتنظم معهم مناظرة.

قال العلامة بكر أبو زيد^(١):

«واعلم أن كل الفرق تمكن مناظرتها إلا الرافضة، لأنه لا بد للمتناظرين من أصل يرجعان إليه (الكتاب والسنة). وهم لا يؤمنون بالسنة إلا ما كان من طريق آل البيت، وأن القرآن فيه تحريف ونقص...»

ولهذا لا تباحثهم في الأصول أو الفروع ما لم تقرهم على المرجع في المناظرة، ولن يُقروك فتقطع المناظرة من أصلها، فاحفظ بهذه الفائدة واحذر منهم التقية، والله أعلم». اهـ.

فإن قلت إننا نقرأ كتبهم ونسمع ردودهم فنجدهم أحياناً يستدلون بالقرآن وبأصول أهل السنة الحديثية كمسند أحمد وصحيح البخاري وغيره؟!

فالجواب: أن هؤلاء إنما يفعلون ذلك تقية، مع ما في نقولهم من

(١) التعالم ص ١١٢ تنمة حاشية رقم ١ من ص ١١١.

الكذب والزيادة والتحريف ما هو معلوم لمن له خبرة بهم، قال الحافظ الذهبي في شأنهم^(١):

«تراهم دائماً يحتجون بالموضوعات ويكذبون بالصحاح، وإذا استشعروا أدنى خوف لزموا التقية وعظّموا الصحيحين، وعظّموا السنة ولعنوا الرفض وأنكروا، فيعلنون بلعن أنفسهم شيئاً ما يفعله اليهود ولا المجوس بأنفسهم.

والجهل بفنونه (يعني الحديث) غالب على مشايخهم وفضلائهم، فما الظن بعامتهم، فما الظن بأهل البر والحيل منهم، فإنهم جاهلية جهلاً، وحرر مستنفرة فالحمد لله على الهداية». اهـ.

واعلم أن الرافضة وغيرهم من أهل البدع والفلاسفة والمتكلمين إنما احتجاجهم بالقرآن والسنة دفعا للخصم، لا اعتداءً به واعتماداً عليه^(٢).

* * *

(١) ترتيب الموضوعات ص ١٢٤.

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٣٥٥).

السفيه

٤

السفيه لا رشد في أقواله وأفعاله، فمثل هذا كيف يُرجى تلمس الحق في مناظرته؟!

وهذا الصنف من الناس تُهيج المناظرة خبيء نفسه، فتراه يُطلق لسانه في سب وتقييح مناظره.

فمناظرة مثل هذا استجلاب للسب لك كمن يسب أبا الرجل ليسب أباه، وتمكين هذا منك سخف واحتمال للذل والصغار.

وقد أمر الله بالإعراض عن السفهاء: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقال سبحانه: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

قال العلامة عبدالحميد بن باديس^(١): «فعلى المؤمن أن يكون حاضر البال بهذه الآية عندما تسوق إليه الأقدار جاهلاً، فيخاطبه بما لا يرضيه حتى يسلم من شره، ويكسر من شرته، فيسلم له عرضه ومروءته ودينه، ويسلم ذلك الجاهل أيضاً من اللجاج في الشر، والتمادي فيه». اهـ.

قال معاوية رضي الله عنه^(٢): «فأما السفيه فلا يؤمن على الشر، ولا يُرجى للنصيحة». اهـ.

(١) آثار ابن باديس (١/٤٤١).

(٢) الفنون (١/٧٦).

وقال أبو الوليد الباجي^(١) : «ولا يناظر من عادته التسفه في الكلام، ولا من عادته التفضيع، فإنه لا يستفيد بكلامه فائدة». اهـ.

وقال ابن عبد البر^(٢) : «كان يُقال : لا تمار حليماً ولا سفيهاً، فإن الحليم يغلبك، والسفيه يؤذك». اهـ.

ولذلك كان الأئمة يفرون من مناظرة هذا الصنف فرارهم من الأسد.

قال الشاعر^(٣) :

لا ترجعن إلى السفیه خطابه إلا جواب تحية حياكها
فمتى تُحركه تُحرك جيفة تزدد نتناً إن أردت حراكها

وقال العلامة محمد البشير الإبراهيمي^(٤) : «وماذا يقول العقلاء فيمن نبخته الكلاب جرياً على عادتها، ونزوعاً إلى طبيعتها، فقطع وقته في مجاراتها ومكايدها كما يكاید العاقل العاقل؟ لا شك أنهم يقولون: إن عقله كعقول الكلاب».

وهذا محمد بن أبي الفرج الكتاني المشهور بالذكي كان يبسط لسانه في الكلام فيمن يعارضه ولذلك اجتنب مناظرته الفقهاء.

قال عنه السيوطي^(٥) :

«وجرت له مخاصمات مع جماعة من الأئمة آلت إلى طعنه فيهم، وبسط لسانه بما لا يليق بهم، وحضر مرة إملاء محمد بن منصور

(١) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

(٢) بهجة المجالس (٤٢٩/٢).

(٣) الحلم لابن أبي الدنيا ص ٣٢، بواسطة «الهمة العالية» ص ٦٣.

(٤) آثار البشير (٤٠٨/١).

(٥) بغية الوعاة (١/٢١٠).

السمعاني، فأملى المجلس، فأخذ عليه الذكي شيئاً، وقال: ليس كما تقول، بل هو كذا، فقال السمعاني: اكتبوا كما قال، فهو أعرف به، فغيروا تلك الكلمة، وكتبوا كما قال الذكي، فبعد ساعة قال: يا سيدي أنا سهوت والصواب ما أملت، فقال: غيروه، واجعلوا كما كان، ففعلوا.

فلما فرغ من الإملاء وقام الذكي، قال السمعاني: ظن المغربي أنني أنازعه في الكلام، حتى يبسط لسانه فيّ كما بسطه في غيري، فسكت حتى عرف الحق ورجع». اهـ.

* * *

غريب ومتقلب الطباع



بعض النفوس فيها مكامن خبيثة رديئة، والمعارضة والمناظرة والردود تهيج هذه المكامن، والعاقل يملك نفسه عند ورود هذه المهيجات فيثبت نفسه عند الخير ويلزمه، ويُعرض عن الشر.

وبعض النفوس غريبة الطباع تتحول من حال إلى حال مع هذه المهيجات، تملكه ولا يملكها، تصول على العباد، تخرج عن حد الاعتدال والاستقامة، تهذي بما يجدي وما لا يجدي، فمناظرة مثل هذا غير محمودة العواقب.

قال ابن عقيل الحنبلي^(١): «احذر ممن إذا غلبت عليه حال من الأحوال، استحال حتى لم يظهر فيه تقييد العقل عن الشطح، وإن غضب تأسد، فلم يبق فيه ما يكفه عن الصول، وإن اعتراه الهم، خرج بصورة رخم ساقطاً على ما وجد من المطاعم، لا يلوي عن تناول المستقذرات في الطبع والمكروهات في الشرع، وإن عرّض بها طالب الحق ومقتضى الشرع راغ روغان الثعلب، لا يمزج روغانه ثبات، ولا إصغاء إلى إذعان، ولا استجابة لهذا الشأن، فهذا لا يُدّخر عنده الإحسان، لأنه كالوعاء المخترق، ولا يُرجى منه الخير.

فاحذر معاشرة أمثاله، فإنها من أعظم الأخطار، ومجموع هذا في كلمة: لا تعاشر متلوناً». اهـ.

(١) الفنون (١/٤١٤).

المتعنت

٦

المتعنت هو الذي يناظر وقد فسد قصده، فليس مقصوده طلب الحق وقبوله، ولو كان على لسان مخالفه بل قصده الغلبة، فهذا الصنف من الناس لا يُناظر، وقد كثرت وصايا أهل العلم في ذلك لعدم الجدوى، ولما تؤول إليه من الممارسة.

قال ابن سيرين: «لا تجادل إلا رجلاً إن كلمته رجوت أن يرجع، فأما من كلمته فجادلك فإياك أن تكلمه»^(١). اهـ.

ومجادلة هذا الصنف من الناس تؤول إلى المراء، لأن هذا الصنف من الناس يريد أن ينصر قوله ومذهبه، ولو عُرض بالحجج الواضحة البيّنة ما قبلها.

قال الآجري^(٢): «ومن صفة هذا العالم العاقل إذا عارضه في مجلس العلم والمناظرة بعض من يعلم أنه يريد مناظرته للجدل والمراء والمغالبة لم يسعه مناظرته، لأنه قد علم أنه إنما يريد أن يدفع قوله وينصر مذهب، ولو أتاه بكل حجة مثلها يجب أن يقبلها لم يقبل ذلك ونصر قوله». اهـ.

وقال الشاطبي في شأن نصارى نجران^(٣): «والحاصل أنهم إنما أتوا لمناظرة رسول الله ﷺ ومجادلته، لا يقصدوا إتباع الحق. والجدال على هذا الوجه لا ينقطع». اهـ.

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٨٥).

(٢) أخلاق العلماء ص ٤٢، ٤٣.

(٣) الاعتصام (٢/٢٣٧).

وقال الراغب الأصفهاني^(١) :

«إذا ابتليت بمجادل مهاوش ومساجل مناوش قصده اللجاج لا الحجاج، ومباهاة العلماء ومماراة السفهاء كما قال النبي ﷺ : «من تعلم العلم ليباهي به العلماء أو يماري به السفهاء».

وقد قال الشاعر في مثله :

تراه معداً للخلاف كأنه يرد على أهل الصواب موكل

فحقك أن تفر منه فرارك من الأسود والأسود». اهـ.

والتعنت والمكابرة دليل ضعف الدين والسخف نسأل الله العافية والسلامة، قال أبو محمد ابن حزم^(٢) :

«وإياك وسؤال المتعنت «المعيب» ومراجعة المكابر الذي يطلب الغلبة بغير علم، فهما خلُقاً سوء، دليلان على قلة الدين وكثرة الفضول وضعف العقل وقوة السخف، وحسبنا الله ونعم الوكيل». اهـ.

والأصل في الإعراض عن مجادلة المعاند التأسّي برسول الله ﷺ في الإعراض عن مجادلة اليهود لما سألوه عن الروح.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي^(٣) :

«وإنما جاءت اليهود بعنادها إلى رسول الله ﷺ فسألته عنها بطنة وعادة، لم تزل تتناظر بفسادها، مقصدها أن يقول لهم النبي ﷺ : «هي

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٢٦١.

(٢) مداواة النفوس ص ٨٤.

(٣) العواصم من القواصم ص ٢٨.

كذا»، فيراجعونه فيه، ويجادلونه عليها، فأمر الله أن يردعهم عنها صيانة له عن تشفيهم بما لا يعلمونه، ولا يفتقرون إليه ولا يحتاجونه». اهـ.

وقال ابن عقيل الحنبلي^(١): «وإذا كان الخصم معروفاً بالمجون في الجدل، وقلة الاكتراث بما يقول ويقال له، ليس غرضه إقامة حجة ولا نصره ديانة، وإنما يريد المطالبة والمباهاة، وأن يقال: علا قرنه وغلب خصمه أو قطع خصمه، فينبغي أن يُجتنب وتُحذر مكالمته، فليس يحصل بمناظرته دين ولا دنيا، وربما أورد على خصمه ما يُخجله ولا يستحسن مكافأته عليه، فينقطع في يده، ويكون في انقطاعه فتنة لمن حضره». اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني^(٢):

«وعليك أن لا تفتح بالمناظرة من تعلمه متعنتاً، لأن كلام المتعنت ومن لا يقصد مرضاة الله في تعرف الحق والحقيقة بما تقوله: يورث المباهاة والضجر وحزن القلب، وتعدي حدود الله سبحانه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وإن لم تعلمه كذلك حتى فاتحته بالكلام ثم علمته عليه، وجب عليك الإمساك عن مناظرته، فإن رأيت نصره دين الله سبحانه في الإمساك عنه زدت في الحد وبالغت في التحرز عنه». اهـ.

لكن هذا الصنف من الناس قد يُناظر على سبيل الاضطرار لا على سبيل الاختيار، فيُناظر دفعاً لشره.

(١) الواضح في أصول الفقه (١/٥٢٠).

(٢) الكافية في الجدل ص ٥٣٢.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«المُخاطَب بالمناظرة إذا ناظره العالم المُبين للحجة: إما أن يكون ممن يفهم الحق ويقبله، فهذا إذا يُبَيَّن له الحق فهمه وقبله، وإما أن يكون ممن لا يقبله إذا فهمه، أوليس له غرض في فهمه، بل قصده مجرد الرَّد له، فهذا إذا نُوظِر بالحجة انكف شره عن الناس وعداوته». اهـ.

* * *

(١) درء تعارض العقل والنقل ص (١٦٧/٧ - ١٦٨).

المتطفل

٧

المتطفل هو الذي يتلهى بالمناظرة لا يقصد بها تمييز الحق من الباطل، بل غالب هذا الصنف من الناس لا رسوخ عنده في العلم حتى يُتَنَفَّعَ من مناظرته، بل هم بَطَّالُونَ قصدهم العبث.

فلا تُمكن هذا الصنف من مناظرتك، فإن مناظرة هذا الصنف شؤم ووبال. وهؤلاء يثبون على أهل العلم حين تذاكرهم للمسائل العلمية، فيجعلون مجالس المذاكرة فرصة لإقحام أنفسهم في غمرة هذه المذاكرات العلمية.

قال إمام الحرمين الجويني^(١):

«وقوم دأبهم التطفل في المناظرة يستكفون عن السؤال، أو لقصورهم فيه، ولم يبلغوا مبلغ أن يُسألوا، وربما لا يفهمون أكثر ما جرى، ينتظرون فرصة أحد الخصمين على الآخر فيأخذون في الشغب والصياح، إيهاماً منهم لمن حضر المجلس من العوام وأهل النقض أنهم من جملتهم، وهم صفر من صناعتهم. فهؤلاء يُعدون في جملة أهل الجدل والنظر». اهـ.

وقال أبو ثور^(٢): «كنت من أصحاب محمد بن الحسن فلما قدم الشافعي جئت كالمستهزئ فسألته عن مسألة من الدور فلم يجبني، وأخذ في مسألة من فروع الصلاة، فما كان بعد شهر وعلم الشافعي أنه قد لزمته للتعلم قال: خذ مسألتك في الدور فإني إنما منعني أن أجيبك يومئذ أنك كنت متعباً». اهـ.

(١) الكافية في الجدل ص ٥٥٩.

(٢) مناقب الأئمة المجتهدين ص ١٥٢.

الظالم

٨

الظلم في المناظرات مفسدٌ لها، فالله عزَّ وجل أنزل الميزان لتوزن الأمور بالقسط وتعرف المتماثلات والمختلفات، والظالم يُعطل الميزان عن بيان الحق.

فالمناظرة لا تنفع إلا مع العدول. قال الخطيب البغدادي^(١) : «فإنه لا يُقدر على نصرته الحق إلا مع الإنصاف وترك التعنت والإجحاف». اهـ. ولذلك أوصى العلماء بمناظرة العدول المنصفين والفرار من الظالمين، قال القحطاني^(٢) :

ناظر أديباً مُنصفاً لك عاقلاً وأنصفه أنت بحسب ما تريان

وقال أبو الوليد الباجي^(٣) : «ولا يناظر من لا يُنصف من نفسه». اهـ.

وقال ابن حزم^(٤) : «واحذر من كل ما لا يُنصف وكل من لا يفهم، ولا تكلم إلا من ترجو انصافه وفهمه». اهـ.

وكان العلماء يفرون من مناظرة من لا ينصف من نفسه، لأن مع عدم الإنصاف يحصل الاعتساف، ولا ينتزع الحق من مثل هذا إلا بشغب وإساءة وإلى غير ذلك مما هو مذموم شرعاً.

(١) الفقيه والمتفقه (٢/٢٨).

(٢) النونية ص ٤٠.

(٣) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

(٤) التقريب لحد المنطق ص ١٩٦.

قال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي^(١): «ومن عُرف من عادته ظلم خصمه، فليس ينبغي أن يُكَلِّم إلا أن يرجع إلى الإنصاف، أو يدفع إلى ذلك حال، فيحترز منه غاية الاحتراز». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «والمناظرة والمحااجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه، وهو المسفسط والمقرمط، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم، وهو المعرض عن النظر والاستدلال». اهـ.

* * *

(١) الواضح في أصول الفقه (٥١٦/١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠٩/٤).

المجبول على الخلاف

٩

هناك أقوام مجبولون على حب المخالفة، يُعارض من أمامه إذا ذكر مذهبه لا لضعفه ومجانبته للصواب، ولكن حُباً للمخالفة.

فهذا الصنف من الناس مذهبه مخالفة ومعاكسة الغير، فهو لا يتصر لقول يعتقد صحته، بل تراه يُعارض ويُلاحي الغير لأن هذا طبعه.

وهذا الصنف من الناس إذا جالس من قال بقوله في مجلس آخر لا يستحي من معارضته ونقض ما كان يذهب إليه بالأمس.

قال ابن حزم^(١): «واحذر من مكالمة من ليس مذهبه إلا المضادة والمخالفة». اهـ.

وقد حذر العلماء من مخاصمة ومنازلة من كان هذا شأنه، ويتنوا كيفية معاملته.

قال أبو بكر الطرطوشي^(٢): «وإذا رأيت إنساناً جُبِلَ على الخلاف، إن قلت لا، قال نعم، وإن قلت نعم، قال لا، فألحقه بعالم الحمير، فإن دأب الحمار إن أدنيته بَعْدَ، وإن أبعدته قَرُبَ، وأنت تستمتع بالحمار ولا تسبه ولا تفارقه، فاستمتع أيضاً بهذا الإنسان ولا تسبه ولا تفارقه». اهـ.

* * *

(١) التقريب لحد المنطق ص ١٩٦.

(٢) سراج الملوك ص ٢٥٩.

المقلد



المقلد أخذ قول غيره من غير معرفة بدليل قوله، فمثل هذا لا يعرف دليل القول الذي انتحله، فضلاً عن أن يعرف قول مخالفه، أو أن يتمكن من المقابلة بين الأقوال المختلفة ووزنها بميزان الشريعة، وترجيح الراجح منها.

وسبب التقليد يرجع إلى الكسل أو حسن الظن بالمقلد أو الجهل، قال أبو بكر الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)^(١): «وآفة العلوم التقليد، ويبان ذلك إما إيثار الدعة وترك الدأب، وإما حسن الظن بالمتقدم».

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي^(٢): «صحة المذهب لا تتبين من فساده باعتقاد المعتقد له وشدة تمسكه به، وإنما يتميز صحيح المذهب من فاسدها، وحققها من باطلها بالأدلة الكاشفة عن أحوالها، والممييزة بين أحكامها، وذلك معدوم في المقلد، لأنه متبع لقول لا يعرف صحته من فساده، وإنما اعتقده لقول مقلده به».

فإن زعم صاحب التقليد أنه يعرف صحة القول الذي قلده فيه، ويعلم أنه حق، وأن اعتقاده واجب، فذلك باطل منه، لأن العلم بذلك لا يكون إلا بالنظر في الأدلة التي هي طريق العلم به، فإذا عدل عنها علمنا بطلان دعواه للعلم بصحة ما قلده فيه».

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٣٩.

(٢) فصول مختارة في الأصول ص ٣٠٢.

فمن كان مقلداً لغيره فلا ينبغي له أن يستشرف للمناظرات، كما لا ينبغي لأحد أن يفتاحه في مناظرة أو مجادلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) رحمه الله: «من كان مقلداً لزم حل التقليد، فلم يُرجح ولم يُزيّف ولم يُصوّب ولم يُخطئ، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه، فقبل ما تبين أنه حق، ورد ما تبين أنه باطل، ووقف ما لم يتبين له أحد الأمرين».

وقال ابن القيم رحمه الله^(٢): «وأما الجاهل المقلد فلا تعباً به ولا يسوءك سبه وتكفيره وتضليله، فإنه كنباح الكلب، فلا تجعل للكلب عندك قدراً أن ترد عليه كلما نبج عليك، ودعه يفرح بنباحه وافرح أنت بما فضلت به عليه من العلم والإيمان والهدى، واجعل الإعراض عنه من بعض شكر نعمة الله التي ساقها إليك وأنعم بها عليك».

وقال العلامة صديق حسن خان رحمه الله^(٣): «إن المقلد ليس ممن يعقل حجج الله إذا جاءت فضلاً عن أن يعرف الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، والراجح من المرجوح، بل لا ينبغي أن يُنسب المقلد إلى العلم مطلقاً». اهـ.

* * *

(١) الفتاوى الكبرى (١/١٧٥).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/١١٥٨).

(٣) ظفر اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي ص ٤٩.

الباب الخامس

الفصل الثاني

الناكصون عن المناظرة

الناكسون عن المناظرة

مما تجدر الإشارة إليه مما يتعلّق بهذا الفصل أن بعض العاجزين وضعاف العلم يفر من مناظرة من يعلم أنه يقطعهم ويظهر خطأهم وانحرافهم، ثم يُوهم من حوله أنه ما استجاب إلى مناظرة خصمه لأنه أحد أصناف من لا يُناظر.

والعارفون بأحوال الخصمين لا شك أنه لا تنطلي عليهم مثل هذه التمويهات ويعلمون حقيقة الأمر على ما هو عليه.

فهذا ابن عباس رضي الله عنهما لما ذهب إلى الخوارج ليناظرهم قال أحد رؤوسهم: لا تجادلوه، هذا ممن قال الله فيهم: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]^(١).

وأشد الناس هروباً من المناظرة هم أهل البدع العملية، قال الشاطبي^(٢): «أرباب البدع العملية لا يُحبون أن يناظروا أحداً، ولا يفاتحون عالماً ولا غيره فيما يبتغون، خوفاً من الفضيحة أن لا يجدوا مستنداً شرعياً، وإنما شأنهم إذا وجدوا عالماً أو لقوه أن يصانعوا، وإذا وجدوا جاهلاً عامياً ألقوا عليه في الشريعة الظاهرة إشكالات حتى يزلزلوهم ويخلطوا عليهم، ويلبسوا دينهم، فإذا عرفوا منهم الحيرة والالتباس ألقوا إليهم من بدعهم على التدرّج شيئاً فشيئاً، واذموا أهل العلم بأنهم المُنكِبون عليها، وأن هذه الطائفة هم أهل الله وخاصته». اهـ.

(١) المعرفة والتاريخ (١/٥٢٣).

(٢) الاعتصام (٢/١٥١).

وقال القاضي أبو بكر بن العربي^(١): «فإن المبتدع إذا استدلت عليه شغب عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلاً، فإن الله تعالى لم يجعل له على الباطل دليلاً». اهـ.

وقال ابن القيم عن مناظرة النصارى^(٢): «ولا يهرب عن مجادلهم إلا عاجز عن إقامة الحجة». اهـ.

وفضلاً عن نكوص المبتدعة عن المناظرة، فإن كثيراً منهم يستتر ببدعته ولا يتجاسر على إظهارها عند من لا يقبلها، ولو كان من أرباب الدولة وأهل الصولة والجولة، والسبب في ذلك هو ذلة البدعة.

قال موفق الدين ابن قدامة^(٣): «ومن العجب أنهم لا يتجاسرون على إظهار قولهم، ولا التصريح به إلا في الخلوات، ولو أنهم ولاة الأمر وأرباب الدولة، وإذا حكيت عنهم مقالاتهم التي يعتقدونها كرهوا ذلك وأنكروه، وكابروا عليه، ولا يتظاهرون إلا بتعظيم القرآن وتبجيل المصاحف والقيام لها عند رؤيتها، وفي الخلوات يقولون: ما فيها إلا الورق والمداد، وأي شيء فيها؟».

وهذا فعل الزنادقة.

ولقد حكيت عن الذي جرت المناظرة بيني وبينه بعضهم ما قاله، فنقل إليه ذلك، فغضب وشق عليه، وهو من أكبر ولاة البلد، ما أفصح لي بمقالته حتى خلوت معه، وقال أريد أن أقول لك أقصى ما في نفسي

(١) العواصم من القواصم ص ٢٥١.

(٢) زاد المعاد (٦٣٩/٣).

(٣) حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة ص ٣٤ - ٣٥.

وتقول لي أقصى ما في نفسك، وصرح لي بمقاتلهم على ما حكيناه نحن، ولما ألزمته بعض الآيات الدالة على أن القرآن القديم، قلت: ولنا قرآنان؟ قال: نعم، وأي شيء يكون إذا كان لنا قرآنان؟ ثم غضب لما حكيتُ عنه هذا القول.

وقال بعض أصحابنا: أنتم ولاية الأمر، وأرياب الدولة، فما الذي يمنعكم من إظهار مقاتلكم لعامة الناس، ودعاء الناس إلى القول بها بينهم؟ فبُهِت ولم يجب إلي.

ولا نعرف في أهل البدع طائفة يكتمون مقاتلهم، ولا يتجاسرون على إظهارها إلا الزنادقة والأشعرية». اهـ.

وقال الشوكاني رحمه الله^(١): «لا يستطيع المبتدع في الصفات أن يتظاهر ببدعته، بل يكتمونها كما تتكتم الزنادقة بكفرهم، وهكذا سائر المبتدعين في الدين على اختلاف البدع، وتفاوت المقالات الباطلة». اهـ.

* * *

(١) التحف في مذاهب السلف ص ٤٥.

الباب الخامس

الفصل الثالث

ما لا تجري فيه المناظرة

ما لا تجري فيه المناظرة

أولاً: العقيدة:

وردت نصوص يُفهم من مجموعها الزجر عن المناظرة في مسائل العقيدة، منها قول النبي ﷺ: «وإذا ذكر القدر فأمسكوا»^(١)، ومنها قول النبي ﷺ: «مراء في القرآن كفر»^(٢).

ومنها ما جاء في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال: هجرت إلى النبي ﷺ يوماً: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية فخرج علينا رسول الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال:

«إنما أهلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»^(٣).

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله وليتته»^(٤).

ومن أجل هذه النصوص انتزع جماعة من السلف التحذير من المناظرة في مسائل العقيدة.

(١) سبق تخريجه ص ١١٠.

(٢) سبق تخريجه ص ١١٦.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٤.

(٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق باب صنعة إبليس وجنوده (٣٣٦/٦) - رقم ٣٢٢٧ (د) واللفظ له ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (١/١١٩، ١٢٠ - رقم ١٣٤).

وقال عثمان بن سعيد بن أشكاب: سألت إسحاق بن إبراهيم بنيسابور عن اللفظ بالقرآن فقال: «لا ينبغي أن يناظر في هذا، القرآن كلام الله غير مخلوق»^(١). اهـ.

وقال الأوزاعي: «كان مكحول والزهري يقولان في أحاديث صفات الله»^(٢): «أمروا هذه الأحاديث كما جاءت ولا تتناظروا فيها». اهـ

وقال الإمام أحمد في رسالته لعبدوس العطار في صفة الكلام^(٣): «إن كلام الله ليس ببائن منه، وليس منه شيء مخلوق، وإياك ومناظرة من أحدث فيه». اهـ.

وقال أيضاً في الرسالة نفسها في الرؤية^(٤): «ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً». اهـ.

وقال أبو إسماعيل الصابوني عن أهل الحديث^(٥): «ويتقون الجدل في الله والخصومات فيه». اهـ.

وقال الحافظ بن عبد البر^(٦):

«وتناظر القوم وتجادلوا في الفقه، ونهوا عن الجدل في الاعتقاد». اهـ.

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (رقم ١١ - ص ١٠).

(٢) الاعتصام (٢/٢٣٦).

(٣) أصول السنة ص ٤٩.

(٤) أصول السنة ص ٥٢.

(٥) عقيدة السلف أصحاب الحديث (رقم ١٥٨ - ص ٩٩).

(٦) جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩.

وقال البغوي^(١): «واتفق علماء السلف من أهل السنة على النهي عن الجدل والخصومات في الصفات، وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام وتعلمه». اهـ.

وقال البربهاري رحمه الله^(٢):

«والكلام والجدال والخصومة في القدر خاصة منهى عنه عند جميع الفرق لأن القدر سر الله، ونهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، وكرهه العلماء وأهل الورع، ونهوا عن الجدل في القدر، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء، وتسكت عما سوى ذلك». اهـ.

وإذا تأملت نصوصاً أخرى وجدتها تدل على جواز المناظرة في مسائل العقيدة، منها مناظرة إبراهيم عليه السلام للصابئة في عبادة الكواكب، ومنها مناظرة موسى لآدم عليهما السلام في مسألة القدر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨].

قال الشوكاني^(٣): «ومعنى اللفظ: ومن الناس فريق يجادل في الله، فيدخل في ذلك كل مجادل في ذات الله، أو صفاته أو شرائعه الواضحة». اهـ.

(١) شرح السنة (٢/٢١٦).

(٢) شرح السنة ص ٨٨ - رقم ٧١.

(٣) فتح القدير (٣/٤٣٩).

فدلّت الآية بمفهوم المخالفة على جواز المجادلة في ذات الله أو في صفاته إذا كان بعلم وحق.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(١): «واعلم أنه يفهم من دليل خطاب هذه الآية الكريمة، أعني مفهوم مخالفتها أنه من يجادل بعلم على ضوء هدى وكتاب منير كهذا القرآن العظيم، ليحق الحق ويبطل الباطل بتلك المجادلة الحسنة أن ذلك سائغ محمود لأن مفهوم قوله: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أنه إن كان بعلم فالأمر بخلاف ذلك». اهـ.

ومنها مناظرة إبراهيم عليه السلام للنمرود في البعث، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبرَهِيمُ رَبِّىَ الَّذِى يُعْبَدُ وَيُمَيِّتُ قَالَ أَنَا أُحْيِ وَأُمِيتُ قَالَ إِبرَهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمُشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

قال الطاهر بن عاشور^(٢): «والآية دليل على جواز المجادلة والمناظرة في إثبات العقائد، والقرآن مملوء بذلك، وأما ما نهي عنه من الجدل فهو جدال المكابرة والتعصب وترويج الباطل والخطأ». اهـ.

ومناظرات السلف في العقيدة كثيرة معلومة، ومنها أيضاً مناظراتهم في القدر، قال عبدالملك الميموني: سمعت أبا عبدالله يناظر خالد بن خدّاش - يعني في القدر -^(٣).

(١) أضواء البيان (١٧/٥).

(٢) التحرير والتنوير (٣٤/٣).

(٣) السنة للخلال (٥٤٩/١).

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن، لماذا زجر السلف عن المناظرة في العقيدة مع ثبوت مشروعيتها؟

السبب في ذلك والله أعلم، أنها تؤول بالمتناظرين إلى المراء في القرآن، أو القدر، أو في أسماء الله وصفاته، والمراء في هذه المسائل قد يُوقع في الكفر، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما^(١):

«ما اجتمع رجلان يختصمان فافترقا حتى يفتريا على الله عز وجل».

وهذا هو مفهوم قول النبي ﷺ: «مراء في القرآن كفر»^(٢).

قال البغوي^(٣): «اختلفوا في تأويله، فقليل معنى المراء: الشك كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ﴾ [هود: ١٧]، أي في شك، وقيل: المراء هو الجدل المشكك، وذلك أنه إذا جادل فيه أداه إلى أن يرتاب في الآي المتشابهة منه، فيؤديه ذلك إلى الجحود، فسمّاه كفراً باسم ما يُخشى من عاقبته إلا من عصمه الله». اهـ.

وقال ولي الله الدهولي^(٤): «يحرم الجدل في القرآن وهو أن يرد الحكم المنصوص بشبهة يجدها في نفسه قوله ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض».

أقول يحرم التدارؤ بالقرآن، وهو أن يستدل واحد بآية فيرده آخر بآية أخرى طلباً لإثبات مذهب نفسه وهدم وضع صاحبه، أو ذهاباً إلى نصرته مذهب بعض الأئمة على مذهب بعض، ولا يكون جامع الهمة على ظهور الصواب والتدارؤ بالسنة، مثل ذلك». اهـ.

(١) الإبانة (٥١٩/٢).

(٢) سبق تخريجه ص ١١٤.

(٣) شرح السنة (٢٦١/١).

(٤) الحجة البالغة ص ٣٨٩.

ويقرر الحافظ ابن عبد البر هذا المعنى ويقول^(١):

«ونهبوا عن الجدال في الاعتقاد، لأنه يؤول إلى الانسلاخ من الدين.
ألا ترى مناظرة بشر في قوله عز وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا
هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] حين قال: هو بذاته في كل مكان!!

فقال له خصمه: هو في قلنسوتك وفي حشك وفي جوف حمارك.
تعالى الله عما يقولون.

حكى ذلك وكيع رحمه الله، وأنا والله أكره أن أحكي كلامهم، قبّحهم
الله.

فمن أجل هذا وشبهه نهى العلماء. اهـ.

وقال أبو عبد الله الحليمي^(٢): «فلهذا حرم المراء في القرآن وسمي
كفرًا، لأنه يشرف بصاحبه على الكفر، فإن ذلك إن كان في نفي حرف
وإثباته، أو نفي كلمة وإثباتها، لكن الراجح من التماذي بير عن الحق
بعدما تبين له كفرًا، لأنه إما أن يكون منكر شيء في القرآن، أو يكون
يدع زيادة فيه، والله أعلم. اهـ.

وأما النهي عن الجدال في القدر فالجواب عنه كما قال الحافظ ابن
رجب الحنبلي رحمه الله^(٣):

«والنهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه:

١ - منها ضرب كتاب الله بعضه ببعض فينتزع المثبت للقدر بآية والنافي
له بأخرى ويقع التجادل في ذلك.

(١) جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩ - ٤٢٠.

(٢) المنهاج في شعب الإيمان (٢/٣٣٦).

(٣) فضل علم السلف على علم الخلف ص ٢٧، ٢٨.

وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ غضب من ذلك ونهى عنه.

وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه، وقد نهي عن ذلك.
٢ - ومنها الخوض في القدر إثباتاً ونفيّاً بالأقيسة العقلية، كقول القدرية:

لو قدر وقضى ثم عذب كان ظالماً، وقول من خالفهم: أن الله جبر العباد على أفعالهم ونحو ذلك.

٣ - ومنها الخوض في سر القدر، وقد ورد النهي عن علي وغيره من السلف، فإن العباد لا يطلعون على حقيقة ذلك». اهـ.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد أجاب عنه الخطابي بقوله^(١):
«وجه هذا الحديث أن الشيطان إذا وسوس بذلك فاستعاذ الشخص بالله منه وكف عن مطاولته في ذلك اندفع، وهذا بخلاف ما لو تعرض أحد من البشر بذلك فإنه يمكن قطعه بالحجة والبرهان، والفرق بينهما أن الآدمي يقع منه الكلام بالسؤال والجواب والحال معه محصور، فإذا راعى الطريقة وأصاب الحجة انقطع، وأما الشيطان فليس لو سوسته انتهاء، بل كلما ألزم حجة راغ إلى غيرها إلى أن يفضي بالمرء إلى الحيرة، نعوذ بالله من ذلك». اهـ.

وأجاب عنه أيضاً العلامة السعدي فقال^(٢): «وأمره أن ينتهي، وأن يعلم أن هذا سؤال باطل شرعاً وعقلاً، وهو من باب المكابرة والمباهة، لأنه تعالى واجب الوجود ووجود كل شيء بإيجاده».

(١) فتح الباري (٩/٣٤١).

(٢) الدرة البهية شرح القصيدة التائية ص ٣٨.

وقد رخص بعض العلماء في المناظرة في أمور العقيدة ومنها القدر إذا كان على جهة التعرف والتعلم لما جاءت به الشريعة، وأمنت الشرور المذكورة التي حذر منها السلف.

قال أبو عبد الله الحلي^(١): «فإن قيل أو ما يجوز المباحثة والمناظرة في القرآن والمعاني.

قيل: يجوز، والمرء غيرهما، وإنما المرء الإصدار على التغليب والتضليل وترك الادعاء لما يقام من الحجة.

فأما المباحثة التي لا يكاد المشكل ينصح إلا بها فليست بحرام. والله أعلم». اهـ.

وقال ابن الوزير حرمه الله^(٢):

«ومعنى هذه الأحاديث (يعني النهي عن الخوض في القدر) إن شاء الله تعالى: التحذير من مجارة المبتدعة في القدر، والجدل بغير علم، وبغير حق، المؤدي إلى الباطل، وإثارة الشر كما هو الظاهر من حديث أبي هريرة، وهو قوله ﷺ: «أُخِرَ الكلام في القدر لشرار أمتي في آخر الزمان» فهذا الذي أُخِرَ، هو الخوض فيه على أحد هذه الوجوه الفاسدة، فأما الخوض فيه على جهة التعرف والتعلم لما جاءت به الشريعة، ثم الإيمان به على الوجه المشروع، فإنه لم يُؤخَر هذا لشرار الأمة، بل قد تواتر أن أصحاب رسول الله ﷺ سألوا عنه النبي ﷺ، وخاضوا في معرفته، وفي وجوب الإيمان به كما يأتي ذلك في الفائدة

(١) المنهاج في شعب الإيمان (٢/٣٣٦).

(٢) العواصم والقواصم (٦/١٧٦ - ١٧٨).

الثالثة ، فلم يزرهم رسول الله ﷺ عن ذلك القدر من الخوض فيه لما كان وسيلة إلى الإيمان به ، ولم يكن فيه شيء من شعار المبتدعة ، وكذلك لم يترك الجواب عليه بالقدر الواجب بيانه في ذلك .

وقد احتج الإمام العلامة أبو عمر بن عبد البر على ذلك في كتابه «التمهيد» بحديث محاجة موسى وآدم في القدر ، وهو من أصح الأحاديث كما يأتي بيانه تواتر عن أبي هريرة رفعه إلى رسول الله ﷺ ، ورواه مع أبي هريرة غير واحد ، فله الحمد والمِنة .

وكذلك ورد في الصحيحين من حديث ابن عباس مراجعة عمر بن الخطاب وأبي عبيدة رضي الله عنهما في أمر القدر في أمر الطاعون حين عزم عمر على الرجوع بالمسلمين خوفاً عليهم منه ، فقال أبو عبيدة : أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، وكان يكره خلافه ، نعم نفرٌ من قدر الله إلى قدر الله ، أرايت لو أن لك إبل فهبطت بها وادياً له عدوتان إحداهما مُجدبة ، والأخرى : مخصبة ، لكنت إن رعيتهما في المخصبة رعيتهما بقدر الله ، وإن رعيتهما في المجدبة رعيتهما بقدر الله ، ثم جاء عبدالرحمن بن عوف فروى لهم الحديث في ذلك .

فلم يعب المراجعة عليها أحد من المسلمين ، وكانوا في أعظم جمع من جموعهم .

فدل على أن المحرم بالنصوص ما يدل العقل على المنع منه ، وهو الخوض فيما لا يُعلم من سر الله تعالى فيه ، وعلى وجه المراء وطرائق المبتدعة في تحكيم الرأي ، وتقديمه على الآثار ، وعلى كل وجه يؤدي إلى المفسدة . اهـ .

ثم قال أيضاً^(١): «فالهلاك بالقدر كالهلاك بالكتاب يجب تأويله في كل منهما على الهلاك بسبب التكذيب بهما، إذ التأويل الباطل لهما أو تكلف علم ما لا طريق إليه فيهما كما ذلك كله شعار المبتدعة، وقرينة التجوز واضحة، وهي أن الإيمان بهما واجب، والهلاك المعلق بالواجب لا يكون إلا من بعض الوجوه قطعاً». اهـ.

فإن قلت: إن العلة تجري أيضاً في المسائل الفقهية، فإننا نرى الفقهاء يتناظرون في الفقه، فيقول أحدهم: قال الله تعالى كذا، وقال النبي ﷺ كذا وكذا، فهل يكون هذا من المراء في القرآن؟

فالجواب كما قال العلامة أبو بكر الآجري^(٢):

«معاذ الله، ليس هذا مراء، فإن الفقيه ربما ناظره الرجل في المسألة، فيقول له على جهة البيان والنصيحة حجتنا فيه قال الله تعالى كذا وقال النبي ﷺ، على جهة النصيحة والبيان لا على جهة المماراة، فمن كان هكذا، ولم يرد المغالبة، ولا أن يُخطئ خصمه، ويستظهر عليه سلم». اهـ.

* * *

(١) العواصم والقواصم (١٨١/٩).

(٢) الشريعة (٢٠٨/١).

ثانياً: أحكام السياسة الشرعية:

الحاكم له العمل والفتيا بما تقتضيه المصلحة مما يجري فيه التغيير من الأحكام تبعاً لمصلحة الزمان والمكان كمقادير التعزيرات وصفاتها وأجناسها.

وقد يخالف الحاكم في اجتهاده البعض نظراً لاختلاف أنظارهم في مقتضى المصلحة، فمثل هذا الخلاف لا تجري فيه المناظرة.

فلما اعترض الرافضي على عثمان رضي الله عنه في رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن نفي منها في زمن النبي ﷺ^(١)، قال شيخ الإسلام^(٢): «فيقال: مثل هذا إن جعله اختلافاً جعل كلما حكم خليفة بحكم ونازعه فيه قوم اختلافاً، وقد كان ذكرك لما اختلفوا فيه من الموارث والطلاق وغير ذلك أصح وأنفع، فإن الخلاف في ذلك ثابت منقول عند أهل العلم، ينتفع الناس بذكره والمناظرة فيه، وهو خلاف في أمر كلي يصلح أن تقع فيه المناظرة.

وأما هذه الأمور فغايتها جزئية، ولا تجعل مسائل خلاف يتناظر فيها الناس». اهـ.

* * *

(١) وفي ثبوت دعوى الرافضي نظر، قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٦/٣٥٣): «وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن نفي الحكم باطل». اهـ.

(٢) منهاج السنة (٣٥٢ - ٣٥٣).

الباب السادس

أحوال المتناظرين

طبيعة الإنسان الجدل

طبيعة الإنسان الجدل، ولهذا تجده في الغالب لا يكاد يُورد عليه شيء إلا وينبعث منه باعث للرد والمعارضة، قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤].

قال ابن عطية الأندلسي^(١): «فالإنسان أكثر جدلاً من كل من يجادل من ملائكة وجن وغير ذلك»^(٢). اهـ.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طرده وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلة فقال: ألا تصليان؟ فقلت: يا رسول الله، أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إليّ شيئاً، ثم سمعته وهو مُمول يضرب فخذه وهو يقول: «وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً»^(٣).

قال النووي رحمه الله^(٤): «المختار أنه فخره تعجباً من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذر به». اهـ.

(١) المحرر الوجيز (٤١٦/١٠).

(٢) وربما إبليس يكون أكثر جدلاً، جادل ربه بالباطل لما أمره بالسجود لآدم، وعاد وكرر شبهته الفاسدة أنه أفضل من آدم، وأخذ يُدلل على قوله بتفضيل النار على الطين بضرب من قياس فاسد ومعقول غير صريح.

(٣) رواه البخاري، كتاب التهجد باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل (١٠/٣) - رقم ١١٢٧، ورواه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (١/٥٣٧ - رقم ٧٧٥).

(٤) فتح الباري (١١/٣).

الرجل أقوم حجة من المرأة

الإنسان أجدل من كل من يجادل من غير جنسه، وجنس الإنسان يتفاضل في المجادلة، فالرجل أجدل وأقوم بالحجة من المرأة.

يقول الله تعالى مبيناً ضعف المرأة في المحاجة والمخاصمة والمجادلة ﴿أَوْ مَن يُنَشِّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

قال القرطبي^(١): «قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ أي في المجادلة والإدلاء بالحجة.

قال قتادة: ما تكلمت امرأة ولها حجة إلا جعلتها على نفسها». اهـ.
وقال ابن عطية الأندلسي^(٢): «وقل ما تجد امرأة إلا تفسد الكلام وتخلط المعاني». اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله^(٣): «ثم ذكر سبحانه ضعف هذا الجنس (يعني الإناث) الذي جعلوه لله، وأنه انقص الجنسين، ولهذا يحتاج في كماله إلى الحلية وهو أضعف الجنسين بياناً فقال تعالى: ﴿أَوْ مَن يُنَشِّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾.

فأشار بنشأتهن في الحلية إلى أنهن ناقصات فيحتجن إلى الحلية يكملن بها.

(١) أحكام القرآن (١٦/٧٢).

(٢) المحرر الوجيز (١٤/٢٤٧).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (١/٩٠).

وأنهن عَيَّيات فلا يبين حجتهن وقت الخصومة مع أنه في قوله : ﴿أَوْ مَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحِلْيَةِ﴾ تعريضاً بما وُضعت له الحلية من التزين لمن يفتershهن ويطأهن ، وتعريضاً بأنهن لا يثبتن في الحرب فذكر الحلية التي هي علامة الضعف والعجز». اهـ.

وهذه المفاضلة باعتبار الجنس ، وإلا فقد يوجد في آحاد النساء من هي أجدل من بعض الرجال .

* * *

المفاضلة بين المناظرة ولزوم السكوت

ذكر فيما سبق أدلة مشروعية المجادلة والمناظرة، والبعض ربما يُعرض عن المناظرة مطلقاً ويلزم السكوت ويختاره على المناظرة، لما للمناظرات من آفات كما سبق ذكرها، وتعلقاً بقول النبي ﷺ: «أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققاً»^(١).

قال الطيبي^(٢):

«قوله: «ومن ترك المراء» أي الجدل والمماراة والمجادلة. وقوله: «وهو محق» في ذلك الجدل فتركه كسراً لنفسه كيلا يرتفع على خصمه، وأن لا يظهر له عليه، فتواضع في ذلك مع كونه محققاً فيه، فبني له بيت في وسط الجنة». اهـ.

وقد يُنتزع من قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»^(٣) استحباب ملازمة السكوت واجتناب مجادلة الناس ومخاصمتهم، فهذا شأن الغريب يطلب السلامة. قال الوزير ابن هبيرة^(٤):

«وكذلك عابر السبيل فإنه لا يتدرب ولا يلج في الخصومات مع الناس ولا يشاحنهم ناظراً إلى أن لبثه معهم أياماً يسيرة». اهـ.

(١) رواه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب في حسن الخلق (٥/١٥٠ - رقم ٤٨٠٠) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) شرح المشكاة (٩/١٠٨).

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الرقاق باب قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» (١١/٢٣٣ - رقم ٦٤١٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح (٤/١٤٧١).

وهذا الكلام لا يحسن إعماله مطلقاً، فلا بد من التقييد، نعم هناك من لا يُحسن بك مناظرته، ولا تنتفع بمناظرته، وهناك مسائل واجب فيها الكف عن الممارسة، لما تؤول إليه من جحد الشريعة، أما ما سوى ذلك، فلا يقال إن السكوت سلامة، والسلامة لا يعدلها شيء، وهذا من الورع!

سُئِلَ سفيان بن عيينة عن الورع فقال^(١):

«الورع طلب العلم الذي به يُعرف الورع، وهو عند قوم طول الصمت وقلة الكلام، وما هو كذلك، إن المتكلم العالم أفضل عندنا وأورع من الجاهل الصامت». اهـ.

فالمجادلة لقطع شر المبتدعة وإظهار الحق وصيانة الشريعة من الأهواء والضلالات والأخطاء جهاد، قد يصير فرض عين، فالتكول عنه كالتكول عن الجهاد حال حضور الصف، فكيف يكون هذا ورعاً؟!

قال القرطبي^(٢):

«فأما الجدل فيها (يعني آيات الله) لإيضاح ملتبسها وحل مشكلها ومقادحة أهل العلم في استنباط معانيها ورد أهل الزيغ بها وعنهما فأعظم جهاد في سبيل الله». اهـ.

وقال أبو عبدالله الحليمي (ت: ٤٠٣هـ)^(٣): «فأما الإعراض عن أهل النحل الفاسدة فلا ينبغي لمن كان من أهله، ومن كان من أهله فليست

(١) تهذيب الكمال (١١/١٩٤).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٩٢).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان (٣/٤٠٣).

عنهم، إذا لم يكن كلامهم كلام من يحاج ويجادل، وإنما يريدون التشيع والشغب، إلا أن يخشى من ضعفة المسلمين اعتزازاً بهم وجنوحاً إليهم، فلا ينبغي عند ذلك أن يسكت عنه». اهـ.

لكن لا يُقدم على ذلك من لا يحمل آلة العلم ورد الشبه، شأنه شأن من لا يُحسن حمل السيف.

ذكر عند الأحنف بن قيس الصمت والكلام، فقال قوم: «الصمت أفضل»، فقال الأحنف: «الكلام أفضل لأن الصمت لا يعدو صاحبه، والكلام يتفجع به من سمعه، ومذاكرة الرجال تلقيح لعقولهم»^(١).

وقالوا: السكوت سلامة، والكلام بالخير غنيمة، ومن غنم أفضل ممن سلم»^(٢).

وشيخنا الوالد العلامة محمد الصالح العثيمين حمل الترغيب في الإعراض عن المجادلة في حديث أبي أمامة المذكور على غير المسائل الدينية، فقال رحمه الله^(٣): «وبعض الناس يتخرج من المجادلة حتى وإن كانت حقاً استدلالاً بحديث: «وأنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققاً فيترك هذا الفعل، قلنا: من ترك المراء في دين الله فليس بمحقق إطلاقاً، لأن هذا هزيمة للحق، لكن قد يكون محققاً إذا كان تخاصمه هو وصاحبه في شيء ليس له علاقة بالدين مثلاً، قال: رأيت فلاناً في السوق، ويقول الآخر: بل رأيته في المسجد، ويحصل

(١) بهجة المجالس (١/٥٤).

(٢) بهجة المجالس (١/٥٥).

(٣) كتاب العلم جمع فهد بن ناصر السليمان ص ٢٣٦.

بينهما جدال وخصام فهذه هي المجادلة المذكورة في الحديث، أما من ترك المجادلة في نصرة الحق فليس بمحق إطلاقاً فلا يدخل في الحديث». اهـ.
فالصواب عدم إطلاق القول في المفاضلة بين السكوت والكلام، بل الواجب التفصيل.

قال أبو حاتم ابن حبان^(١): «الكلام وإن كان في وقته حظوة جليلة، فإن الصمت في وقته مرتبة عالية، ومن جُهل بالصمت عَيَ بالمنطق، والإنسان إنما هو صورة ممثلة أو حالة مهملة لولا اللسان، والله جل وعز رفع اللسان على سائر الجوارح، فليس منها شيء أعظم أجراً منه إذا أطاع، ولا أعظم ذنباً منه إذا جنى». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وجماع الأمر في الكلام قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» فقول الخير وهو الواجب أو المستحب خير من السكوت عنه، وما ليس بواجب ولا مستحب، فالسكوت لنفسه». اهـ.

وقال^(٣): «فأمر المؤمن بأحد أمرين: أما قول الخير أو الصمت، ولهذا كان قول الخير خيراً من السكوت عنه، والسكوت عن الشر خيراً من قوله». اهـ.

وقال^(٤): «قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ

(١) روضة العقلاء ص ٤٢.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩٣/٢٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٩/٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٨٠/٦).

يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿النحل: ٧٦﴾. وهذا مثل آخر، فالأول مثل العاجز عن الكلام، وعن الفعل الذي لا يقدر على شيء، والآخر المتكلم الأمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم، فهو عادل في أمره مستقيم في فعله.

فبين أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محموداً، وقد يكون مذموماً، فالمحمود هو الذي يستحق صاحبه الحمد، فلا يستوي هذا والعاجز عن الكلام والفعل». اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله^(١): «وفي اللسان آفتان عظيمتان إن خلص من إحداهما لم يخلص من الأخرى: آفة الكلام، وآفة السكوت، وقد يكون كل منهما أعظم إثماً من الأخرى في وقتها، فالساكت عن الحق شيطان أخرس، عاص لله، وراء مدهن إذا لم يخف على نفسه.

والمتكلم بالباطل شيطان ناطق عاص لله، وأكثر الخلق منحرف في كلامه وسكوته، فهم بين هذين النوعين، وأهل الوسط وهم أهل الصراط المستقيم كفوا ألسنتهم عن الباطل، وأطلقوها فيما يعود عليهم نفعه في الآخرة، فلا ترى أحدهم يتكلم بكلمة تذهب عليه ضائعة بلا منفعة، فضلاً أن تضره في آخرته، وأن العبد ليأتي يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال فيجد لسانه قد هدمها عليه كلها، ويأتي بسيئات أمثال الجبال فيجد لسانه قد هدمها من كثرة ذكر الله وما اتصل به». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب^(٢): «فليس الكلام مأموراً به على الإطلاق ولا السكوت كذلك، بل لا بد من الكلام بالخير والسكوت عن الشر». اهـ.

(١) الجواب الكافي ص ٢٣٩.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ١٤١.

وقال الراغب الأصفهاني في المفاضلة بين النطق والصمت^(١):

«النطق أشرف ما خُصَّ به الإنسان فإنه صورته المعقولة التي بها باين سائر الحيوان ولهذا قال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٣، ٤]، ولم يقل وعَلَّمَهُ الْبَيَانَ، إذ جعل قوله: ﴿عَلَّمَهُ﴾ تفسيراً لقوله ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ تنبيهاً أن خلقه تعالى إياه هو تخصيصه بالبيان الذي لو توهم متوهم مرتفعاً عنه لكانت الإنسانية مرتفعة، ولذلك قيل: ما الإنسان لولا اللسان إلا بهيمة مهملة أو صورة ممثلة، وقيل المرء مخبوء تحت لسانه، وقال الشاعر:

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

أي إذا توهم ارتفاع النطق الذي هو اللسان والقوة الناطقة التي هي بالفؤاد لم يبق إلا صورة اللحم والدم، فإذا كان الإنسان هو الإنسان بذلك فلا شك أن من كان أكثر منه حظاً كان أكثر منه إنسانية.

والصمت من حيث ما هو صمت مذموم، فذلك من صفة الجمادات فضلاً عن الحيوانات وقد جعل الله تعالى بعض الحيوانات بلا صوت وجعل لبعضها صوتاً بلا تركيب.

ومن مدح الصمت فباعتبار من يسيء في الكلام فيقع منه جنایات عظيمة في أمور الدين والدنيا، كما روي أن الإنسان إذا أصبح كفرت أعضاؤه لسانه فتقول:

اتق الله فينا، فإنك إن استقمت استقمنا، وإن اعوججت اعوججنا، فأما إذا أعتبرا بنفسيهما فمحال أن يُقال في الصمت فضل، فضلاً أن يخاير بينه وبين النطق». اهـ.

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٢٦٨، ٢٦٩.

أنواع الحجج

الحجة اسم لما يُحتج ويُستدل به، وقد تكون بحق أو باطل، قال ابن الحنبلي^(١): «وأما الحجة فهي عبارة عن دليل الدعوى، وقد تُطلق على الشبهة لأنها مستند المخالفة». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٢): «وقد ورد القرآن بتسمية ما ليس بحجة في الحقيقة حجة، قال الله تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠].».

وقال أيضاً^(٣): «وإنما سمّاه حجة لأنه يصدر من قائله مصدر الحجاج والاستدلال». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤): «فالحجة اسم لما يُحتج به من حق وباطل كقوله: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾، فإن الظالمين يحتجون عليكم بحجة باطلة، كقول المشركين لما حُوت القبلة إلى الكعبة قد عاد إلى قبلتكم، فسوف يعود إلى ملتكم، فهذه حجة داحضة من الظالمين.

(١) استخراج الجدل من القرآن ص ٦٢.

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٢٤).

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٢٤).

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/٣٦، ٣٧).

ومما يبين ذلك قوله بعد ذلك: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُمْ جُمُوعٌ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ١٦]، فسمّاها حجة وجعلها داحضة، وهؤلاء الذين يحاجون في الله من بعد ما استجيب له هم الكفار من المشركين وأهل الكتاب». اهـ.
وباستقراء النصوص نجد أن الحجة نوعان:

(١) الحجة البالغة:

الحجة البالغة: وهي الحجة الواضحة النيرة التي تكشف الحق وتوضحه بآتم بيان وأوضحه، لا مغالطة فيها بحال.

وهي التي تقطع الخصم وتحججه، فهي بالغة في تحقيق المقصود وهو إظهار الحق، وهي بالغة في وضوح الكلام والمراد منه.

والله عز وجل مختص ومتفرد بالحجة الواضحة مطلقاً وقد بلغت أعلى درجات الحق قوة وبيانا ووضوحاً.

قال ابن الوزير^(١): «وكلام الله أبلغ الكلام، والبلاغة مشتقة من بلوغ المتكلم بكلامه إلى بيان مراده ووضوح مقصده، وتخليصه من نقص الخطأ والتقصير عن إصابة الشواكل ولصق المفاصل». اهـ.

والله عز وجل أعطى رسله هذه الحجج بما أنزله عليهم من الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

(١) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٩٩.

قال البقاعي^(١): «ثبت أنه المختص بالحجة الواضحة فقال مسيباً عن ذلك ﴿قُلْ فَلِلَّهِ﴾ أي الإله الأعظم وحده ﴿الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾ أي التي بلغت أعلى درجات الحق قوة ومثانة وبياناً ووضوحاً ورسالة بسبب أنه شامل العلم كامل القدرة». اهـ.

وقال الطاهر بن عاشور^(٢): ﴿الْبَلِغَةُ﴾ هي الواصلة: أي الواصلة إلى ما قُصِدَتْ لأجله، وهو غلبة الخصم وإبطال حجته». اهـ.

وأبناح الحق يلزمون حجة الله فيلزمون كتاب الله وسنة رسوله فيقومون بالحق، ويهدون الناس إليه بأقرب طريق وبأوضح عبارة وأيسر خطاب، وذلك لأن هذه صفة الحق ولحسن قصدهم، فليس لهم غرض في المخيلة بالمعرفة حتى يستعملوا الغامض من الألفاظ، وليس لهم غرض في صرف الناس عن الحق لأهوائهم باستعمال الغريب من الألفاظ تعمية على الخلق.

وكان الفضلاء الأدباء ينفرون ويعيبون الكلام المُعَقَّد المُتَغَلَّق المُسْتَبْهَم، فهذا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم أديب الخوارزمي كان إذا رأى كتابة معقدة متكلفة قال^(٣): «الكتابة تسكن سكة أخرى». اهـ.

ويُخْطئ من يظن استعمال الكلام المستغلق المستبهم براعة، فالكلام الجيد هو السهل قريب المأخذ الصادر من غير تكلف.

(١) نظم الدرر (٧/٣١٣).

(٢) التحرير والتنوير (٨/١٥١).

(٣) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (١/١٨٥).

قال أبو هلال العسكري^(١): «وأجود الكلام ما يكون جزلاً سهلاً لا ينغلق معناه، ولا يُستبهم مغزاه، ولا يكون مكدوداً مُستكرهاً، ومتوعراً متفَعراً، ويكون بريئاً من الغثاثة، عارياً من الرثاثة». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٢): «وليتجنب التعكير في الكلام والوحشي من الألفاظ فإنه مناف للبلاغة بعيد من الحلاوة». اهـ.

وقال الشافعي^(٣): «أحسن الاحتجاج ما أشرقت معانيه، وأحكمت مبانيه، وابتهجت قلوب سامعيه». اهـ.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي^(٤): «فإذا كان الكلام خالياً عن التعسف والتعقيد في معناه، عاطلاً من الكلمات الحُوشية المتنافرة المخارج في مبناه كان بديعاً، يعلق بالأفهام سريعاً، لكن إذا وقع البديع اتفاقاً من غير تكلف، كان أبلغ في التفنن والتصرف».

وعلى العكس من ذلك ترى المبطل يُغرب في الكلام ويتشدد ويتفهيق حتى يلتف على الحق، ويستزل الناس عن واضح المحجة إلى ورطات الشبهات.

قال الخطابي رحمه الله مبيناً سر إغراب أهل الباطل في كلامهم^(٥):
«إني تدبرت هذا الشأن، فوجدت عظم السبب فيه أن الشيطان صار

(١) كتاب الصناعتين ص ٦٧.

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٣٧).

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٣٧).

(٤) مجالس في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤]، ص ١٠٣.

(٥) الغنية عن الكلام بواسطة «صون المنطق» ص ٩٣.

اليوم بلطيف حيله، يُسول لكل من أحس من نفسه بزيادة فهم وفضل ذكاء وذهن، ويوهمه أنه إن رضي في عمله ومذهبه بظاهر من السنة، واقتصر على واضح بيان منها كان أسوة للعامة وعُد واحداً من الجمهور والكافة، فإنه قد ضل فهمه واضمحل لفظه وذهنه، فحركهم بذلك على التنطع في النظر والتبدع لمخالفة السنة والأثر، ليبينوا بذلك من طبقة الدهماء، ويتميزوا في الرتبة عمن يرونه دونهم في الفهم والذكاء، فاخذعهم بهذه المحجة حتى استزلهم عن واضح المحجة وأورطهم في مشبهات تعلقوا بزخارفها وتاهوا عن حقائقها، فلم يخلصوا منها إلى شفا نفس ولا قبلوها بيقين علم». اهـ.

وقد يُغرب البعض في الألفاظ لعجزه عن الإبانة، وقد يُغرب البعض لغرض حسن، كمن يفعل ذلك لغرض تعليم العربية وإشاعة ألفاظها لاسيما في البلاد التي أفسدت العجمة فيها الألسنة.

قال العلامة محمد البشير الإبراهيمي^(١): «ولقد بدأت دروسي ومحاضراتي في تلمسان بالعربية الفصحى، وأخذت نفسي بذلك أخذاً أصـل فيه إلى درجة الإغراب أحياناً، وكان لي من وراء ذلك الالتزام غرضان: أحدهما إقامة الدليل للمتعلمين باللغات الأجنبية على أن الفصحى لا تعيا بحمل المعاني مهما تنوعت وعلت، وأنها تبدأ اللغات في ميدان التعبير عن الحقائق والخيالات والخواطر والتصورات، وقد بلغت من هذا الغرض ما أريد. والغرض الثاني: أن أُخـدِث في نفوس العامة المحبين للعلم أسفاً يقض مضاجعهم فيدعهم إلى تدارك ما فاتهم منها في أبنائهم». اهـ.

(١) الآثار (١/١٤٩).

(٢) الحجّة الداحضة:

الادحاض: الإزلاق، ومكان دحض أي زلق.

وحجة داحضة: أي باطلة غير مستقرة ذاهبة لا ثبوت ولا قرار لها. وهذا شأن الباطل، وإن زخرفه أوليائه، وإن أظهره في قالب حق ليستخفوا به عقول الناس، ويروجوا باطلهم على ضعفاء العقول.

وهذه الحجج الباطلة إذا عارضها أهل البصائر دحضت وزلقت وظهر ما فيها من الخطأ والزلل والتناقض.

حجج تهافت كالزجاج نخالها حقاً وكل كاسر مكسور

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُمْ جُمُوعُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ١٦].

وللمفسرين في سبب نزول الآية قولان:

(١) أن طائفة من بني إسرائيل همت برد الناس عن الإسلام وإضلالهم ومحاجتهم، بل قالوا: كتابنا قبل كتابكم ونبينا قبل نبيكم فديننا أفضل، فنزلت الآية:

(٢) أن قريش كانوا يجادلون في هذا المعنى، ويطمعون في رد المؤمنين إلى الجاهلية، فنزلت الآية^(١).

وإذا كانت هذه صفة الباطل أن حججه داحضة فما الذي أوجب له الرواج؟

(١) البحر المحيط (١٣/٧)، الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٦).

فالجواب أن أسباب رواج الباطل كثيرة، لكن ما يتعلق بموضوعنا منه هو التلبس والتمويه من خلال تحسين وتزيين وزخرفة القول الباطل حتى يستحسنه الناس ويقبلونه، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فأخبر أن جميع الأنبياء لهم أعداء، وهم شياطين الإنس والجن، يوحى بعضهم إلى بعض القول المزخرف، وهو المزين المحسن، يغترون به.

والغرور: هو التلبس والتمويه.

وهذا شأن كل كلام وكل عمل يخالف ما جاءت به الرسل، من أمر المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم من الأولين والآخرين». اهـ.

وزخرفة الأقوال هي سبيل أهل الباطل، لأن الحق في خلاف قولهم، فيزخرفون أقوالهم ليزيفوها كي يغتر بها الجهال وتروج عليهم.

قال ابن القيم^(٢): «وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتههم ومقاتلهم أحسن ما يقدرُونَ عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفهم أقبح ما يقدرُونَ عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل، ولا تغتر باللفظ». اهـ.

وما أجمل تشبيه القول المزين المَزخرف المزوق بخضراء الدمن منظرها جميل لكنها في الحقيقة قبيحة، فالقول المزخرف ظاهره حلوة

(١) نقض المنطق ص ١٧٦.

(٢) مفتاح دار السعادة (١/١٤١).

وحقيقته زيغ وجهالة وضلالة، قال المقبل رحمة الله^(١) : «لكن ربما يعجب أرباب البيان حسن استعارة أو نحوها، فيخفون عندها ويضطربون، فيحكمون بمقتضاها رعاية للنكتة المستحسنة في طرائقهم، بغير التفات إلى أن هذا لا يجوز إلا بعد أن يقود إلى الدليل الراجح، وما تلك اللطيفة إلا خضراء الدمن، فأياك وإياها». اهـ.

* * *

(١) العلم الشامخ ص ١٧٤ - ١٧٥.

النظر أوسع من المناظرة

الناس يتفاضلون في الذكاء وجودة العقل وحضور الجواب، وهذه منح إلهية يمن الله بها على من يشاء من عباده.

قال أبو سعيد السيرافي^(١): «وجودة العقل وحسن التمييز ولطف النظر وثقوب الرأي وإنارة النفس من منائح الله الهنية، ومواهبه السنية، يختص بها من يشاء من عباده». اهـ.

وأخبرنا الله سبحانه في كتابه العزيز عن اختصاص الملكين عند داود عليه السلام، ونبهننا الله عز وجل إلى غلبة أحدهم لبيانه وسلطانه، فقال سبحانه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سُورُوا إِلَى الْحَرَبِ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِيَ نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢١ - ٢٣].

وقوله: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ أي: غلبني، قال الضحاك^(٢): «إن تكلم كان أفصح مني، وإن حارب كان أبطش مني». اهـ.

قال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين^(٣): «يقال فلان حجيج وفلان ذو جدل، يقوى على غيره في الحجة كما قال الله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ أي غلبني في الخطاب والمخاصمة». اهـ.

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢/٩٠٥).

(٢) أحكام القرآن للقرطبي (١٥/١٧٤).

(٣) شرح رياض الصالحين (٤/٦٥١).

وقال النبي : «إن من البيان لسحراً»^(١).

قال الحافظ ابن حجر^(٢) : «قال ابن التين : والبيان نوعان، الأول ما يبين به المراد، والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين، والثاني هو الذي يُشَبَّه بالسحر، والمذموم منه ما يقصد به الباطل، وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته». اهـ.

وقال صعصعة بن صوحان : صدق رسول الله ﷺ :

«الرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحنة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق»^(٣). اهـ.

وقال النبي ﷺ^(٤) : «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض». وهذا شيء يدركه الناس، فيعرفون أن فلاناً من الناس ذو جدل، وقال كعب بن مالك رضي الله عنه^(٥) في شأن ما يعلمه من حاله : «ولقد أعطيت جدلاً».

قال النووي رحمه الله^(٦) : «فصاحة وقوة في الكلام وبراعة، بحيث أخرج عن عهدة ما يُنسب إلي إذا أردت». اهـ.

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح باب الخطبة (٢٠١/٩ - رقم ٥١٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) فتح الباري (٢٠٢/٩).

(٣) رواه أبو داود في كتاب الأدب باب ما جاء في الشعر (٢٧٨/٥ - رقم ٥٠١٢).

(٤) رواه البخاري كتاب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم (١٥٧/١٣ - رقم ٧١٦٩)، ومسلم كتاب الأفضية باب الحكم بالظاهر واللعن بالحنة (١٣٣٧/٣ - رقم ١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٥) رواه البخاري كتاب المغازي باب حديث كعب بن مالك (١١٣/٨ - ٤٤١٨)، ومسلم كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٢١٢٠/٤ - رقم ٢٧٦٩).

(٦) شرح صحيح مسلم (٩١/١٧).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه واصفاً بلاغة وحجة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في مناظرة الأنصار في سقيفة بني ساعدة بي شأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ:

«ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس»^(١). اهـ.

وقد اشتهر الشافعي رحمه الله بالحجج والجدال، قال أحمد بن أبي سريج الرازي: «ما رأيت أحداً أفوه ولا أنطق من الشافعي»^(٢).

وقال هارون بن سعيد الأيلي^(٣): «لو أن الشافعي ناظر على أن هذا العمود الحجر خشب لغلب، لاقتداره على المناظرة».

وقال الشافعي للمزني^(٤): «هذا لو ناظره الشيطان قطعه وجدله». اهـ.

وهذا علامة الشام المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله صاحب الحجج القوية والبراهين الجلية، لا يُعرف أنه ناظر أحداً، إلا وقطعه، وشهد له العلماء بهذه الخصوصية، كما قال عنه العلامة محمد الصالح العثيمين^(٥): «طويل الباع، واسع الاطلاع، قوي الإقناع». اهـ.

والسر في ذلك كما قال أحد الزملاء الأفاضل إن الشيخ تتلمذ أولاً وتفقه على مذهب الحنفية، ثم استفرد وسعه في الوقوف على الأحاديث

(١) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (١٩/٧) - رقم ٣٦٦٨ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/١٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٠/١٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٨٢/١٠).

(٥) حياة الألباني وآثاره ومصنفاته (٥٤٣/٢).

وآثار السلف ، فعظمت وقويت حجته العقلية والعقلية ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وقد يكون الرجل لسناً فصيحاً متصرفاً بالكلام آخذاً بمجامع القلوب يميلها إلى بدعه وضلالاته .

فهذا ابن كلاب رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه كان مشهوراً بقوة جدله ، قال عنه الحافظ الذهبي^(١) :

«وكان يُلقب كُلاباً لأنه كان يجز الخضم إلى نفسه ببيانه وبلاغته» . اهـ .

فليس كل صاحب حق يتأتى له إظهار حجته وحقه ، فنظر^(٢) الإنسان في المسألة ، ويبحثه وكشفه للحق ومعرفته وإدراكه له شيء ، وأداء هذا الحق وهداية الناس إليه والذب عنه شيء آخر .

فليس كل من عرف الحق تآتى له أدأؤه للناس ومجادلته لهم ، فمحااجة الناس ومجادلتهم وتعريفهم بالحق موهبة من الله .

قال ابن عبدالبر رحمه الله^(٣) : «ليس كل عالم تتأتى له الحجة ويحضره الجواب ، ويسرع إليه الفهم بمقطع الحجة ، ومن كانت هذه خصاله فهو أرفع العلماء وأنفعهم مجالسة ومذاكرة ، والله يؤتي فضله من يشاء والله ذو الفضل العظيم» . اهـ .

فكل من لم يأنس من نفسه محااجة فلا ينبغي له أن يناظر الناس ،

(١) سير أعلام النبلاء (١١/١٧٤) .

(٢) النظر : فكر يؤدي إلى علم أو اعتقاد أو ظن . الحدود الأنيقة ص ٦٩ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦٨) .

لاسيما أهل البدع، فإن مناظرته تعود وبالأعلى عليه وعلى السنة فتُخصم السنة، وتتأكد البدعة والعياذ بالله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ليس كل من عرف الحق - إما بضرورة أو بنظر - أمكنه أن يحتج على من ينازعه بحجة تهديه أو تقطعه، فإن ما به يعرف الإنسان الحق نوع، وما به يُعرفه به غيره نوع، وليس كل ما عرفه الإنسان أمكنه تعريف غيره به، فلهذا كان النظر أوسع من المناظرة، فكل ما يمكن المناظرة به يمكن النظر فيه، وليس كل ما يمكن النظر فيه يمكن مناظرة كل أحد به». اهـ.

وقال^(٢): «إن الإنسان يحصل له العلم بكثير من المعلومات بطريق وأسباب قد لا يستحضرها ولا يحصيها، ولو استحضرها لا توافقه عبارته على بيانها، ومع هذا فإذا طُلب منه بيان الدليل الدال على ذلك قد لا يعلم دليلاً يدل به غيره إذا لم يكن ذلك الغير شاركة في سبب العلم، وقد لا يمكنه التعبير عن الدليل إذا تصوره، فالدليل الذي يعلم به المناظر شيء والحجة التي يحتج بها المناظر شيء آخر، وكثيراً ما يتفقان كما يفترقان».

ولذلك لا تلازم بين عدم القدرة على المعارضة والمجادلة وعدم العلم لما ذكرنا، ولذلك ترى بعض كبار العلماء ضعيف المجادلة، وربما اشتهر بذلك من كان صحفياً، لا من أخذ العلم من أفواه العلماء.

فهذا إمام النحاة وحافظ اللغة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٧١).

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢١٧.

ابن مالك، قال عنه أبو حيان^(١): «وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه». اهـ.

فليس معنى هذا أن غير المجادل ليس بعالم، فقد يكون الرجل عالماً غير مجادل.

قال ابن عقيل^(٢): «وليس حدُّ العالم أن يكون حاذقاً بالجدل، فالعلم بضاعة، والجدل صناعة، إلا أنه مادة الجدل، والمجادل يحتاج إلى العالم، والعالم لا يحتاج في علمه إلى المجادل، كما يحتاج المجادل في جدله إلى العالم». اهـ.



(١) بغية الوعاة (١/١٣١).

(٢) الواضح في أصول الفقه (١/١٥٠).

التدرب على الجدل

مع أن المحاجة موهبة غريزية من الله، إلا أن صقلها وتكملها يتأتى بممارسة هذا الفن والتدرب على ملاحاة الأقران، والنظر في اختلاف العلماء وطرق الرد عليهم.

لذلك احتاج البعض إلى التدرب على الملاحاة والمعارضة والنقض والإبرام، فهذا الفن يحتاج إلى دربة ومعرفة اصطلاح، ولا يكفي فيه مجرّد الاتساع في العلم.

فهذا الحافظ أبو بكر الإسماعيلي انتدبه الملك وشمكير لمناظرة مبتدع إسماعيلي العقيدة، ولم يكن الحافظ أبو بكر متدرباً على الجدل فقال:

«وكيف أناظر فيما لا أدري وأتكلم بما لا أعلم، هل أتبرأ عند الملك أو لا، وأرشدته إليهم ن يُحسن الجدل.

ثم عزم على مناظرة المبتدع، وتذكر ما كان سمعه يوماً من مذاكرة مناظرة رجلين في جامع الري وكيف قطع أحدها الآخر بمطالبته له بـ (لم)؟

فلما استعمل الحافظ أبو بكر الإسماعيلي ذلك قطع المبتدع الإسماعيلي»^(١). اهـ.

وقال الربيع للشافعي^(٢): «من أقدر الفقهاء على المناظرة؟

(١) العواصم من القواصم ص ٤٩ - ٥١.

(٢) سير أعلام النبلاء (٤١/١٠)، وقال الذهبي: في إسنادها أبو بكر النقاش وهو واه.

قال: من عوّد لسانه الركض في ميدان الألفاظ لم يتلعثم إذا رمقته العيون». اهـ.

وقال ابن عبدالحكم عن الشافعي^(١): «هو الذي علّم الناس الحجج». اهـ.

لذلك اجتهد بعض العلماء في التدرب على الجدل، قال أبو بكر بن العربي عن رحلته وسيرته في الطلب^(٢):

«وترددت في لقاء الناس بين أسفل وفوق، بما كنت فيه من المعارف من التوق، وناظرت الشيعة والقدرية، وتدرّبت في جُمْل من الجدل، ونظرت في نبذ من علم الكلام، وتفظّنت من سخافة هذه الطائفة بنفسي، إلى معان تتمها لي النظر في المعارف والتمرس بالمشايخ.

أمة غلب عليها سوء الاعتقاد، ونشئت من غير فطم بلبن العناد، واستولى اليأس منهم بما هم فيه من الفساد». اهـ.

ولما عظمت البدع وانتشر الرأي المحدث بما أوتيه أهله من الحجج العقلية، حث علماء أهل السنة أبناءهم وطلابهم على التعلم والاعتصام بالكتاب والسنة، وطلب ما يقهرون به أهل الأهواء ويقطعون به شبههم وشرهم.

قال سفيان بن عيينة^(٣): «يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أهل الرأي». اهـ.

(١) سير أعلام النبلاء (٥٠/١٠).

(٢) قانون التأويل ص ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٣) الفقيه والمتفقه (١/٢٢٩).

شروط المناظرة

المناظرة لها شروط وهي :

أولاً : أن تكون المسألة المتناظر فيها خلافية :

وهذا الشرط واضح في بداهة العقول، لأن المتفق عليه ليس بمحل للنزاع، وحقيقة المناظرة أن كل واحد من المتناظرين يضاد الآخر في مذهبه.

قال ابن عقيل الحنبلي^(١) : « وإنما بدأت بذكر الخلاف، لأن الجدل ينبنى عليه، ولا يكون الجدل مع الاتفاق ». اهـ.

وقال أيضاً^(٢) : « ألا ترى أن كل متفق عليه من خبر أو حكم لا يصح فيه النزاع والممارة ». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(٣) : « المحاجة هي المجادلة بين اثنين فأكثر، تتعلق بالمسائل الخلافية، حتى يكون كل من الخصمين يريد نصرة قوله، وإبطال قول خصمه، فكل واحد منهما يجتهد في إقامة الحجة على ذلك ». اهـ.

وقال الطاهر بن عاشور^(٣) : « فالمحاجة فرع عن المخالفة في الدعوى ». اهـ.

(١) كتاب الجدل على طريقة الفقهاء ص ٢٤١.

(٢) تيسير الكريم الرحمن (١٠٢/١).

(٣) التحرير والتنوير (٢٧٠/٣).

ولذلك تجد العلماء يُعرضون عَمَّن يشاغب في مسائل الاتفاق، ويكتفون بالإشارة إلى ذلك، دون الحاجة إلى الخوض في أدلة الإجماع، بل يجعلون مسائل الإجماع أصل تُرد إليه مسائل النزاع.

من ذلك ما ذكره ابن رجب في مسألة دخول أعمال الجوارح في اسم العمل، فقال رحمه الله^(١): «وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلى تقرير ذلك، فإنه لا يخالف فيه أحد».

ثانياً: تساوي الرتبة في العلم بين المتناظرين:

وذلك بأن يناظر العالم عالماً مثله، لأنه إذا اختلفت الرتبة بين المتناظرين، لاسيما إن كان الاختلاف كبيراً، فإن ناقص العلم والفهم والرتبة إذا رُد إلى بعض مسائل وفروع المسألة المتناظر فيها، أو رُد إلى مباحث وجزئيات علمية دقيقة متعلقة بالمسألة المتناظر فيها لا ينتبه لها أو قد لا يحيط بها علماً وإدراكاً، فلا يحصل الانتفاع من مناظرته.

قال الحافظ ابن عبد البر^(٢): «وقالوا: لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونا متقاربين أو مستويين في مرتبة واحدة من الدين والفهم والعقل والإنصاف، وإلا فهو وراء ومكابرة». اهـ.

والواجب على من لم يكن في رتبة من هو أعلم منه أن يباحثه استرشاداً، ويجلس بين يديه جلوس الطالب بين يدي شيخه، لا جلوس النظراء.

(١) فتح الباري (١/١٢١).

(٢) جامع بيان العلم (٢/١٩٧٢).

قال ابن عقيل الحنبلي^(١): «لا يتجادل إلا النظيران، ومن لا يكون نظيراً فإنما هو مسترشد وسائل». اهـ.

وكان العلماء متبهمين إلى هذا الشرط، فلا يقدم أحدهم على مناظرة من هو فوقه في العلم.

قال الفراء^(٢): «قال لي رجل: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في النحو!

فأعجبني نفسي فأتيته فناظرته مناظرة الأكفاء، فكأنني كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر». اهـ.

وهذا الشرط واضح من مادة (المناظرة) اللغوية، فهي مأخوذة من النظر، ومن النظر أي المقارب له والند.

وهذا أبو علي الظهيري لما طلب المجير البغدادي تلميذ الشهرستاني مناظرته أجاب بقوله^(٣):

«المناظرة اشتقت من النظر، وليس هذا بنظيري». اهـ.

وقال الإمام محمد بن خزيمة رحمه الله فيمن يُعارض العلماء وهو ليس في ربتهم^(٤):

«فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتابات أحوج منه إلى التروؤس والمناظرة». اهـ.

(١) كتاب الجدل ص ٢٤٣.

(٢) بغية الوعاة (١٩٨٣/٢).

(٣) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٨٥٩/٢).

(٤) التوحيد (١٩٩/١).

ثالثاً: استواء المتناظرين في أسباب القيام بالحجة:

لا بد من استواء المتناظرين في كل أسباب القيام بالحجة، ولا بد من العدل والإنصاف، فإذا لم يستويا في أسباب القيام بالحجة وانفرد أحد المتناظرين بمزية دون الآخر فإن ذلك ربما أوجب له رجحاناً على خصمه وإن لم يكن محقاً.

قال ابن عقيل الحنبلي في شروط المناظرة^(١): «ومن ذلك استواءهما في الأمن والصحة والسلامة، وأن لا يكون أحدهما محصوراً بخوف أو حشمة وهيبة، والآخر مبسوطاً بأنس واسترسال». اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «واحذر المحافل التي لا إنصاف فيها في التسوية بينك وبين خصمك في الإقبال والاستماع». اهـ.

وهذا كثيراً ما يحصل في مناظرة أهل الهيئة كالسلاطين، ومن أنس من نفسه جرأة على الصدع بالحق والفناء بملاحظة عظمة الله عن عظمة وهيبة السلطان، فليقدم على المناظرة، كما فعل كلیم الله موسى مع فرعون وملأه، وكما فعل إمام أهل الحديث إبراهيم بن إسحاق الحربي مع المأمون، فجعل يناظره في الفقه، وجعل إبراهيم بن إسحاق الحربي يخالفه، ويقول: «القول في هذه المسألة خلاف هذا» فغضب المأمون فلما كثر خلافه قال: عهدي بك كأنك تذهب إلى أصحابك فتقول: خطأت أمير المؤمنين، فقال إبراهيم الحربي: والله يا أمير المؤمنين إني لأستحي من أصحابي أن يعلموا أنني جئتكم^(٣). اهـ.

(١) الجدل على طريقة الفقهاء ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) أصول الفقه (٥٠٩/١).

(٣) ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين ص ٧٣.

رابعاً: اتفاق الطرفين في الكليات التي يُرد إليها التنازع:

وهذا الشرط إذا عُدِم لم يُنتفع بالمناظرة، وتعطلت ابتداءً، لأن المناظرة في الوجوه والمسائل الجزئية لا بد أن تُرد إلى كليات متفق عليها، وإذا لم يكن المتناظران متفقين على الكليات تعطلت المناظرة وصارت شغباً.

فهذه الكليات حاکمة فلا بد أن تكون مسلمة عند الطرفين لقطع النزاع ورفع الشغب.

قال الشاطبي^(١): «المناظر المستعين، فلا يخلو أن يكون موافقاً له في الكليات التي يرجع إليها ما تناظرا فيه أولاً؟»

فإن كان موافقاً له صح إسناده إليه واستعانه به، لأنه إنما يبقى له تحقيق مناط المسألة المناظر فيها، والأمر سهل فيها». اهـ.

وقال^(٢): «وإن كان المناظر مخالفاً له في الكليات التي ينبنى عليها النظر في المسألة فلا يستقيم له الاستعانة به، ولا ينتفع به في مناظرته، إذ ما من وجه جزئي في مسألته إلا وهو مبني على كلي، وإذا خالف في الكلي ففي الجزئي المبني عليه أولى، فتقع مخالفته في الجزئي من جهتين، ولا يمكن رجوعها إلى معنى متفق عليه، فالاستعانة مفقودة». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «فإن الجدل إنما يشترط فيه أن يُسلم

(١) الموافقات (٤/٣٣٠).

(٢) الموافقات (٤/٣٣٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/١٦٥ - ١٦٦).

الخصم المقدمات وإن لم تكن بيّنة معروفة، فإذا كانت بيّنة معروفة كانت برهانية، والقرآن لا يحتج في مجادلته بمقدمة لمجرد تسليم الخصم بها كما هي الطريقة الجدلية عند أهل المنطق وغيرهم، بل بالقضايا والمقدمات التي تُسلمها الناس، وهي برهانية، وإن كان بعضهم يسلمها وبعضهم ينزع فيها ذكر الدليل على صحتها، كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُّونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١].

فإن الخطاب لما كان مع من يقر بنبوة موسى من أهل الكتاب، ومع من ينكرها من المشركين ذكر ذلك بقوله: ﴿قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ وقد بين البراهين الدالة على صدق موسى في غير موضع. اهـ.

والقواعد الكلية لا تخفى في الغالب على العلماء، ولذلك تجري المناظرة في الجزئيات بالرد إلى الكليات الحاكمة القاضية فينتفع بالمناظرة ويظهر الحق.

وهذا أصل عظيم، ومن خفيت عليه هذه القواعد الكلية فهذا لنقص في علمه، أو لأنه مبتدع سالك لغير الطريق المستقيم.

قال الشاطبي^(١): «فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العادات الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة الخاضعين في لجتها العظمى، العالمين بمواردها ومصادرها.

(١) الاعتصام (٢/ ١٧٢).

والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول وعامة العصر الثاني على ذلك». اهـ.

والكليات لا يجب أن تكون محل إجماع بين عموم المسلمين، بل يصح أن تُرد الجزئيات إلى كليات مختلف في ثبوتها كالقياس، والاستصحاب وشرع من قبلنا إلى غير ذلك من الأدلة المختلف فيها. فإلغاء الأصول المختلف فيها قد يُعطل بعض الجزئيات عن الأدلة الشرعية، وتسقط بذلك المناظرة فيها.

فإلغاء الأصول المختلف فيها قد يُعطل بعض الجزئيات عن الأدلة الشرعية، وتسقط بذلك المناظرة فيها.

قال أبو الوليد الباجي وهو يتحدث عن منع القياس على أصل مختلف فيه كالشفعة في الثمرة^(١):

«وليس كلامي في هذه المسألة مع من يخالفني في الأصل، ولو جاز ما لزمتم لم تصح مناظرة، فإن أكثر الأصول التي يردُّ إليها المتناظران مختلف فيها، ويصح ردهما إليها لاتفاقهما على ثبوت أحكامهما وخطأ من خالف فيها». اهـ.

وقال ابن عقيل الحنبلي^(٢): «ومن المختلف فيه ما يكون حقاً، ولا يُخرجه الخلاف فيه عن جواز البناء عليه، والإسناد إليه». اهـ. وقال يوسف بن عبدالرحمن بن الجوزي^(٣):

«قال قوم: من شرط صحة الاستدلال بالنص موافقة الخصم على كونه

(١) المنهاج في ترتيب الحجاج ص ١٥٧.

(٢) الواضح في أصول الفقه (١/٣٢٥).

(٣) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ٥٢.

ظاهراً في الدلالة، وقال آخرون: لا يجوز ممانعة المستدل في ظهور ما ادعاه ظاهراً إذا كان مختلفاً فيه، لأنه ينتقل الكلام إلى مسألة أخرى.

والرأي الحق أن لا تشترط موافقة الخصم على كونه ظاهراً، لما في ذلك من الحرج، إذ أكثر أوصاف الأدلة مختلف فيها، وأن يمكن الخصم من الممانعة إذا انتهى إلى مذهب ذي مذهب، ولم يقصد العنت.

ومن هذا القبيل استدلال الحنبلي على الشافعي بالمرسل^(١). اهـ.

خامساً: نصب الحاكم:

الحاكم يقضي بين المتخاصمين، ويمنع اللجاج إذا استرسل المتناظران في العناد والمكابرة والتدافع، فيقطع الشجار عند اختلاف الأنظار.

وكذلك يقضي الحاكم لصاحب الحق، لاسيما إن بقي كل واحد من المتناظرين على استرجاح حُجته. قال العلامة ابن الوزير^(١):

«وقد تنازع علي عليه السلام وأخوه جعفر بن أبي طالب الطيار مع الملائكة الكرام، وزيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، فما اعترف أحد منهم لخصمه بعد أن أدلى كل واحد منهم بحجته، بل بقي كل على استرجاح حجته حتى حكم رسول الله ﷺ بحكمه، وأثنى على كل واحد منهم بفضله». اهـ.

ومن وظائف الحاكم أنه يُوقف من صادر حق مخالفه في المناظرة، وكذلك من حاد في الجواب، ومن أدلى بدليل في غير محل النزاع، وكذلك يزجر من أساء الأدب في المناظرة، ويُسكّن من روع من استشاط غضباً.

(١) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٥٦، ٥٧.

من ذلك أن الإمام ابن الحنبلي رحمه الله ناظر أحد الفقهاء بحضرة السلطان صلاح الدين في مسألة الخضاب بالسواد وفي مسألة استيلاء الكفار على أموال المسلمين، فأكثر ذلك الفقيه من الصياح، فصاح السلطان عليه: «اسكت، صيحة مزعجة، فسكت، ثم قال لابن الحنبلي: تمم كلامك»^(١). اهـ.

وهذا القاضي أبو الطاهر الذهلي كان له مجلس يجتمع إليه المخالفون، ويتناظرون بحضرته ويقضي ويحكم بينهم^(٢).

والحاكم ينبغي أن يكون عالماً منصفاً عدلاً غير متهم بشيء من الجهل والهوى.

قال القحطاني رحمه الله^(٣):

ناظر أديباً منصفاً لك عاقلاً وأنصفه أنت بحسب ما تريان
ويكون بينكما حكيم حاكماً عدلاً إذا جئناه تحتكمان

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/١٩٤).

(٢) تاريخ بغداد (١/٣١٣).

(٣) النونية ص ٤٠.

المشاورة أكمل أنواع المناظرة

المشاورة هي نوع من المناظرة، فهي تجري مجرى المناظرة من حيث عرض الأقوال وإبداء مداركها ومستنداتها من الأدلة، والمحاورة في ذلك بين الطرفين طلباً للحق وكشفه.

والمشاورة أكمل أنواع المناظرة، فهي تكشف الحق وتوضحه دون وراء، ويقطع فيها المتشاوران الطريق على الشيطان من إثارة الغضب والتعصب للمذاهب والأقوال.

وهي طريقة من حسن قصدهم وفهمهم كالصحابة رضوان الله عليهم ومن سار على نهجهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين». اهـ.

قال ابن القيم رحمه الله^(٢): «وأهل هذا المسلك إذا اختلفوا فاختلافهم اختلاف رحمة وهدي، يقر بعضهم بعضاً عليه ويواليه ويناصره وهو داخل

(١) مجموع الفتاوى (١٧٢/٢٤).

(٢) الصواعق المرسلة (٥١٦/٢ - ٥١٧).

في باب التعاون والتناظر الذي لا يستغني عنه الناس في أمور دينهم ودنياهم بالتناظر والتشاور، وإعمالهم الرأي، وإجالتهم الفكر في الأسباب الموصلة إلى درك الصواب، فيأتي كل منهم بما قدحه زناد فكره وأدركه قوة بصيرته، فإذا قوبل بين الآراء المختلفة، والأقوال المتباينة، وعُرضت على الحاكم الذي لا يجوز وهو كتاب الله وسنة رسوله، وتجرد الناظر عن التعصب والحمية واستفرغ وسعه، وقصد طاعة الله ورسوله فقل أن يخفى عليه الصواب، من تلك الأقوال، وما هو أقرب إليه، فإن الأقوال المختلفة لا تخرج عن الصواب، وما هو أقرب إليه، والخطأ وما هو أقرب إليه، ومراتب القرب والبعد متفاوتة». اهـ.

وقال شيخ الإسلام في تقسيمه للمجادلة والمناظرة^(١):

«القسم الثاني: وهي المشاورة، التي مدحهم الله عليها بقوله عز وجل: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَنبَغُ﴾ [الشورى: ٣٨].

وما ذكره الله عن الأنبياء والمؤمنين من المجادلة يتناول هذا وهذا». اهـ.

وقال طاش كبري زاده^(٢): «إن المناظرة مشاورة، والمشاورة لاستخراج الصواب». اهـ.

وقال الآجري^(٣): «إن كان رجل قد علمه الله تعالى علماً، فجاءه رجل يسأله عن مسألة في الدين، ينازعه فيها ويخاصمه، ترى له أن يناظره حتى تثبت عليه الحجة يرد عليه قوله؟

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٠).

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١/ ٣٤).

(٣) الشريعة ص ١٩٥.

قيل له : هذا الذي نُهينا عنه، وهو الذي حذرناه من تقدم من أئمة المسلمين فإن قال قائل : فماذا نصنع؟

قيل له : إن كان الذي يسألك مسألتَه، مسألة مسترشد إلى طريق الحق لا مناظرة، فأرشده بألطف ما يكون من البيان بالعلم من الكتاب والسنة، وقول الصحابة وقول أئمة المسلمين رضي الله عنهم». اهـ.

فإن قيل هل هناك فرق بين مناظرة المشاورة ومناظرة المجادلة؟

فالجواب نعم هناك فرق باعتبار القصد، فالمشاوران لم يجتمعا لقصد المناظرة ابتداءً، وإنما حصلت المشاورة والمذاكرة حين تمّ الالتقاء في المجلس الذي جمعهما اتفاقاً، أما المجادلة فالقصد منعقد ابتداءً للمناظرة.

وهناك فرق آخر وهو أن المسألة المتناظر فيها في المجادلة تم تعيينها ابتداءً، بخلاف المشاورة فهي لم تكن مقصودة أصلاً وإنما بُحِثت لداع هيجها في المجلس.

قال المجد ابن تيمية^(١) : «وفرّق بين المشاورة والمعاونة التي مقصودها استخراج ما لم يُعلم، وبين المجادلة التي مقصودها الدعاء إلى ما قد عُلم، الأول يدعو إلى حق مطلق، والثاني يدعو إلى حق معين». اهـ.

* * *

(١) المسودة في أصول الفقه ص ٣٨٦.

السؤالات نوع من المناظرات

السائل لا يخلو من أحد صنفين: سائل يسأل عن الحكم ابتداءً فهذا متعلم، وسائل له نظر في الأدلة يُريد أن يجري مع الخصم مجرى السائل المستفيد فيتزل معه في السؤالات منزلة الاستفادة والاستعانة في النظر حتى ينقطع الخصم، وهذا النوع من السؤالات يُدخله العلماء في باب المناظرة. قال القحطاني^(١):

أصل الجدل من السؤال وفرعه حسن الجواب بأحسن التبيان

قال القاضي أبو يعلى الحنبلي^(٢): «والسؤال هو الاستخبار، والجواب هو الإخبار، فإذا سأل السائل المسؤول فقال: ما تقول في كذا؟ فإنه مستخبر عن مذهبه فيما سأل مخبر عنه، والجدل كله سؤال وجواب». اهـ.

وقال الشاطبي رحمه الله^(٣):

«وإنما قلنا إن هذا الجنس من السؤالات داخل في قسم المناظر المستعين، لأنهم إنما سألوا بعدما نظروا في الأدلة، فلما نظروا أشكل عليهم الأمر، بخلاف السائل عن الحكم ابتداءً فإن هذا من قبيل المتعلمين، فلا يحتاج إلى غير تقرير الحكم.

ولا عليك من إطلاق لفظ «المناظر» فإنه مجرد اصطلاح لا يبنى عليه

(١) النونية ص ٣٩.

(٢) العدة في أصول الفقه (١/١٨٤).

(٣) الموافقات (٤/٣٣١ - ٣٣٢).

حكم . كما أنه يدخل تحت هذا الأصل ما إذا أجرى الخصم المحتج نفسه مجرى السائل المستفيد حتى ينقطع الخصم بأقرب الطرق ، كما جاء في شأن محاجة إبراهيم عليه السلام قومه بالكوكب والقمر والشمس فإنه فرض نفسه بحضرهم مسترشداً ، حتى يبين لهم من نفسه البرهان أنها ليست بآلهة .

وكذلك قوله في الآية الأخرى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَظِيمِينَ ﴾ [الشعراء : ٧٠ ، ٧١] . فلما سأل عن المعبود سأل عن المعنى الخاص بالمعبود بقوله : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء : ٧٢ ، ٧٣] فحادوا عن الجواب إلى الإقرار ، بمجرد الإتيان للآباء ، ومثله قوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُم كَيْدُهُمْ ﴾ [الأنبياء : ٦٣] الآية ، وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَمْ شَيْءٌ ﴾ [الروم : ٤٠] ، وقوله : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى ﴾ [يونس : ٣٥] الآية ، وقوله : ﴿ أَلَهُمْ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا * أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٩٥] .

فهذه الآيات وما أشبهها إشارات إلى التنزل منزلة الاستفادة والاستعانة في النظر ، وإن كان مقتضى الحقيقة فيها تبكيت الخصم ، إذ كان مجيئاً بالبرهان في معرض الاستشارة في صحته ، فكان أبلغ في المقصود من المواجهة بالتبكيت ، ولما اخترعوا من التشريعات أمور كثيرة أدهاها الشرك طولبوا بالدليل كقوله : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٢٤] ، وقوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ

رَزَقٍ فَجَعَلْتُمْ مِثْلَهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ ءَاللهُ أَدْرَكَ لَكُمْ أَمْرَ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّوٓنَ ﴿٥٩﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧] الآية!.

وهو من جملة المجادلة بالتي هي أحسن. اهـ.

ويقرر ابن القيم مثل هذا النوع من المناظرات (السؤالات)، فيقول^(١):
«ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۚ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَآءِ هٰٓؤُلَآءِ إِن كُنْتُمْ صٰدِقِينَ ۚ قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ۚ قَالَ يٰٓأَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠ - ٣٣].

فهذه كالمناظرة من الملائكة والجواب عن سؤالهم. اهـ.

وقال القرطبي^(٢):

«فهو كله تعليم من الله عز وجل السؤال والجواب والمجادلة في الدين». اهـ.

وقال الحافظ ابن عبد البر^(٣):

«قال عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَآئِكُمْ مَن يَّبْدِئُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَسْبُدُّ

(١) بدائع الفوائد (٤/١٣٧).

(٢) أحكام القرآن (٣/٢٨٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢٤.

الْخَلْقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنْ تَوْفَّكُونَ﴾ [يونس: ٣٤]، إلى قوله: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَأَلْكَرُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥].

فهذا كله تعليم من الله للسؤال والجواب والمجادلة. اهـ.

ومن ذلك مناظرة مسروق رحمه الله لعائشة رضي الله عنها على طريقة
السؤالات، فتتزل معها منزلة المسترشد المستعين.

فلما قالت عائشة رضي الله عنها لمسروق^(١): من زعم أن محمداً رأى
ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال مسروق: وكنت متكئاً فجلست، فقلت:
يا أم المؤمنين! أنظريني ولا تعجليني: ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ
بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]
فقلت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: إنما هو
جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته
منهبطاً من السماء، ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض، فقلت:
ألم تسمع أن الله عز وجل يقول: ﴿لَا تَدْرِيكَ أَلْبَصَرُ وَهُوَ يَدْرِيكَ
أَلْبَصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣]، أولم تسمع أن
الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ
يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُمْ عَلَى حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١].

ومن ذلك مناظرة يزيد الفقير لجابر بن عبد الله رضي الله عنه في خروج
الموحدين من النار:

قال يزيد الفقير^(٢): كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا

(١) رواه مسلم كتاب الإيمان باب هل رأى محمد ﷺ ربه (١/١٥٩ - رقم ١٧٧).

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/١٧٩ - رقم ٣٢٠).

في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج، ثم نخرج على الناس^(١)، قال فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم، جالس إلى سارية عن رسول الله ﷺ. قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله! ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أنقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد عليه السلام؟ قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود، الذي يُخرج الله به من يُخرج، قال: ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه، قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك، قال: غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: يعني فيخرجون كأنهم عيدان السماسم، قال فيدخلون نهراً من أنهار الجنة فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيس، فرجعنا قلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ، فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد.

* * *

(١) أي ندعوهم إلى مذهبنا.

المباهلة

إذا تناظر الطرفان ووضح الحق وأقيمت الحجة، وأصر المبطل على باطله وعاند وكابر فإنه يُكفُّ عن مناظرته، قال ابن القيم^(١): «فإن المحاجة والمجادلة بعد وضوح الشيء وظهوره نوع من العبث، بمنزلة المحاجة في طلوع الشمس». اهـ.

لكن للمحق أن يدعو مخالفه للمباهلة، وهذا العمل أخذت مشروعيتها من مجادلة النبي ﷺ لوفد نصارى نجران، فإنهم تصلبوا على باطلهم بعدما أقام عليهم النبي ﷺ البراهين بأن عيسى عبدالله ورسوله، حيث زعموا إلهيته، فوصلت به وبهم الحال إلى أن أمره الله تعالى أن يُباهلهم، فإنه قد اتضح لهم الحق، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى المباهلة، بأن يحضر هو وأهله وأبنائه، وهم يحضرون بأهلهم وأبنائهم، ثم يدعون الله تعالى أن يُنزل عقوبته ولعنته، على الكاذبين.

فأبى نصارى نجران لأنهم يعلمون أنه نبي الله حقاً، وأنهم إن باهلوه هلكوا، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٥٩ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ٦٠ ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ ٦١ [آل عمران: ٥٩ - ٦١].

(١) بدائع التفسير (٢/١٥٤).

قال ابن القيم في فوائد القصة^(١):

«ومنها أن السنة في مجادلة أهل الباطل إذا قامت عليهم حجة الله، ولم يرجعوا، بل أصروا على العناد، أن يدعوهم إلى المباهلة، وقد أمر الله سبحانه رسوله بذلك، ولم يقل: إن ذلك ليس لأمتك من بعدك، ودعا إليه ابن عمه عبدالله بن عباس لمن أنكر عليه بعض مسائل الفروع^(٢)، ولم ينكر عليه الصحابة، ودعا إليه الأوزاعي سفيان الثوري في مسألة رفع اليدين، ولم ينكر عليه ذلك، وهذا من تمام الحجة». اهـ.

وقد تسهّل بعض الناس في أمر المباهلة، فتراه يسأل مخالفه المباهلة في كل صغيرة وكبيرة، وحتى فيما يسوغ فيه الخلاف، وهذا توسع غير محمود.

ومباهلة النبي ﷺ لنصارى نجران كانت في أهم المهمات وهو التوحيد.

قال العلامة الدواني^(٣):

«المباهلة لا تجوز إلا في أمر مهم شرعاً وقع فيه اشتباه وعناد، لا يتيسر دفعه إلا بالمباهلة، فيشترط كونها بعد إقامة الحجة والسعي في إزالة الشبهة، وتقديم النصيح والإنذار، وعدم نفع ذلك ومساس الضرورة إليها». اهـ.

(١) زاد المعاد (٣/٦٤٣).

(٢) مسألة العول.

(٣) فتح البيان (٢/٧٤).

ويدل لذلك المعنى اللغوي للمباهلة، فإنها تكون في الأمور المهمة، قال الحرالي^(١): «الابتهاال طلب البهل، والبهل أصل معناه التخلي والضراعة في مهم مقصود». اهـ.

وأما طلب ابن عباس رضي الله عنهما المباهلة في بعض مسائل الفروع، فقد أجاب عنه أبو الفتح ابن برهان البغدادي بأن الحامل على ذلك هو حدة المناظرة^(٢).

* * *

(١) نظم الدرر (٤/٤٤٣).

(٢) طريق الوصول إلى الأصول (٢/٣٥٠)، بواسطة التفريق بين الأصول والفروع للشيخ سعد الشثري.

المتجادلون ومجازبة الحق

سبقت الإشارة إلى أن الجدل لا يكون إلا في مختلف فيه، والاختلاف يقتضي طرفان، ولكن يبقى أن نعرف هل يلزم أن يكون الحق في أحد الطرفين؟!

قال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي رحمه الله^(١):

«وكل متجادلين فلا بد أن يكون الحق مع أحدهما دون الآخر، إذ لا يجوز أن يكون الحق في إيجاب الشيء وسلبه، ولا في أن القول عليه صدق والقول عليه كذب، لأن ذلك متناقض، ولا يصح إلا أحد النقيضين دون الآخر، إلا أنه يجوز أن يكونا جميعاً قد عدلا عن طريق الحجة، ويجوز أن يكون عليهما أحدهما، ولا يجوز أن يكونا عليها جميعاً، لأنه لا حجة على الباطل». اهـ.

وهذا الذي ذكره ابن عقيل ليس على إطلاقه، فالجدال فرع الخلاف، وليس كل اختلاف يكون الحق في أحد طرفيه، فكم من خلاف بين طرفين يكون الحق في قول ثالث، والطرفان على باطل. قال الخطابي^(٢):

«وقد يكون الخصمان على مقالتين مختلفتين كلتاهما باطلة، ويكون

(١) الواضح أصول الفقه (١/٥١٤).

(٢) «الغنية عن الكلام وأهله» بواسطة صون المنطق ص ٩٩.

الحق في ثلاثة غيرهما، فمناقضة أحدهما صاحبه غير مصحح مذهبه، وإن كان مفسداً به قول خصمه لأنهما مجتمعان معاً في الخطأ مشتركان فيه، كقول الشاعر:

حجج نهافت كالزجاج نخالها حقاً وكل كاسر مكسور

وإنما كان الأمر كذلك لأن واحداً من الفريقين لا يعتمد في مقالته التي ينصرها أصلاً صحيحاً وإنما هو أوضاع وآراء تتكافأ وتتقابل، فيكثر المقال ويدوم الاختلاف ويقل الصواب، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«وقد يكون المختلفون كلهم على باطل كقوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مِنْ رَجْمِ رَبِّكَ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]. اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها، ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره، فضلاً عن أن يعرف دليله، ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئاً، بل يكون في قوله نوع من الصواب، وقد يكون هذا مصيباً من وجه وهذا مصيباً من وجه، وقد يكون الصواب في قول ثالث». اهـ.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٢٩١، ٢٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/١١٤).

وقد يقع الجدل أحياناً من متفقين من حيث لا يشعر أحدهما، وذلك مما يكون فيه الخلاف لفظياً وليس معنوياً.

قال الشاطبي رحمه الله^(١): «من الخلاف ما لا يعتد به في الخلاف وهو ضربان»:

ثم قال: «والثاني» ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، وأكثر ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسنة، فتجد المفسرين ينقلون عن السلف في معاني ألفاظ الكتاب أقوالاً مختلفة في الظاهر، فإذا اعتبرتها وجدتتها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد». اهـ.

* * *

(١) الموافقات (٤/٢١٤).

حكاية المناظرات

الأئمة تقع منهم فلتات وزلات مما هو من لوازم بشريتهم وانتفاء العصمة عنهم، وآحاد هذه المسائل ليست أصولاً يلتزمها أولئك الأعلام. فلا ينبغي لأحد أن يشنَّ على إمام بسبب زلة أو نادرة وقعت منه، فإن هذا عنوان الضغينة لأولياء الله، قال ابن القيم^(١): «وليس تتبع المسائل المستشعة من عادة أهل العلم، فيقتدى بهم في ذكرها وعدّها». اهـ.

وإنما يجمع مثل هذه المسائل المستشعة من يريد التنفير من مذهب أهل السنة بحكاية هذه النوادر كما هو حال الرافضة، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية لما حكى مسألة عتق ولد الزنا بالملك، قال^(٢): «ومثل هذه المسألة الضعيفة ليس لأحد أن يحكيها عن إمام من أئمة المسلمين، لا على وجه القدح فيه، ولا على وجه المتابعة له فيها، فإن ذلك ضرباً من الطعن في الأئمة، وإتباع الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتريلقي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة والجماعة، ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الإلحاد». اهـ.

وهذه المسائل المستشعة لا تُحكى رعايةً لحق الأئمة، لأنها إذا حُكِيت ربما أوحشت القلوب، ورُبما استضر بها ضعيف الإيمان وتبع فيها الرخصة.

(١) جلاء الأفهام ص ٤٧٥.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣٧/٣٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فمن رعاية حق الأئمة أن لا يُحكى هذا عنهم - ولو روي عنهم - لفرط قبحه، ولهذا كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكره أن يُحكى عن الكوفيين والمدنيين والمالكيين المسائل المستقبحة مثل مسألة النبيذ والصرف والمتعة ومحاش النساء، إذا حكيت لمن يخاف أن يقلدهم فيها أو ينتقصهم بسببها، وفرق بين أن أمر بشيء أو أفعله، وبين أن أقبل من غيري ظاهره». اهـ.

وكذلك المناظرات إنما تُحكى لغرض شرعي محمود، أما حكايتها للانتصار لإمام بعينه وتهجين نظيره والخط من رتبته فهو حرام وجرم كبير. وكذلك حكاية مناظرات المبتدعة والمتكلمين يُتحرز فيها غاية التحرز، وإماتتها أولى من إذاعتها، وإنما يُرخص بحكايتها لراسخ في العلم عارف بشبه أهل الأهواء، وحيث لا يُخشى من مضرتها إذا حُكِت له.

قال العلامة محمد البشير الإبراهيمي^(٢) رحمه الله: «تلاشت تلك الفرق^(٣) ولم تبق إلا أخبار معاركها الجدلية في كتب التاريخ، وإلا آراؤها المدونة في كتبها فتنة للضعفاء وتبصرة للحصفاء». اهـ.

والمناظرات دخلها التحريف والزيادة والكذب والاختراع شأنها شأن سائر الأخبار والروايات والقصص، وإذا لم تسلم أحاديث النبي ﷺ من هذا الشرع، فلأن تمتد يد الكذب والتحريف والزيادة والاصطناع لكلام غيره من البشر من باب أولى.

(١) الفتاوى الكبرى (٩٨/٦).

(٢) الآثار (١٦٦/١).

(٣) لعل بعضها موجود، لكن أصحابها مقموعون لظهور السنة وأهلها.

كذلك دخل هذه المناظرات سوء الفهم من النقلة عن الأئمة لما فهموه مما لم يذكروا فيه ألفاظ الأئمة وإنما ذكروا ما فهموه، وربما دخلها التزيد أيضاً طلباً لنصرة المذاهب.

وكذلك دخل الخطأ في حكاية المناظرات بسبب سوء الحفظ وقلة الضبط، لهذه الأسباب وغيرها لا يمكن أن نتلقى جميع ما يُذكر ويُحكى من المناظرات بالقبول، فلا بد من التمحيص والتحقيق والتدقيق.

ورد بعض هذه المناظرات يكون تارةً من جهة ضعف السند، وتارةً أخرى بقرائن في المتن تدل على اصطناع المناظرة أصلاً من طريقة سبكها وصياغتها، وتارةً بما يدل على امتناع التقاء طرفي المناظرة، وتارةً بنسبة ألفاظ غريبة منكراً لا تصدر عادةً من مثل من نُسبت إليه.

* ومثال لما لا يصح من جهة السند على رأي بعض الحفاظ، مناظرة عبدالعزيز بن يحيى الكنانى لبشر المريسى المشهورة بـ «الحيدة»، قال الحافظ الذهبى^(١):

«لم يصح إسناد كتاب الحيدة إليه، فكأنه وضع عليه»^(٢). اهـ.

* ومثال لما يُذكر من مناظرة لم تثبت أصلاً بقرينة في المتن، ما يُنقل أن الشافعى تناظر مع أبى يوسف صاحب أبى حنيفة والأوزاعى.

(١) ميزان الاعتدال (٢/٦٣٩).

(٢) وقد ناقش الذهبى في دعواه فضيلة الشيخ د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهى في مقدمة تحقيقه لكتاب الحيدة ص ٦ - ١٥، ارجع إليه فإنه نفيس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ثم قدم (يعني الشافعي) إلى العراق مرة ثانية، وفيها صنف كتابه القديم المعروف بـ «الحجة»، واجتمع به أحمد ابن حنبل في هذه المقدمة بالعراق، واجتمع به بمكة، وجمع بينه وبين إسحاق بن راهويه، وتناظرا بحضور أحمد رضي الله عنهم أجمعين.

ولم يجتمع بأبي يوسف ولا بالأوزاعي وغيرهما، فمن ذكر ذلك في الرحلة المضافة إليه فهو كاذب، فإن تلك الرحلة فيها من الأكاذيب عليه وعلى مالك وأبي يوسف ومحمد وغيرهم من أهل العلم ما لا يخفى على عالم، وهي من جنس كذب القصاص». اهـ.

* ومثال لما ثبت أصلاً من مناظرة تحرفت فيها أسماء المتناظرين، مناظرة زهير بن حرب للمأمون:

«قال الحافظ ابن عساكر^(٢): أخبرنا الشيخ أبو نصر عبدالرحيم ابن عبدالكريم بن هوازن إجازة قال: أنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الحافظ، قال: أنا محمد بن عبدالله الحافظ، قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبدالله بن يوسف الحفيد من أصل كتابه يقول: سمعت الحسين بن الفضل البجلي رحمه الله يقول:

دخلت على زهير بن حرب بعدما قدم من عند المأمون وقد امتحنه فأجاب إلى ما سأله، فكان أول ما قال لي: يا أبا علي تكتب عن المرتدين، فقلت: معاذ الله، ما أنت بمرتد، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٣٠ - ٣٣١).

(٢) تبين كذب المفتري ص ٣٥٢ - ص ٣٥٤.

يَا لَيْمَنَ ﴿[النحل : ١٠٦] فوضع الله عن المكره ما يسمعه في القرآن، ثم سأله عن أشياء يطول ذكرها، فقال : أشدها علينا أن قال لنا : ما تقولون في عيسى ﷺ، قلنا : من عيسى يا أمير المؤمنين، قال : ابن مريم، قلنا : رسول الله، قال : وكلمته، قلنا : نعم، قال : فما تقولون فيمن قال ليس عيسى كلمة الله، قلنا : كافر يا أمير المؤمنين، قال فقال لنا : أليس عيسى كلمة الله؟ قلنا : بلى، قال : فمخلوق أم غير مخلوق، قلنا : مخلوق، قال : فمن زعم أنه غير مخلوق، قلنا : كافر يا أمير المؤمنين، قال : فما تقولون في القرآن، قلنا : كلام الله عز وجل، قال : مخلوق أو غير مخلوق، قلنا : غير مخلوق، قال : فمن زعم أن عيسى غير مخلوق وهو كلمة الله، قلنا : كافر، قال : سبحان الله عيسى كلمة الله ومن نفى الخلق عنه كافر، والقرآن كلمة الله ومن يثبت الخلق عليه كافر، قال الحسين : فأعلمته ما يجب من القول، وقلت له : قد كان المكي يختلف إليكم ويقول لكم : إني أعلم من هذا الباب ما لا تعلمون فتعلموا ذلك مني، فتحملكم الرياسة على ترك ذلك، ويقول لكم : يكون لكم ما تعلمتوه مني عدة تعتدونها لأعدائكم، فإن هجموا يومآلم يحتاجوا إلى طلب العدة، فإن احتجوا بعد ذلك عليكم ولم يحضركم الأعداء لم يضركم الإعداد للعدة، فتأبون ذلك، والحجة في هذا الباب كيت وكيت، فقال : والله لو وددت أنني كنت أعلم هذا كما نعلمه يوم دخلت على المأمون، وإن ثلث روايتي ساقطة عني، ثم نظر إلى يحيى بن معين وهو معه فقال له : وأنا أقول كما تقول، فقال لي زهير : تُعلم ابني فإنه حدث، فخلوت به في المسجد فعلمته ذلك ثم انصرفت، قال محمد بن عبدالله الحاكم : الحسين ابن الفضل البجلي صاحب عبدالعزيز المكي المقدم في معرفة الكلام». اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية محققاً ومدققاً^(١): «هذه الحكاية وقع فيها تغيير، وإن كان أصلها صحيحاً، فإن زهير بن حرب ويحيى بن معين ونحوهما، ممن امتحن في زمن المحنة، لم يجتمعوا بالمأمون ولا ناظرهم، بل ذهب إلى الثغر بطرسوس، وكتب إلى نائبه ببغداد إسحاق ابن إبراهيم بن مصعب أن يمتحن الناس، فامتنعوا من الإجابة، فكتب إليه كتاباً ثانياً يغلظ فيه، ويأمر بقتل القاضيين: بشر بن الوليد، وعبدالرحمن بن إسحاق إن لم يُجيبا. ويأمر بتقييد من لم يجب من العلماء، فامتنع من الإجابة سبعة منهم: زهير بن حرب المذكور، ثم أجاب بعد القيد خمسة منهم:

زهير بن حرب، وبقي أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح لم يجيبا، فحُملا إليه مقيدين، فمات محمد بن نوح في الطريق، ومات المأمون قبل وصول أحمد بن حنبل إليه.

وهذا كله معلوم عند أهل العلم، لم يختلفوا في ذلك، فإن كانت قد جرت مناظرة مع زهير بن حرب، فلعل ذلك كان مع غير المأمون، ولعل ذلك كان بين يدي نائبه إسحاق بن إبراهيم، فإنه هو الذي باشرهم بالمحنة، وإنما الذي ناظر الجهمية في المحنة هو أحمد بن حنبل، وكان ذلك في خلافة المعتصم، بعد أن بقي في الحبس أكثر من سنتين، وجمعوا له أهل الكلام من البصرة وغيرها: من الجهمية والمعتزلة والنجارية: مثل أبي عيسى بن محمد بن عيسى برغوث، صاحب حسين النجار، وناظرهم ثلاثة أيام، وقطعهم في تلك المناظرة، كما قد شرحنا تلك المناظرة في غير هذا الموضع.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٥٦ - ٢٥٧).

وهذه الحجة التي ذكرت في حكاية زهير بن حرب، ذكرها الإمام أحمد وتكلم عليها فيما كتبه في الرد على الجهمية، وهو في الحبس، قبل اجتماعه بهم للمناظرة، فكان الجواب عن هذه مما هو بعد عند الأئمة كأحمد بن حنبل وأمثاله». اهـ.

* وكذلك الحال لـ «الحيدة» فهناك ألفاظ وزيادات في المناظرة زيدت فيها قامت الدلائل والقرائن على أنها ليست من كلام عبدالعزيز. قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«قال عبدالعزيز «إنما قلت: الفعل صفة الله، والله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع» وفي نسخة أخرى زيادة على ذلك «إنما قلت: إنه لم يزل الفاعل سيفعل، ولم يزل الخالق سيخلق، لأن الفعل صفة الله».

وهذه الزيادة لم تتقدم في كلام عبدالعزيز، فإما أن تكون ملحقة من بعض الناس في بعض النسخ، أو يكون معنى الكلام: «إنما قلتي هذا، وإنما قلت إنني إنما اعتقدت والتزمت هذا، أو يكون المعنى: إنما أقول وأعتقد هذا».

والأشبه أن هذه الزيادة ليست من كلام عبدالعزيز، فإنها لا تناسب ما ذكره من مناظرته المستقيمة، ولم يتقدم من عبدالعزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه». اهـ.

* وكذلك الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن محمد بن حميد قال^(٢):

«ناظراً بو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسولا لله ﷺ، فقال له

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧٢ - ٢٧٣).

(٢) ترتيب المدارك (١/ ٢١١ - ٢١٢).

مالك: يا أمير المؤمنين: لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله تعالى أَدَبَ قوماً فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، ومدح قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقَاةِ﴾ [الحجرات: ٣]، وذم قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَنَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] وإن حرمة ميتاً كحرمة حياً.

فاستكان لها أبو جعفر، وقال يا أبا عبدالله، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟

فقال: ولم تصرف وجهك عنه، وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به، فيشفعه الله فيك، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٦٤] الآية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«فهذه الحكاية على هذا الوجه: إما أن تكون ضعيفة أو مغيرة، وأما أن تُفسر بما يوافق مذهبه.

إذ قد يفهم منها ما هو خلاف مذهبه المعروف بنقل الثقات من أصحابه، فإنه لا يختلف مذهبه: أنه لا يستقبل القبر عند الدعاء، وقد نص على أنه لا يقف عند الدعاء مطلقاً، وذكر طائفة من أصحابه أنه يدنو من القبر ويُسلم على النبي ﷺ، ثم يدعو مستقبل القبلة ويوليه ظهره وقيل: لا يوليه.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٩٥ - ٣٩٧.

فاتفقوا في استقبال القبلة، وتنازعوا في تولية القبر ظهره وقت الدعاء .
ويشبه والله أعلم أن يكون مالك رحمه الله سُئِلَ عن استقبال القبر عند السلام
وهو يسمي ذلك دعاء، فإنه قد كان من فقهاء العراق من يرى أنه عند السلام
عليه يستقبل القبلة أيضاً، ومالك يرى استقبال القبر في هذه الحال كما
تقدم، وكما قال في رواية ابن وهب عنه : إذا سلم على النبي ﷺ يقف
ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة، ويدنو ويُسلم ويدعو، ولا يمس القبر بيده .
وقد تقدم قوله : إنه يُصلي عليه ويدعو له .

ومعلوم أن الصلاة عليه والدعاء له يوجب شفاعته للعبد يوم القيامة،
كما قال ﷺ في الحديث الصحيح : «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما
يقول، ثم صلوا عليّ، فإنه من صَلَّى عليّ مرة صلى الله عليه عشراً، ثم
سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد
الله، وأرجوا أن أكون أنا ذلك العبد، فمن سأل الله لي الوسيلة، حَلَّتْ
عليه شفاعتي يوم القيامة» .

فقول مالك في هذه الحكاية إن كان ثابتاً عنه معناه : إنك إذا استقبلته
وصليت عليه وسلمت عليه، وسألت الله له الوسيلة : يشفع فيك يوم
القيامة، فإن الأمم يوم القيامة يتوسلون إلى الله بشفاعته .

واستشفاع العبد به في الدنيا هو بطاعته وفعل ما يشفع له به يوم القيامة،
كسؤال الله له الوسيلة ونحو ذلك .

وكذلك ما نُقِلَ عنه من رواية ابن وهب : «إذا سلم على النبي ﷺ ودعا
يقف ووجهه إلى القبر، لا إلى القبلة، ويدعو ويُسلم» يعني دعاءه للنبي ﷺ
وصاحبيه، فهذا الدعاء المشروع هناك، كالدعاء عند زيارة قبور سائر

المؤمنين، وهو الدعاء لهم، فإنه أحق الناس أن يصلى عليه ويسلم ويدعي له، بأبي هو وأمي ﷺ.

وبهذا تتفق أقوال مالك، ويفرق بين الدعاء الذي أحبه، والدعاء الذي كرهه، وذكر أنه بدعة.

وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤] الآية، فهي والله أعلم باطلة، فإن هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه، ولم يذكر أحد منهم أنه استحب أن يسأل النبي ﷺ بعد الموت لا استغفاراً ولا غيره.

وكلام مالك المنصوص عنه وعن أمثاله يُنافي هذا. اهـ.

هذا وقد أشار شيخ الإسلام في موضع آخر إلى ضعفها من جهة الإسناد، فقال رحمه الله^(١):

«وهذه الحكاية منقطعة فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكا لاسيما في زمن أبي جعفر المنصور، فإن أبا جعفر توفي بمكة سنة ثمان وخمسين ومائة، وتوفي مالك سنة تسع وسبعين ومائة، وتوفي محمد ابن حميد الرازي سنة ثمان وأربعين ومائتين ولم يخرج من بلده حين رحل في طلب العلم إلا وهو كبير مع أبيه، وهو مع هذا ضعيف عند أكثر أهل الحديث، كذبه أبو زرعة وابن وارة، وقال صالح بن محمد الأسدي: ما رأيت أحداً أجراً على الله منه، وأحذق بالكذب منه، وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات.

(١) التوسل والوسيلة ص ٦٧ - ٦٨.

وآخر من روى عن مالك على الإطلاق هو أبو حذيفة أحمد بن
إسماعيل السهمي توفي سنة تسع وخمسين ومائتين، وفي الإسناد أيضاً
من لا يُعرف حاله». اهـ.

فهذه بعض الأمثلة التي يُستوجب معها التحقيق في المناظرات المنسوبة
للأئمة.

* * *

صناعة المناظرات

الجدال على وزن فعال، وهذه الصيغة تقتضي وجود الفعل من اثنين.

قال ابن عطية الأندلسي^(١): «والجدال فعلاً مصدر فاعل، وهو يقع من اثنين، ومصدر فاعل يجيء على فعال وفيعال ومفاعلة، فتركت الياء من فيعال ورفضت». اهـ.

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي^(٢): «ولا يصح الجدل إلا بين اثنين». اهـ.

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(٣): «والمناظرة مفاعلة على بابها من اقتضاء الطرفين، وهي من النظر أو النظر، وكلاهما معروف لغة».

وقال أيضاً^(٣): «فالمناظرة في اللغة المقابلة بين اثنين كل منهما ينظر إلى الآخر، أو كل منهما ينظر بمعنى يفكر، والفكر هو المؤدي إلى علم أو غلبة ظن». اهـ.

وهذا هو واقع المناظرات أن تقع حقيقة بين اثنين في مسألة اختلفوا فيها.

وبعض أهل العلم اختار عرض المسائل المختلف فيها في قالب مناظرة، وفي صورة محاورة بين الحق والباطل والراجح والمرجوح، وذلك بإبراز مستند القولين والمعارضة بينهما.

(١) المحرر الوجيز (١٣٨/٩).

(٢) العدة في أصول الفقه (١٨٤/١).

(٣) آداب البحث والمناظرة (٣/٢).

وهذا النوع من عرض العلم فيه تشويق ، وتيسير لمعرفة مأخذ القولين ، وهو تنوع في عرض العلم .

وفوائد هذه الصناعة كثيرة ، وقد تحدث عن فوائد صناعة المناظرات وعرض مسائل الخلاف في قالب المناظرات علامة القصيم عبدالرحمن السعدي رحمه الله فقال^(١) :

«منها : تيسير مأخذ القولين ووجودها في محل واحد ، وذلك من مقربات العلم .

ومنها : التمرن على المناظرة والمباحثة ، التي هي من أكبر الوسائل لإدراك العلم وثبوتها وتنوعه .

ومنها : التمرن على الاستدلال ، والرجوع إلى أصول المسائل ليصير للعبد ملكة تامة يحسن معها الاستدلال والمناظرة والنظر .

ومنها : أن يُعوّد الإنسان نفسه سرعة قبول الحق إذا اتضح له صوابه وبأن له رجحانه» .

وقال أيضاً^(٢) : «ومن فوائد ذلك أن الأقوال التي يُراد المقابلة بينها ، ومعرفة راجحها من مرجوحها أن يقطع الناظر والمناظر النظر عن القائلين ، فإنه ربما كان ذكر القائل مفترأ عن مخالفته ، وتوجب له الهيبة أن يكف عن قول ينافي ما قاله» . اهـ .

وقال الشوكاني رحمه الله عن فوائد هذه المصنفات^(٣) :

«وما أنفع الاطلاع على المؤلفات البسيطة في حكاية مذاهب السلف

(١) المناظرات الفقهية ص ٦ .

(٢) خاتمة المناظرات الفقهية ص ٦٨ .

(٣) أدب الطلب ومتهى الإرب ص ١٢١ .

وأهل المذاهب، وحكاية أدلتهم وما دار بين المتناظرين منهم، إما تحقيقاً أو فرضاً، كمؤلفات ابن المنذر وابن قدامة وابن حزم وابن تيمية ومن سلك مسالكهم.

فإن المجتهد يزداد بذلك علماً إلى علمه، وبصيرة إلى بصيرته، وقوة في الاستدلال إلى قوته، فإن تلك المؤلفات هي مطارح أنظار المحققين، ومطامح أفكار المجتهدين، وكثيراً ما يحصل للعالم من النكت واللطائف الصالحة للاستدلال بها ما لا يحصل للعالم الآخر وإن تقاربت معارفهما وتوازنت علومهما، بل تيسر لمن هو أقل علماً ما لا ييسر لمن هو أكثر علماً من الاستدلال والجواب والنقض والمعارضة». اهـ.

ومما ينبغي التنبيه عليه مما له تعلق بقراءة الكتب المصنفة في المناظرات هو أن طالب العلم لا ينبغي له أن يطلب العلم ابتداءً من أقوال المختلفين، وإنما يجعل ذلك بعد أن يطلب كلام الله ورسوله أولاً، ثم يتأمل كلام المختلفين في ضوء كلام الله ورسوله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي ﷺ مع ما يستفاد من كلام الله تعالى، فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود.

فلا نذكر اختلاف الناس ابتداءً، بل نذكر من ذلك في ضمن ما يستفاد من كلام الله ورسوله ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله وإلى الرسول خير وأحسن تأويلاً، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة». اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (٦/٧).

وهذا الاصطناع للمناظرات لا بد أن يكون من عادل منصف متجرد، لا يترك حجة ولا دليلاً لقول إلا وأظهره، ولا يجوز له أن يميل في عرضه لما يختاره.

وكذلك يُسمى كل طرف باسم يدل على مذهبه كما هو عليه العمل عند العلماء في صنيعهم هذا، فيقال: مناظرة بين قدري وجبري، وهكذا.

وقد رأينا في زماننا هذا ممن حرّم الإنصاف وتمسك بذيل من الاعتساف، يبالغ في إيراد أدلة القول الذي ينصره ويطيل الكلام عليها، ثم يُطفّف قول مخالفه فيورد ما لا يعجز عن جوابه ودفعه، ويترك ما لا يتمكن من دفعه، وقد يذكره على وجه فيه مدخل للدفع ويلصق به ما يفتح فيه أبواب المقال.

فاحذر أيها الناظر في مثل هذه المناظرات الظالمة الجائرة المصطنعة من الركون إلى ما يُورده هؤلاء المُطفّفون، وإياك أن تظن أن هؤلاء قد أحاطوا بالمسألة بحثاً وتقصيّاً وتحقيقاً وتدقيقاً.

وهذا المطفّف لا شك أنه يُزري بنفسه من حيث لا يشعر، فهو حاكم على نفسه باتباع الهوى والظلم والاعتساف.

قال الشوكاني^(١):

«وقد يسلك بعض هؤلاء مسلكاً هو أخس من ذلك المسلك، وذلك بأن يورد الأقوال ويحتج لكل واحد منها بما احتج به قائله، ويستكثر من

(١) أدب الطلب ومنتهى الإرب ص ٨٠.

إيراد أدلة ما هو الحق منها، ويخرجه من مخارجه المقبولة، ثم يذكر ما قيل من ضعف دليل ما قال به من يعتقده أهل عصره وقطره، وينسب ذلك التضعيف إلى من يعتد به من أهل العلم، ثم يعترض ذلك التضعيف باعتراض يعرف من هو من أهل العلم والإتقان سقوطه وبطلانه ركناً منه إلى ما هو الحق بإيراد دليله الصحيح وإلى ما يخالفه بإيراد دليله الضعيف، وإنه لم يأت بما أتى به من الاعتراض الساقط والتقوية للقول الفاسد إلا على وجه لا يخفى على أهل الإتقان ولا يلتبس عند العارفين، وهو في زعمه قد أَرْضَى الخاصة والعامة وسلك مسلكاً في غاية التحذلق ونهاية التبصر، وهو لا يشعر بأن الخاصة من أهل التحقيق في غنى عن رمزه وهمزه وتحذلقه، فإنهم يعرفون مسالك الحق بدون ما زعمه، ويأخذون الصواب من معادنه». اهـ.

أما العلماء العدول فإنصافهم يزيدهم رفعة وشأناً، ويوجب لمخالفهم الإقبال والاستماع لردودهم، وإليك نموذج من عالم الإسلام وشيخه تُكْتَب كلماته بمداد الذهب في تعامله مع مخالفه في حكاية مذاهبهم وأقوالهم، قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله^(١):

«ونحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل إما عمداً وإما خطأ، فإن الإنسان إن لم يتعمد أن يلوي لسانه بالكذب أو يكتم بعض ما يقوله غيره، لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعوه إلى صوغ أدلته على الوجه الأحسن حتى ينظمها نظماً ينتصر به، فكيف إذا كان مبغضاً لذلك». اهـ.

(١) نقض تأسيس الجهمية (٢/٣٤٤).

والواجب على من يعرض مسائل الخلاف في قالب المناظرات أن يتجنب حشو الكلام وما لا تأثير له، وأن ينبه على الصحيح من الأقوال، وأن لا يُنهي المناظرة دون بيان الراجح ووجه ترجيحه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن يُنبه على الصحيح منها، ويُبطل الباطل، تُذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم، فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف ويُطلقه ولا ينبه على الصحيح عامداً فقد تعمّد الكذب أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور». اهـ.

ويجب أيضاً أن لا يدع شبهة حكاها عن صاحبها إلا رد عليها، فقد يقرأها من لا علم له بفسادها والجواب عنها فتعلق في قلبه فتفسده، وأقل الأحوال تجعله في شك وريب، ويتجدد خاطر هذه الشبهة على قلبه مرات دون أن يجد لها جواباً فتُمرض قلبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٢): «قد يستضر من عرف الشبهة ولم يعرف فسادها». اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٨).

(٢) منهاج السنة (٥/٢٨٣).

والجواب لا بد أن يكون صحيحاً مُستلّاً من نور القرآن ومشكاة النبوة، وأما إذا كان الجواب ضعيفاً فإنه لا يحصل به المقصود من دمع الباطل وإزالة الشبهة وكشف ضلالها.

وإن كان الجواب بدعياً، فهذا ما أزال الشر وإنما أتى بشر آخر تجب إزالته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(١): «ومما يُعجب منه أن بعض المنكرين لمجادلة الكفار بناء على ظهور دلائل النبوة نجده هو ومن يعظمه من شيوخه الذين يعتمد في أصول الدين على نظرهم ومناظرتهم، ويزعمون أنهم قرروا دلائل النبوة قد أوردوا من الشبهات والشكوك والمطاعن على دلائل النبوة ما يبلغ نحو ثمانين سؤالاً، وأجابوا عنه بأجوبة لا تصلح أن تكون جواباً في المسائل الظنية، بل هي إلى تقرير شبه الطاعنين أقرب منها إلى تقرير أصول الدين.

وهم كما مثلهم الغزالي وغيره ممن يضرب شجرة ضرباً يزلزلها به، وهو يزعم أنه يريد أن يثبتها». اهـ.

وعاب شيخ الإسلام على الأشاعرة إيرادهم الشبهات في النبوات وعجزهم عن الإجابة عليها، فقال عنهم^(٢):

«لما تكلموا في إثبات النبوة، صاروا يوردون عليها أسئلة في غاية القوة والظهور، ولا يجيبون عنها إلا بأجوبة ضعيفة، كما ذكرنا كلامهم، فصار طالب العلم والإيمان والهدى من عندهم - لاسيما إذا اعتقد أنهم أنصار

(١) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١/٧٧).

(٢) النبوات (٢/٩٣٧ - ٩٣٩).

الإسلام ونظاره، والقائمون ببراهينه وأدلته - إذا عرف حقيقة ما عندهم، لم يجد ما ذكروه يدل على ثبوت نبوة الأنبياء، بل وجده يقدر في الأنبياء، ويورث الشك فيها أو الطعن، وأنها حجة تقدر في الأنبياء، ويورث الشك فيها أو الطعن فيها، وأنها حجة لمكذب الأنبياء أعظم مما هي حجة لمصدق الأنبياء، فانسد طريق الإيمان والعلم، وانفتح طريق النفاق والجهل، لا سيما على من لم يعرف إلا ما قالوه.

والذي يفهم ما قالوه، لا يكون إلا فاضلاً، قد قطع درجة الفقهاء ودرجة من قلّد المتكلمين، فيصير هؤلاء إما منافقين، وإما في قلوبهم مرض، ويظن الظان أنه ليس في أمر نبوة الأنبياء براهين قطعية، ولا يعلم أن هذا إنما هو لجهل هؤلاء وأصولهم الفاسدة التي بنوا عليها الاستدلال». اهـ.

* * *

الاستنابة في المناظرة

قد يُنِيب العالم غيره لينظر أو يجادل من يطلب مناظرته، والباعث على هذا قد يكون كثرة شواغله، أو يكون أحياناً تحقيراً لشأن الراغب في المناظرة، لاسيما إن كان مبتدعاً أو متعالماً أو سفيهاً، أو لم يكن نظيراً للعالم، أو كانت المسألة غايةً في الظهور والوضوح. وجرى على هذا النبي ﷺ وأصحابه، فهذا مسيلمة الكذاب قدم على عهد النبي ﷺ في بشر كثير من قومه، فأقبل إليه النبي ﷺ ومعه ثابت بن قيس بن شماس وفي يد النبي ﷺ قطعة جريدة حتى وقف على مسيلمة في أصحابه وقال له: زلو سألتني هذه القطعة ما أعطيتها، ولن أتعدى أمر الله فيك. ولئن أدبرت ليعقرنك الله، وإني لأراك الذي أريت فيك ما رأيت، وهذا ثابت يجيبك عني^(١).

قال أبو العباس القرطبي^(٢): «فكان النبي ﷺ وجد على مسيلمة في نفسه فأعرض عنه إعراض المحتقر له، المصغر لشأنه، وأحال على ثابت لعلمه بأنه يقوم عنه بجواب كل ما يسألونه عنه». اهـ.

وهذا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه لما استأذن على عمر ثلاثاً وطلب منه بيّنة على فعله، أتى أبو موسى مجلس أبي بن كعب وأخبرهم بما كان، فقال أبي بن كعب رضي الله عنه: «فوالله لا يقوم معك إلا أحدثنا سنأ»^(٣). اهـ.

(١) رواه مسلم كتاب الرؤيا باب رؤيا النبي ﷺ (٤/ ١٧٨٠ - رقم ٢٢٧٣).

(٢) المفهم (٤٣/٦).

(٣) رواه البخاري كتاب الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (١١/ ٢٦ - رقم ٦٢٤٥)، ومسلم كتاب الآداب باب الاستئذان (٣/ ١٦٩٤ - رقم (٣) ٢١٥٣).

قال النووي رحمه الله^(١) : «وأما قوله لا يقوم معه إلا أصغر القوم، فمعناه أن هذا حديث مشهور بيننا معروف لكبارنا وصغارنا، حتى إن أصغرنا يحفظه، وسمعه من رسول الله ﷺ». اهـ.

وقد ينب الشيخ تلميذه إذا كان أقدر منه على المجادلة، فالجبائي رأس المعتزلة في زمانه لم يكن بذاك في المناظرة، وكان يُنب تلميذه الأشعري لما كان على مذهبه، قال أبو محمد الحسن بن محمد العسكري^(٢) : «وكان أبو علي الجبائي صاحب تصنيف وقلم، إذا صنف يأتي بكل ما أراد مستقصى، وإذا حضر المجالس وناظر لم يكن بمرض، وكان إذا دهمه الحضور في المجالس يبعث الأشعري ويقول له : نب عني». اهـ.

* * *

(١) شرح صحيح مسلم (١٤/١٣١).

(٢) تبين كذب المفتري ص ٩١.

الاستعانة في المناظرة

الأصل في المناظرة أنها تجري بين من حصل منهم الاختلاف والتنازع فيما تداولوه من المسائل العلمية، وربما عجز أحد الطرفين عن إبلاغ الحق وإظهاره لمخالفه، فيطلب الاستعانة بمن يعلم أنه يعينه على ذلك، وهذه الاستعانة تحصل كثيراً من الولاة والسلاطين لخلوهم من سلطان الحجة.

فهذا أبو الوليد عبدالله بن محمد الكناني لما أنكر خلافة أبي بكر الصديق أحضره عبدالعزيز بن دلف، وكان والي أصبهان، وجمع مشايخ البلد، وفيهم أبو مسعود الرازي ومحمد بن بكار، وزيد بن خرشة وغيرهم، فناظروه، فأبى أن يرجع عن قوله، فضربه أربعين سوطاً، فباينه الناس وهجروه^(١).

وهذا وزير عضد الدولة لما تكلم مع القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني في علم التنجيم وفي حقيقة تأثير الكواكب، ردّ عليه القاضي أبو بكر بقوله^(٢):

«ليس للكواكب هاهنا مثقال ذرة من القدرة.

فقال الوزير: احضروا لي ابن الصديقي، ليست المناظرة من شأني، ولا أنا قائم بها». اهـ.

(١) الأنساب (١٠/٤٧٧ - ٤٧٨).

(٢) ترتيب المدارك (٢/٥٩٤).

ولا يلزم من الاستعانة الظفر، فقد يجتمع أكثر من نفر لمناظرة فرد فيظهره الله عليهم، لاسيما إن كان صاحب حق.

وقد اجتمع جماعة من شيوخ المعتزلة بالبصرة: منهم أبو الربيع الزهراني، وحسين بن محمد الذراع، وخليفة بن خياط، وأحمد بن أبي دؤاد وغيرهم وناظروا أحمد بن رياح، فما تعلقوا عليه بشيء ولم تستبن عليه حجة^(١).

وكذلك ما حصل للإمام أحمد في خلافة المعتصم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):

«وجمعوا له أهل الكلام من البصرة وغيرها، من الجهمية والمعتزلة والنجارية مثل: أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث، صاحب حسين النجار، وناظرهم ثلاثة أيام، وقطعهم في تلك المناظرات». اهـ.

وكذلك ما حصل للشيخ عبدالله السويدي رحمه الله فإنه أجاب الملك نادر شاه لمناظرة سبعين رأساً من رؤوس وعلماء الرافضة، فقطعهم وأظهره الله عليهم^(٣).

والواجب على العبد أن يستعين بالله ويعتصم بشرعه المنزل، فهما المعينان الهاديان إلى الحق.

(١) أخبار القضاة (٢/ ١٧٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٥٧).

(٣) مؤتمر النجف بتحقيق محب الدين الخطيب، ط. دار عمار - الأردن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«والإنسان في نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم، فإن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣]، وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «إن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

وقال ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في سياق حجة الوداع: «إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا: كتاب الله».

وفي الصحيح أنه قيل لعبدالله بن أبي أوفى: هل وصى رسول الله ﷺ بشيء؟ قال: لا، قيل: فلم، وقد كتب الوصية على الناس؟ قال: وصى بكتاب الله.

وقد قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] ومثل هذا كثير. اهـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

والنبي ﷺ كان إذا قام من الليل يتهجّد يدعو يقول : «اللهم لك أسلمت وبك آمنت، وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت»^(١).

قال الوزير ابن هبيرة^(٢) : «وقوله : «بك خاصمت» أي أخاصم بشرعك وأجعلك الحاكم فيه، وكل من يريد الفلج على خصمه فإنه يخاصم بالحق الذي يحكم به الحاكم الذي يعون الحكومة عهد به، فإنه كحكم له به» . اهـ .
وقال الخطيب البغدادي موصياً المناظر^(٣) :

«وليرغب إلى الله في توفيقه لطلب الحق فإنه تعالى يقول : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت : ٦٩] . اهـ .

وقال أبو محمد البربهاري^(٤) : «ومن اقتصر على سنة رسول الله ﷺ وما كان عليه أصحابه والجماعة فلج على أهل البدعة كلهم» . اهـ .
وقال ابن القيم^(٥) :

واجعل كتاب الله والسنن التي	ثبتت سلاحك ثم صح بجنان
من ذا يبارز فليقدم نفسه	أو من يسابق يبد في الميدان
واصدع بما قال الرسول ولا تخف	من قلة الأنصار والأعوان
فإن الله ناصر دينه وكتابه	والله كاف عبده بأمان

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب التهجد باب التهجد بالليل (٣/٣ - رقم ١١٢٠)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/٥٣٢ - رقم ٧٦٩).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (٣/١٩).

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٢٧).

(٤) شرح السنة ص ١٠٣ (رقم ١٠٦).

(٥) التوبة مع شرح الهراس (١/٤٩).

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(١): «فكل من خاصم الحق فُلج وخُصم كما أن كل من خاصم بالحق فلج وغلب، ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

وقال أيضاً^(٢): «وأما القرآن الكريم فهو الحق الذي لا يغالب به مغالب إلا غلب، ولا يصول به صائل إلا كان العالي على غيره».

* * *

(١) الدرة البهية شرح القصيدة الثانية ص ١٨.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٨٣٦.

التحدي في المناظرة

العالم الراسخ الواثق بعلمه الموروث عن النبي ﷺ لا يخشى أهل الباطل وملاحاتهم ومعارضة أباطيلهم، بل تراه مطمئناً وقوراً ثابتاً لما يعلمه من رسوخه في العلم وإصابته الحق، وتسديده باستعانتة بمولاه الذي هداه لما اختلف فيه من الحق.

فهذا الصنف من العلماء لا غرابة في تحديه لأهل الباطل، ومنازلتهم ومقارعتهم، فهو واثق من علمه مستعين بربه على جهاد أهل الباطل.

ويقابل هذا العالم الجاهل المتعالم المتحاقق، الذي يجعجع، فتسمع له صوتاً لكنك لا ترى له طحناً، يتوهم أنه أعلم الناس وأقواهم حجة وأحسنهم بياناً وهو من أجهلهم، وكفى بذلك دليلاً على جهله.

فمن كان حاملاً لواء التحدي في المناظرة فهذا لا يخلو من أحد صنفين:

إما أن يكون أعلم الناس أو أجهل الناس.

قال ابن القيم^(١): «يقول المعجز لمن يدعي مقاومته: أجهد علي بكل من تقدر عليه من أصحابك وأعوانك وأوليائك، ولا تُبْقِ منهم أحداً حتى تستعين به، فهذا لا يقدم عليه إلا أجهل العالم وأحمقه وأسخفه عقلاً، إن كان غير واثق بصحة ما يدعيه، أو أكملهم وأفضلهم وأصدقهم وأوثقهم بما يقوله». اهـ.

(١) بدائع الفوائد (٤/١٣٥).

ولذلك تجد العالم إذا دُعي للمنازلة ولم يمنعه من ذلك مانع مما سبق ذكره^(١) أجاب، وفي شأن مجادلة النصارى قال ابن القيم رحمه الله^(٢): «ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة، فليول ذلك إلى أهله، وليخل بين المطي وحاديها، والقوس وباريها». اهـ.

وسير فحول العلماء معلومة في تحدي أهل الباطل وإعلان ذلك على رؤوس الأشهاد بلاغاً للخلق وإعذاراً لا مخيلة وفخراً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣):

«أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك». اهـ.

وكذلك لما جاء مندوب إيران وقدم طلباً باعتراف رابطة العالم الإسلامي بمذهبه، فأجابه العلامة الشنقيطي بقوله^(٤):

«هناك أمور نعلم جميعاً أننا نختلف فيها وليس هذا مثار بحثها، فإن رغب العضو الإيراني بحثها واتباع الحق فيها فليختر من علمائهم جماعة ونختار لهم جماعة ويبحثون ما اختلفنا فيه ويعلن الحق ويلتزم به، أو يسحب طلبه الآن، فأقر الجميع قوله، وسحب العضو طلبه». اهـ.

(١) بأن كان المناظر له جاهلاً أو ظالماً غير منصف أو متعنّتا، أو أن الحق قد ظهر ظهوراً جلياً... إلخ.

(٢) زاد المعاد (٣/٦٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩).

(٤) رحلة إلى بيت الله الحرام ص ٣٠.

وقد يتحدى ويطلب المناظرة والمجادلة رأس من رؤوس وأئمة البدع والضلالة لاسيما إن ظن أنه قادر على قهر مخالفه .

فهذا الزمخشري لما أتم تفسير الكشاف وضعه في الكعبة في مدة الحج ، قصد أن يطالعه العلماء الذين يحضرون الموسم ، وقال :

«من بدا له أن يجادل في شيء فليفعل»^(١) . اهـ .

* * *

(١) التحرير والتنوير (٢/ ٢٣٥) .

حيل المتناظرين

الحيل ممنوعة، وهي تقدح في صحة قصد المناظر، وهي دأب الضعيف العاجز عن إقامة الحجة، والمبتدع الذي لا يمكن أن تُوافق النصوص أهوائه.

قال العز بن عبد السلام^(١): «ولا خير فيمن يتحيل لنصرة مذهبه مع ضعفه وبعده أدلته من الصواب، بأن يتأول السنة أو الإجماع أو الكتاب، على غير الحق والصواب، وذلك بالتأويلات الفاسدة والأجوبة النادرة». اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني^(٢):

«واعلم أن الحيل في المناظرة لقطع الخصم محظور، يجب الاجتناب عنه، وهو من دأب أهل الفسوق في المناظرة، ومن عمل من قصده بالمناظرة الممارسة لأهل السفه، بجانب لطريق أهل الديانة والنصيحة، بعيد عن سلوك سبيل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن عرف من خصمه الاعتماد على الحيل قطع مكالمته.

وإذا لم يبق بد من مناظرة يبينه غاية البينة للحذر من حيله، فإنه للناس حيل وتلبسات في المناظرة، من لم يعرفها لا يكاد يمكنه الاحتراز عنها، فيسقط من حيث لم يعلم». اهـ.

(١) الفوائد في اختصار المقاصد ص ٢٤.

(٢) الكافية في الجدل ص ٥٤٢.

قال أبو عبدالله ابن بطّة رحمه الله^(١) :

«وأصل الحيلة في شريعة الإسلام خديعة، والخديعة نفاق، والنفاق عند الله عز وجل أعظم من صراح الكفر». اهـ.

وقد تجوّز بعض الأكابر في مناظرته فتحايل، فهذا مما ينبغي غض الطرف عنه، والعبرة بمجموع أخلاقهم وأعمالهم.

قال سعيد بن داود بن أبي زنبر^(٢) : «دخل هارون المدينة ومعه أبو يوسف فأتى إليه مالك، فسلم عليه وأبو يوسف عن يسار الرشيد وأبناؤه الأمين والمأمون تجاهه، فلما دخل مالك غمز ابنه، فقال قوما بين يدي عمكما، حتى يخرج، يعني مالكا، قال أبو يوسف :

فدخل وكان على مالك ثياب عتيقة سود، فوالله ما رأيت قط أحسن منه فيها، فتزحزح هارون له حتى أجلسه معه على المنصة، فكأن أبا يوسف حسده، فقال له : ما تقول يا أبا عبدالله في محرم كسر ثنية ظبي؟ فقال مالك : عليه الفدية.

فضحك أبو يوسف وقال : وهل للظبي ثنايا؟.

فرفع مالك رأسه إلى هارون وقال له : يا سبحان الله! ما علمت أن أحداً يذكر العلم فيضحك، فلا وقر العلم ولا مجلس أمير المؤمنين، وإنما أجبته إن كان الظبي في حالة يكون له سنّ في موضع الثنايا ففعله محرم، فعليه

(١) إبطال الحيل ص ٤٢.

(٢) ترتيب المدارك (١/٢٢٢).

الفدية، وإلا فقد علمت منه ما علم، وليس هذا ينبغي للناس أن يعلموه ولا هو واجب عليهم».

ومن جملة ما يتحايل به المتناظرون هو إظهار الضحك على أقوال الخصم تعميةً على الحاضرين.

قال الإمام الشافعي^(١): «كنت أرى إذا تناظر اثنان في مسألة، وكان أحدهما يُناظر ويضحك، ظنت العامة أنه هو المصيب فقصوا له على صاحبه». اهـ.

أما مناظرة أهل البدع فلها شأن آخر، لأن مناظرة المبتدع تنزل منزلة الجهاد، وقد قال النبي ﷺ: «الحرب خدعة»^(٢).

ففي هذا حض على خداع العدو، وفيه أيضاً تحذير من خداعهم لئلا ينعكس الأمر على المسلم.

قال ابن مفلح^(٣): «وينبغي أن يحترز في كل جدل من حيل الخصم». اهـ.

ولذلك تجد الخبير الممارس لأحوال المبتدعة يُحذر السني من حيلهم إذا أراد مناظرتهم، نصحاً له وحفظاً للسنة. قال العلامة ابن الوزير رحمه الله^(٤): «خاتمة وهي من وصايا حذاق العلماء المجريين لجدال المبطلين،

(١) رواه البيهقي في المناقب (١/١٩٨).

(٢) رواه البخاري كتاب الجهاد باب الحرب خدعة (٦/١٥٨ - رقم ٣٠٣٠)، ومسلم كتاب الجهاد والسير باب جواز الخداع في الحرب (٣/١٣٦١ - رقم ١٧٣٩) من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أصول الفقه (٣/١٤٢٤).

(٤) العواصم والقواصم (٩/٦٦ - ٦٧).

وذلك أنهم كثيراً ما يمنعون من أدلة المحققين، ويشوشون فيها وإن تجلت، فيعسر علاجهم في هذا المقام مع اعتمادهم على ما هو دونها فيما يحتاجون إلى إثباته، فليعتمد المجادل لهم المحق على معارضتهم بذلك، وسبقهم إليه، فلا يسند على المعاند منه، ويمتنع من تسليم صحة الشبه التي يحتاج بها، فيكون بذلك أولى منهم، وهذا حين اليأس من التناصف وظهور قرائن التعسف، وإن ظن الإنصاف استدلالاً فأفاد واستفاد، ورجع ورجع إليه». اهـ.

وقال ولي الله الدهلوي وهو يتحدث عما يجب فعله عند الخصومات المشكلة^(١):

«ومنه خصومات مشكلة يتمسك فيها كل بشبهة، ولا تنكشف جلية الحال، فيحتاج إلى التمسك بالبيّنات والإيمان والوثائق وقرائن الحال ونحوها، وردها إلى سنة مسلمة، وإيداء وجه الترجيح، ومعرفة مكاييد المتخاصمين ونحو ذلك». اهـ.

ولنا في مناظرة ابن أبي دؤاد مع الإمام أحمد أعظم عظة وعبرة، فابن أبي دؤاد وأصحابه من معتزلة البصرة ناظروا الإمام أحمد بن حنبل بحضرة السلطان، وكانت لهم حيل إذا قطعهم الإمام أحمد، وكذلك إذا طلب أدلة أقوالهم ليوهموا السلطان أنهم أصحاب حق وأن الإمام أحمد مخصوم.

قال حنبل بن إسحاق بن حنبل^(٢): «قلت لأبي عبد الله: فكان لابن أبي

(١) حجة الله البالغة (٢/١٠٤).

(٢) المحنة لحنبل بن إسحاق بن حنبل ص ٤٧.

دؤاد علم؟ فقال: كان من أجهل الناس بالعلم والكلام، إنما كان أهل البصرة المعتزلة الذين يقومون بأوده، فإذا انقطع الرجل منهم عرض ابن أبي دؤاد في الكلام، يوهم الآخر أن عنده شيئاً، ولم يكن عنده شيء من ذلك». اهـ.

وذكر صالح بن الإمام أحمد ما حصل في اليوم الثاني من المناظرة فقال^(١): «فقال (يعني السلطان): ناظروه، كلموه.

قال: فجعلوا يتكلمون هذا من ها هنا، هذا من ها هنا، فأرد على هذا وهذا، فإذا جاءوا بشيء من الكلام مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا فيه خبر ولا أثر، قلت: ما أدري ما هذا؟.

فيقولون: يا أمير المؤمنين، إذا توجهت عليه الحجة علينا وثب، وإذا كلمناه بشيء يقول: لا أدري ما هذا؟». اهـ.

والذي اضطر أهل البدع إلى الحيل هو أنهم أهل باطل، والباطل لا يمكن أن يقوم عليه دليل صحيح، فاحتاجوا إلى الحيل.

قال أبو الفتح المقدسي (ت: ٤٩٠هـ)^(٢): «ولو فتشت كتب المبتدعة ومن خالف ما كان عليه الأئمة المهديون وما درج عليه السلف الصالح والمؤمنون، لم تجد فيها آية من كتاب الله عز وجل تدل على ما ابتدعوه، ولا سنة عن رسول الله ﷺ تشهد بما انتحلوه، وإن أصبت

(١) سيرة الإمام أحمد لصالح بن أحمد بن حنبل ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) الحجة على تارك المحجة (٢/١٠٢٥).

ذلك نادراً، فبتحريف عن الحق وضعوه، وتأويل فاسد اعتمدوه، تغطية على أتباعهم وتزييناً لأهوائهم».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«لا ريب أن الباطل لا يقوم عليه دليل صحيح لا عقلي ولا شرعي، سواء كان من الخبريات أو الطلييات، فإن الدليل الصحيح يستلزم صحة المدلول عليه.

فلو قام على الباطل دليل صحيح لزم أن يكون حقاً مع كونه باطلاً، وذلك جمع بين النقيضين، مثل كون الشيء موجوداً أو معدوماً». اهـ.

* * *

(١) الجواب الصحيح لمن بَدَّل دين المسيح (٣/ ٢٦٠).

لا تلازم بين الفلج والحق

حسن المنطق وحده وفصاحة اللسان وحدها ليست دليلاً على موافقة الحق، قال الله تعالى في شأن المنافقين: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤].

فكلام المنافقين جميل ومنطقهم يصرف القلوب إليهم، وهم أهل باطل.

قال أبو الحسن إبراهيم البقاعي^(١):

﴿تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ أي لأنه يكون بحيث يلذذ السمع ويروق الكفر، لما فيه من الادهان مع الفصاحة فهو يأخذ بمجامع القلب. اهـ.

وقال الشوكاني^(٢): «فتحسب أن قولهم حق وصدق، لفصاحتهم وذلاقة ألسنتهم، وقد كان عبدالله بن أبي رأس المنافقين فصيحاً جسيماً جميلاً، وكان يحضر مجلس النبي ﷺ، فإذا قال سمع النبي ﷺ مقالته». اهـ.

وهذا التقرير متفرع عن سابقه، فقد تكون الغلبة للمُبطل لتحايله، أو لعدم تمكن مخالفه من القيام بالحجة عليه، وكما قال الشاعر:

وفي زخرف القول تزيين لباطله والحق قد يعتريه سوء تعبير

(١) نظم الدرر (٨٠/٢٠).

(٢) فتح القدير (٢٣٠/٥).

فالغلبة وحدها ليست معياراً ودليلاً على الحق، ولهذا لما جاء إبراهيم ابن أبي يحيى وهو جهمي إلى عبدالرزاق الصنعاني رحمه الله ليكلمه، أبي عليه عبدالرزاق، وقال له^(١):

«القلب ضعيف، والدين ليس لمن غلب». اهـ.

وكلمات الإمام مالك رحمه الله في هذا صارت قاعدة سلفية لا يغفلها صاحب سنة، فقد قال^(٢):

«أكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ». اهـ.

وهذا الموفق ابن قدامة في رده على مغالطة وردت إليه زعم مرسلها أنها نصيحة، قال^(٣):

«على أن ما ثبت بالكتاب والسنة لا يُدفع بمجرد هذيان متكلمكم، ولا نترك قول رسول الله ﷺ لقول مبتدع متكلف». اهـ.

وقال ابن تيمية^(٤): «وإنما لأهل الجدل في الجدل العلمي من الحيل والاصطلاح الفاسد أوضاع كثيرة، كما أن للفقهاء والحكام في الجدل الحكمي نحو ذلك، والواجب رد جميع أبواب الجدل والمخاصمة في العلم وفي الحقوق إلى ما دلَّ عليه الكتاب والسنة».

ولأن عمدة أهل البدع طرق مبتدعة ومناقشات لفظية، فمثل هذا لا

(١) الإبانة (٤/٤٤٧).

(٢) أصول أهل السنة (١/١٦٣ - رقم ٢٩٣)، شرف أصحاب الحديث (ص ٥).

(٣) تحريم النظر في كتب الكلام ص ٦٤.

(٤) المسوِّدة في أصول الفقه (٢/٩٧٣).

يثبت به حق ولا يُبطل به باطل، فلذلك تجدهم إذا أثبتوا شيئاً نقضه من هو أحقّ منهم بهذه الطرق المبتدعة، ولذلك يكثر فيهم التنقل بين الأقوال والمذاهب.

قال ابن أبي الزناد^(١): «ما أقام الجدل شيئاً إلا كسره جدل مثله». اهـ.
وقال أبو العباس القرطبي في هذا^(٢):

«أكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد الله إليها كتاب الله وسنة نبيه وسلف أمته إلى طرق مبتدعة، واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على مباحث سوفسطائية أو مناقشات لفظية يرد بسببها على الآخذ فيها شبهة ربما يعجز عنها وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصلاً عنها أجدلهم، لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها». اهـ.

وقال ابن الحنبلي^(٣): «كان الفقهاء رضي الله عنهم أرباب النظر والمحربين أدلة العبر قد ألفوا في مذاهب الجدل ما يتضمن تحري الاستدلال وتقرير الجواب والسؤال، إلا أن الأمر اصطلاحى منقوض بمثله، وربما نسخ اصطلاحاً اصطلاح بوعره عند قوم أو بسهولة». اهـ.

وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي^(٤):

«فأما إذا كان أحد الخصمين أقوى في الجدل من الآخر، لم يكن في استعلاء الأقوى دليل على قوة مذهبه». اهـ.

(١) بهجة المجالس (٢/٤٣٠).

(٢) المفهم (٦/٦٩٠).

(٣) استخراج الجدل في القرآن الكريم ص ٤١.

(٤) الواضح في أصول الفقه (١/٥١٣).

وقال الحافظ الذهبي في حديثه عن زغل علم المنطق^(١) : « فإنك تنقطع مع خصمك وتعرف أنك المحق، وتقطع خصمك، وتعرف أنك على الخطأ، فهي عبارات دهاشة ومقدمات دكاكة، نسأل الله السلامة». اهـ.

وقال حسان بن عطية لغيلان القدري^(٢) : « إنك وإن أعطيت لساناً، فإننا نعلم أنا على حق وأنك على باطل». اهـ.

وقال أبو المظفر السمعاني^(٣) :

« وإنما يكون تقدم الواحد منهم وفلجه على خصمه بقدر حظه من البيان وحذقه في صناعة الجدل والكلام.

وأكثر ما يغلب بعضهم بعضاً إنما هو إلزام من طريق الجدل على أصول لهم، ومناقضات على أقوال حفظوها عليهم، فهم يطالبونهم بعودها وطردها، فمن تقاعد عن ذلك سموه من طريق الجدل منقطعاً، وجعلوه مبطلاً، وحكموا بالفلج لخصمه.

والجدل لا يتبين به حق، ولا تقوم به حجة، وقد يكون الخصمان على مقالتين مختلفتين، كلتاهما باطلة ويكون الحق في ثالثة غيرهما، فمناقضة أحدهما صاحبه لا تصحح مذهبه، وإن أفسد به قول خصمه، لأنهما مجتمعان في الخطأ، مشتركان فيه كقول الشاعر فيهم :

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسر مكسور

(١) زغل العلم ص ٤٣.

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث ص ٧١، ٧٢، والغنية (١/١٤٥)، الحجة (٢/١٤٥).

وإنما كان الأمر كذلك، لأن واحداً من الفريقين لا يعتمد في مقالته أصلاً صحيحاً، وإنما هو آراء تتقابل، وأوضاع تتكافأ وتتعدل.

ولو أنصفوا في المحاجة للزم الواحد منهم أن ينتقل عن مذهبه كل يوم كذا وكذا مرة، لما يُورد عليه من الإلزامات، وتراهم ينقطعون في الحجاج ولا ينتقلون، وهذا هو الدليل على أنه ليس قصدهم طلب الحق وإنما طريقهم اتباع الهوى فحسب». اهـ.

وقال العلامة عبدالقادر بن بدران الدمشقي^(١): «فن الجدل قصارى أمره غلبة الخصم بأي وجه وبأي طريقة كانت». اهـ.

وقال العلامة محمد البشير الإبراهيمي^(٢): «ولو كان هذا العلم المستحدث ذا قواعد طبيعية لا تنقض، كقواعد الحساب أو الهندسة مثلاً، لخف ما يلقي الناس في تعلمه من عناء، ولكننا رأينا تلك القواعد تتهاوى في المناظرات القولية أو القلمية كفقاقيع الماء، فلا يكاد يبني الباني حتى ينبري له هادم ينقض ما بنى ويتبر ما علا». اهـ.

* * *

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٩٤.

(٢) الآثار (١/١٦٧).

الظهور للحق

ربما ظهر أهل الباطل في بعض الأزمنة والأمكنة على أهل الحق، فهنا لا يحسن لأحد أن يقول: إن الباطل ظهر على الحق، بل الظهور للحملة لا للمحمول، لأن الحق يعلو على الباطل، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وإذا ظهر أهل الباطل على أهل الحق فإن هذا الظهور نشاز، يوشك أن يرتفع ويتلاشى إذا قام أهل الحق بواجبهم في إظهار الحق، فالباطل لا قرار له. كتب أبو زرعة الرازي إلى إسحاق بن راهوية^(١): «لا يهولنك الباطل، فإن للباطل جولة ثم يتلاشى».

وإذا ظهر أهل الباطل على أهل الحق إما لنصرة السلطان لأهل الباطل، أو لتقصير أهل الحق في نصرة الحق، أو لذنوب أهل الحق أوجبت تسلط أهل الباطل عليهم، فإنه يجب على أهل الحق أن تلازم قلوبهم الحق، وذلك مقتضى الإيمان، وإذا اجتمع ذلك مع الصبر وصدق التوجه إلى الله فإن محنة تسلط أهل الباطل يوشك أن ترتفع.

قيل للإمام أحمد بن حنبل أيام المحنة: يا أبا عبد الله! ألا ترى الحق كيف ظهر عليه الباطل؟ فقال: كلا، إن ظهور الباطل على الحق أن تنتقل

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/٣٢٤).

القلوب من الهدى إلى الضلالة، وقلوبنا بعد لازمة للحق^(١).

والذي لا شك ولا مرية فيه أن الظهور في زماننا هذا لأهل الحق إلا في نواحي يسيرة من العالم، وأن أهل البدعة مقموعون، بل بلغ بهم الحال أنهم يتكتمون بدعهم، وهذا من ذل البدعة الذي أحاط بهم.

قال الشيخ يحيى العمراني (ت: ٥٥٨هـ)^(٢): «فلينظر الآن في الظاهر من مذاهب فرق الأمة، ولا شك عند من أنصف في النظر أن الظاهر منها في الأقطار والأمصار هو مذهب أصحاب الحديث وأهل السنة دون مذهب القدرية وغيرهم من أهل الأهواء، فيعلم أنه دين الحق الذي وعد الله بظهوره.

فإن قيل: فبأي شيء استدلت على ظهوره؟ قلنا: ظهوره بأمور: إن نظرت إلى الكثرة بالعدد وجدت أهل الدهماء في الآفاق من بلاد الإسلام جمع الله همهم على اتباع أئمة مشهورين بالعلم أفنوا أعمارهم بجمع أقوال الصحابة والتابعين، وعلموا أدلتهم من الكتاب والسنة والقياس، واجتهدوا فيما اختلفوا فيه، فما أدى اجتهاد كل واحد إليه اختاره مذهباً ونصره، وهم الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وداود، فتبعهم الخلق لما أبانوه من طرق الاجتهاد، ولم يشذ عنهم إلا من لا علم عنده بذلك، وإنما أفنى عمره بعلم الفلاسفة والمتكلمين وهم القدرية والزيدية وغيرهم من أهل الأهواء، ولا يعتد بخلافهم، إذ لا نظر لهم بها».

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي الباب السابع والستون ص ٣١٠، استفدت هذا من أخي الشيخ الفاضل عبدالعزيز السدحان وفقه الله.

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/١٥٩ - ١٦٠).

تناقض النظر

التناقض يقع من الناس عموماً، ولا يكاد يسلم منه أحد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد بينت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين»^(١).

لكن أهل السنة يقل ويندر وقوعه منهم لأنهم أهل حق، والقليل الذي يقع منهم فلأنه من لوازم بشريتهم، أما المبتدعة فسمتهم التناقض.

والتناقض صفة من صفات الباطل وعلامة من علاماته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإن التناقض أول مقدمات الفساد». اهـ.

وقال أيضاً^(٣): «وكل من نصر قولاً ضعيفاً فلا بد له من أحد أمرين:

إما أن يتناقض، وإما أن يلتزم لوازم ظاهرة الفساد». اهـ.

ومن أسباب التناقض عدم الرسوخ في العلم، فقد يقع المناظر في التناقض وهو لا يدرك ذلك لعدم تفهمه لمعاني ولوازم قوله، وقد يقع التناقض بسبب نسيان ما قاله المناظر من قبل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤):

«وهذا المعنى قد رأيت منه عجائب لهؤلاء النظار، يتكلم كل منهم مع

(١) القواعد النورانية (٢/٣٤١).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٣٨٩).

(٣) العقود ص ٨٥.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٤/١٧٥).

كل قوم على طريقتهم بكلام يناقض ما تكلم به على طريقة أولئك، مع تناقض كل من القولين في نفس الأمر.

وهذا إما أن يكون لكونه لم يفهم أن هذا المعنى الذي أثبت به هذه العبارة هو الذي نفاه بتلك، فلا يكون قد تصوّر حقيقة ما يقول، بل تصور ما يتقيد باللفظ بحيث إذا خرج المعنى عن ذلك اللفظ لم يعرف أنه هو، وهذا قبيح بمن يدعي النظر في العقليات المحضة التي لا تتقيد بلغة ولا لفظ، وإما أن يكون مع نسيانه وذهوله في كل مقام لما قاله في المقام الآخر، وهذا أشبه أن يُظن بمن له عقل وتصور صحيح، لكنه يدل على أن له في المسألة قولين، وأنه يقول في كل مقام ما ترجح عنده في ذلك المقام، لا يمشي مع الدليل مطلقاً، بل يتناقض، وإما أن يكون مع فهمه التناقض، وحيثئذ فإما أن لا يبالى بتناقض كلامه، وإما أن يُرجح هذا في هذا الموطن وهذا في هذا الموطن». اهـ.

ومن أسباب تناقض بعض النظار سلوك غير سبيل المؤمنين بترك اتباع الأنبياء، وترك اتباع الكتاب والسنة والركون إلى العقل مع الاعتداد بالنفس، ولزوم قواعد عقلية فاسدة، والعقل غير معصوم ومن وكل إلى نفسه فقد وكل إلى ضعف وأوقعه ذلك في التناقض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أسباب تناقض المتكلمين^(١):
«وهم لم يقصدوا هذا التناقض، ولكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية، التي زعموا فيها تركيب الموصوفات من صفاتها، ووجود الكليات المشتركة في أعيانها، فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي

(١) مجموع الفتاوى (٣٤١/٥).

جعلوها قوانين تمنع مراعاتها الذهن أن يضل في فكره، أوقعتهم في هذا الضلال والتناقض». اهـ.

فهؤلاء المبتدعة لا إنقادوا إلى النقل ولا التزموا صريح العقل، فإنهم لو التزموا ذلك لقادهم ذلك إلى الحق والصواب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) أيضاً: «وكذلك «العقليات الصريحة» إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلا حقاً، لا تناقض شيئاً مما قاله الرسول، والقرآن قد دلّ على الأدلة العقلية التي بها يُعرف الصانع وتوحيده، وصفاته وصدق رسله، وبها يُعرف إمكان المعاد.

ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تُعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظر من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُرْكُ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨]، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١].

وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة، وحجج الجهمية معطلة الصفات، وحجج الدهرية وأمثالها، كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات ففيها من الجهل والتناقض والفساد، ما لا يحصىه إلا رب العباد». اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٨١ - ٨٢).

وقال أيضاً^(١):

«فما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض، فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره، إذ كلامهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. اهـ.

وقال أيضاً في أسباب تناقض أهل البدع^(٢):

«ولهذا تجد كثيراً من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الأصول ولوازمها، فيقولون القول الموافق للسنة، وينفون ما هو من لوازمه، غير ظانين أنه من لوازمه، ويقولون ما ينفيه غير ظانين أنه ينفيه، ويقولون بملزومات القول المنافي الذي ينافي ما أثبتوه من السنة، وربما كفروا من خالفهم في القول المنافي وملزوماته، فيكون مضمون قولهم: أن يقولوا قولاً ويكفروا من يقوله، وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد، لعدم تفتنهم لتناقض القولين، ويوجد في الحاليين، لاختلاف نظره واجتهاده». اهـ.

وقال أيضاً^(٣):

«فما من طائفة فيها نوع يسير من مخالفة السنة المحضة والحديث إلا ويوجد في كلامها من التناقض بحسب ذلك، وأعظمهم تناقضاً أبعدهم عن السنة، كالفلاسفة ثم المعتزلة والرافضة». اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (٣٠٥/١٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١٠٤/٢).

(٣) منهاج السنة (٢٢٩/٢).

التنزل مع المخالف

قد يضطر المناظر إلى التنزل مع مخالفه لاسيما إذا كان المخالف له لا يرد الخلاف إلى ميزان الشرع وألفاظه ومعانيه وقواعده، وهذا حتى لا تتعطل المناظرة، كالحال مع اليهود والنصارى والفلاسفة، وذلك حين الحاجة لبيان باطلهم ودفع شرهم.

وهذا التنزل قد يضطر معه المناظر إلى استعمال ألفاظهم ولغتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«فإننا في هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنزل إليهم، كما نتنزل إلى اليهودي والنصراني في مناظرته، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله اتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]».

وقال أيضاً^(٢): «وأما إذا كان المناظر معارضاً للشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يُرد إلى الشريعة، مثل من لا يلتزم الإسلام ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء، فهؤلاء لا

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٨٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٣١، ٢٣٢).

بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم.

وحينئذ فيقال لهم: الكلام إما أن يكون في الألفاظ، وإما أن يكون في المعاني، وإما أن يكون فيهما، فإن الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرّد اللفظ، كما لو جاء جيش كفر ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفاً من التشبه بهم في الثياب». اهـ.

وهذا ما فعله خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام مع الصابئة، فذكر من باب المناظرة حال العابد للكوكب ليعين فساد معبوده وأنه لا يستحق العبادة فهو غائب أفل ذاهب، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُوْنَ مِنَ الْمُتَوَقِّنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَآ كَوْكَبًا قَالْ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالْ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفْلٰكَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنعام: ٧٥ - ٧٦].

قال القاضي أبو بكر بن العربي^(١): «هَذَا رَبِّى» إما على التنزيل في المناظرة والتقدير ليرتب عليه ما بعده من الدليل، وإما على طريق الإنكار، والأول أقوى في طريق النظر، وأظهر بما يدل عليه الكلام في الآية». اهـ.

(١) العواصم من القواصم ص ٢٠٤.

وقال أيضاً: «يجوز عند الأئمة فرضُ الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه، فإنه أقرب في الحجة وأقطع للشبهة»^(١).

وقال أبو علي السكوني^(٢) (ت: ٧١٧هـ): «إن الموافقة في العبارة على طريق الإلزام على الخصوم من أبلغ الحجج وأوضح المناهج». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(٣): «والمناظرة تخالف غيرها في أمور كثيرة، منها أن المناظر يقول الشيء الذي لا يعتقد لبني عليه حجته، وليقيم الحجة على خصمه، كما قال في تكسيره الأصنام لما قالوا له: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِنَا يَتَذَكَّرُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فأشار إلى الصنم الذي لم يكسره فقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُم كِبَرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، ومعلوم أن غرضه إلزامهم بالحجة، وقد حصلت.

فهنا يسهل علينا فهم معنى قوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ أي إن كان يستحق الإلهية بعد النظر في حالته ووصفه فهو ربي، مع أنه يعلم العلم اليقين أنه لا يستحق من الربوبية والإلهية مثقال ذرة، ولكن أراد أن يلزمهم بالحجة ﴿فَلَمَّا أَفَلَّ﴾ أي غاب ﴿قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ فإن من كان له حال وجود وعدم، أو حال حضور وغيبة قد علم كل عاقل أنه ليس بكامل فلا يكون إلهاً، ثم انتقل إلى القمر: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَّ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧] يُريهم صلوات الله وسلامه عليه، وقد صور نفسه بصورة

(١) أحكام القرآن (٣/ ١٢٦٥).

(٢) عيون المناظرات ص ٧١.

(٣) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن ص ١٥٨ - ١٥٩.

الموافق لهم، لكن لا على وجه التقليد، بل يقصد إقامة البرهان على إلهية النجوم والقمر، فالآن وقد أفلت وتبين بالبرهان العقلي مع السمعي بطلان إلهيتها، فأننا إلى الآن لم يستقر لي قرار على رب وإله عظيم، ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمْسُ بَارِغَةً﴾ [الأنعام: ٧٨] قال هذا أكبر من النجوم ومن القمر، فإن جرى عليها ما جرى عليهما كان مثلهما، ﴿فَلَمَّا أَفَلَّتْ﴾، وقد تقرر عند الجميع فيما سبق أن عبادة من يأفل من أبطل الباطل، فحينئذ ألزمهم بهذا الإلزام ووجه عليهم الحجة فقال: ﴿قَالَ يَنْقُورُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ * أَي ظاهري وباطني﴾ ﴿لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨ - ٧٩]. فهذا برهان عقلي واضح أن الخالق للعالم العلوي والسفلي هو الذي يتعين أن يُقصد بالتوحيد والإخلاص، وإن هذه الأفلاك والكواكب وغيرها مخلوقات مدبرات ليس لها من الأوصاف ما تستحق العبادة لأجلها. اهـ.

* * *

الانتقال في المناظرة

الانتقال في المناظرة قد يكون محموداً إذا اقتضى الأمر ذلك، كأن ينتقل المناظر من الدليل الذي استدل به إلى دليل آخر لقصر فهم المخاطب بالدليل عن فهم الدلالة، أو لغرض الانتقال إلى دليل أكثر وضوحاً لا يمكن للمخاطب أن يجحده أو يعترض عليه، لاسيما إن كان المخالف فيه ميل وظلم ولدد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «وقد لا يتأتى في المناظرة تفسير المجملات خوفاً من لدن الخصم فيؤتي بالواضحات». اهـ.

وهذا ما فعله إبراهيم عليه السلام في مناظرته للنمرود، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

قال الحرالي^(٢): «ولما سلك الطاغية مسلك التلبيس والتمويه على الرعاع، وكان بطلان جوابه من الجلاء والظهور بحيث لا يخفى على أحد، والتصدي لإبطاله من قبيل السعي في تحصيل الحاصل، انتقل إبراهيم عليه السلام إرسالاً لعنان المناظرة معه، إلى حجة أخرى لا تجري فيها المغالطة ولا يتيسر لطاغية أن يخرج عنها بمخرج مكابرة أو

(١) مجموع الفتاوى (١٨/١٤٠).

(٢) محاسن التأويل (٣/٦٦٨).

مشاغبة أو تلبيس على العوام». اهـ.

وهذا الذي ذكره الحرالي فاش ذكره والتمثيل به عند أهل هذا الفن كمثال للانتقال في المناظرة، وهو محل نظر، فبعض المحققين من أهل العلم يرى أنه إلزام للمدعي في طرد حجته إن كانت صحيحة وليس انتقالاً.

قال ابن القيم رحمه الله^(١): «لما أجاب إبراهيم عليه السلام المحاج له في الله بأن الذي يحيي ويميت هو الله، أخذ عدو الله في المغالطة والمعارضة بأنه يحيي ويميت، وبأنه يقتل من يريد، ويستبقي من يريد، فقد أحيا هذا وأمات هذا، فألزمه إبراهيم على طرد هذه المعارضة أن يتصرف في حركة الشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها بزعمه، فإذا ادعى أنه يساوي الله في الإحياء والإماتة، فإن كان صادقاً فليتصرف في الشمس تصرفاً تصح به دعواه، وليس هذا انتقالاً من حجة إلى حجة أوضح منها كما زعم بعض النظار، وإنما هو إلزام للمدعي في طرد حجته إن كانت صحيحة»^(*). اهـ.

فالحاصل أن الانتقال منه ما هو محمود، قال ابن عقيل في الفنون^(٢): «ومن انتقل من دليل غامض إلى واضح فذلك طلب للبيان، وليس انقطاعاً». اهـ.

وكذلك يكون الانتقال بعد الفراغ من المسألة المتناظر فيها إلى مسألة

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٩٢/١).

(*) وهنا لطيفة ذكرها أبو المظفر السمعاني في تفسير القرآن (٢٦٢/١) فقال: فإن قال قائل: كيف بُهت وكان يمكنه أن يعارض إبراهيم فيقول له: سل أنت ربك حتى يأتي بها من المغرب؟ قلنا: إنما لم يقله، لأنه خاف أن لو سأله ذلك دعا، فأتى بها من المغرب، فكان زيادة في فضيحته وانقطاعه والصحيح أن الله صرفه عن تلك المعارضة إظهاراً للحجة عليه، ولتكون معجزة لإبراهيم. اهـ.

(٢) بواسطة أصول الفقه لابن مفلح (١٤٢٧/٣).

أخرى فهذا النوع مباح، المقصود منه إرسال العنان للمناظرة والمذاكرة في علوم ومسائل شتى.

وهذا ما كان يفعله بعض أئمة السلف إذا اجتمعوا لقصد المذاكرة، قال القاضي عياض^(١): «اجتمع مالك والأوزاعي فتناظرا، فجعل الأوزاعي يجبر مالكا إلى المغازي والسير، فقوي عليه، فلما رأى مالك ذلك جره إلى غيرها من الفقه، فقوي مالك عليه». اهـ.

أما إذا كان قصد الانتقال هو الالتفاف على ما لزم المناظر والخروج من عهدة ما تقرر، فهذا مذموم، وهو من الحيل لإيهام عدم الانقطاع في المناظرة، وهو ما يُسمى في الاصطلاح بـ «الحيدة».

قال إمام الحرمين الجويني^(٢): «ومنها أن يظهر انتقاله على أمر ظاهر يعلم انقطاعه عن ذلك، إلى غير مما يكون الانتقال إليه عجزاً أو تركاً لما كانا فيه». اهـ.

وقال ابن الشيخ الحزاميين^(٣): «وصفة الامتحان بصحة إدراك الشخص وعقله وفهمه: أن تسأله عن مسألة سلوكية، أو علمية، فإذا أجاب عنها فأوردوا على الجواب إشكالاً متوجهاً بتوجيه صحيح، فإن رأيتم الرجل يروح يميناً وشمالاً، ويخرج عن ذلك المعنى إلى معان خارجة، وحكايات ليست في المعنى حتى ينسى ربُّ المسألة سؤاله، حيث توَّهه عنه بكلام لا فائدة فيه، فمثل هذا لا تعتمدوا على طعنه، ولا على مدحه، فإنه ناقص الفطرة، كثير الخيال، لا يثبت على تحري المدارك العلمية، ولا تُنكروا مثل إنكار هذا».

(١) ترتيب المدارك (١/٢٢٧).

(٢) الكافية في الجدل ص ٥٤٥.

(٣) التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار ص ٥١ - ٥٢.

الانقطاع

الانقطاع في اصطلاح فن المناظرة هو اختتام البحث وذلك إما بثبوت دعوى المستدل أو دعوى المعارض^(١).

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(٢) رحمه الله :

«لا يخفى أنه لا بد في المناقشة أن تنتهي بعجز أحدهما عن دفع دليل الآخر، فإن كان العاجز هو السائل سُمي ملزماً، وسُمي عجزه إلزاماً، وإن كان العاجز هو المعلل سُمي مفحماً وسُمي عجزه إفحاماً». اهـ.

وهذا الذي ذكره الشنقيطي هو الواجب المتعين نظراً، أما عند التحقيق والوقوف على كثير من المناظرات لاسيما إن كان طرفاها مبتدعين متكلمين والحق في قول ثالث غير قولهما، فإن بعض هذه المناظرات لا تنتهي إلى إلزام أحد الطرفين، بل قد يعجز كل طرف عن إلزام الآخر.

من ذلك أنه دخل متكلمان على نجم الدين الكبري أحدهما أبو عبدالله الرازي والآخر من متكلمي المعتزلة، وقالوا :

«يا شيخ بلغنا أنك تعلم علم اليقين؟ فقال : نعم، أنا أعلم علم اليقين.

فقالا : كيف يمكن ذلك، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر فلم يقدر أحدهما أن يقيم على الآخر دليلاً؟!

(١) كشف اصطلاحات الفنون (٣/١٢٠٢).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٢/٩٠).

فقال : ما أدري ما تقولان ، ولكن أنا أعلم علم اليقين .

فقال : صف لنا علم اليقين ؟

فقال : علم اليقين عندنا واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها .

فجعل يقولان : واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها ! ويستحسنان الجواب^(١) . اهـ .

وقال أبو بكر الأبهري : «تناظر رجل جلد من أهل السنة مع رجل جلد من المعتزلة حتى غابت الشمس ، من غير ظفر من أحدهما بصاحبه»^(٢) . اهـ .
فبهذا تعلم أنه قد لا تنتهي كل مناظرة بظفر أحد الطرفين على الآخر .

ويعرف الانقطاع بعدة أمور ، منها :

١ - السكوت :

قال الخطيب البغدادي^(٣) : «السكوت عن الجواب من أقسام الانقطاع قال الله تعالى : ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرُ﴾ لأن السكوت إما أن يكون للنظر فهذا حق له ، وإما أن يكون انقطاعاً وعجزاً عن الانفصال ولزوماً للحجة» .

مثال : مناظرة سفيان للإمام مالك في معانقة المسافرين :

قال ابن مفلح : «وكره مالك معانقة القادم من السفر ، وقال : بدعة ،

(١) نقض المنطق ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) عيون المناظرات ص ٢٩١ .

(٣) الفقيه والمتفقه (٥٧/٢) .

واعتذر عن فعل النبي ﷺ ذلك بجعفر حين قدم بأنه خاص له، فقال له سفيان ما تخصه بغير دليل، فسكت مالك.

قال القاضي عياض: وسكوته دليل لتسليم قول سفيان وموافقه، وهو الصواب^(١).

٢ - الضحك:

وهو كالسكوت في الدلالة على الانقطاع، لأنه ليس له جواب عما لزمه، فيفزع إلى التبسم أو الضحك لأنه أسقط في يد خصمه، وربما كان ضحكه دهشة لفرط ثقته بما معه وأنه محق، فإذا بان خلاف ما توهم ضحك من حاله.

وقد ناظر أبو زيد عبدالله بن عمر الدبوسي بعض الفقهاء، فكان كلما ألزمه أبو زيد إلزاماً تبسم وضحك، فأنشد أبو زيد^(٢):

ما لي إذا ألزمته حجة قابلني بالضحك والقهقهه
إن كان ضحك المرء من فقهه فالضرب في الصحراء ما أفقهه

٣ - الإقرار:

وهو سيد الأدلة على الانقطاع ولزوم الحجة، وهو لا يقع إلا من منصف متحر للحق، بريء من آفة الكبر والعجب، سليم من هوى الانتصار للنفس.

(١) الآداب الشرعية (٢/٢٦٥).

(٢) أبجد العلوم (٣/١٠٩).

مثال: تناظر أبو يوسف مع الإمام مالك بالمدينة بحضرة الرشيد في مسألة الصاع وزكاة الخضروات، فاحتج مالك بما استدعى به من تلك الصيغان المنقولة من آبائهم وأسلافهم، وبأنه لم يكن الخضروات يخرج فيها شيء في زمن الخلفاء الراشدين.

فقال أبو يوسف: لو رأى صاحبي (أبو حنيفة) ما رأيت لرجع كما رجعت^(١).

قال الحافظ ابن كثير: «وهذا إنصاف منه»^(٢). اهـ.

ومن ذلك أيضاً: أن عبدالواحد بن زياد قال لزفر: «صرتم حديثاً في الناس وضحكة، قال: وما ذاك؟ قلت: تقولون في الأشياء كلها (ادروا الحدود بالشبهات) فصرتم إلى أعظم الحدود فقلتم: يقام بالشبهات. قال: وما ذاك؟ قلت: قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر» وقلتم: يقتل به.

قال: إني أشهدك أنني قد رجعت عنه الساعة»^(٣).

٤ - الحيدة:

ومما يُعرف به انقطاع المناظر هو حيدته، فتراه إذا لزمته الحجة حاد بالانتقال إلى دليل آخر أو مسألة أخرى^(٤)، وأخرج الكلام عن مقصود السؤال والجواب، أو غصب حق مخالفه وقلب عليه السؤال لأنه لا يملك جواباً.

(١) البداية والنهاية (١٠/١٩٥) حوادث ١٨٢هـ، والاتباع ص ٤٠.

(٢) البداية والنهاية (١٠/١٩٥).

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٢٧).

(٤) أصول الفقه لابن مفلح (٣/١٤٢١).

مثال: مناظرة موسى عليه السلام لفرعون.

قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (٢٨) قَالَ لَنْ اتَّخَذَتِ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ (٢٩) [الشعراء: ٢٣ - ٢٩].

قال أبو علي السكوني (ت: ٧١٧هـ) (١):

«فلما أحس اللعين خلع قدميه عن دعواه بإقامة هذه البيئات، وسمع ما لا يشك فيه من أنه مولود، فدل على أنه كاذب بعد أن لم يكن، فهو مربوب، وعلم انقطاعه وأن لا مدفع له في ذلك، وأخرج الكلام عن مقصود السؤال والجواب إلى تحريف القول وهي حالة المنقطع ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي في أقسام الانقطاع (٢):

«أن ينتقل من دليل إلى دليل، وأن يُسأل عن الشيء فيجيب عن غيره». اهـ.

ناظر رجل الشافعي في مسألة فدق، والشافعي ثابت يجيب ويصيب، فعدل الرجل إلى الكلام في مناظرته، فقال له الشافعي: هذا غير ما نحن

(١) عيون المناظرات ص ٨٧.

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/ ٥٧).

فيه، هذا كلام، لست أقول بالكلام، واحدة وأخرى ليست المسألة متعلقة به، ثم أنشأ الشافعي رضي الله عنه يقول:

متى ما تنقد بالباطل الحق بأبه وإن قدت بالحق الرواسي تنقد
إذا ما أتيت الأمر من غير بابه ضللت وإن تقصد إلى الباب تهتد
فدنا منه الرجل وقبل يده^(١).

* * *

(١) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/١٤٥).

المفاضلة بين المستدل والمعارض

هذا مبحث يرد على الذهن في التفضيل بين المستدل والمعارض، فربما ظن البعض أن حال المستدل أفضل، لأنه هو الذي يبدأ بالمناظرة، وعلى هذا يستطيع أن يُمسك بزمام المناظرة بما حصل له من الرجحان بالابتداء، فيبدأ هو بإيراد الأدلة واستدراج الخصم حتى يستجلبه لبلوغ غرضه وانقطاعه.

وقد يقال العكس وهو أن المعارض ينتظر المستدل حتى يورد حججه وبراهينه، ثم ينقض عليها بالنقض ويهدمها، والهدم أسهل من البناء، فإذا حصل له ذلك أظهر أدلته والحق الذي عنده.

والصواب أن الواثق بصحة ما عنده وقدرته على المحاجة عنه لا يضيره سواء ابتدا هو أو ابتدا خصمه.

وهذا ما فعله نبي الله موسى عليه السلام لما قال له سحرة فرعون وهم واثقون من غلبتهم فخيروه بين الابتداء والتأخير، فجعل لهم البداية ثم كرّ عليهم وظهر الحق وبطل الباطل، قال تعالى:

﴿قَالُوا يَمْوَسِيَّ إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ۖ قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ إِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ۚ﴾ [الأعراف: ١١٥-١١٧].

قال أبو علي السكوني^(١) (ت : ٧١٧هـ) :

«لأن الضعيف أبدأ يريد أن يقدم إظهار ما بيده لعله أن يرهب خصمه ، ولعل ثقته بثباته عند إبداء ما بيده لعله أن يرهب خصمه ، فسوغ لهم موسى عليه السلام ما رغبوا فيه ثقة منه بتأييد الله تعالى له وقلة مبالاته بهم» . اهـ .

وقال أبو محمد ابن حزم رحمه الله^(٢) :

«وأما نحن فطريقنا في ذلك تخيير الخصم أن يكون سائلاً أو مسؤولاً ، فأيهما تخير أجنباه ، فإن رد الخيار إلينا اخترنا بأن يكون هو السائل ، لأن هذا العمل هو أكثر قصد الضعفاء وعمدة مرغوبهم ، وهم يضعفون إذا سُئِلُوا ، فنختار حسم أعدارهم وتوفيتهم أقصى مطالبهم التي يظنون أنهم فيها أقوى ليكون ذلك أقوى في قطع معالقتهم .

ثم إنه إن بدا له في ذلك واختار أن يسأل أجنباه إلى ذلك أيضاً ، إلا أننا لا نقضي بذلك على غيرنا لأنه ليس واجباً ، فمن تخير أن يكون سائلاً وأذن له خصمه من ذلك فله أن يسأل .

وليس له أن يتحكم فيترك ذلك وينتقل إلى أن يكون مسؤولاً ، فإن فعل فهذا عجز وخرق في حكم المناظرة» . اهـ .

وعلى كل حال فإن المستدل سيكون معترضاً بعد أن يتكلم مخالفه ، والمعارض سيكون مستدلاً لمذهبه بعد أن ينقض مذهب مخالفه ، وذلك أن كل واحد منهما مضاد للآخر في مذهبه .

(١) عيون المناظرات ص ٩٠ .

(٢) التقريب لحد المنطق ص ١٨٧ .

المتناظرون ما بين غالب ومغلوب

المناظر مناصحة لا يضره أظهر الحق على لسانه أو لسان مخالفه، فتجده يُدعن وينقاد للحق وإن ظهر على لسان مخالفه، بل ربما شكره على هدايته للحق وكما قيل:

وجدال أهل العلم ليس بضائر ما بين غالبهم إلى المغلوب
وهكذا كان السلف، فالمغلوب منهم لا يستنكف عن قبول الحق والانقياد له، لأنهم يؤثرون الحق على أهوائهم وانتصار ذواتهم.

والغالب منهم كذلك لا يحمله ذلك على تهجين من غلبه والخط من قدره وادعاء أنه دونه في العلم والتحقيق، وهذا دليل إخلاصهم وحسن قصدهم، قال المحدث عبدالعزيز بن ولي الله الدهلوي^(١): «فلا يحدث ولا ينشأ من مثل هذه الغلبة تغيير في العلماء الربانيين ولا تتحرك لها نفوسهم ولا يحصل لهم منها الإعجاب». اهـ.

فلا يصدنك عن الانقياد للحق توهم أن الانقطاع مخرج لك عن زمرة أهل العلم، فما من عالم مهما بلغت رتبته إلا ويحصل له ذلك إلا ما ندر. قال ابن عقيل الحنبلي^(٢): «ومع هذا فليس يسلم أحد من الانقطاع إلا من قرنه الله جلّت عظمته بالعصمة من الزلل، وليس حد العالم بأن يكون

(١) بستان المحدثين ص ٨٥.

(٢) الواضح في أصول الفقه (١/٥١٠).

حاذقاً بالجدل، فالعلم صناعة، والجدل صناعة، إلا أن مادة الجدل، والمجادل يحتاج إلى العالم، والعالم لا يحتاج في علمه إلى المجادل كما يحتاج المجادل في جدله إلى العالم.

وليس حد الجدل بالمجادلة أن لا ينقطع المجادل أبداً، ولا يكون منه انقطاع كثير إذا كثرت مجادلته، ولكن المجادل من كان طريقه في الجدل محموداً وإن نالها الانقطاع لبعض الآفات التي تعرض». اهـ.

وقال العلامة ابن الوزير^(١):

«ومن قصد وجه الله تعالى في عمل من أعمال البر والتقوى، لم يحسن منه أن يتركه، لما يجوز عليه في ذلك من الخطأ، وأقصى ما يخاف أن يكل حسامه في معترك المناظرة، وينبو، ويعثر جواده في مجال المجادلة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب، إن أخطأ فمن الذي عُصم، وإن خطئ فمن الذي ما وُصم.

والقاصد لوجه الله لا يخاف أن يُنقد عليه خلل في كلامه، ولا يهاب أن يُدل على بطلان قوله، بل يحب الحق من حيث أتاه، ويقبل الهدى ممن أهداه، بل المخاشنة بالحق والنصيحة أحب إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك من أصدقك لا من صدّك، وفي نوابغ الكلم وبدائع الحكم: عليك بمن ينذر الإبسال والإبلاس، وإياك من يقول: لا بأس ولا تأس». اهـ.

ولا شك أن بعض العلماء حاضر الجواب متوقد الذهن سريع البديهة،

(١) العواصم والقواصم (١/٢٢٣).

ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية كما وصفه ابن الزملكاني بقوله^(١): «ولا يعرف أنه ناظر أحداً فانقطع منه». اهـ.

ومن السنن الجارية المعلومة أنه ما ارتفع شيء إلا وضعه الله، وإن الغلبة دولة، فاليوم أنت غالب وغداً مغلوب.

فهذا الإمام الشافعي رحمه الله الذي له الإمامة في الحجج والجدال، والذي وصفه أحمد بن أبي سريج الرازي بقوله^(٢): «ما رأيت أحداً أفوه ولا أنطق من الشافعي». اهـ.

وقال عنه ابن عبدالحكم في وصف مناظراته^(٣):

«ما رأيت الشافعي يُناظر أحداً إلا رحمته، ولو رأيت الشافعي يناظرك لظننت أنه سيع يأكلك». اهـ.

بل كان من حاله أنه كان يقول لمناظره: «تقلد أنت الآن قولي، وأتقلد قولك، فيتقلد المناظر قوله، ويتقلد الشافعي قول المناظر، فلا يزال يناظره حتى يقطعه»^(٤). اهـ.

وقال عنه قتيبة بن سعيد: «رأيت الشافعي يناظر محمد بن الحسن، فكان محمد بن الحسن في يده كالكرة يُديرها كيف شاء»^(٥). اهـ.

فمع هذا كله، لما تناظر الشافعي مع عبد الملك بن عبدالعزيز الماجشون غلبه عبد الملك.

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٣٩١/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٩/١٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٠/١٠).

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي (١٧٩/١).

(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (١٨١/١).

قال ابن عبدالحكم : « قدمت المدينة ، فرأيت أصحاب عبدالمك ابن الما جشون يغلون بصاحبهم ، يقولون : صاحبنا الذي قطع الشافعي »^(١) . اهـ .

وهذا الجاحظ أحد الأذكياء وكان قوي العارضة حاضر الجواب سريع البديهة ، أصابته سنة الله فخصم وغلب ، وكان الذي غلبه امرأة .

قال الجاحظ^(٢) : « ما غلبني أحد قط إلا رجل وامرأة ، فأما الرجل فإني كنت مجتازاً في بعض الطرق فإذا برجل قصير بطين ، كبير الهامة طويل اللحية ، متزر بمئزر ، ويده مشط يسقي به شقة ويمشطها به ، فقلت في نفسي : رجل صغير بطين ألحى ، فاستزريته ، فقلت : أيها الشيخ ، قد قلت فيك شعراً ، فترك المشط من يده وقال : قل ، فقلت :

كانك صعوة في أصل حش أصاب الحش طش بعد رش

فقال لي اسمع جواب ما قلت : فقلت هات ، فقال :

كانك جندب في ذنب كبش يدل دل هكذا والكبش يمشي

وأما المرأة فإني كنت مجتازاً ببعض الطرقات ، فإذا أنا بامرأتين ، وكنت راكباً على حمارة ، فضرطت الحمارة ، فقالت إحداهما للأخرى : وي حمارة الشيخ تضط !

فغاطني قولها ، فاعتدلت ثم قلت لها : إنه ما حملتني أنثى قط إلا وضطت ، فضربت بيدها على كتف الأخرى وقالت :

كانت أم هذا منه تسعة أشهر على جهد جهيد » . اهـ .

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٣) .

(٢) الأذكياء ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

قواصم المناظرات

انقطاع العالم أمام طلبته أو عامة الناس أو بحضرة السلطان لاسيما إن كان رأساً وإماماً وكانت من مخالف له في المذهب والمعتقد قد تكون سبباً في انحسار مذهبه وصدور الناس عن قوله، وانكسار كلمته أمام السلطان.

وربما انضوى العالم إلى نفسه وخاصته مهموماً مغموماً محزوناً مكسور الخاطر، وهي بذلك تكون سبباً في هبوب ريح مخالفه وبُعد صيته.

وهناك مناظرات معلومة مشهورة كانت سبباً في قصم المنقطع فيها وانضواءه إلى نفسه، نذكر بعضها للعظة والعبرة، لما فيها من فلج بعض أصحاب الأقوال الباطلة أحياناً بضرب من التحايل.

وقد اخترت من هذه المناظرات:

- (أ) مناظرة النظام للحسن بن محمد النجار.
- (ب) مناظرة بديع الزمان الهمداني لأبي بكر الخوارزمي.
- (ج) مناظرة أبي الوليد الباجي لابن حزم.
- (د) مناظرة أبي علي الظهيري للطوسي.
- (هـ) مناظرة الكسائي لسيبويه.

* * *

(أ) مناظرة النظام (*) للحسن بن محمد النجار (**) (**)

الحسن بن محمد النجار من جملة المُجبرة ومتكلميهم وإليه تنسب
فرقة النجارية، قال المقرئ (١):

«وله مع النظام عدة مناظرات، منها أنه ناظره مرة فلما لم يلحن بحجته
رفسه النظام، وقال له: قم أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم
والفهم.

فانصرف مهموماً واعتل حتى مات». اهـ.

* * *

(*) إبراهيم بن سيار النظام، زعيم المعتزلة، قيل إنه كان على دين البراهمة المنكرين للنبوة
والبعث، كان له شعر دقيق المعاني على طريقة المتكلمين.
انفرد بطوام، وقال: ليس لله إرادة، وأنكر حجية الإجماع، وطعن في الصحابة رضي الله
عنهم، وكذب بانشقاق القمر إلى غير ذلك من العظائم.
توفي سنة بضع وعشرين ومائتين، وقد كفره جماعة.
تاريخ بغداد (٩٧/٦)، الخطط والآثار (١٧١/٤)، الفهرست ص ٢٨٧، سير أعلام النبلاء
(٥٤٢/١٠).

(**) الحسن بن محمد بن عبدالله النجار أبو عبدالله، كان حائكاً، وقيل إنه كان يعمل الموازين،
وأنه كان من أهل قم، كان من جملة المجبرة ومتكلميهم.
الخطط والآثار (١٧٩/٤).
(١) الخطط المقرئية (١٧٩/٤).

(ب) مناظرة بديع الزمان الهمذاني (*) لأبي بكر الخوارزمي (**)

استعان قوم من أهل نيسابور من المستوحشين لأبي بكر الخوارزمي بالبديع الهمذاني، واجتمعوا في مجلس المناظرة وتباحثوا في مسائل شتى وتناظروا وتجادلوا وآلت الغلبة للبديع.

قال ياقوت الحموي^(١):

«فخرج البديع وأصحاب الشافعي يعظمونه بالتقبيل والاستقبال، والإكرام والإجلال، وما خرج الخوارزمي حتى غابت الشمس، وعاد إلى بيته وانخزل انخزالاً شديداً، وانكشف باله وانخفض طرفه». اهـ.

* * *

(*) أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذاني، صاحب الرسائل الرائقة والمقامات الفائقة، وعلى منواله نسج الحريري مقاماته.

سكن هراة، وروى عن ابن فارس صاحب «المجمل» وعيسى بن هشام الأخباري، توفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.

وفيات الأعيان (١٢٧/١)، الوافي بالوفيات (٣٥٥/٦)، سير أعلام النبلاء (٦٧/١٧).

(**) محمد بن العباس الخوارزمي، ابن أخت محمد بن جرير الطبري. مولده ونشأته بخوارزم، وكان أصله من طبرستان فلقب بالطبرخزمي، أوجد عصره في حفظ اللغة والشعر، وكان مشاراً إليه في عصره، وكان حافظاً للأسماء والكنى، وكان يُذَكِّرُه الحاكم في ذلك فيتحير من حفظه، توفي سنة ثلاث وثمانين وقليل ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

إرشاد الأريب (٢٥٤٣/٦)، الأنساب (١٩٤/٥)، سير أعلام النبلاء (٥٢٦/١٦)، بغية الرواة (١٢٥/١).

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢٤٤/١).

(ج) مناظرة أبي الوليد الباجي (*) لأبي محمد ابن حزم (**)

علا شأن أبي محمد ابن حزم بالأندلس وراج مذهبه رغم ظاهرياته المنكرة، ثم ناظره أبو الوليد الباجي فقطعه، وإنحسر بذلك مذهب ابن حزم الظاهري.

قال القاضي عياض^(١):

«وجد - يعني الباجي - عند وروده بالأندلس لابن حزم الداوودي صيتاً عالياً، وظاهريات منكرة، وكان لكلامه طلاوة، وقد أخذت قلوب الناس، وله تصرف في فنون تقصر عنها السنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت، لقلة استعمالهم النظر وعدم تحققهم به، فلم يكن يقوم أحد

(*) أبو الوليد الباجي: سليمان بن خلف التجيبي التميمي الباجي القرطبي العلامة الحافظ ذو الفنون والتصانيف النفيسة أخذ عن شيوخ الأندلس من أشهرهم مكّي بن أبي طالب، ثم لما بلغ الثالثة والعشرين رحل إلى المشرق سنة ٤٢٦هـ، وأخذ عن شيوخها من أشهرهم أبي ذر الهروي وأبي الطيب الطبري ثم عاد إلى الأندلس. ترتيب المدارك (٢/٨٠٢)، وفيات الأعيان (٢/٤٠٨)، شذرات الذهب (٣/٣٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٨/٥٣٥).

(**) أبو محمد ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الأندلسي، تفقه على مذهب الشافعي أولاً ثم صار ظاهرياً، وجمع علوماً كثيرة، فكان فقيهاً مفسراً محدثاً أصولياً أدبياً شاعراً ومؤرخاً. سمع من أبي عمر الطلمنكي وصاحب قاسم بن أصبغ، وروى عن ابن عبد البر.

عيب عليه بسط لسانه وقلمه في الأئمة، وشذوذه وتفرد به بعض مسائل العلم، توفي سنة ٤٥٦هـ.

وفيات الأعيان (٣/٣٢٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٤)، شذرات الذهب (٣/٢٩٩).

(١) ترتيب المدارك (٢/٨٠٥).

بمناظرته، فعلا بذلك شأنه وسلموا الكلام له، على اعترافهم بتخليطه فحادوا عن مكالمته، فلما ورد أبو الوليد الأندلس وعنده من الإتيان والتحقيق والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة ما حصله في رحلته، أمله الناس لذلك، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم وخروجه من ميورقة، وقد كان رأس أهلها، ثم لم يزل أمره في سفال فيما بعد». اهـ.

* * *

(د) مناظرة أبي علي الظهيري (*) للشهاب الطوسي (**)

التقى العزيز بن الصّلاح بن أيوب بأبي علي الحسن بن الخطير الظهيري، فعرف منزلته في العلم فأحضره ورغبه في المصير معه إلى مصر ليقمع به الشهاب الطوسي.

قال السيوطي^(١):

«وقرر العزيز المناظرة بينه وبين الطوسي، وعزم الظهير على أنه يسلك معه مسلكاً في المغالطة، لأن الطوسي كان قليل الحفظ إلا أنه كان جريئاً مقدماً، فركب العزيز يوم العيد، وركب معه الطوسي والظهير، فقال الظهير للعزيز في أثناء الكلام: أنت يا مولانا من أهل الجنة، فوجد الطوسي السبيل في مقتله، فقال له: وما يدريك أنه من أهل الجنة؟ وكيف تزكي على الله؟

(*) الحسن بن الخطير بن أبي الحسن النعماني الفارسي أبو علي الظهيري، كان قارئاً بالعشر والشواذ، عالماً بتفسير القرآن وناسخه ومنسوخه والفقه والخلاف، مبرزاً في اللغة والنحو والعروض والقوافي ورواية أشعار العرب وأيامها، وأخبار الملوك من العرب والعجم، توفي سنة ٥٩٨هـ.

إرشاد الأريب (٢/٨٥٧)، التكملة لوفيات النقلة (١/٤٠٢)، تاج التراجم ص ٨٤.
(**) أبو الفتح محمد بن محمود بن شهاب الدين، شيخ الفقهاء وصدر العلماء، تفقه على جماعة من أصحاب الغزالي منهم أبو سعيد محمد بن يحيى النيسابوري.
ارتحل من بغداد إلى مصر، وأظهر مذهب الأشعري، ووقع بينه وبين الحنابلة أمور، وكان معظماً عند العامة والخاصة، وعليه مدار الفتوى في الفقه الشافعي، توفي سنة ٥٩٦هـ.
طبقات الفقهاء الشافعية (١/٢٦٧)، حسن المحاضرة (١/٣٤٣)، سير أعلام النبلاء (١١/٣٨٧)، شذرات الذهب (٤/٣٢٧)، البداية والنهاية (١٣/٣٠).
(١) بغية الوعاة (١/٥٠٢).

ومن أخبرك بهذا؟ ما أنت إلا كما زعموا أن فأرة وقعت في دن خمر فشربت فسكرت، فقال: أين القطاط؟ فلاح لها هر، فقال: لا تؤاخذ السكارى بما يقولون.

وأنت شربت من خردن هذا الملك فسكرت، فصرت تقول خالياً: أين العلماء؟ فأبلس الظهير، ولم يحر جواباً، وانصرف وقد انكسرت حرمة عند العزيز، وشاعت هذه الحكاية بين العامة، وصارت تُحكى في الأسواق والمحافل، فكان مآله أن انضوى إلى مدرسة الأمير الأسدي يدرس بها مذهب أبي حنيفة إلى أن مات». اهـ.

* * *

(هـ) مناظرة الكسائي (*) لسيبويه (**)

تناظر الكسائي مع سيبويه بأمر الوزير يحيى بن خالد البرمكي في دار الرشيد، وبقي كل واحد منهما على استرجاع حجته، فطلب الكسائي الاحتكام إلى العرب المنتظرين بباب دار المناظرة، فقصوا للكسائي على سيبويه، واغتم سيبويه لذلك وانصرف إلى فارس حتى مات بها مغتماً.

وقد طعن أصحاب سيبويه في الحكام، وادعوا تحايل الكسائي مع الأعراب الذين شهدوا له، وقالوا: الأعراب الذين شهدوا للكسائي من أعراب الحطمة الذين كان الكسائي يقوم بهم ويأخذ^(١).

(*) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكوفي الملقب بالكسائي، لكساء أكرم فيه.

من أهل الكوفة سكن بغداد، وكان يُعلّم بها الرشيد ثم الأمين من بعده. جالس في النحو الخليل، وحدث عن جعفر الصادق والأعمش وغيرهم، ونقل عنه أبو عبيد، والفراء، وخلف البزار. اختار قراءة اشتهرت، وصارت إحدى السبع، صنف: معاني القرآن، القراءات، النوادر، وغير ذلك. مات سنة ١٨٩ هـ. الأنساب (٤١٩/١٠)، تاريخ بغداد (٤٠٣/١١)، بغية الوعاة (١٦٤/٢)، سير أعلام النبلاء (١٣١/٩).

(**) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه أبو بشر، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، قال إبراهيم الحربي: سُمي بذلك لأن وجتيه كانت كأنها تفاحة.

أصله من فارس ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل وأبي الخطاب والأخفش وغيرهم كان شاباً نظيفاً جميلاً، وكان في لسانه حُبسة، وقلمه أبلغ من لسانه، وعمل كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحق به من بعده، وكان كتابه لشهرته عند النحويين علماً. تاريخ بغداد (١٢/١٩٥)، المنتظم (٥٣/٩)، بغية الوعاة (٢٢٩/٢).

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢١٢٦/٥).

وإليك قصة المناظرة:

«قدم سيبويه إلى العراق على يحيى بن خالد البرمكي فسأله عن خبره فقال: جئت لتجمع بيني وبين الكسائي، فقال: لا تفعل فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها ومؤدب ولد أمير المؤمنين وكل من في المصر له ومعه، فأبى إلا أن يجمع بينهما، فعرف الرشيد خبره فأمره بالجمع بينهما، فوعده بيوم، فلما كان ذلك اليوم، غدا سيبويه وحده إلى دار الرشيد فوجد الفراء والأحمر وهشام بن معاوية ومحمد بن سعدان قد سبقوه، فسأله الأحمر عن مائة مسألة، فما أجابه عنها بجواب إلا قال: أخطأت يا بصري، فوجم سيبويه، قال: هذا سوء أدب.»

ووافى الكسائي وقد شقَّ أمره عليه، ومعه خلق كثير من العرب، فلما جلس، قال له: يا بصري كيف تقول: خرجت وإذا زيد قائم؟ قال: لا، قال الكسائي: فكيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها، فقال سيبويه: فإذا هو هي ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: لحت، وخطأه الجميع.

وقال الكسائي: العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، ودفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما فمن يحكم بينكما؟ وهذا موضع مشكل!

فقال الكسائي: هذه العرب ببابك قد جُمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم، فيُحضرون ويُسألون.

فقال يحيى وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو

فقس وأبو دثار وأبو ثروان فستلوا عن المسائل التي جرت بينهما، فتابعوا الكسائي، فأقبل يحيى على سيويه، فقال: قد تسمع أيها الرجل، فانصرف المجلس على سيويه، وأعطاه يحيى عشرة آلاف درهم وصرفه، فخرج وصرف وجهه تلقاء فارس، وأقام هناك حتى مات غمماً بالذرب، ولم يلبث إلا يسيراً ولم يعد إلى البصرة»^(١). اهـ.

قال الحافظ السخاوي نقلاً عن ابن عمار^(٢):

«وقد غُبن الناس قديماً وحديثاً وماتوا حقيقة، وإن كانوا بالعلم أحياء تصنيفاً وتحديثاً، فسيويه الذي هو إمام النحو وأخذه عن العرب شفاهاً، والفائق في تعبيره عن العلوم التي حققها واصطفاه قد قتله الغبن، وخصمه المناظر له الكسائي لما أحضره معه البرامكة معه وسأله عن مسألة الزنبور وأجاب سيويه بالصواب فيها، وما تقتضيه طبيعة العرب وألسنتهم، والكسائي ياباه مغالبة بسيف النجوة والمنزلة عند الرشيد، حتى أحضروا العرب لتصويب أحدهما فوافقت الكسائي بمجرد القول قول الكسائي، لمنزلة أو لكونهم فيما قيل أرشوا على ذلك، مع كونهم لا يستطيعون النطق به وسيويه يقول ليحيى بن خالد البرمكي: مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تنهض به، فما وسع سيويه إلا أن خرج من البصرة قهراً وغنماً إلى فارس وأقام بها حتى مات». اهـ.

* * *

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢١٢٥/٥) وانظر مجالس العلماء للزجاجي ص ٩، ١٠.

(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٣٣، ٣٤.

تأويلات المتناظرين

المناظرات تُقحم العلماء والأفاضل في تأويلات ضعيفة، والاحتراز من حظوظ النفس صعب، والإذعان للحق خشن شاق، ومن ذا الذي كمل، فإذا رأيت شيئاً من ذلك في مناظرات الأكابر الأفاضل فلا يجمل بك الحمل والطعن عليهم، بل احمله على أحسن المحامل وخرجه مخرج التأويل الخاطيء.

فهذا معاوية رضي الله عنه لما قيل له: تقتل عمار الفئة الباغية، كان له تأويل في جواب ذلك كما يروى عنه^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):

«ويُروى أن معاوية تأول أن الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتليه، وأن علياً رد هذا التأويل بقوله: فنحن إذاً قتلنا حمزة.

ولا ريب أن ما قاله علي هو الصواب، لكن من نظر في كلام

(١) رواه عبدالرزاق في المصنف (١١/٢٤٠ - رقم ٢٠٤٢٧) عن معمر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أخبره قال: لما قُتل عمار بن ياسر دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال: قُتل عمار، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: تقتله الفئة الباغية، فقام عمرو، يرجع فرعاً حتى دخل على معاوية، فقال معاوية: ما شأنك؟ فقال: قُتل عمار، فقال له معاوية: قُتل عمار فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تقتله الفئة الباغية، فقال له معاوية: دحضت في قولك، أنحن قتلناه؟ إنما قتله علي وأصحابه، جاءوا به حتى ألقوه رماحنا أو قال: بين سيوفنا. ورواه أحمد في المسند (٤/١٩٩) من طريق عبدالرزاق به.

(٢) مجموع الفتاوى (٧٧/٣٥).

المتناظرين من العلماء الذين ليس بينهم قتال ولا ملك، وأن لهم في النصوص من التأويلات ما هو أضعف من معاوية بكثير، ومن تأول هذا التأويل لم ير أنه قتل عماراً فلم يعتقد أنه باغ، ومن لم يعتقد أنه باغ وهو نفس الأمر باغ فهو متأول مخطئ». اهـ.

ولما تناظر محمد بن الحسن مع الإمام الشافعي في حضرة الخليفة هارون الرشيد في مسألة رد اليمين، واستفهم محمد بن الحسن من الإمام الشافعي مستكراً وقال:

«وأين لكم رد اليمين؟»

قال الشافعي: سنة رسول الله ﷺ.

قال محمد بن الحسن: وأين؟

قال الشافعي: قصة حويصة ومحبيصة وعبدالرحمن حين قال لهم رسول الله ﷺ في قصة القتل:

تحلفون وتستحقون دم صاحبكم، قالوا: لم نشهد ولم نعاين، قال: فيحلف لكم يهود، فلما أن نكلوا رد اليمين إلى اليهود، قال: محمد ابن الحسن: إنما كان ذلك استفهاماً من رسول الله ﷺ، قال الشافعي: يا أمير المؤمنين هذا بحضرتك يزعم أن رسول الله ﷺ يستفهم من اليهود.

فقال الرشيد: ثكلتك أمك يا ابن الحسن، رسول الله ﷺ يستفهم من اليهود؟!

نطح وسيف.

قال الشافعي: فلما رأيت الجد من أمير المؤمنين قلت:

مهلاً يا أمير المؤمنين فإن الخصمين إذا اجتمعا تكلم كل واحد منهما

بما لا يعتقدده ليقطع به صاحبه، وما أرى أن محمداً يرى نقصاً لرسول الله ﷺ^(١). اهـ.

وأهل البدع أشهر بالتأويلات وقول ما لا يعتقدونه لأن الباطل لا قرار له، وإنما يذكرون ما يذكرونه في مناظراتهم دفعاً لمن يناظرهم، وجرياً مع مخالفهم في المساجلة وهم لا يعتقدون ما يقولون.

قال الإمام أحمد عن الجهمية^(٢) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]:

«قالوا: هو شيء لا كالأشياء، فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء».

فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يأتمون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يظهرون في العلانية». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي في المحتج بالقدر على المعاصي^(٣): «فالمحتج بالقدر على المعاصي يكذبه الكتاب والسنة والعقل، وضميره يكذبه كما ذكرنا، وإنما يقصد باحتجائه دفع الشنعة عن نفسه».

وهذا الشوكاني رحمه الله لما ذكر ما يقع من المنافسة بين المتقاربين في الفضائل قال^(٤):

«وترقت المنافسة بلغت إلى حد يحمل كل واحد منهما على أن يرد ما

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢٣٩٩/٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص ٢٠، ٢١ المطبعة السلفية.

(٣) الدرر البهية شرح القصيدة الثائية ص ٢٢.

(٤) أدب الطلب ومنتهى الإرب ص ٦١، ٦٢.

جاء به الآخر إذا تمكن من ذلك وإن كان صحيحاً جارياً على منهج الصواب، وقد رأينا وسمعنا من هذا القبيل عجائب صنع فيها جماعة من أهل العلم صنيع أهل الطاغوت، وردوا ما جاء به بعضهم من الحق وقابلوه بالجدل الباطل والمراء القاتل». اهـ.

وقال أيضاً^(١): «وقد شاهدنا من هذا الجنس ما يقضي منه العجب، فإن بعض من يسلك هذا المسلك قد يجاوز ذلك إلى الحلف بالإيمان على حقيقة ما قاله وصواب ما ذهب إليه.

وكثير منهم يعترف بعد أن تذهب عنه سورة الغضب وتزول عنه نزوة الشيطان بأنه فعل ذلك تعمداً مع علمه بأن الذي قاله غير صواب. وقد وقع جماعة من السلف من هذا الجنس ما لا يأتي عليه الحصر، وصار ذلك مذاهب تُروى وأقوال تُحكى كما يعرف ذلك من يعرف». اهـ.

والمتناظرون يعلمون هذا من أنفسهم، فتجدهم في حال الندم والتوبة يحذرون الناس من الاعتداد بأقوالهم التي صدرت حال المراء والمخاصمة. قال أبو حيان التوحيدي: سمعت أبا حامد يقول لظاهر العبادلي^(٢):

«ولا تعلق كثيراً لما تسمع مني في مجلس الجدل، فإن الكلام فيه يجري على ختل الخصم ومغالطته، ودفعه ومغالبته، فلسنا نتكلم لوجه الله خالصاً، ولو أردنا ذلك لكان خطونا إلى الصمت أسرع من تناولنا في الكلام، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى، فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله تعالى». اهـ.

(١) أدب الطلب ومتهى الارب ص ٣٩.

(٢) تاريخ الجدل ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

وقال ابن الوزير ناصحاً فيمن طالع جوابه في العواصم^(١):

«وقد سلكت في هذا الجواب مسالك الجدليين، فيما يلزم الخصم على أصوله، ولم أتعرض في بعضه لبيان المختار عندي، وذلك لأجل التقية من ذوي الجهل والعصبية، فليتنبه الواقف عليه على ذلك، فلا يجعل ما أجبت به الخصم مذهباً لي، ثم إنني قد اختصرت هذا الكتاب في كتاب لطيف سميته «الروض الباسم» وهو أقل تقية من هذا، ولن يخلو، فالله المستعان». اهـ.

وقال العلامة عبدالقادر بن بدران الدمشقي في شأن ما دونه أهل البدع من كلام أبي الحسن الأشعري رحمه الله في مقام المدافعة^(٢):

«ولما كانت خصومه من الدهاء والفتنة بدرجة لا تُنكر، وكان لهم في دولتهم مكانة، ولم يطبقوا مدافعة الإمام، عمدوا من بعده إلى كتبه، فالتقطوا منها ما قاله في مقام المدافعة، ولم تكن من عقيدته مما يقرب من نحلته، ودونوا ذلك وجعلوه مذهباً منسوباً إليه^(*)». اهـ.

* * *

(١) العواصم والقواصم (١/٢٢٥).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٤٩٥.

(*) وهذا الذي أوقع البعض في الاختلاف في حقيقة رجوع الأشعري عن مذهبه، ومن الأمور التي توجب الحيرة في أمره أيضاً إنكاره في كتبه بغض ما يعتقد كما في دليل الأعراس، قال شيخ الإسلام في النبوات (١/٢٦٠): «والأشعري نفسه أنكر على من أوجب سلوكها أيضاً في رسالته إلى أهل الثغر مع اعتقاده صحتها». اهـ.

الاتساع في الجدل

عاب الله على الكفار كثرة جدالهم فقال سبحانه : ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف : ٥٨] ، وذم النبي ﷺ كثير الجدل ، فقال :

«إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(١).

قال الحافظ ابن حجر^(٢) : «كثرة المخاصمة تفضي إلى ما يُذم صاحبه» . اهـ .

وقال الطيبي^(٣) : «(الألد الخصم) الأصل في الألد الشديد اللديد ، والخصم المختص بالخصومة ، فالأول منبئ عن الشدة ، والثاني عن الكثرة» . اهـ .

ولذا حذر السلف من كثرة المراء ، قال القحطاني^(٤) :

لا تفن عمرك في الجدل مخاصماً إن الجدل يخل بالأديان

ولذلك انطلقت ألسن السلف بدم كثير الجدل والمراء ، كما قال يزيد ابن أبي حبيب^(٥) : «إذا كثر مراء القارئ فقد أحكم الخسارة» . اهـ .

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير باب «وهو ألد الخصام» (١٨٨/٨ - رقم ٤٥٢٣) ، ومسلم في كتاب العلم باب وهو الألد الخصم (٢٠٥٤/٤ - رقم ٤٥٢٣) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) الفتوح (١٨١/١٣) .

(٣) شرح المشكاة (٢٤٨/٧) .

(٤) النونية ص ٣٩ .

(٥) الإبانة (٥١١/٢) .

والسلف يجعلون ذلك أمانة على الاعتداد بالرأي وفساد النية والذهاب بالنفس والارتفاع بها.

قال القاسم بن عثمان الجوعي^(١): «إذا رأيت الرجل يخاصم فهو يحب الرئاسة». اهـ.

وقال عبدة بن أبي لبابة الأسدي^(٢): «إذا رأيت الرجل ممارياً معجباً برأيه فقد تمت خسارته». اهـ.

وقال الشاطبي^(٣): «فإذا رأيتم أحداً شأنه أبداً الجدل في المسائل مع كل أحد من أهل العلم، ثم لا يرجع ولا يرعوي، فاعلموا أنه زائغ القلب متبع للمتشابه فاحذروه». اهـ.

وهذه الكثرة التي ذمها الشارع وحذر منها السلف إنما هي باعتبار ما قد تؤول إليه مما يذم شرعاً، وكذلك ما يكون في مدافعة الحق.

قال أبو العباس القرطبي معلقاً على حديث عائشة المتقدم^(٤): «وهذا الخصم المبغيوض عند الله تعالى هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين». اهـ.

وقال العز بن عبد السلام^(٥): «من كثر منه اللدد والخصام فإنه يُخاصم في كل حق وباطل، ولعل مخاصمته في الباطل أكثر». اهـ.

وهذه الكثرة من الجدل المذموم بالتزام الطرق والأصول الفاسدة وفي

(١) سير أعلام النبلاء (٧٩/١٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٥).

(٣) الاعتصام (٢٣٧/٢).

(٤) المفهم (٦٩٠/٦).

(٥) شجرة المعارف ص ٣٦١.

نصرة الباطل هي صفة المعتزلة، وحيث ورد ذكرهم بالكثرة والاتساع بالجدل فالمراد به هذا النوع المذموم، ولا يُراد بذلك الثناء عليهم البتة، كما قال فيهم أبو الحسن الملقب (ت: ٣٧٧هـ)^(١): «وهم أرباب الكلام وأصحاب الجدل والتميز والنظر والاستنباط والحجج على من خالفهم، وأنواع الكلام، والمفرقون بين علم السمع وعلم العقل والمصنفون في مناظرة الخصوم». اهـ.

وقال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وهذا كالمعتزلة فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً». اهـ.

وقال هارون الرشيد^(٣): «طلبت أربعة فوجدتها في أربعة: طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته مع المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته مع الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث». اهـ.

فهذا أبو الهذيل العلاف وضع من الكتب ألفاً ومائتي مصنفاً يرد فيه على المخالفين^(٤)، وكذلك أبو علي حمد بن عبد الوهاب وضع أربعين ألف ورقة في الكلام^(٥).

والبدع هي سبب هذا الاتساع في المقال، أما السنة فصاحبها قد أوتي جوامع الكلم، يقول الحق ويهدي إليه بأقرب طريق وأوجز عبارة، أما أهل الأهواء فكلامهم كثير لا فائدة فيه.

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٤٩.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥٧/١٣).

(٣) المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي ص ٨٤ - ٨٥.

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٥٢.

(٥) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٥٣.

قال ابن أبي العز الحنفي^(١): «كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيراً، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين فإنه قليل كثير البركة». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وأصحاب محمد ﷺ كانوا - مع أنهم أكمل الناس علماً نافعاً وعملاً صالحاً - أقل الناس تكلفاً، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف، ما يهدي الله بها أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة.

وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكاليف والشطحات، ما هو من أعظم الفضول المبتدعة، والآراء المخترعة، لم يكن لهم في ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقة ممن ساء قصده في الدين». اهـ.

وأما الكثرة في نصرة الحق والذب عنه ومعارضة الباطل فهذه صفة النبيين والمرسلين، قال تعالى عن الكفار في شأن نبي الله نوح عليه السلام: ﴿يَنْتَوُحُّ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، قال أبو بكر ابن العربي في شأن مجادلة النبي ﷺ لكفار قريش^(٣): «فإنه العلم الذي بدأ به النبي ﷺ مع العرب عشرة أعوام». اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله^(٤): «ولهذا أقام رسول الله ﷺ بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة توحى إليه السور المكية، وكلها جدال مع المشركين، وبيان وإيضاح للتوحيد». اهـ.

(١) شرح الطحاوية (١/١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٣٨).

(٣) قانون التأويل ص ٦٤٤.

(٤) تفسير القرآن العظيم (٨/٢٧ - ٢٨) تحقيق الأخ الشيخ سامي السلامة.

مجالس المناظرات

لم يكن مشتهراً بين أوائل المسلمين عقد مجالس ودور خاصة يجتمع عليها أهل العلم للمحاجة والمجادلة والمناظرة، بل كانوا يتناظرون كيفما اتفق وتيسر ذلك لهم، دون التقيد بزمان ومكان، مُذاكرةً للعلم وتبييناً للصواب وكشفاً للحق.

قال الفخر الرازي في شأن الصحابة^(١): «إنهم لم يجتمعوا في محفل لأجل المناظرة في تلك المسائل، وما كانت عاداتهم جارية بالاجتماع على المناظرات والمجادلات». اهـ.

وكانت مجالس العلماء مجالس مذاكرة وتصحيح المسائل والمباحثة بالكتاب والسنة، فهذه مجالس محمودة بلا ريب.

ومن ذلك مجلس القاضي أبي الطاهر الذهلي، قال الخطيب البغدادي^(٢): «أخبرنا علي بن المحسن القاضي قال أنبأنا طلحة ابن محمد بن جعفر قال: واستقضى المتقي لله على مدينة المنصور في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وثلثمائة أبا طاهر محمد بن أحمد ابن عبدالله بن نصر، وله أبوة في القضاء شديد المذهب متوسط الفقه على مذهب مالك، وكان له مجلس يجتمع إليه المخالفون ويتناظرون بحضرته، فكان يتوسط بينهم ويكلمهم كلاماً شديداً، ويجري معهم فيما يجرون فيه على مذهب محمود وطريقة حسنة». اهـ.

(١) المحصول في علم أصول الفقه (٢/٢٦٩).

(٢) تاريخ بغداد (١/٣١٣).

وكذلك القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة كان له مجلس يجتمع فيه العلماء ويتناظرون بين يديه ويحكم بينهم، قال الحافظ ابن كثير عنه^(١):

«وقد كان يحضر في مجلس حكمه العلماء على طبقاتهم، حتى إن أحمد بن حنبل كان شاباً وكان يحضر مجلسه في أثناء الناس، فيتناظرون ويتباحثون، وهو مع ذلك يحكم وينصف». اهـ.

وكذلك الموفق ابن قدامة المقدسي رحمه الله، قال الحافظ ابن رجب^(٢): «وأقام مدة يعمل حلقة يوم الجمعة بجامع دمشق، يناظر فيها بعد الصلاة، ثم ترك ذلك في آخر عمره». اهـ.

وجرى استحسان أمثال هذه المجالس من علماء السنة وقبولها، قال الخطيب البغدادي^(٣): «وقد وجدنا الأمة متفقة على حسن المناظرة في هذه المسائل وعقد المجالس بسببها». اهـ.

ولما صارت الخلافة في بني العباس، وعربوا كتب اليونان وأحدثوا البدع وهيجوا المناظرات جعلوا لها دُوراً ومجالس. قال العلامة الفقيه المالكي أبو زيد القيرواني^(٤):

«فلما أفضت رئاسة دولة بني العباس إلى يحيى بن خالد^(٥)، وكان زنديقاً، بلغه خبر الكتب التي في البناء، بلد الروم فصانع ملك الروم الذي كان في وقته بالهدايا».

(١) البداية والنهاية (١٩٥/١٠) حوادث سنة ١٨٢ هـ.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (١٣٧/٢).

(٣) الفقيه والمتفقه (٦٢/٢).

(٤) الحجة على تارك المحجة للشيخ نصر المقدسي بواسطة «صون المنطق» ص ٦ - ٨.

(٥) ابن برمك.

ثم قال^(١) : «فبعث (يعني ملك الروم) بالكتب إلى يحيى بن خالد فلما وصلت إليه جمع عليها كل زنديق وفيلسوف، فمنها أخرج حد المنطق.

ثم جعل يحيى المناظرة في داره، والجدال فيما لا ينبغي، فيتكلم كل ذي دين في دينه ويجادل عليه آمناً على نفسه». اهـ.

واشتهرت كذلك مجالس المأمون بالمناظرات والمجادلات، قال ابن دقماق عن المأمون^(٢) : «وكان له مجلس مع العلماء من أول النهار إلى آخره، يتناظرون بين يديه ويشاركون فيما هم فيه». اهـ.

وقال يحيى بن أكثم^(٣) : «كان المأمون يجلس للمناظرة يوم الثلاثاء». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي^(٤) : «وكان المأمون يُجل أهل الكلام، ويتناظرون في مجلسه». اهـ.

وهذه المجالس مجالس مذمومة لما فيها من خلط المنطق بأصول المسلمين ونصرة البدع والباطل، وتصدير رؤوس المبتدعة واعزازهم، وتيسير عرض شبهاتهم.

ولا أكون مبالغاً لو قلت إن مجالس المناظرات والجدل المبتدع من أبرز خصائص العصر العباسي.

(١) الغيث المسجّم في شرح لامية العجم (٧٩/١).

(٢) الجواهر الثمين في سير الملوك والسلطين ص ١٣٢.

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٨٥/١٠).

قال الدكتور إبراهيم الحاوي^(١): «وهكذا رقي الفكر الإسلامي في العصر العباسي رقياً ملموساً، بحيث نعتقد مطمئنين أن العصور العباسية على اختلاف البيئات أزهى عصور المناظرة والجدل، فلا تكاد بيئة واحدة تخلو من مجلس أو أكثر من مجالس المناظرة، ففي قصر سيف الدولة الحمداني كان يلتقي المتناظرون في فروع العلوم والآداب.

وكذلك فعل عضد الدولة بن بويه حين جمع إليه رؤساء المذاهب العلمية وأصحاب الفكر الديني، رتب لكل منهم مسكناً خاصاً وأجرى عليه رزقه، وعرف الفاطميون أيضاً مجالس المناظرة، فكانت لهم حلقاتهم الخاصة التي يديرون الجدل والمناظرة فيها من وقت لآخر، ويشرف على هذه المجالس أساتذة بيت الحكمة.

أما خلفاء بني العباس فهم أول من عمل على ازدهار هذا الفن ورقيه، ففتحوا أبواب قصورهم لأهله والمشتغلين به، فقد عُرف عن هارون الرشيد حبه للمناظرة وتشجيعه لروادها، وأن له مجلساً يجتمع فيه العلماء والفقهاء وأصحاب المذاهب.

وكان عصر المأمون أزهى العصور في تاريخ النهضة الفكرية والدينية، إذ عمّت مجالس المناظرات في عهده، وكثر عدد المشتغلين بها مما أسهم بدون شك في رقي العلوم الدينية والعلوم العقلية وغيرها، وكثيراً ما شارك المأمون نفسه في هذه الحلقات، وكان له القدر المعلى في هذه المشاركة.

(١) مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالاحساء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ.

ويبدو أن تقلب المأمون في مذهبه الديني دفعه إلى التسلح بالرأي والاعتماد على الجدل، فاتخذ المناظرة وسيلة الإقناع وسبيلاً لإظهار التفوق». اهـ.

وهذا الثناء العطر من الدكتور الحاوي لهذه المجالس غير مقبول، لما حصل بسببها من تهيج البدع وصياغة الشريعة الإسلامية صياغة كلامية فلسفية، وتبجيل أهل البدع وتقوية حجج أهل الأهواء، وإعزاز المبتدعة. ولا شك أن من أوضح العلامات الدالة على فساد مجالس المأمون هو معرفة رؤوس هذه المجالس، أئمة البدع والضلال، قال القاضي أبو بكر ابن العربي^(١): «وعقدوا مجلساً للضلال باسم الهدى، ونصبوا على الإسلام لذلك موعداً، يحضر فيه من ينتحل علم الكلام من أصحابهم المتدينين للطعن على أهل الإسلام، أولي عقائد فاسدة ونحل مضلة، وكان من رؤوس مجلسهم، وممن اختاروا للعون على ضلالتهم أربعة عشر رجلاً ثمانية من المعتزلة:

أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف، وإبراهيم بن سيار النظام البصريان، وبشر بن المعتمر البغدادي، وجعفر بن حرب، وجعفر ابن مبشر، وثمامة بن أشرس، ومنهم الصباح بن الوليد المرجي، شيخهم في زمانه، ومنهم أبو مالك الحضرمي شيخ الشروية.

ومن الإمامية هشام بن الحكم الجزار الكوفي، وصاحبه السكاك، وصاحباه أيضاً علي بن مقسم، وعلي بن منصور، وإبراهيم بن مالك

(١) العواصم من القواصم ص ٦٤.

رجل من أهل البصرة، يتفقه في ظاهر أمره، ويصر في الباطن على أمر عظيم، والموبدان قاضي المجوس، وكان هذا الموبدان المذكور خالصة القوم، وعيبتهم وشعارهم، ومن ذكرناه سواء دثارهم». اهـ.

وقال أبو محمد البربهاري في شأن هذه المجالس^(١): «واتخذوا المجالس وأظهروا رأيهم، ووضعوا فيه الكتب، وأطمعوا الناس، وطلبوا الرئاسة، فكانت فتنة عظيمة، لم ينج منها إلا من عصم الله، فأدنى ما كان يصيب الرجل من مجالستهم أن يشك في دينه، أو يتابعهم، أو يرى رأيهم على الحق، ولا يدري أنه على الحق أو على الباطل، فصار شاكاً، فهلك الخلق حتى كان أيام جعفر الذي يُقال له المتوكل فأطفأ الله به البدع وأظهر به الحق، وأظهر به أهل السنة». اهـ.

فإذا كانت هذه مجالس المأمون، والمعتزلة والرافضة سادة هذه المجالس، فأى رقي وازدهار صنعه المأمون يا حاوي؟! *

* * *

(١) شرح السنة (رقم ١٠٠ - ص ٩٩ - ١٠٠).

الباب السابع

أصول الاستدلال والمعارضة

المعيار

لا بد من ميزان يعرف الناس صحيح الأمور من سقيمها وحققها من باطلها، ميزان عادل يعصم من الخطأ والزلل والضلال.

قال الخطيب البغدادي^(١): «وأما الكتاب والسنة فهما الأصلان اللذان يقوم الاحتجاج بهما في أحكام الشرع على ما سواهما». اهـ.

والميزان هو الوحي المنزل قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «والميزان» قال كثير من المفسرين هو «العدل»، وقال بعضهم: هو ما به تُوزن الأمور، وهو ما يُعرف به العدل. وكذلك قالوا في قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧] الأمثال المضروبة والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات وتفرق بين المختلفات.

وإذا أطلق لفظ «الكتاب» كما في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] دخل فيه الميزان، لأن الله تعالى بيّن في كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يُعرف به الحق والباطل». اهـ.

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٢١).

(٢) الرد على المنطقيين ٣٣٣.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا محمد ﷺ لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت»^(١). اهـ.

وكان السلف ميزانهم ومعيارهم هو الكتاب والسنة، لا يعدلون بها أحداً ولا شيئاً، ولما تناظر الشافعي مع إسحاق بن راهويه في كراء بيوت أهل مكة، فقال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] فنسب الديار إلى مالكها أو إلى غير مالكها؟

وقال النبي ﷺ يوم فتح مكة: «من أغلق بابه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن» فنسب الديار إلى أربابها أم إلى غير أربابها؟

واشترى عمر بن الخطاب داراً للسجن، من مالك أو من غير مالك؟ وقال النبي ﷺ يوم فتح مكة: وهل ترك لنا عقيل من دار؟

قال إسحاق: الدليل على صحة قلبي أن بعض التابعين قال به.

فقال الشافعي لبعض الحاضرين: من هذا؟ فقيل: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، فقال الشافعي: أنت الذي يزعم أهل خراسان أنك فقيهم! فقال إسحاق: هكذا يزعمون، فقال الشافعي: ما أحوجني أن يكون غيرك في موضعك فكنت أمر بعرك أذنيه، أقول قال رسول الله ﷺ، وأنت تقول: قال عطاء وطاوس والحسن، وهل لأحد مع رسول الله ﷺ حجة^(٢).

(١) رواه مسلم كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاث لا نفقة لها (١١٨/٢ - رقم ١٤٨٠ - ٤٦) عن

الأسود بن يزيد عن عمر رضي الله عنه.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١/٢٣٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة النص والإجماع ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية، لا بأقوال بعض العلماء، فإن أقوال العلماء يُحتج لها بالأدلة الشرعية، لا يُحتج بها على الأدلة الشرعية». اهـ.

وهذا المعيار الوحي المنزل (الكتاب والسنة) معصوم من الخطأ والزلل، ولا يُمكن مبتدع ولا كافر للعدول عنهما للحجج العقلية، فالعقل غير معصوم، والعقل شهد بصحة الشرع فلا يجوز الصدور عنه.

قال ابن القيم^(٢): «وإنما يتمكن من الرد عليه كل الرد من تلقى أصوله عن مشكاة الوحي ونور النبوة، ولم يُوصل أصلاً برأيه وعقله، وآراء الرجال وعقولهم، ولم يخرج من مشكاة الوحي، ولم يظهر من معدنه، بل تلقى أصوله كلها عن قول من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى». اهـ.

وقال أبو محمد عبدالله بن أبي زيد لأبي عمر أحمد بن محمد بن سعدي المالكي عند وصوله إلى القيروان من ديار المشرق^(٣):

«هل حضرت مجالس أهل الكلام؟ فقال: بلى، حضرتهم مرتين ثم تركت مجالسهم ولم أعد إليها. فقال له أبو محمد: ولم؟ فقال: أما أول مجلس حضرته فرأيت مجلساً قد جمع الفرق كلها، المسلمين من

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٠٢ - ٢٠٣)

(٢) الصواعق المرسلّة (٤/١٥٥١).

(٣) جذوة المقتبس ص ١٠٩ - ١١٠، الحجة على تارك المحجة (٢/١٠٢٦).

أهل السنة والبدعة، والكفار من المجوس والدهرية والزنادقة واليهود والنصارى وسائر أجناس الكفر، ولكل فرقة رئيس يتكلم على مذهبه، ويجادل عنه، فإذا جاء رئيس من أي فرقة كان، قامت الجماعة إليه قياماً على أقدامهم حتى يجلس فيجلسون بجلوسه، فإذا غص المجلس بأهله، ورأوا أنه لم يبق لهم أحد ينتظرونه قال قائل من الكفار: قد اجتمعتم للمناظرة، فلا يحتج علينا المسلمون بكتابهم ولا بقول نبيهم، فأنا لا نصدق بذلك ولا نقر به، وإنما نناظر بحجج العقل، وما يحتمله النظر والقياس، فيقولون: نعم لك ذلك.

قال أبو عمر: فلما سمعت ذلك لم أعد إلى ذلك المجلس، ثم قيل لي ثم مجلس آخر للكلام، فذهبت إليه، فوجدتهم مثل سيرة أصحابهم سواء، فقطعت مجالس أهل الكلام، فلم أعد إليها.

فقال أبو محمد بن أبي زيد: ورضي المسلمون بذا من القول والفعل؟ قال أبو عمر: هذا الذي شاهدت منهم، فجعل أبو محمد يتعجب من ذلك، وقال: ذهب العلماء، وذهبت حرمة الإسلام وحقوقه، وكيف يبيع المسلمون المناظرة بين المسلمين وبين الكفار؟ وهذا لا يجوز أن يفعل لأهل البدع الذين هم مسلمون ويقرون بالإسلام، وبمحمد ﷺ، وإنما يُدعى من كان على بدعة من منتحلي الإسلام إلى الرجوع إلى السنة والجماعة.

فإن رجع قُبِلَ منه وإن أبى ضربت عنقه، وأما الكفار فإنما يُدعون إلى الإسلام، فإن قبلوا كف عنهم وإن أبوا وبذلوا الجزية في موضع يجوز قبولها كُف عنهم، وقُبِلَ منهم، وأما أن يُناظروا على أن لا يُحتج عليهم

بكتابتنا ولا بنبينا فهذا لا يجوز، «فإننا لله وإنا إليه راجعون» . اهـ.

وهذا الإنكار من أبي محمد رحمه الله لا شك في صوابه، لأن أولئك نزّلوا الحق والباطل منزلة سواء، وقبلوا بعزل الوحي الذي هو عصمتهم، نسأل الله العافية .

قال الشاطبي^(١) : «ومقصود المناظرة رد الخصم إلى الصواب بطريق يعرفه لأن رده بغير ما يعرفه من باب تكليف ما لا يطاق .

فلا بد من رجوعهما إلى دليل يعرفه الخصم السائل معرفة الخصم المستدل، وعلى ذلك دلّ قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَنْتَزِعَنَّ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء ٥٩] الآية ! لأن الكتاب والسنة لا خلاف فيهما عند أهل الإسلام، وهما الدليل والأصل المرجوع إليه في مسائل التنازع، وبهذا وقع الاحتجاج على الكفار، فإن الله تعالى قال : ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون : ٨٤] إلى قوله : ﴿فَأَنْتُمْ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون : ٨٩] أي فكيف تُخدعون عن الحق بعد ما أقرتم به، فادعيتهم مع الله إلهاً غيره؟ وقال تعالى : ﴿إِذْ قَالَ لِأَيُّهِ يَتَّبِعْتُمْ لِمَ تَقْبَلُونَ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم : ٤٢] وهذا من المعروف عندهم، إذ كانوا ينحتون بأيديهم ما يعبدون وفي موضع آخر : ﴿اتَّبِعُوا مَا نَتْلُوَنَّكُمْ﴾ [الصافات : ٩٥]، وقال تعالى : ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة : ٢٥٨] قال له ذلك بعدما ذكر له قوله : ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُعِیْ وَیُمِیتُ﴾ [البقرة : ٢٥٨]

(١) الموافقات (٤/ ٣٣٥ - ٣٣٦).

فوجد الخصم مدفعاً، فانتقل إلى ما لا يمكنه فيه الدفع بالمجاز ولا بالحقيقة، وهو من أوضح الأدلة فيما نحن فيه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية! فأرام البرهان بما لم يختلفوا فيه وهو آدم، وقال تعالى: ﴿يَكَاهُلَ الْأَكْتَبِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِي﴾ [آل عمران: ٦٥]، وعلى هذا النحو تجد احتجاجات القرآن، فلا يؤتى فيه إلا بدليل يقر الخصم بصحته شاء أو أبى.

وعلى هذا النحو جاء الرد على من قال: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أُنْزِلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١] الآية فحصل إفحامه بما هو به عالم.

وتأمل حديث صلح الحديبية ففيه إشارة إلى هذا المعنى، فإنه لما أمر علياً أن يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» قالوا: ما نعرف «بسم الله الرحمن الرحيم» ولكن اكتب ما نعرف: باسمك اللهم، فقال: اكتب من محمد رسول الله، قالوا: لو علمنا أنك رسول الله لاتبعناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك، فعذرهم رسول الله ﷺ، وإن كان هذا من حمية الجاهلية، وكتب على ما قالوا، ولم يحتشم من ذلك حين أظهروا النصفة من عدم العلم وأنهم إنما يعرفون كذا.

وإذا ثبت هذا فالأصل المرجوع إليه هو الدليل الدال على صحة الدعوى، وهو ما تقرر في المقدمة الحاكمة، فلزم أن تكون مسلمة عند الخصم من حيث جعلت حاكمة في المسألة، لأنها إن لم تكن مسلمة لم يفد الإتيان بها، وليس فائدة التحاكم إلى الدليل إلا قطع النزاع ورفع الشغب». اهـ.

قال العلامة عبدالرحمن المعلمي وهو يتحدث عن معيار أهل السنة في قبول القضايا وتصحيحها^(١): «القضية المحتاج إلى التثبت فيها إما غير ماسة بالدين البتة، وإما ماسة به:

فالأولى: لا شأن لهم بها بل يدعونها لعلماء الطبيعة.
وأما الثانية: فإما أن لا تكون من المأخذ السلفي الأول وإما أن تكون منه.

فالأولى: لا يعتدون بها إلا أن بعضهم قد يتعرض لها إذا وافقت المأخذين السلفيين، وأما الثانية: فيحكمون فيها الشرع، فإن وجدوه جاء بما يخالفها علموا أنها باطلة، وإن وجدوه أقر الناس على اعتقادهم الديني بحسبها علموا أنها حق، لأن الشرع لا يقر على مثل هذا إلا وهو حق، فأما إذا زاد الشرع فجاء على وفقها فتلك الغاية.

فهذا المعيار هو الذي ارتضاه الله عز وجل لعباده وكره لهم ما عداه، فهو الصراط المستقيم وسبيل الله وسبيل المؤمنين، وله مزايا لا تحصى، منها أنه أتم وأعم من معيار المتعمقين الضئيل الفائدة، ومنها أنه لا يؤدي إلى ما وقعوا في شرحه، ومنها أنه لا يؤدي إلى الاختلاف في الدين وتفريقه، بدليل أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يختلفوا، فإن أدى إلى اختلاف ما فلا يكاد يكون إلا من قبيل الاختلاف في فروع الفقه، لا يلزم المخطئ فيه كفر ولا ضلال، على أنه إن خيف اختلاف في الدين كان الواجب على الأكثر في زمن غلبة الخير عدم التدقيق، وعلى الأقل كتمان قولهم كما جرى عليه السلف في مسألة القدر، ومنها أن

(١) التنكيل (٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

المخطئ إذا لم يقصر تقصيراً بيتاً يرجى له العفو، لأنه لم ينشأ خطأه عن اتباع غير سبيل المؤمنين، والتماس الهدى من غير الصراط المستقيم، ومنها تيسر المعرفة بدون خروج عن الصراط المستقيم ولا اتباع السبل المفرقة عن سبيل الله عز وجل، إذ يكفي للمعرفة العلم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله بدون حاجة إلى التعمق والمنطق والفلسفة.

ومنها أن العامة لا يحتاجون معه إلى التقليد المريب الموقع للمسلمين في الاختلاف والتفرق والتناذب والتنازع والفتن، لأن القضية إما أن يتفق عليها علماء الدين فتكون إجماعاً، وإما أن لا يظهر فيها مخالفة إلا ممن يشذ فيكون اتباع الجمهور المعلوم أنهم إنما يتبعون كتاب الله تعالى وسنة رسوله أخذاً بالراجح الواضح.

وهذا إنما يحتاج إليه في فروع العقائد التي لا يضر عدم استيقانها، هذا مع أنه يسهل على العلماء أن يذكروا للعامة الحجة النقلية فيفهمها العامة فيكونون متبعين للشرع، وبذلك تطمئن قلوبهم، ويزيد إيمانهم، ويعظم ثوابهم.



المعيار في مناظرة الكفار

هنا إيراد يورده البعض، وهو أن الكافر لا يؤمن بالقرآن فكيف يُحتج به عليه؟

قال نجم الدين الطوفي عن مناظرة النصارى^(١): «كما أنهم لا يُعدون كتابنا حجة عليهم، كذلك نحن لا نعد كتبهم حجة علينا وأولى، لأن كتبهم تقادم عهدا، وتعاورتها اللغات لفظاً وكتابة، بخلاف كتابنا». اهـ.
فهل هذا يلجئنا إلى مناظرتهم بغير الكتاب والسنة كالكلام والعقل؟
فالجواب عن هذا من وجوه:

أولاً: أنه ليس كل كافر لا يتنفع بالقرآن، ولا تُجدي مجادلته به، فقد استمع أقوام إلى القرآن وكان سبباً في هدايتهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور، ولم يُغلقوا آذانهم دونه، بل أصغوا بأذانهم وأفئدتهم فهدوا إلى الإسلام ووقفوا إليه.

فهذا جبير بن مطعم استمع إلى قراءة النبي ﷺ لسورة الطور وهو يومئذ كافر، أسره الصحابة في غزوة بدر، قال:

فقرأ النبي ﷺ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].
قال «كاد قلبي أن يطير»^(٢).

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٣٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير باب سورة الطور (٨/ ٦٠٣ - رقم ٤٨٥٤) من حديث جبير ابن مطعم رضي الله عنه.

ثانياً: أن من لم ينتفع بالقرآن وأغلق سمعه دونه، فهذا هدايته بعيدة إلا أن يشاء الله، قال تعالى: ﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيْنَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، فالقرآن كلام الله الكافي الشافي الذي من استغنى عنه ضلّ وزل.

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

قال أبو زرعه الرازي لسائل له عن كتب الكلام^(١):

«إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر فإنك تجد فيه ما يغني عن هذه الكتب، قيل له: في هذه الكتب عبرة، قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة، فليس له في هذه الكتب عبرة». اهـ.

وقال الإمام أحمد^(٢): «ولست بصاحب كلام ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب الله عز وجل أو في حديث عن النبي ﷺ أو عن أصحابه أو عن التابعين، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود». اهـ.

وقال ابن الوزير^(٣): «ومن جحد آيات الله وبراهين القرآن الجليلة، فهو لدقائق الكلام أجحد». اهـ.

ثالثاً: نقول إن الله لما أمرنا بمجادلة الكفار ذكر لنا كيف نجادلهم، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فذكر المعيار الذي تُرد إليه المجادلات والمناظرات

(١) أجوبته على أسئلة البرذعي (٥٦١/٢).

(٢) السنة (١٣٩/١، ١٤٠ - رقم ١٠٨).

(٣) ترجيح أساليب على أساليب اليونان ص ٤٠.

وهو ما أنزله من الوحي فقال : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَكُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٦].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي^(١) : «ولتكن مجادلتكم لأهل الكتاب مبنية على الإيمان بما أنزل إليكم وما أنزل إليهم ، وعلى الإيمان برسولكم ورسولهم ، وعلى أن الإله واحد .

ولا تكن مناظرتكم إياهم على وجه يحصل به القدح في شيء من الكتب الإلهية ، أو بأحد من الرسل ، كما يفعله الجاهل عند مناظرة الخصوم ، يقدح بجميع ما معهم من حق وباطل ، فهذا ظلم وخروج عن الواجب وآداب النظر ، فإن الواجب أن يُرد ما مع الخصم من الباطل ، ويُقبل ما معه من الحق ، ولا يُرد الحق لأجل قوله ، ولو كان كافراً .

وأيضاً فإن بناء مناظرة أهل الكتاب على هذا الطريق فيه إلزام لهم بالإقرار بالقرآن وبالرسول الذي جاء به . اهـ .

وتأمل إنكار ابن عباس رضي الله عنهما على من عوّل على شيء من كتبهم ، فقال :

يا معشر المسلمين ، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء؟ وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم أحدث الأخبار بالله ، تقرؤونه محضاً لم يُشب ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروه وكتبوا بأيديهم الكتاب^(٢) .

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/٦٤ ، ٦٥) .

(٢) رواه البخاري كتاب الشهادات باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها (٥/٢٩١ - رقم

قال الوزير ابن هبيرة^(١): «وفي هذا الحديث من الفقه: المنع من سؤال أهل الكتاب والرجوع إلى شيء مما معهم». اهـ.

رابعاً: نخاطب هذا المعارض بما جاء في القرآن من الأمثلة التي ضربها الله التي تخاطب العقول وتقيم عليهم الحجة بالأدلة والبراهين، وعامة مسائل التوحيد قد دل القرآن عليها بالأدلة العقلية، فيُخاطب هذا الكافر بما جاء من هذه الأمثلة والدلائل العقلية التي في القرآن.

وهذا لا شك أنه نافع، وأن المخاطب سينقاد له إذا كان عاقلاً منصفاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢):

«اعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار مثل الإقرار بوجود الخالق ووحدانيته وعلمه وقدرته ومشيتته وعظمته والإقرار بالثواب وبرسالة محمد ﷺ وغير ذلك مما يُعلم بالعقل قد دل الشارع على أدلته العقلية، وهذه الأصول التي يسميها أهل الكلام العقليات وهي ما تُعلم بالعقل فإنها تُعلم بالشرع». اهـ.

فإذا انتقاد هذا الكافر لهذه المعقولات، أخبر بعد ذلك أن هذا الحق الذي قبله إنما هو وحي الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن منهجه في مناظرة مخالفه^(٣): «ونحن نبين فساد طريق هؤلاء بالطرق الإيمانية والقرآنية تارة، وبالأدلة التي يمكن أن يعقلها من لا يستدل بالقرآن والإيمان». اهـ.

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح (٣/١٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/٢٣٠).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٥٨).

ولكن هذا قيده بقيد، وهو قوله^(١): «ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظاً بدعياً، ولا يخالف دليلاً عقلياً ولا شرعياً». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً^(٢): «وأما إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له، وفي مقام النظر أيضاً، فعليه أن يعتصم أيضاً بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك، ويبين الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة، فإن الله سبحانه ضرب الأمثال في كتابه، وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى: ﴿يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]».

وكلام شيخ الإسلام في المناظرة بالعقل الصريح إنما هو في حال الدعوة للغير، لكنه فرق رحمه الله بين الدعوة وبين دفع الصائل من المبتدعة والكفار، فقال رحمه الله^(٣):

«وبالجملة فالخطاب له مقامات، فإن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه، ويأمره بدعة ويدعوه إليها أمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يقول: لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب مطلقاً». اهـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٥١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٣٥ - ٢٣٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٣٤).

خامساً: لا مانع من مخاطبة هذا الكافر أولاً بصحة هذا القرآن وإظهار إعجازه وأنه كلام رب العالمين ليس بكلام البشر، صدق في الأخبار وعدل في الأحكام.

والتوحيد الذي دعا إليه النبي ﷺ من أعظم البراهين على صدقه وصحة رسالته، وهذا مما تنقاد له العقول السوية والفطر الزكية، قال ابن القيم^(١):
«ومعلوم أن نفس الدين الذي جاء به والملة التي دعا إليها من أعظم براهين صدقه وشواهد نبوته، ومن لم يثبت لذلك صفات أوجبت قبحه ونفور العقل عنه، فقد سد على نفسه باب الاستدلال بنفس الدعوة وجعلها مستدلاً عليه فقط». اهـ.

وهذا الطريق أكمل أنواع وطرق هداية الكافر، قال ابن القيم أيضاً عنه^(٢):

«وهو أولى وأعظم عند أولي الأبواب والحجى من مجرد خوارق العادات، وإن كان انتفاع ضعفاء العقول بالخوارق في الإيمان أعظم من انتفاعهم بنفس الدعوة وما جاء به من الإيمان، فطرق الهداية متنوعة رحمة من الله بعباده ولطفاً بهم لتفاوت عقولهم وأذهانهم وبصائرهم، فمنهم من يهتدي بنفس ما جاء به وما دعا إليه من غير أن يطلب منه برهاناً خارجاً عن ذلك، كحال الكمل من الصحابة كالصديق رضي الله عنه». اهـ.

وكذلك يُستدل على صدق القرآن بما فيه من المغيبات التي وافقت

(١) متاح دار السعادة (٦/٢).

(٢) مفتاح دار السعادة (١٢/٢ - ١٣).

الواقع ، وما فيه من أخبار وقصص الأولين ، وما فيه من العلوم الكونية وعلوم الأجنّة التي لم يدركها الناس إلا قبل سنوات معدودة ، وهي المذكورة منصوصة قبل أربعة عشر قرناً ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت : ٥٣] .

وكذلك ما اشتمل عليه من أخبار اليهود وأنبيائهم والنصارى ورسلمهم على وجه مفصل ما استطاع معه أحد من اليهود أو النصارى أن يُنكر حرفاً منه ، مع كثرة ما في هذه القصص من الذم والفضيحة لهم .

ولذلك لما تناظر علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع يهودي قال له علي : «ما جفت أقدامكم من فلق البحر حتى قلتُم اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة»^(١) . اهـ .

فما أنكر اليهودي ذلك ولا رده ولا كذبه .

قال ابن القيم^(٢) : «وكتابنا قد اشتمل على علوم الأولين والآخرين وعلم ما كان من المبدأ والمعاد ، وتخليق العالم وأحوال الأمم الماضية والأنبياء وسيرهم وأحوالهم مع أممهم ، ودرجاتهم ومنازلهم عند الله وعددهم ، وعدد المرسلين منه ، وذكر كتبهم ، وأنواع العقوبات التي عذب الله بها أعداءهم ، وما أكرم به أتباعهم ، وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم وما وكلوا به واستعملوا فيه ، وذكر اليوم الآخر وتفاصيل أحواله ، وذكر الجنة وتفاصيل نعيمها والنار وتفاصيل عذابها ، وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخلق فيه ، وذكر أشراط الساعة والأخبار بها

(١) عيون المناظرات ص ١٦٧ - رقم ٢٢٩ .

(٢) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ١٢٣ .

مفصلاً بما لم يتضمنه كتاب غيره من حين قامت الدنيا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها». اهـ.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي^(١): «وقد جمع الله في القرآن مع وجازة كلمه، وإحكام نظمه، وقواعد علمه، وتناسب آياته، والتثام كلماته: أضعاف ما في الكتب السابقة من الحكم والمواعظ والآيات، مع أنه معجزة واحدة تحتوي على ألوف من المعجزات».

سادساً: العقول لها حد تنتهي عنده وتقف دونه، كالإلهيات والغيبيات فحينئذ لا يمكن أن تُرد هذه المسائل إلى العقول فتتعطل المناظرات.

سابعاً: القرآن مملوء بالرد على أصناف المنحرفين المبطلين من مجوس وصابئة ويهود ونصارى وغيرهم، والفرق الأخرى شبهاتها وضلالاتها متشعبة عن تلك الفرق، فليكن معولك في مناظرة هؤلاء على ما ورد في كتاب الله من الردود على هؤلاء.

قال القاضي أبو بكر بن العربي^(٢): «وخذوا مني في ذلك نصيحة مشحونة بنكت من الأدلة، وهي أن الله سبحانه رد على الكفار على اختلاف أصنافهم من ملحدة وعبداء أوثان وأهل كتاب وطبيعة وصابئة ومشرقة ويهودية بكلامه، وساق أفضل سياق أدلته، وجاء بها في أحكم نظام وأبدع ترتيب، فعلى ذلك فعولوا». اهـ.

وقال^(٣): «إن الله تعالى وله الحمد، أنزل كتابه على نبيه نوراً محكمة،

(١) مجالس تفسير قوله: «لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا» ص ٣٢٣.

(٢) العواصم من القواصم ص ٨٠.

(٣) العواصم من القواصم ص ١١٠.

هدى تبياناً، لم يكن رموزاً ولا كناية عما لا يتوصل به إليه سامعه، لا يعلمه مخاطبة، وأقام عشرة أعوام، أو ثلاثة عشر عاماً أو خمسة عشر عاماً، يجادل بالحجة جميع الكفرة، بأي من القرآن حسبما بيناه في «أنوار الفجر» فما بقي نوع من الأدلة، ولا وجه من وجوه الحجج، إلا وجاء بها على أوضح منهج، وتناولت كل حجة طائفة من الملحدة، وأصحاب الطباع والصابئة بقدرها، واليهود والنصارى، والزائفين بقسطها، على نحو ما قالت كل طائفة من الشرك، ولو شاء ربنا لكفهم عن هذه المقالات، وإذا أطلقها على ألسنتهم فقد نص كيف تنقض أقوالهم، حسبما تقرر من الأدلة ومن كيفية استعمالها، في كتابه وعلى لسان رسوله». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «وأما ما في القرآن من ذكر أقوال الكفار وحججهم وجوابها، فهذا كثير جداً، فإنه يجادلهم تارة في التوحيد، وتارة في النبوات، وتارة في المعاد، وتارة في الشرائع بأحسن الحجج وأكملها، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ۖ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٢ - ٣٣]». اهـ.

وقال ابن الوزير^(٢): «وقد شحن الله كتبه الكريمة بكثير من شبه أعدائه الكفرة الفجرة، وأورد شنيع ألفاظهم وصريحها، ومنكرها وقبيحها، ليرد عليهم مقالتهم، ويُعلم المؤمنين معاملتهم». اهـ.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٧١).

(٢) العواصم والقواصم (١/١٧٠).

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي^(١): «أهل الشر والفساد نوعان: أحدهما المبطلون في عقائدهم وأديانهم ومذاهبهم الذين يدعون إليها، ففي القرآن من الاحتجاج على هؤلاء وإقامة الحجج والبراهين على فساد أقوالهم شيء كثير، لا يأتي مبطل بقول وإلا وفي القرآن بيانه بالحق الواضح والبرهان الجلي، ففيه الرد على جميع المبطلين من الدهريين والماديين والمعتولين والمشركين والتمسكين بالأديان المبدلة والمنسوخة من اليهود والنصارى والأميين ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، يذكر الله حجج هؤلاء وينقضها ويبيدي من الأساليب المتنوعة في إفسادها ما هو معروف». اهـ.

وقال العلامة عبدالحميد بن باديس معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]^(٢): «ولا نحسب شبهة ترد على الإسلام إلا وفي القرآن العظيم ردها بهذا الوعد الصادق من هذه الآية الكريمة، فعلينا عند ورود كل شبهة من كل ذي ضلالة أن نفزع إلى آي القرآن، ولا أخالنا إذا أخلصنا القصد وأحسننا النظر إلا واجديها فيها، وكيف لا نجد لها في آيات ربنا التي هي الحق وأحسن تفسيراً».

ثامناً: يُذكر للكافر كذلك دلائل نبوة نبينا محمد ﷺ، فإن التفريق بين النبي والمدعي للنبوة لا يلتبس على من له أدنى علم ونظر. ولذلك خرج أدعياء كثيرون للنبوة ولم يجتمع لهم الأمر وما استقر لهم ذلك، بل وظهر كذبهم لعموم الناس إلا قلة قليلة نادرة من ضعاف العقول.

(١) القواعد الحسان في تفسير القرآن ص ٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) آثار ابن باديس (١/٤٢١).

قال نجم الدين الطوفي^(١): «ما رأينا ولا سمعنا منذ أهبط آدم إلى الآن أن نبياً كذاباً استوسق له ناموسه، كما استوسق دين الإسلام نحو ألف سنة، وهو كلما جاء في زيادة وتمكن.

بل كان المتنبي لا يلبث إلا يسيراً حتى يفضحه الله ويهتك ستره، لأن عادة الله في خلقه أن يحق الحق ويبطل الباطل، ويجعل العاقبة للمتقين». اهـ.

والأنبياء صفوة الخلق ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] ونبينا محمد ﷺ سيد الصفوة كما قال عن نفسه: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، فقد بُعث بأكمل وأتم الأخلاق، فهو أشجع الناس وأكرم الناس وأصدق الناس، وأوفرهم عقلاً وذكاءً وأصوبهم رأياً، فمن كان هذا شأنه فلا شك أنه لا يرتاب في صدق نبوته عاقل.

ودلائل نبوته كثيرة جداً، أكثر من جميع الأنبياء عليهم السلام، وهذا ظاهر لأن النبي كان يُبعث في قومه خاصة ونبينا ﷺ بعث إلى الناس عامة، ولأن شرائع الأنبياء تُسخت وشريعتنا باقية إلى قيام الساعة.

قال أبو بكر السيهقي^(٢) في شأن نبينا محمد ﷺ ومعجزاته: «فإنه أكثر الرسل آيات وبيّنات وذكر بعض أهل العلم أن أعلام نبوته تبلغ ألفاً». اهـ.

ثم إننا نُنَاطِرُ أهل الكتاب بأمر يلزمهم القدح في نبوة أنبياءهم إن لم يؤمنوا بنبينا عليه الصلاة والسلام، فنبوة نبينا محمد ﷺ مصدقة لنبوة

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٥٠، ٢٥١).

(٢) دلائل النبوة (١/١٠).

سائر الأنبياء عليهم السلام والتكذيب به تكذيب لنبوة سائر الأنبياء عليهم السلام، قال ابن القيم^(١): «لو لم يظهر محمد بن عبد الله ﷺ لبطلت نبوة سائر الأنبياء، فظهور نبوته تصديق لنبواتهم وشهادة لها بالصدق، فأرساله من آيات الأنبياء قبله، وقد أشار سبحانه إلى هذا المعنى بعينه في قوله: ﴿جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧] فإن المرسلين بشروا به وأخبروا بمجيئه، فمجيئه هو نفس صدق خبرهم، فكان مجيئه تصديقاً لهم إذ هو تأويل ما أخبروا به». اهـ.

وقال العلامة نعمان خير الدين بن محمود الألوسي (ت: ١٣١٧هـ)^(٢):

«وإذا جزم العاقل المتبصر بوجود الرب سبحانه وتعالى، فلا بد وأن ينظر بعده في مسألة النبوات، وإرسال الرسل، وصحة ذلك، فإذا تأمل وعلم أن الباري تعالى لما خلق هذا الخلق، فلا بد وأن يكون خلقه لهذه الأعيان غير عبث، بل ولا بد وأن تكون حكمته في خلقهم وإيجادهم من العدم، فيجزم بأنه خلقهم لعبادته، ومعرفته تعالى، وإن كان غير محتاج إليها، ويجزم أيضاً بأنه عز شأنه لما خلق الإنسان وجعل منه القوي والضعيف، والصالح والطالح، والغني والفقير، والتابع والمتبوع ليتنظم أمرهم، وركب فيهم طبائعهم، وشاكلتها المعلومة، لعلمه الأزلي باستعداداتهم التي جُبلوا عليها، وشهواتهم المندمجة فيهم، أراد سبحانه أن يُرسل إليهم رسلاً ينذرونهم ويبشرونهم، ويعلمونهم ما

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ١٦١، ١٦٢.

(٢) الأجوبة العقلية لأشرفية المحمدية ص ٣٠٦ - ٣٠٧، مطبوعة ضمن مجلة الحكمة العدد السابع.

جهلوه من أمر معادهم ومعاشهم، ولما كان من حكمته أن جعل سبحانه مخلوقاته أجناساً، منها الملك والبشر، وجعل الجنس لجنسه أميل والنوع بأفراده أوصل وأمثل، أرسل إلى البشر من جنسهم أنبياء، ورسلاً هادين مبشرين ومنذرين، ومعروفين معلمين، ولما أمكن أن يدعي النبوة كذابون، وينتحل الرسالة مبطلون دجالون، جعل لمعرفة الصادق منهم علامات، وميز بينهم بإعطاء الصادق المتحدي معجزات باهرات، وآيات بينات، فأمن بهم ذوي النفوس الزكية، وكذبتهم ذوو الأرواح الخبيثة الردية، وبينوا للناس الأحكام النافعة لهم ديناً، وأخرى وما هو اللائق والأخرى، فسلكوا في التفهم، والتعليم، والتبشير والإنذار، واضح المحجة، لثلا يكون لهم على الله حجة». اهـ.

تاسعاً: المقصود من رد المتنازعين إلى الكتاب والسنة هو إزالة النزاع وكشف الحق بالعلم الشافي، ورد المتنازعين إلى الكلام والفلسفة لا يحصل به كشف الحق، لأن الكلام والفلسفة ليس بعلم، ومن السفه الاحتكام إلى الجهل، أو الرضا بهذا التحاكم.

والسلف كان ينتهي علمهم إلى الكتاب والسنة وكفى بذلك علماً، فهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يصف علم ابن مسعود بقوله:

«قرأ القرآن، وعلم السنة، ثم انتهى، وكفاه بذلك»^(١). اهـ.

عاشراً: لا يمكن رد المتنازعين والمختلفين إلى المعقولات، لأن العقول متباينة، فقد يكون الإنسان ذكياً قوياً الذهن سريع الإدراك فيما

(١) إعلام الموقعين (١/١٥).

يجب إثباته ونفيه ما لا يتصوره غيره، فلا تستقيم حينئذ مناظرة ولا يتنظم ميزان توزن به الخلافات.

قال أبو نصر السجزي^(١): «ووجدنا أيضاً القائلين بالعقل المجرد وأنه أول الحجج مختلفين فيه، كل واحد يزعم أن الحق معه، وأن مخالفه قد أخطأ الطريق، ولا سبيل إلى من يحكم بينهم في الحال، وإنما الحاصل دوام الجدل المنهي عنه، ونجدهم أيضاً يقولون اليوم قولاً يزعمون أنه مقتضى العقل، ويرجعون عنه غداً إلى غيره، وما كان بهذه المثابة لا يجب أن يكون حجة في نفسه». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «ومن المعلوم أن الدلالات التي تُسمى عقليات، ليس لها ضابط، ولا هي منحصرة في نوع معين، بل ما من أمة إلا ولهم ما يسمونه معقولات. واعتبر ذلك بأمتنا، فإنه ما من مدة إلا وقد يتبدع بعض الناس بدعاً، يزعم أنها معقولات». اهـ.

وقال^(٣): «وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا رُدوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون يدعي أحدهم:

أن العقل أداه إلى علم ضروري ينازعه فيه الآخر، فلهذا لا يجوز أن يُجعل الحاكم بين الأمة في موارد النزاع إلا الكتاب والسنة». اهـ.

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٩٤.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٤٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٩).

وقال أيضاً^(١) : «وليست العقول شيئاً واحداً بيتاً بنفسه ، ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب ، لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته ، ولا اتفاق للناس عليه» . اهـ .

وكذلك وجدنا كل فرقة تزعم أن ما هي عليه هو مقتضى المعقول ، قال الدارمي^(٢) : «فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه ، والمجهول عندهم ما خالفهم» . اهـ .

ولا يُناظر أهل الباطل من فلاسفة أو متكلمة أو مبتدعة أو غيرهم من جنس منطقهم وكلامهم ، فإن هذا رد للبدعة بمثلها .

وقال محمد بن عيسى الطرسوسي : سمعت عبدالرحمن رسته يقول^(٣) «كانت لعبدالرحمن بن مهدي جارية ، فطلبها منه رجل ، فكان منه شبه العدة ، لما عاد إليه قيل لعبدالرحمن : هذا صاحب الخصومات فقال له عبدالرحمن : بلغني أنك تخاصم في الدين ، فقال : يا أبا سعيد ، إنا نضع عليهم لنحاجهم بها ، فقال : أتدفع الباطل بالباطل ، إنما تدفع كلاماً بكلام ، قم عني ، والله لا بعثك جاريتي أبداً» . اهـ .

وقال الإمام أحمد^(٤) : «كلما ابتدع رجل بدعة اتسع الناس في جوابها ، وقال : يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثه» .

قال المروزي : وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام ، إذ لم يكن له فيه إمام تقدم^(٤) .

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٦) .

(٢) الرد على بشر المريسي ص ٦٦ .

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/١٩٨ ، ١٩٩) .

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/٧١) .

وقال الحافظ الذهبي^(١): «ما ظنك بعلم المنطق والجدل وحكمة الأوائل التي تسلب الإيمان وتورث الشكوك والحيرة التي لم تكن والله من علم الصحابة ولا التابعين ولا من علم الأوزاعي والثوري ومالك وأبي حنيفة وابن أبي ذئب وشعبة ولا والله عرفها ولا أبو يوسف القائل من طلب الدين بالكلام تزندق.

ولا وكيع ولا ابن مهدي ولا ابن وهب ولا الشافعي ولا عفان ولا أبو عبيد ولا ابن المديني وأحمد وأبو ثور والمزني والبخاري والأثرم ومسلم والنسائي وابن خزيمة وابن سريج وابن المنذر وأمثالهم بل كانت علومهم القرآن والحديث والفقه والنحو وشبه ذلك». اهـ.

* * *

(١) تذكر الحفاظ (١/٢٠٥).

المعيار في مناظرة المبتدعة

مما لا شك فيه أن أهل البدع أهلُ أهواء، ولهم شبهات يتبعون ما تشابه من نصوص الكتاب والسنة، ولهم سعي غير مشكور في ترويج بدعهم وضلالاتهم.

فهؤلاء يستدلون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على مرادهم وأهوائهم لا على مراد الله ورسوله، فهؤلاء لا ينقطع شرهم إلا بإلزامهم بفهم خير القرون قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم.

وهذا هو الذي عليه عمل أئمة السنة، وهذا ما وصى به الزبير ابنه عبدالله رضي الله عنهما.

قال عبدالله بن الزبير: «لقيني ناس من أهل العراق فخاصموني في القرآن فشكوت ذلك إلى أبي، فقال الزبير:

إن القرآن قد قرأه كل قوم فتأولوه على أهوائهم وأخطأوا مواضعه، فإن رجعوا إليك فخاصمهم بسنن أبي بكر وعمر رحمهما الله، فإنهم لا يجحدون أنهما أعلم بالقرآن منهم^(١).

فلما رجعوا فخاصمتهم بسنن أبي بكر وعمر، فوالله ما قاموا ولا قعدوا^(٢).

(١) وإن جحدوا فمثلهم لا تمكن مناظرتهم.

(٢) الإبانة (٢/٦٢٠).

وهذا ما فعله الشيخ الأذني مع ابن أبي دؤاد في مسألة خلق القرآن بحضرة الوراق، فإنه قال لابن أبي دؤاد:

«ما تقول في القرآن؟ قال: مخلوق.

قال الشيخ الأذني: هذا شيء علمه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر والخلفاء، أم لم يعلموه؟ فقال: شيء لم يعلموه.

قال: سبحان الله، شيء لم يعلموه وعلمته أنت؟! فخجل، وقال: أ قلني.

قال: المسألة بحالها، ما تقول في القرآن؟ قال: مخلوق، قال شيء علمه رسول الله ﷺ؟ قال: علمه، قال: أعلمه ولم يدع الناس إليه؟ قال: نعم.

قال: فوسعه ذلك؟ قال: نعم، قال: أفلا وسعك ما وسعه، ووسع الخلفاء بعده؟

فقام الوراق فدخل الخلوة، واستلقى وهو يقول: شيء لم يعلمه النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي، علمته أنت! سبحان الله، عرفوه، ولم يدعوا إليه الناس! فهلا وسعك ما وسعهم!«^(١).

* * *

(١) الشريعة للأجري (١/١٩٧ - رقم ١٤١)، (١/٢٣٩ - رقم ٢١٦)، تاريخ بغداد (٤/١٥٥)، سير أعلام النبلاء (١٠/٣٠٨، ٣٠٩).
قال الأمين الشنقيطي في أضواء البيان (٤/٤١١): فهذه القصة لم تزل مشهورة عند العلماء، صحيحة الاحتجاج فيها لإقام الخصم الحجج. اهـ.

فساد المعيار اليوناني

المنطق اليوناني معيار الوثنيين من الإغريق ومن غرر به من سائر الكفار، توهماً منهم أن التعويل عليه يعصم الذهن من الخطأ والزلل ويقود إلى المعارف.

وهذا المنطق اليوناني لا يمكن للمسلمين الموحدين أن يتخذه ميزاناً ومعياراً، لولا أن بعض علماء المسلمين كأبي حامد الغزالي خلطه بالعلوم الشرعية وروج له بتغيير عباراته والتدليل عليه بأدلة الشرع^(١).

وهذا المنطق اليوناني فاسد لا يُنتفع به ولا يُهتدى به في طلب المعارف والحقائق وذلك لأمر:

أولاً: أنه لم يرشد أهله إلى آكد المعارف وأوضحها وأبينها وأوجب الواجبات وهو التوحيد، فكيف يُنتفع به في طلب سائر العلوم لاسيما الدقيق منها؟!

ثانياً: أن التزام قوانينه لا تحقق علماً ولا بياناً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «الواقع قديماً وحديثاً أنك لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علومه به وينظر به إلا وهو فاسد النظر والمناظرة، كثير العجز عن تحقيق علم وبيانه». اهـ.

(١) وذلك في كتابه «القسطاس المستقيم».

(٢) نقض المنطق ص ١٥٥.

ثالثاً: أن حذاق المنطقيين أنفسهم لا يلتزمون قوانينه، فكيف يطلبه من له غنية عنه بشرع محكم مفصل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «ونفس الحذاق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم، بل يعرضون عنها، إما لطولها وإما لعدم فائدتها وإما لفسادها وإما لعدم تميزها، وما فيها من الإجمال والاشتباه، فإن فيه مواضع كثيرة هي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فيثقل». اهـ.

رابعاً: أن هذا المنطق أورث أهله الاختلاف والتفرق، وهذا دال على أن القواعد التي التزموها لم تقدمهم إلى نتيجة واحدة، بل هم في قول مختلف، سببه فساد هذا المنطق الذي التزموه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «والفلاسفة طوائف متفرقون لا يجمعهم قول ولا مذهب، بل هم مختلفون أكثر من اختلاف فرق اليهود والنصارى والمجوس». اهـ.

خامساً: أن من خاض في بحر هذا المنطق من علماء المسلمين أورثه ذلك حيرةً وشكوكاً وارتياباً في أكثر العلوم، حتى بلغ الريب ببعضهم إلى حقيقة الإيمان، ومن خرج منه لم يستفد منه إلا كما قال الرازي:

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
فالسعيد من وعظ بغيره، ولزم الفطرة واجتنب الفتنة.

سادساً: أن المنطق اليوناني يُوعر ويُطوّل الطريق في الوصول إلى الحق

(١) نقض المنطق ص ١٥٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣٩٩/٩).

هذا إن وصل إليه، وهذا شأن من لا يعرف كيف يصل إلى الحق أو يهدي الناس إليه، أو شأن المُبطل الذي يفعل ذلك تعمية على الجهال حتى يُرَوِّج باطله.

قال العلامة محمد بن سليمان الكافيجي^(١): «إن السالك إلى دقائق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجلي من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهم الأكثرين، لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، إذ كان غرضه بيان الحق وإظهار الصواب، فالله تعالى أخرج مخاطباته في محاجة خلقه في أجلى صورة، تشتمل على أدق دقيق، ليفهم العامة من جليلها ما ينفعهم وتلزمهم الحجة، ويفهم الخواص أسرارها ودقائقها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]. اهـ.

ومن فساد منطقهم توعير الطريق في إدراك العلوم الخفية، وذلك من خلال الانسلاخ من العلوم الضرورية والبديهية وطلب تحقيقها بالنظر والمجادلة.

فالفلاسفة والمتكلمون وأفراخهم من المعتزلة قد وعروا الطريق وأثاروا الشكوك والحيرة والجدل في الواضحات الجليات البينات، وطلبوا إقامة البرهان عليها، واشتروا مقدمتين لكل دعوى، بل وحملوا الناس على الانسلاخ مما فُطروا على معرفته والإيمان به حتى يتيقنوه بواجب النظر أولاً كما زعموا، فقالوا لا بد من النظر أولاً وهو أول واجب على المكلف زعموا ثم الإيمان بعد ذلك.

(١) التيسير في قواعد علم التفسير ص ٢١٨.

وهذا إذا كان الانسلاخ في المعلوم الضروري الفطري في التوحيد وتأخيره إلى ما بعد النظر، فما ظنك بسائر المعلومات؟!

واعلم أن طريقة القرآن الهادي إلى الرشد العاصم من الضلال هو عدم المجادلة في المعلومات الضرورية، وإنما الاستدلال بها لتقرير سائر الحقائق، وإذا نُوزع في الضروريات تعطلت المناظرات، ولم يبق أصل يُرد إليه، ولن تستقيم بذلك مناظرة قط، وذلك مستلزم التسلسل.

قال ابن أبي العز الحنفي^(١):

«والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يُبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال، وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفق عليها، استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها.

والطريقة الفصيحة في البيان أن تُحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدّعيه الجُهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة بُرهانية، بخلاف ما قد يشتهه ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه ويدل عليه». اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله^(٢):

«فالطريقة البرهانية هي الواردة بالوحي النازمة للرشد، الداعية إلى الخير، الواعدة لحسن المآب الميينة لحقائق الأنباء، المعرفة بصفات رب الأرض والسماء.

(١) شرح الطحاوية (٣٨/١).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص ١١٢ - ١١٣.

وأن الطريقة التقليدية التخمينية هي المأخوذة من المقدمتين والنتيجة والدعوى، التي ليس مع أصحابها إلا الرجوع إلى رجل من يونان وضع بعقله قانوناً يُصحح بزعمه الخلائق وعقولهم، فلم يستفد به عاقل مسألة واحدة في شيء من علوم بني آدم، بل ما وُزن به علم إلا أفسده، وما برع فيه أحد إلا انسلخ من حقائق الإيمان كانسلاخ القميص عن الإنسان». اهـ.

واعلم عصمك الله من منطق الضلال وميزان أهل الكفر والإلحاد أن صريح العقل ليس هو منطق اليونان، فإن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما غربت الكتب الرومية في دولة المأمون أو قريباً منها، وأنه ما زال نظار المسلمين بعد أن غرب وعرفوه يعيونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية^(١).

فبعد أن عرفت المعيار الصحيح الميزان الذي أنزله الله وعرفت فساد الميزان الذي اخترعه رجل من اليونان، نختم بما ذكره شيخ الإسلام في شأن الميزانين حيث قال رحمه الله^(٢): «وصارت هذه الموازين (يعني اليونانية) عائلة لا عادلة، وكانوا فيها من المطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون.

وأيन البخس في الأموال من البخس في العقول والأديان؟ مع أن أكثرهم لا يقصدون البخس، بل هم بمنزلة من قد ورث موازين من أبيه يزن بها تارة له وتارة عليه، ولا يعرف أيها عادلة أم عائلة؟

(١) انظر الرد على المنطقيين، ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٢) الرد على المنطقيين، ص ٣٨١ - ٣٨٢.

والميزان التي أنزلها الله مع الكتاب حيث قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا بِإِلَيْنِكَ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥] هي ميزان عادلة تتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيسوى بين المتماثلين ويفرق بين المختلفين بما جعله الله في فطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف». اهـ.

* * *

معدن الشبهات

بعد أن عرفنا أن المبطلين إنما يتعلقون بشبهات لا قرار لها، وأن المذاهب الباطلة لا يمكن أن يقوم عليها دليل صحيح، فحينئذ يتعين أن نعرف معدن الشبهات، ومن أين وكيف تدخل على الناس هذه الشبهات؟.

قال ابن القيم رحمه الله^(١): «اعلم أنه لا ترد شبهة صحيحة قط على ما جاء به الرسول، بل الشبهة التي يُوردها أهل البدع والضلال على أهل السنة لا تخلو من قسمين:

إما أن يكون القول الذي أوردت عليه ليس من أقوال الرسول بل تكون نسبته إليه غلطاً، وهذا لا يكون متفقاً عليه بين أهل السنة أبداً، بل يكون قد قاله بعضهم وغلط فيه، فإن العصمة إنما هي لمجموع الأمة لا لطائفة معينة منها.

وإما أن يكون القول الذي أوردت عليه قولاً صحيحاً لكن لا ترد تلك الشبهة عليه، وحينئذ فلا بد له من أحد أمرين: إما أن تكون لازمة، وإما ألا تكون لازمة، فإن كانت لازمة لما جاء بها الرسول فهي حق لا شبهة، إذ لازم الحق حق، ولا ينبغي الفرار منها كما يفعل الضعفاء من المنتسبين إلى السنة، بل كل ما لزم من الحق فهو حق يتعين القول به كائناً ما كان، وهل تسلط أهل البدع والضلال على المنتسبين للسنة إلا بهذه الطريق، ألزموهم بلوازم تلزم الحق فلم يلتزموها ودفعوها وأثبتوا ملزوماتها، فتسلطوا عليهم

(١) طريق الهجرتين ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

بما أنكروه لا بما أثبتوه، فلو أثبتوا لوازم الحق ولم يفروا منها لم يجد أعداؤهم إليهم سبيلاً، وإن لم تكن لازمة لهم فالإزامهم إياها باطل، وعلى النقادين فلا طريق لهم إلى رد أقوالهم. وحينئذ فلهم جوابان: مركب مجمل، ومفرد مفصل، أما الأول فيقولون لهم: هذه اللوازم التي تلزمونا بها إما أن تكون لازمة في نفس الأمر، وإما أن لا تكون لازمة، فإن كانت لازمة فهي حق، إذ قد ثبت أن ما جاء به الرسول ﷺ فهو الحق الصريح، ولازم الحق حق، وإن لم تكن لازمة فهي مندفة ولا يجوز إلزامها.

وأما الجواب المفصل فيفردون كل إلزام بجواب، ولا يردونه مطلقاً بل ينظرون إلى ألفاظ ذلك الإلزام ومعانيه، فإن كان لفظها موافقاً لما جاء به الرسول يتضمن إثبات ما أثبتته ونفي ما نفاه فلا يكون المعنى إلا حقاً، فيقبلون ذلك الإلزام، وإن كان مخالفاً لما جاء به الرسول ﷺ متضمناً لنفي ما أثبتته أو إثبات ما نفاه كان باطلاً لفظاً ومعنى فيقابلونه بالرد، وإن كان لفظاً مجملاً محتملاً لحق وباطل لم يقبلوه مطلقاً ولم يردوه مطلقاً حتى يستفسروا قائله ماذا أراد به، فإن أراد معنى صحيحاً مطابقاً لما جاء به الرسول ﷺ قبلوه ولم يطلقوا اللفظ المحتمل إطلاقاً، وإن أراد معنى باطلاً ردوه ولم يطلقوا نفي اللفظ المحتمل أيضاً، فهذه قاعدتهم التي يعتصمون بها ويعولون عليها.

* * *

قاعدة الاستدلال

الاستدلال هو طلب الحكم بالاستدلال بمعاني النصوص، وهو استخراج الحق وتمييزه من الباطل^(١).

والاستدلال له قاعدة تنضبط بها أنواع الاستدلالات لتحريز كل مسائل النزاع.

قال يوسف بن الإمام أبو الفرج ابن الجوزي^(٢): «إعلم أن جميع أنواع الاستدلالات المعنوية لها ضابطان، وهما:

بيان ملازمة بين المتفق عليه والمختلف فيه، أو بيان معاندة بينهما، وكيفما تنوعت الاستدلالات رجعت إلى أحد هذين الضابطين.

لك في إثبات الملازمة أن تُصرح بالفقه، وتكشف عن ماهية مستند ملازمه.

ذلك أن تورّي عن متن الطريق، وتأخذ بأطراف الكلام متمسكاً بظواهر القواعد الجمالية، وتطالب بتخريج الأمور على وفق الأصول، فتقول:

دليل الملازمة: أن تقدير اختصاص عدمه يقتضي الدليل التسوية بينهما في الثبوت لتساويهما، والأصل وجوب العمل بالدليل، وإذا بان افتقار المحل المختص بالثبوت إلى اختصاص بمؤثر، فبان عدم الاختصاص

(١) قواطع الأدلة (٢/٢٥٩).

(٢) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ٢٩٧ - ٢٩٩. بتصرف يسير جداً.

بمؤثر: إن الاختصاص يستدعي تقدير أمر مختص، وتقدير اعتباره وكل منهما على خلاف الدليل، لسبقهما بالعدم، والأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يدل دليل على خلافه، ووجود الدليل الدال على خلافه على خلاف الدليل لوجهين:

أحدهما: أن الأصل عدمه، ومخالفة الأصل على خلاف الدليل.

الثاني: أنه لو وجد للزم منه التعارض، والتعارض على خلاف الدليل.

إذا ثبتت الملازمة فهي أيضاً مادة التعاند بين كل واحد منهما ونقيض الآخر، فيتقرر بذلك أيضاً نمط التعاند.

فهذا إذا كان النظر في الثبوت، فإن كان النظر في انتفاء الحكم، فيلازم المستدل بين الثبوت في محل النظر والثبوت في محل الانتفاء المتفق على انتفائه، بناء على نفي اختصاص محل النظر بما يدخل في المؤثر بالوجه الذي أسلفناه.

هذان طريقتان يطردان في جميع المسائل الفروعية المثبتة والمنفية فافهم ذلك». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «الضابط في الدليل أن يكون مستلزماً للمدلول، فكلما كان مستلزماً لغيره أمكن أن يستدل به عليه، فإن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، فيستدل المستدل بما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه.

(١) الرد على المنطقيين ص ١٦٥، ١٦٦.

ثم إن كان اللزوم قطعياً، كان الدليل قطعياً، وإن كان ظاهراً، وقد يتخلف كان الدليل ظنياً.

فالأول كدلالة المخلوقات على خالقها سبحانه وتعالى وعلمه وقدرته ومشيتته ورحمته وحكمته، فإن وجودها مستلزم لوجود ذلك، ووجودها بدون ذلك ممتنع فلا توجد إلا دالة على ذلك.

ومثل دلالة خبر الرسول ﷺ على ثبوت ما أخبر به عن الله، فإنه لا يقول عليه إلا الحق إذ كان معصوماً في خبره عن الله لا يستقر في خبره خطأ البتة.

فهذا دليل مستلزم لمدلولة لزوماً واجباً لا ينفك عنه بحال، وسواء كان اللزوم المستدل به وجوداً أو عدماً، فقد يكون الدليل وجوداً أو عدماً، ويستدل بكل منهما على وجود وعدم، فإنه يستدل بثبوت الشيء على انتفاء نقيضه وضده، ويستدل بانتفاء نقيضه على ثبوته، ويستدل بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم، وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلولة». اهـ.

* * *

استسلاف المقدمات

لا بد من توطئة وتمهيد ومقدمات يُقرر فيه الحق في المسألة المتناظر والمتنازع فيها، وهو الرجوع إلى الأسس المتفق عليها ليُحرر النزاع في المختلف فيه، وهذا ما يُسمى بـ «استسلاف المقدمات».

ولا يجوز أن يقفز المناظر إلى الحكم والجواب مباشرة لأنه محل نزاع غير متفق عليه، يحتاج إلى تحقيق وتحرير.

وأرشدنا القرآن إلى هذه الطريقة لتقرير الحق باستسلاف مقدمات يُسلم بها الناس والمخالفون ليلزمهم بما هم فيه مختلفون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«والقرآن مشتمل على هذا وهذا! ولهذا إذا جادل يسأل ويستفهم عن المقدمات البينة البرهانية التي لا يمكن أحد أن يجحدها، لتقرير المخاطب الحق ولاعترافه بإنكار الباطل، كما في مثل قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وقوله: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُُمْتَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فجعل منه الذَّكَرَ وَالْأُنثَى * أَلَيْسَ

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٦٤ - ١٦٥).

ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُجِىءَ الْمَوْقِفُ ﴿[القيامة: ٣٦ - ٤٠]، وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ *
 ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨ - ٥٩]، وقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا
 يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ ؕ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾، وقوله: ﴿أَوَلَمْ
 يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقوله:
 ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمُوا عُلُوقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقوله:
 ﴿أَلَمْ تَجْعَلْ لِمَنْ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ * وَهَدَيْتَهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ٩-١٠]
 إلى أمثال ذلك مما يخاطبهم باستفهام التقرير، المتضمن إقرارهم
 واعترافهم بالمقدمات البرهانية التي تدل على المطلوب، فهو من أحسن
 جدل بالبرهان، فإن الجدل إنما يشترط فيه أن يُسلم الخصم المقدمات
 وإن لم تكن بينة معروفة، فإذا كانت بينة معروفة كانت برهانية». اهـ.

وقال شيخ الإسلام أيضاً^(١):

«وكذلك المناظر قد تُضرب له الأمثال، فإن المثل يكشف الحال حتى
 في المعلومات بالحس والبدية، وقد تستلطف معه المقدمات، وإلا فقد
 يجحد إذا عرف أنه يلزمه الاعتراف بما ينكره.

وهي طريقة المتقدمين من نظار المسلمين وقدماء اليونان في المناظرة.
 يكون المستدل هو السائل لا المعارض، فيستلطف المقدمات، ويقول لا،
 ما تقول في كذا؟ وفي كذا؟ أو يقول: «ليُبين كذا وكذا» مقدمة مقدمة، فإذا
 اعترف بتلك المقدمات يُبين ما تستلزمه من النتائج المطلوبة». اهـ.

(١) الرد على المنطقيين ص ٣٣١.

وقال ابن القيم وهو يتحدث عن طريقة القرآن في محاجة اليهود^(١):
 «تقرير الاستدلال بطريقة استسلاف المقدمات المؤاخذة بالاعتراف،
 فيقال لهم: أَلستم كنتم تستفتحون به؟ فيقولون: بلى، فيقال: أليس
 الاستفتاح به إيمان به؟ فلا بد من الاعتراف بذلك، فيقال: أليس ظهور
 من كنتم تؤمنون به قبل وجوده موجباً عليكم الإيمان؟ فلا بد من
 الاعتراف أو العناد الصريح؟». اهـ.

وهذه الطريقة في المناظرة باستسلاف المقدمات واستدراج الخصم
 حتى يُقر ويعترف بالحق هي من أجمل وأبلغ الطرق في الأخذ بيد
 المخالف للتحويل من مذهبه وإقراره بصحة ما تحول إليه وفساد ما كان
 عليه.

قال ابن الأثير^(٢): «والكلام فيه وأن تضمن بلاغة فليس الغرض ههنا
 ذكر بلاغته فقط، بل الغرض ذكر ما تضمنه من النكت الدقيقة في استدراج
 الخصم إلى الإذعان والتسليم، وإذا حقق النظر فيه علم أن مدار البلاغة
 كلها عليه، لأنه انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرائقة والمعاني اللطيفة
 الدقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها، والكلام في
 مثل هذا ينبغي أن يكون قصيراً في خلاجه، لا قصيراً في خطابه، فإذا لم
 يتصرف الكاتب في استدراج الخصم إلى إلقاء يده، وإلا فليس بكاتب،
 ولا شبيه له إلا صاحب الجدل فكما أن ذاك يتصرف في المغالطات
 القياسية، فكذلك هذا يتصرف في المغالطات الخطائية». اهـ.

* * *

(١) بدائع الفوائد (٤/١٤٦).

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٢/٦٤).

عدد المقدمات

المسائل المتنازع فيها بعضها ظاهر ليس بمشكل ، ولا تخفى فحتاج إلى تنبيه فقط ، وبعضها غامض يحتاج معه إلى زيادة بيان وتوضيح لاسيما إن كانت فيما تتجاذبه الأدلة .

وقد يكون المخاطب أحياناً ضعيف العلم فيحتاج معه إلى زيادة تنبيه وتوضيح وبيان ، وأحياناً عنده من العلم ما يكفي معه مجرد ذكر التلازم بين الدليل والمدلول .

فعدد المقدمات ليس له حد مُقدر ينبغي استعماله مع كل أحد وفي كل المسائل ، بل هو مُقدر بمقدار علم المستدل والمسألة المتنازع فيها . قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) :

«قد يكون الدليل مقدمة واحدة متى عُلِمَت عُلْم المطلوب ، وقد يحتاج المستدل إلى مقدمتين ، وقد يحتاج إلى ثلاث مقدمات ، وأربع وخمس وأكثر .

ليس لذلك حدّ مقدر يتساوى فيه جميع الناس في جميع المطالب ، بل ذلك بحسب علم المستدل الطالب بأحوال المطلوب ، والدليل ، ولوازم ذلك وملزوماته» . اهـ .

وقال رحمه الله^(٢) : «والمقصود هنا أنه لو قُدر أن الدليل يفتقر إلى

(١) الرد على المنطقيين ص ٢٥٠ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/١٢٠) .

مقدمات، ولم يذكر القرآن إلا واحدة، لم يكن قد ذكر الدليل، إلا أن تكون البواقي واضحة، لا تفتقر إلى مقدمات خفية، فإنه إنما يذكر للمخاطب من المقدمات ما يحتاج إليه الدليل، دون ما لا يحتاج إليه». اهـ.

وأما أهل المنطق المدعون للفهم والذكاء والتحقيق والمعرفة فقد جعلوا حداً لجميع المسائل وجميع الأشخاص، واشتروا لكل دليل وتقرير مقدمتين ولا بد.

وهذا لا شك أنه تطويل فيما لا يحتاج إلا إلى مقدمة واحدة، وتقصير مع من يحتاج إلى أكثر من مقدمتين، إذا لم يحصل بالمقدمتين البيان والدلالة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ جَمِيعُ الْمَطَالِبِ يَحْتَاجُ إِلَى مَقْدَمَتَيْنِ، وَلَا يَكْفِي فِي جَمِيعِهَا مَقْدِمَتَانِ، بَلْ يَذْكُرُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْبَيَانُ وَالِدَّلَالَةُ، سِوَاءَ كَانَ مَقْدِمَةً أَوْ مَقْدَمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ.

وَمَا قُصِدَ بِهِ هُدًى عَاماً كَالْقُرْآنِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ بَيَاناً لِلنَّاسِ يُذَكِّرُ فِيهِ مِنَ الْأَدْلَةِ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ عَامَةً». اهـ.

وقال الشاطبي^(٢) «المراد تقريب الطريق الموصل إلى المطلوب على أقرب ما يكون، وعلى وفق ما جاء في الشريعة». اهـ.

وحكى أبو الوليد الباجي قول الفلاسفة فقال^(٣): «وقد زعمت الفلاسفة

(١) الرد على المنطقيين ص ٢٥١.

(٢) الموافقات (٤/٣٣٧).

(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٥٢٩.

أن القياس لا يصح ولا يتم من مقدمة واحدة ولا يكون عنها نتيجة، وإنما ينبغي القياس من مقدمتين فصاعداً.

ثم تعقبهم بقوله^(١): «ولولا من يعتني بجهالاتهم من الأغمار والأحداث لنزّهنا كتابنا عن ذكر الفلاسفة، ولكن قد نشأ أغمار وأحداث جهال عدلوا عن قراءة الشرائع وأحكام الكتاب والسنن إلى قراءة الجهالات من المنطق واعتقدوا صحتها وعولوا على متضمنها دون أن يقرؤوا أقوال خصومهم من أهل الشرائع الذين أحكموا هذا الباب وحققوا معانيه.

وعُدّتهم الملحدة مثل الكندي والرازي وغيرهما الذين يترجمون كتبهم بأقوال تغرّ من لا علم له بكتبهم وأقوالهم ومذاهبهم، فيقولون: «إنا نثبت صانعاً يفعل الطبائع في الأجسام، ثم الطبائع بعد ذلك تفعل العلل والأعراض والأمراض».

فسهّلوا على الأغمار باب الكفر وجعلوا له سترًا وجُنة عن عوام الناس ومن لا خبرة له بما تؤول إليه أقوالهم.

ولو أن هؤلاء الممتحنين بهذه الطريقة تصفحوا كتاب الله وسنة رسوله وأقوال المتكلمين من المسلمين والفقهاء وذوي الأفهام لبان نظر الحق وتبين لهم الصدق، والله المستعان». اهـ.

وبعض الأصوليين أراد صياغة الشريعة صياغة كلامية منطقية فلسفية فقال بقولهم واشترط مقدمتين لكل نتيجة، واستدل لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(٢).

(١) إحكام الفصول ص ٥٣١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام (٣/

١٥٨٨ - رقم ٢٠٠٣ (٧٥)) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قال: فالنتيجة أن كل مسكر حرام أنتجتها المقدمتان.

وتعقب هؤلاء أبو عبدالله المازري فقال^(١):

«وهذا وإن اتفق لهذا الأصولي ها هنا وفي موضع أو موضعين في الشريعة، فإنه لا يستمر في سائر أقيستها، ومعظم طرق الأقيسة الفقهية لا يسلك فيها هذا المسلك ولا يُعرف من هذه الجهة.

وقال: وقد وقع في بعض طرق مسلم «كل مسكر حرام»^(٢) وهذا نتيجة تينك المقدمتين من غير أن تُذكر، وتانك المقدمتان ذكرتا في طريقة أخرى من غير نتيجة، وفي طريق ثلاثة «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»^(٣)، وهذا ذكر فيه إحدى المقدمتين مع نتيجتهما لو اجتمعتا، وهذا يُشعر بأن الشرع لا يلتفت إلى الناحية التي نحا إليها هذا المتأخر». اهـ.

* * *

(١) المعلم بفوائد مسلم (٣/٦٣، ٦٤).

(٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام (٣/١٥٨٦ - رقم ١٧٣٣) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام (٣/١٥٨٧ - رقم ٢٠٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

أنواع المقدمات

المخاطب بالدليل لا بد أنه يُقرر بمقدمات لا يمكن له أن يجحدها، وهذه المقدمات التي يسلمها الناس تُسمى «برهانية»، وهي قضايا حق في نفسها لا تكون كذباً باطلاً قط .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

«والقرآن مشتمل على هذا وهذا! ولهذا إذا جادل يسأل ويستفهم عن المقدمات البينة البرهانية التي لا يمكن أحد أن يجحدها، لتقرير المخاطب الحق ولاعترافه بإنكار الباطل، كما في مثل قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وقوله: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْحَقِّ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنًى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * جَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى * أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠]، وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨ - ٥٩]، وقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمُوا عُلْمُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ * وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ٩ - ١٠] إلى أمثال ذلك مما يخاطبهم باستفهام التقرير، المتضمن إقرارهم واعترافهم بالمقدمات

(١) نقض المنطق ص ١٥٨ .

البرهانية التي تدل على المطلوب، فهو من أحسن جدل بالبرهان، فإن الجدل إنما يشترط فيه أن يُسلم الخصم المقدمات وإن لم تكن بينة معروفة، فإذا كانت بينة معروفة كانت برهانية.

والقرآن لا يحتج في مجادلته بمقدمة لمجرد تسليم الخصم بها كما هي الطريقة الجدلية عند أهل المنطق وغيرهم، بل القضايا والمقدمات التي تسلمها الناس وهي برهانية، وإن كان بعضها يسلمها وبعضهم ينزع ذكر الدليل على صحتها كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْمَعُونَ قُرْآنًا يَسْتَوِي بَيْنَ السُّبُورِ وَتُحْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ يَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، فإن الخطاب لما كان مع من يُقر بنبوّة موسى من أهل الكتاب ومع من ينكرها من المشركين ذكر ذلك بقوله: ﴿قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ وقد بين البراهين الدالة على صدق موسى في غير موضع. اهـ.

ومبتدعة المتكلمين جعلوا المقدمات درجات حسب شهرتها عند الناس، وحسب علم المستدل بالمقدمة وشعوره بها، وهي:

- (١) الجدلية: وهي ما سلم المخاطب مقدماته.
- (٢) خطابية وهي ما كانت مقدماته مشهورة بين الناس.
- (٣) برهانية وهي ما كانت مقدماته معلومة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «هذا كلام أولئك المبتدعة الصابئة». اهـ.

(١) نقض المنطق ص ١٥٨.

وهذا التقسيم مرده إلى شعور الشاعر بالمقدمات، والناس يختلفون في ذلك بحسب علمهم ونظرهم في الأدلة وقدرتهم على الاستدلال وإدراك ما لا يدركه غيرهم، وهذا مما يختلف فيه الناس، فهذا التقسيم لا يطرد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «كون القضية برهانية معناه عندهم أنها معلومة للمستدل بها، وكونها جدلية معناه كونها مسلمة، وكونها خطابية معناه كونها مشهورة أو مقبولة و مظنونة، وجميع هذه الفروق هي نسب وإضافات عارضة للقضية ليس فيها ما هو صفة ملازمة لها، فضلاً عن أن تكون ذاتية لها على أصلهم، بل ليس فيها ما هو صفة لها في نفسها، بل هذه صفات نسبية باعتبار شعور الشاعر بها، ومعلوم أن القضية قد تكون حقاً، والإنسان لا يشعر بها فضلاً عن أن يظنها أو يعلمها، وكذلك قد تكون خطابية أو جدلية وهي حق في نفسها، بل قد تكون برهانية أيضاً كما سلموا ذلك». اهـ.

وهذه المقدمات الكلامية تلقاها البعض بالقبول، مع ما ذكرنا من فساده وعدم انتظام المناظرة بها، وهذا خطأ فاحش وانحراف كبير، يؤدي إلى صياغة شريعة التوحيد صياغة كلامية فلسفية.

فمن هؤلاء ابن الوزير اليماني رحمه الله حيث قال^(٢): «الكلام في المحاضرات والمراسلات والمناظرات والمحاورات وإن تفاوتت مراتبه وطالت مساحبه وتباينت تراكيبه، وتنوعت أساليبه، واستتت فرسانه في ميادينه الرحبية، وافتتت ثقاده في أساليبه العجبية، فمسالكه المستجادة أربعة مسالك، ولا يليق التعدي إلى وراء ذلك:

(١) الرد على المنطقيين ص ٤٧١ - ٤٧٢.

(٢) العواصم والقواصم (١/ ٢٢٧ - ٢٢٨).

المسلك الأول: الدعاء إلى الحق بالحكمة البرهانية، والأدلة القطعية.

المسلك الثاني: الجدلية وهي عبارة عن أقيسة مؤلفة من مقدمات مشهورة، غير يقينية.

المسلك الثالث: الخطابية. قال المنطقيون: وهي قياسات مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص معتقد، أو مظنونة... إلخ.

وكذلك فعل عبدالرحمن بن حبنكة الميداني في كتابه «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة»^(١)، حيث قرر ما ادعاه المتكلمون من مراتب المقدمات، بل وصاغها صياغة شرعية إسلامية بتنزيل أمثلة ونصوص القرآن عليها.

وفسر البعض قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾ أنها القياس البرهاني، ﴿وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ﴾ القياس الخطابي، ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] القياس الجدلي.

قال ابن القيم^(٢): «فهذا ليس من تفاسير الصحابة ولا التابعين ولا أحد من أئمة التفسير، بل ولا من تفاسير المسلمين، وهو تحريف لكلام الله تعالى وحمل له على اصطلاح المنطقية المنجوسة الحظ من العقل والإيمان، وهذا من جنس تفاسير القرامطة والباطنية رغلاة الإسماعيلية لما يفسرونه من القرآن ويتزلونه على مذاهبهم الباطلة، والقرآن بريء من ذلك كله منزّه عن هذه الأباطيل والبهذيانات». اهـ.

* * *

(١) ص ٢٩٧ - ٣٠٤.

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ١٧٢).

لا مجادلة في الضروريات (*) والبديهيات (**)

من القواعد الكلية في المناظرات عدم المجادلة في البديهيات، فالبديهي معيار يُعول عليه في كشف الحق في مسائل الخلافات، فلا يُطلب إقامة الدليل على البديهي، وطلب الدليل على البديهي سفسطة وتعطيل للمناظرات وشغب، فالبديهيات ضروريات بينة تقوم العلوم بها. قال ابن أبي العز الحنفي^(١): «وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدُلُّ بها ولم يحتج إلى الاستدلال عليها». اهـ. وقال أبو عمرو علي السكوني (ت: ٧١٧هـ)^(٢): «بيان الجليات عمى». اهـ.

وقال أبو هلال العسكري^(٣): «إن الأمر الظاهر الصحيح الثابت المكشوف يُنادي على نفسه بالصحة». اهـ. وقال ابن عقيل الحنبلي^(٤): «وإنما بانّت علوم الحس وفضلت غيرها بقوتها، وأنها الأول الذي يُجعل البناء عليه». اهـ.

(*) الضروري: هو الذي يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه الانفكاك عنه، وقد يُفسر بما يحصل للعبد بدون كسبه واختياره.

مجموع الفتاوى (٧٦/٢)، (٢٨٨/٥).

(**) البديهي: أخص من الضروري وهو ما يشته مجرد العقل من غير احتياج إلى شيء آخر. لوازم الأنوار (٤٤٥/٢).

(١) شرح الطحاوية (٣٨/١).

(٢) عيون المناظرات ص ٧٤.

(٣) كتاب الصناعتين ص ٥٣.

(٤) الواضح في أصول الفقه (٤٢٤/١).

وقال^(١): «فإنه لا يسوغ السؤال عن الموضوع الاتفاق على الضروريات». اهـ.

وقال أبو حامد الغزالي^(٢): «والعلم الخفي يوزن بالعلوم الجلية». اهـ.
وقال الراغب الأصبهاني^(٣): «وبديهة العقل تُعرف مبادئ العلوم». اهـ.

وسبب ذلك كما قال عبد الوهاب بن حسين^(٤): «البداهة قائمة مقام الدليل». اهـ.

وقال أبو محمد ابن حزم عن البديهيّات^(٥): «فهذه المقدمات الصحاح التي ذكرنا هي التي لا شك فيها، ولا سبيل إلى أن يطلب عليها دليلاً إلا مجنون، أو جاهل لا يعلم حقائق الأشياء، ومن الطفل أهدى منه، وهذا أمر يستوي في الإقرار به كبار جميع بني آدم عليه السلام وصغارهم في أقطار الأرض، إلا من غالط حسه، وكابر عقله، فيلحق بالمجانين». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٦): «المقدمات الحسية والبديهة، بها يتبين غيرها، فيستدل على الخفي بالجلي». اهـ.

وأما الاستدلال بالخفي على الجلي فإن هذا قلب لما ينبغي أن يفعله المستدل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧): «ومن استدل على الجلي بالخفي

(١) الواضح في أصول الفقه (١/٣٢٤).

(٢) القسطاس المستقيم ص ٧٦.

(٣) تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين ص ١٢٥.

(٤) حاشية على الولدية في آداب البحث والمناظرة ص ٩٢.

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/٤١).

(٦) النبوات (٢/٦٤٠).

(٧) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٤٣.

فإنه وإن تكلم حقاً فلم يسلك طريق الاستدلال».

وقال شيخ الإسلام أيضاً^(١): «الأمم كلهم متفقون على أن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بينة بنفسها ضرورية، وجعلها الخصم كان سوفسطائياً». اهـ.

وما يحصل من نزاع في البديهيات فهذا إما من مسفط، وإما ممن يدعي أن ما يجادل فيه ليس بديهي وهو غلط في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإن السفسطة أمر يعرض لكثير من النفوس، وهي جحد الحق، وهي لفظة معربة من اليونانية، أصلها «سوفسطيا» أي حكمة مموهة، فلما عُربت قيل «سفسطة»». اهـ.

وقال أيضاً رحمه الله^(٣): «ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل للعلوم النظرية، فإذا جَوَّز الإنسان أن يكون ما علمه غيره من العلوم الضرورية باطلاً، جَوَّز أن تكون العلوم الضرورية باطلة، وإذا بطلت بطلت النظرية، فصار قولهم مستلزماً لبطلان العلوم كلها، وهذا مع أنه مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه، فهو متضمن لتناقضهم، ولغاية السفسطة». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله^(٤): «وأما القضايا الضرورية والبديهية فقد اتفق علماء المعقول أنها رأس مال العقل، وأن النظر إنما يُرجى منه حصول المقصود بينائه عليه، وإسناده إليها». اهـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٧٤).

(٢) الرد على المنطقيين ص ٣٢٩.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/١٨٣).

(٤) التنكيل (٢/٢١٩، ٢٢٠).

وهذا التقرير شامل لنوعي البديهي (الجلي والخفي)، قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله^(١): «أما التصديق البديهي الجلي فليس محلاً للمناظرة، ولا يجوز لأحد اعتراضه بحال، والمناقشة فيه تُسمى مكابرة وهي غير مقبولة، وصاحبه لا يريد الحق وإنما يريد الباطل، كأن يرفع من شأن نفسه ويضع من شأن خصمه، فإذا قال لك أحد: الكل أكبر من الجزء، والواحد نصف الاثنين، أو الأربعة زوج، أو الشمس مضيئة، أو الماء يروي، ونحو ذلك، فليس لك المناقشة في شيء من ذلك، بل يجب عليك تسليمه لأنه بديهي جلي، وأما البديهي الخفي فلا يحتاج إلى دليل لأنه بديهي وإنما يحتاج إلى تنبيه». اهـ.

فإن كان الأمر كما ذكر من أن الضروري والبديهي يلزم العبد لزوماً لا يمكن الانفكاك عنه، فكيف جحدده ورده البعض؟! فالجواب كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإن جحد الضروريات قد يقع كثيراً عن مواطاة وتلقين في الأخبار والمذاهب، فالعبرة بالفطرة السليمة التي لم يعارضها ما يُغيّرُها، ولهذا قلنا: إن الأخبار المتواترة يحصل بها العلم حيث لا تواطأ على الكذب، لأن الفطر السليمة لا تتفق على الكذب، فأما مع التواطأ والاتفاق فقد يتفق جماعات على الكذب». اهـ.

* * *

(١) آداب البحث والمناظرة (٤٢/٢).

(٢) القواعد النورانية (٣٠٤/٢ - ٣٠٥).

لا مجادلة بعد ظهور الحق

إذا ظهر الحق ظهوراً واضحاً جلياً بيناً، فإنه لا يلتفت إلى المعاندين والضالين عن الحق. قال أبو علي السكوني^(١): «وإذا ظهر الحق فلا عبرة بمخالفه». اهـ.

وهذه سنة الله أن يبقى فريق في الضلالة، وليس انحرافهم عن الحق لقصور في إرشاد أهل الحق إلى الحق وهداية الناس إليه.

فالله عز وجل المختص بالحجة البالغة النيرة ما آمن عليها جميع الخلق، قال الله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وبعد أن ظهرت دعوة نبينا محمد ﷺ ظهوراً واضحاً جلياً، أمر الله نبينا ﷺ بالإعراض عمن يجادله بعد ذلك.

قال تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥].

قال ابن عطية الأندلسي^(٢): «لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ» أي لا جدال ولا مناظرة، قد وضع الحق وأنتم تعاندون». اهـ.

(١) عيون المناظرات ص ٢٨٣.

(٢) المحرر الوجيز (١٤/٢١٢).

وقال القرطبي^(١): «لأن البراهين قد ظهرت؛ والحجج قد قامت، فلم يبق إلا العناد، وبعد العناد لا حجة ولا جدال». اهـ.

وقال ابن القيم^(٢): «أي قد وضع الحق واستبان وظهر فلا خصومة بيننا بعد ظهوره ولا مجادلة، فإن الجدل شريعة موضوعة للتعاون على إظهار الحق، فإذا ظهر الحق ولم يبق به خفاء، فلا فائدة في الخصومة والجدال». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «ومما ينبغي أن يُعلم أن الله إذا أرسل نبياً وأتى بآية دالة على صدقه قامت بها الحجة وظهرت بها المحجة، فمن طالبهم بآية ثانية لم تجب إجابته إلى ذلك، بل وقد لا ينبغي ذلك، لأنه إذا جاء بآية ثانية طُلب بثالثة، وإذا جاء بثالثة طُلب برابعة، فإن طلب المتعنتين لا أمد له.

ومعلوم أنه من قامت عليه حجة بيّنة في مسألة علم أو حق من حقوق العباد التي يتخاصمون فيها لو قال: أنا لا أقبل حتى تقوم عليه حجة ثانية وثالثة كان ظالماً متعدياً، ولم تجب إجابته إلى ذلك، ولا يُمكن الأحكام الخصوم من ذلك، بل إذا قامت البينة بحق المدعي حكم له بذلك ولو قال المطلوب أريد بيّنة ثانية وثالثة ورابعة لم يجب إلى ذلك». اهـ.

وإجابة المعاندين لدعواهم بعد ظهور الحق تفتح الباب للشغب ومثل هؤلاء لا ينتهي مناظرهم معهم إلى حد معين.

(١) أحكام القرآن (١٤/١٦).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/١٤٥).

(٣) الجواب الصحيح لمن بَدّل دين المسيح (٤/٢٧٥).

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(١): «إذا تبين الحق بأدلته
اليقينية لم يلزم الإتيان بأجوبة الشبه الواردة عليه، لأنها لا حد لها، ولأنه
يُعلم بطلانها، للعلم بأن كل ما نافي الحق الواضح، فهو باطل، فيكون حل
الشبه من باب التبريع». اهـ.

* * *

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/١١٠).

لا اشتغال برد كل الأقوال الساقطة

الضلال كثير متشعب ولذلك ذكره الله في كتابه بصيغة الجمع ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، والعقول الفاسدة لا حد لها تنتهي عنده فيما تُحدثه من أقوال وعقائد فاسدة ضالة.

ولا يمكن لأهل العلم أن يُجهدوا أنفسهم في حصر كل قول فاسد ويشتغلوا بالرد عليه، لا سيما إن كان القول ظاهر الفساد والبطلان، مع ما في هذا من تضييع الزمان.

قال أبو بكر بن العربي^(١): «ولا يذهب الزمان في مماشاة الجهال، فإن ذلك لا آخر له». اهـ.

ولذلك أوجب الله علينا معرفة الحق لأن خلافه لا يمكن إلا أن يكون باطلاً، ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «والمقصود هنا أن الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطرق الموصلة إليه النافعة للخلق».

وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الناس من الشبهات السوفسطائية فهذا لا يمكن أن يُبينه خطاب على وجه التفصيل». اهـ.

(١) العواصم من القواصم ص ٢٨١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٠٦).

وهذه طريقة القرآن، فإن الله عز وجل استغنى بحكاية شبهة إبليس لما أمره بالسجود لآدم عن الرد عليها، وذلك لظهور ضعفها.

قال إمام الدعوة المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله^(١): «إن مثل هذا التأويل ليس على أهل الحق أن يناظروا صاحبه، ويبينوا له الحق كما يفعلون مع المخطئ المتأول، بل يبادر إلى عقوبته بالعقوبة التي يستحقها بقدر ذنبه، وإلا أعرض عنه إن لم يقدر عليه كما كان السلف الصالح يفعلون هذا وهذا، فإنه سبحانه لما أبدى له إبليس شبهته فعل به ما فعل، ولما عتب على الملائكة في قيلهم أبدى لهم شيئاً من حكمته وتابوا، وقد وقعت هذه الثلاث لرسول الله ﷺ في غزوته التي فتح الله فيها مكة، فإنه لما أعطى المؤلفة قلوبهم ووجدت عليه الأنصار عاتبهم واعتذروا وقبل عذرهم وبين لهم شيئاً من الحكمة، ولما قال له ذلك الرجل العابد (اعدل) قال له كلاماً غليظاً، واستأذنه بعض الصحابة في قتله ولم يُنكر عليه، لكن ترك قتله لعذر ذكره، ولما فعل خالد بن الوليد ببني جذيمة ما فعل رد عليهم ما أخذ منهم ووداهم، ولا نعلم أنه عاتب خالداً ولا منعه ذلك من تأميره على الناس.

ومنها أن الشبهة إذا كانت واضحة البطلان لا عذر لصاحبها، فإن الخوض معه في إبطالها تضييع للزمان وإتاعاب للحيوان، مع أن ذلك لا يردعه عن بدعته، وكان السلف لا يخوضون مع أهل الباطل في رد باطلهم كما عليه المتأخرون، بل يعاقبونهم إن قدروا وإلا أعرضوا عنهم.

(١) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٢/٨٣)، الدرر السنية (١٣/١٧٠).

وقال أحمد لمن أراد أن يرد عليهم: اتق الله ولا تنصب نفسك لهذا، فإن جاءك مسترشداً فأرشده، وهو سبحانه لما قال اللعين: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢] قال: ﴿قَالَ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤]، ولما قالت الملائكة ما قالت: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ثم يَبِّنْ لهم ما بين حتى أذعنوا». اهـ.

وهذا التأصيل تدل عليه السنة أيضاً، فلم يكن النبي ﷺ يُشغل نفسه بالجواب عن كل شبهة.

فهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفاطمة لما طرَقهما النبي ﷺ ليلاً، وقال: «ألا تصليان؟».

قال علي: فقلت يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف رسول الله ﷺ وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]^(١).

فالنبي ﷺ لم يرد على علي رضي الله عنه وتلا الآية اكتفاءً بها عن الرد، وإشارة بها إلى أن ما أورده لا يصلح للاعتراض، صحيح أن الأنفس بيد الله، لكن العبد له قدرة تامة وإرادة جازمة يختار بها الفعل، وأنه لو شاء لقام وصلى نافلة الليل، ولأن الاحتجاج بهذه الحجة ينسحب أيضاً على الفرائض كصلاة الفجر والعصر، وحينئذ يتذرع من شاء لتضييع الفرائض.

(١) رواه البخاري كتاب التهجد باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل (٣/ ١٠ - رقم ١١٢٧)، ورواه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (١/ ٥٣٧ - رقم ٧٧٥).

قال الوزير ابن هبيرة معلقاً على حديث علي^(١):

«وفيه من الفقه أيضاً أن المتعلم لا ينبغي أن يجادل العالم إذا حضه على الأفضل والأرفع بالحجاج الذي يطول البسط بشرحه، فإنه لما قال له: «إنما أنفسنا بيد الله، إذا شاء أن يبعثنا بعثنا» لم يتسع الوقت أن يقول له: ما يحل هذا الإشكال من قلبه كما ينبغي، ولكن اكتفى بقوله عز وجل ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]. أي هذا الذي ذكرته هو من باب الجدل وإن كان حقاً، ولكنه لا يستعمل مثله جواباً عن قوله: «ألا تصليان؟» لأنه لو استعمل هذا الجواب في ذلك لأدى إلى إبطال الصلاة وتضييع أوقاتها». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإنه لما أمرهم بقيام الليل فاعتل علي رضي الله عنه بالقدر، وأنه لو شاء الله لأيقظنا، علم النبي ﷺ أن هذا ليس فيه إلا مجرد الجدل الذي ليس بحق، فقال: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]». اهـ.

ولكن إذا انتشرت الأقوال الفاسدة شديدة الضعف فلا بد حينئذ من الرد والتنبيه على ما في هذه الأقوال من الضلال نصحاً للعباد، فالسكوت إنما يُصار عليه مع أمن التلبيس.

قال القاضي الباقلاني عن الرافضة^(٣): «السكوت عنكم عند لجائكم إليّ مثل هذا والإعراض عن كلامكم في مجالس التحصيل، وحيث يؤمن اغترار العامة». اهـ.

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/٢٤٣).

(٢) منهاج السنة (٣/٨٥ - ٨٦).

(٣) الانتصار للقرآن (٢/٥١٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عن كلام صاحب «الفصوص» وما جاء فيه^(١):

«ولولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا، وهم عند كثير من الناس سادات الأنام، ومشايخ الإسلام، وأهل التوحيد والتحقيق، وأفضل أهل الطريق، حتى فضلوههم على الأنبياء والمرسلين، وأكابر مشايخ الدين، لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأقوال، وإيضاح هذا الضلال.

ولكن يُعلم أن الضلال لا حد له، وأن العقول إذا فسدت لم يبق لضلالتها حد معقول، فسبحان من فرّق بين نوع الإنسان فجعل منه من هو أفضل العالمين، وجعل منه من هو شر من الشياطين، ولكن تشبيه هؤلاء بالأنبياء والأولياء كتشبيه مسيلمة الكذاب بسيد أولي الألباب، هو الذي يوجب جهاد هؤلاء الملحدين، الذين يفسدون الدنيا والدين». اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «فإن القول الباطل الكذب هو من باب ما لا ينقض الوضوء، ليس له ضابط، وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به، وإذا وقع الباطل عُرف أنه باطل ودُفع، وصار هذا كالنهي عن المنكر، وجهاد العدو».

والأقوال الظاهرة البطلان لو رُد عليها فإنه يُكتفى بذكر معارضتها للأمور المعلومة، دون أن يُتكلف معهم في تفصيل جوابها.

(١) مجموع الفتاوى (٢/٣٥٧، ٣٥٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/٥١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) : «إذا كانت الأمور المشاهدة الحسية، وما يُبنى عليها من العلوم العقلية، قد وقع فيها شبهات كثيرة عقلية تعارض ما عُلم بالحس أو العقل، وكثير من هذه الشبه السوفسطائية يعسر على كثير من الناس و أكثرهم حلها، وبيان وجه فسادها، وإنما يعتصمون بردها بأن هذا قدح فيما عُلم بالحس أو الضرورة فلا يستحق الجواب، فيكون جوابهم عنها أنها معارضة للأمر المعلوم الذي لا ريب فيه، فيُعلم أنها باطلة من حيث الجملة، وإن لم يذكر بطلانها على وجه التفصيل». اهـ.

وقد يُردُّ على هذا الظاهر السقوط أحياناً ليعلم أن قائله مخالفون للشرع مبتدعون، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) : «ولا يحتاج في مثل هذا الكلام الذي فساده معلوم ببداهة العقول أن يُحتج له بنقل عن إمام من الأئمة، إلا من جهة بيان أن رده وإنكاره منقول عن الأئمة، وأن قائله مخالف للأئمة مبتدع في الدين، وتزول بذلك شبهة من يتوهم أن قولهم من لوازم قول أحد من السلف، ويُعلم أنهم مخالفون لمذاهب الأئمة المقتدى بهم المعظمين، وليتبين أن نقيض قولهم منصوص عن الأئمة المتبعين في السنة، وليس ذلك مما سكتوا عنه نفيًا وإثباتًا». اهـ.

وهذا أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت : ٤٤٤ هـ) لما ذكر القرآن وفضل تعليمه، عرّض بقول من قدح فيه كالجاحظ والنظام وأشار إلى أن مثل هذا القول لا يُشتغل بالرد عليه لأنه ظاهر الفساد وواضح البطلان وغاية في السخف، فقال رحمه الله^(٣) :

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٣٢٤).

(٣) الأرجوزة المنبهة (رقم ٤٦٩ - ٤٧١ ص ١٦٥).

هذا الذي صح عن النبي يزري بقول القادح الغبي
 كالجاحظ الخسيس والنظام وشبه هذين من الطغام
 وغيرهم من الأراذل السفل لسخفهم بقولهم لا يشتغل
 فعبرة أبي عمرو الداني (لسخفهم بقولهم لا يشتغل) هي مطابقة
 للكلمة السائرة عند العلماء في قولهم عن القول الظاهر السقوط (حكايته
 تُغني عن الرد عليه).

وهذه المعارضة الذي ذكرها شيخ الإسلام وغيره في رد القول الظاهر
 الفساد بمجرد ذكر أنه معارض للأمر المعلوم، لا شك أنه كاف في قطع
 صاحبها، وإن شئت أن تعرف حقيقة ذلك، فإليك مثال لذلك في قطع
 رأس متكلمي الأشاعرة الرازي، فقد قطعه واعظ بالطريقة التي ذكرها
 شيخ الإسلام في المعارضة.

فقد ذكر الحافظ بن كثير في حوادث سنة خمس وتسعين وخمسمائة ما
 يلي^(١): «وفيها وقعت فتنة كبيرة ببلاد خراسان، وكان سببها أن فخر الدين
 محمد بن عمر الرازي، وفد إلى الملك غياث الدين الغوري صاحب غزنة،
 فأكرمه وبنى له مدرسة بهراة، وكان أكثر الغورية كرامية^(٢). فأبغضوا الرازي
 وأحبوا إبعاده عن الملك، فجمعوا له جماعة من الفقهاء الحنفية والكرامية،

(١) البداية والنهاية (٢٦/١٣).

(٢) أتباع محمد بن كرام السجستاني (ت: ٢٥٥هـ)، وهم برزخ بين الجهمية وأهل السنة في
 الصفات، وانفردوا بقول منكر في مسألة الإيمان فقالوا: إن الإيمان هو إقرار اللسان
 فقط، وإن المنافق مؤمن لكنه مخلد في النار، وجوزوا عقد البيعة لإمامين للحاجة.
 النبوات (٥٧٩/١)، (٥٨٢/١)، منهاج السنة (٣٩٣/٤).

وخلقا من الشافعية، وحضر ابن القدوة وكان شيخاً معظماً في الناس، وهو على مذهب ابن كرام وابن الهيصم، فتناظر هو والرازي، وخرجا من المناظرة إلى السب والشتم، فلما كان من الغد اجتمع الناس في المسجد الجامع، وقام واعظ فتكلم، فقال في خطبته: أيها الناس، إنا لا نقول إلا ما صح عندنا عن رسول الله ﷺ^(١)، وأما علم أرسطاطاليس وكفريات ابن سينا وفلسفة الفارابي وما تلبس به الرازي فإننا لا نعلمها ولا نقول بها، وإنما هو كتاب الله وسنة رسوله، لأي شيء يشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام، يذب عن دين الله وسنة رسوله، على لسان متكلم ليس معه على ما يقول دليل، قال: فبكى الناس وضجوا، وبكت الكرامية واستغاثوا، وأعانهم على ذلك قوم من خواص الناس، وأنهبوا إلى الملك صورة ما وقع، فأمر بإخراج الرازي من بلاده، وعاد إلى هراة، فلهذا أُشرب قلب الرازي بغض الكرامية، وصار يلهج بهم في كلامه في كل موطن ومكان». اهـ.

وقال القاضي أبو بكر ابن الطيب الباقلاني في رده على دعوى الرافضة وجود مصحف آخر عند آل البيت علي وفاطمة^(٢): «ما الحيلة عندنا في أمركم إلا السكوت عنكم وتنبيه الناس على بُهتكم، وكثرة التعجب مما أحوجكم في نصرته إلى هذا البُهت والعناد والمكابرة، إنكم تعلمون ضرورة أن قلوب جميع مخالفيكم خالية فارغة من العلم بما وصفتم، وأنهم جميعاً معتقدون لتكفير من دان بذلك والبراءة منه، وإن كنتم

(١) لو كان بفهم السلف لسلموا من بدعهم.

(٢) الانتصار للقرآن (٢/٤٧٢).

تقنعون منا بالإيمان على وجود أنفسنا غير عالمة بما قلتم وادعيتم عليها، بذلنا لكم منها ما يُقنعكم، وإن أبيتكم إلا اللجاج والمكابرة، فما الفرق بينكم وبين من قال: إنكم تعلمون ضرورة أنكم تكذبون في دعواكم هذه على علي، وتجدون أنفسكم عالمة بخلاف ذلك، وتعلمون ضرورة أننا نعلم أنكم تكذبون، ولولا أنكم قد اضطررتم إلى العلم بأنكم تكذبون لم نجد أنفسنا مصرة إلى العلم بكذبكم، وهذا مما لا سبيل لهم إلى الخروج عنه أبداً».

فالحاصل أن العلماء لا يشتغلون برد الأقوال الظاهرة السقوط، إلا إذا انتشرت، أو قاموا بالرد على سبيل التبرع.

فهذا النووي رحمه الله قال في رده على سؤال فاسد ما نصه^(١):

«هذا سؤال فاسد لا يستحق سائله جواباً، فإن تُبرع عليه، قيل...». اهـ.



(١) الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام ص ٦٩.

الهدم أسهل من البناء

المستدل لمذهبه يبدل وسعه في إقامة الأدلة على صحة دعواه، ولا بد أن يحشد كل ما يدل لمذهبه على بناء صحيح.

أما معارضة هذه الأدلة وردّها ونقضها فهو أسهل من إقامة بتيان وتشيد أركان مذهب، فحال الهدم أسهل وأيسر من التأسيس والبناء، ولأنه قد يظهر للمعارض فساد قول حال سماعه دون سابق نظر، وربما لا يستطيع تصحيح مذهب وإقامة الأدلة عليه دون سابق بحث ونظر.

قال الراغب الأصفهاني^(١):

«واعلم أن سبيل إنكار الحجة والسعي في إفسادها أسهل من سبيل المعارضة بمثلها والمقابلة لها، ولهذا يتحرى الجدل الخصيم أبداً بالدفاع لا المعارضة بمثلها، وذلك أن الإفساد هدم وهو سهل، والإتيان بمثله بناء وهو صعب، فإن الإنسان كما يمكنه قتل النفس الزكية وذبح الحيوانات وإحراق النبات ولا يقدر على إيجاد شيء منها، يمكنه إفساد حجة قوية بضرب من الشبه المزخرفة ولا يمكنه الإتيان بمثلها، ولأجل ما قلنا دعا الله سبحانه وتعالى الناس في الحجج إلى الإتيان بمثلها لا إلى السعي في إفسادها فقال تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مَفْرُوتٍ﴾ [هود: ١٣] فرضي أن يأتوا بما فيه مشابهة له وإن كان ذلك مفترى». اهـ.

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة ص ٥٦٢.

الهادم لا يلزم أن يكون عالماً

بينّا أن الهدم أسهل من البناء، لكن مجرد الهدم لا يدل على تحقيق وعلم المعارض، وأن الحق في جهته وأنه قادر على تعريف الناس به، فقد يظهر للإنسان ضعف قول المستدل ووجه خطئه ويرده عليه، لكنه قد يعجز عن إظهار مذهبه والاستدلال له، فليس كل معارض عالم، فقد يكون مشككاً وليس محققاً.

قال القاضي أبو بكر بن العربي^(١): «فإن المبتدع إذا استدلت عليه شغب عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلاً». اهـ.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن المتكلمين^(٢):

«وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقده والجدل، ومن المعلوم أن الاعتراض والقده ليس بعلم ولا فيه منفعة، وأحسن أحوال صاحبه أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال، ولهذا تجد غالب حججهم تكافؤاً إذ كل منهم يقده في أدلة الآخر». اهـ.

وقال أيضاً^(٣): «ولهذا تجد أبا حامد في مناظرته للفلاسفة إنما يُبطل طرقهم ولا يثبت طريقة معينة، بل هو كما قال: «نناظرهم - يعني مع كلام الأشعري - تارة بكلام المعتزلة، وتارة بكلام الكرامية، وتارة بطريق الواقفة»، وهذه الطريق هي الغالب عليه في منتهى كلامه». اهـ.

(١) العواصم من القواصم ص ٢٥١.

(٢) نقض المنطق ص ٢٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٣).

فإن أردت إدراك هذه الحقيقة وهي أن مجرد الهدم لا يدل على العلم والتحقيق، فانظر وتأمل في مناظرات المبتدعة لاسيما المعتزلة والمتكلمين، كيف يناقض أحدهما الآخر، وينفصل عما لزمه، ويفترق القوم ولم يقرروا مذهباً، ولم يحقوا حقاً.

من ذلك اجتماع النظام وعلي الأسواري وأبي الهذيل العلاف والجبائي وغيرهم للخوض في مسألة زعم أن الظلم مقدور لله لكنه لا يفعله^(١)، فتكلم كل واحد منهم، وحاصل المناظرة كما قال أبو بكر بن العربي^(٢):

«افترق يومئذ القوم على انقطاع كل واحد منهم وعجزه عن الانفصال عما ألزم على مذهبه، فلما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجبائي وابنه أمسكا عن الجواب في هذه المسألة». اهـ.

ومجرد الهدم دون تصحيح صحيح الأقوال وإقامة البرهان على ذلك جدل، وهذه الطريقة هي مذهب المجادلة أي طريقة المتكلمين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «مذهب المجادلة - يعني المعارضة والنقض - التي تبطل حجة المستدل، وتبين أنها فاسدة وإن لم يُعلم حلها». اهـ.

وقال^(٤): «وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب، وأنه يجب تنزيه الله ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنى الذي لا يليق الخطاب بمثله، إذ هو مع كونه شبه التكرير، وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا

(١) هذه المسألة كما وصفها شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الموضع زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام».

(٢) العواصم من القواصم ص ٦٨.

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/١٣٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/١٤٤).

ثناء، ولا ما يستفيد المستمع، فُعْلَم أن الذي حرّمه على نفسه هو أمر مقدور عليه، لكنه لا يفعله لأنه حرّمه على نفسه، وهو سبحانه منزّه عن فعله مقدس عنه». اهـ.

وقال^(١): «وبهذا يتبين القول المتوسط، وهو أن الظلم الذي حرّمه الله على نفسه مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التي يُنزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه، وكما أن الملائمة منزّه عن صفات النقص والعيب فهو أيضاً منزّه عن أفعال النقص والعيب». اهـ.

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٨/١٤٩).

البناء بعد الهدم

المناظر الذي اختار البدء بالمناظرة وشرع في الاستدلال لمذهبه أولاً، فإنه يقوم بالبناء وذكر الأدلة والمقدمات لمذهبه .

والمعترض المخالف له لا يمكنه أن يبدأ بالاستدلال لمذهبه هو بعد أن يفرغ المستدل من ذكر أدلته، فهذا يؤدي إلى تعارض الأدلة، وسقوطها، وتعطل المناظرة، والإخلال بوظائف وحقوق المستدل والمعترض .

وهذا أيضاً لا يحصل به مقصود المناظرة من النصح وتمييز الصحيح من الفاسد، ورد المخطئ إلى الحق، لأن المعترض لم يُبين للمستدل فساد قوله وبطلان أدلته على ما ساقه له .

فإذاً واجب المعترض أولاً النقص والرد والهدم، ثم البناء وتصحيح قوله بذكر أدلته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) : «فإن الدليل إن لم تقرر مقدماته ويجاب عما يعارضها لم يتم» .

وقال أيضاً^(٢) : «فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد متى ذكرت له الحق الذي عندك ابتداءً أخذ يعارضك فيه، لما قام في نفسه من الشبهة» .

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٤١ .

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/١٥٩) .

فينبغي إذا كان المناظر مدعياً أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده، فإذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه، وإلا فما دام معتقداً نقيض الحق لم يدخل الحق إلى قلبه، كاللوح الذي كُتب فيه كلام باطل، امحه أولاً، ثم اكتب فيه الحق». اهـ.

* * *

الاعتراض

المخالف للمستدل إما أن ينازع في مقدمة المستدل أو دليله أو مقتضى دليله وهو الحكم.

والمنازعة في المقدمة تُسمى منعاً، وفي الدليل تُسمى نقضاً، وفي الحكم ومقتضى الدليل تُسمى معارضة.

قال ابن الحاجب^(١):

«إن الاعتراضات كلها راجعة إلى منع ونقض ومعارضة». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٢):

«القلب على الخصم والمعارضة والنقض كل ذلك صحيح في النظر». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(٣):

«إبطال قول الخصم قد يكون بإبطال الدليل الذي استدل به، أو إبطال دلالاته على مطلوبه، وقد يكون بإبطال نفس المقالة التي ينصرها وإفسادها، وقد يكون بإثبات نقيض ما قاله الخصم قولاً ودليلاً». اهـ.

وإليك تفصيل ذلك، وذكر أنواعه:

(١) شرح الولدية ص ١٢٠.

(٢) الفقيه والمتفقه (٥٦/٢).

(٣) المواهب الربانية من الآيات القرآنية ص ٢٤.

المنع

إذا اتجه القدح إلى مقدمة من المقدمات التي يوطئها المستدل سُمي هذا الفعل بالمنع.

والمنع لغة: هو إظهار دعوى المخالفة^(١).

واصطلاحاً: هو منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل^(٢).

قال عبدالوهاب بن حسين^(٣):

«قال بعض الأفاضل اعلم أن مورد المنع هو المقدمة بالاتفاق». اهـ.

وإذا ذكر المعارض دليل منع المقدمة فهذا يُسمى سند المنع.

وماذا يتجه على المناظر حين المنع الذي منع به مخالفه إحدى مقدمات دليله أو دعواه المجردة عن الدليل؟

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي فيما يجب عليه^(٤):

«الأول: أن يقيم دليلاً ينتج نفس الدعوى التي منعها المخالف.

الثاني: أن ينتج دعوى أخرى أخص منها مطلقاً، لأن إثبات مساوي

الشيء إثبات له، وإثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم». اهـ.

(١) الكافية في الجدل ص ٦٨.

(٢) آداب البحث والمناظرة (٦٤/٢).

(٣) شرح الولدية ص ٩٣.

(٤) آداب البحث والمناظرة (٥٧/٢) بتصرف يسير جداً.

سند المنع

إذا اعترض المعترض على مقدمة من مقدمات المستدل كان ذلك منعاً، فإن ذكر الحجة أو كما يُسمى اصطلاحاً «سند المنع» فهذا حسن، وإن لم يذكره، فهل يقبل منه على اعتبار أنه نافي، والنافي ليس عليه دليل، وإنما الدليل على المثبت؟ وهل هذا يجري في العقلية والشرعية معاً، أو في أحدهما دون الآخر؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «عامّة العلماء على أن النافي للشيء عليه الدليل على ما ينفيه، كما أن المثبت للشيء عليه الدليل على ثبوته.

وحُكي عن بعض الناس أنه قال: النافي ليس عليه دليل، وفرّق بعضهم بين العقلية والشرعية، فأوجبه في العقلية دون الشرعية، وهؤلاء اشتبه عليهم النافي بالمانع المطالب، فإن من أثبت شيئاً، فقال له آخر: أنا لا أعلم هذا، ولا أوافقك عليه، ولا أسلمه لك حتى تأتي بالدليل، كان هذا مضيئاً، ولم يكن على هذا المانع المطالب بالدليل دليل، وإنما الدليل على المثبت بخلاف من نفى ما أثبتته غيره، فقال له: قولك خطأ، والصواب في نقيض قولك، ولم يكن هذا كذا، فإن هذا عليه الدليل على نفيه، كما على ذلك المثبت الدليل على إثباته، وإذا لم يأت واحد منهما بدليل، كان كلاهما متكلماً بلا حجة.

ولهذا كان من أثبت شيئاً أو نفاه وطلبت منه الحجة فلم يأت بها، كان

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/٢٩١).

منقطعاً في المناظرة، وإذا اعترض المعارض عليه ممانعة أو معارضة فأجاب عنها انقطع المعارض عليه وثبت قول الأول، وإن لم يجب عن المعارضة انقطع المستدل إذا كان الدليل الذي يجب اتباعه هو الدليل السالم عن المعارض المقاوم». اهـ.

مثال: دعوى اليهود والنصارى أن إبراهيم كان يهودياً أو نصرانياً، فينتج من ذلك أن دينهم حق لموافقة إبراهيم لهم.

فيقول المعارض المسلم: نحن نمنع المقدمة أن إبراهيم كان يهودياً أو نصرانياً، ودعواكم عريّة عن الدليل، ولا يلزمنا نحن المسلمون أن نذكر سنداً لمنعنا لمقدمتكم، بل أنتم الذين تحتاجون إلى مستند لدعواكم.

وإن تبرعنا عليكم بذكر سند المنع، فالجواب هو: كيف يكون إبراهيم يهودياً أو نصرانياً وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده؟!

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهِ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥].

* * *

النقض

النقض: هو إبطال دليل المستدل^(١).

أما موردها فهو الدليل، قال عبد الوهاب بن حسين^(٢): «قال بعض الأفاضل: ومورد النقض هو الدليل على الأصح». اهـ.

والنقض من القوادح لأن الدليل الصحيح لا يُنقض، قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «وفساد المدلول يستلزم فساد الدليل، فإن الدليل ملزوم للمدلول عليه، وإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، فإذا ثبت الدليل ثبت المدلول عليه، وإذا فسد المدلول عليه لزم فساد الدليل، فإن الباطل لا يقوم عليه دليل صحيح». اهـ.

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(٤): «إنك إذا أقمت الدليل على صحة نقيض قول الخصم، فكأنك أقمته على بطلان دليله لأن صحة النقض يلزمها بطلان نقيضه.

وإذا أقمت الدليل على بطلان نقيض قولك فكأنك أقمته على صحته لأن بطلان النقيض يلزمه صحة نقيضه». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥): «وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجتها إلا باطلة، فإن الدليل لازم لمدلوله، ولازم الحق لا يكون إلا

(١) آداب البحث والمناظرة (٢/٦٥).

(٢) شرح الولدية ص ٩٣.

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/١٨٣).

(٤) آداب البحث والمناظرة (١/٦٦).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/١٥٦).

حقاً، وأما الباطل فقد يلزمه الحق، فلهذا يحتج على الحق بالحق تارة وبالباطل تارة، وأما الباطل فلا يحتج عليه إلا بباطل، فإن حجته لو كانت حقاً لكان الباطل لازماً للحق، وهذا لا يجوز، لأنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم، فلو كان الباطل مستلزماً للحق، لكان الباطل حقاً، فإن الحجة الصحيحة لا تستلزم إلا حقاً، وأما الدعوى الصحيحة فقد تكون حجتها صحيحة، وقد تكون باطلة. اهـ.

والنقض يكون إما بشاهد التخلف أو بشاهد خصوص الفساد، فشاهد التخلف: هو إثبات عدم دلالة الدليل على المدلول، فالدليل موجود والمدلول ليس بموجود، فيكون الدليل جارياً على مدع آخر غير المدعي الذي أقامه عليه المستدل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «يمتنع جعل الدليل دليلاً مع وجوده بلا مدلول، أو مع وجود ضد المدلول معه». اهـ.

وقال العلامة عبدالقادر بن بدران الدمشقي^(٢): «دعوى نصب الدليل في غير محل النزاع، ويقع على وجوه:

الوجه الأول: أن يستنتج من الدليل ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه، ولا يكون كذلك.

الوجه الثاني: أن يستنتج من الدليل إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ الخصم ومبنى مذهبه من المسألة، وهو يمنع كونه مأخذاً لمذهبه، فلا يلزم من إبطاله إبطال مذهبه».

(١) النبوات (٢/٩٥١).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٣٦٣، ٣٦٤ بتصرف.

وأما شاهد النقض بخصوص الفساد فهو استلزام دليل المستدل المحال، ووجه النقض باستلزامه المحال أن الأمور المتحققة في الواقع لا تستلزم المحال.

إذاً حاصل النقض يرجع إلى أمرين:

١ - تخلف المدلول عن الدليل.

٢ - استلزام المدلول المحال^(١).

مثال: شاهد التخلف: مسألة شد الرحال لزيارة القبور:

يقول المعلل: «يُشرع شد الرحال إلى القبور، ومن ذلك قبر النبي ﷺ».

يقول السائل: ما الدليل؟

يقول المعلل: قول النبي ﷺ «لا تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى»^(٢).

يقول السائل: هذا الدليل في غير محل الخلاف، فكلامنا في شد الرحال إلى القبور، ودليلك في شد الرحال إلى المساجد، فالدليل لا بد أن يكون مستلزماً للمدلول، وهذا ما لم يكن، حيث تخلف الدليل عن المدلول^(٣).

(١) آداب البحث والمناظرة (٢/٦٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٣/٦٣ - رقم ١١٨٩)، ورواه مسلم في كتاب الحج باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد (٢/١٠١٤ - رقم ١٣٩٧).

(٣) وهذا هو فهم السلف للنصوص وهم أحرص على استباق الخيرات وأداء العبادات، قال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي ص ٤٧: «فإن الصحابة في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وبعدهم إلى انقراض عصرهم لم يسافر أحد منهم إلى قبر نبي ولا رجل صالح، وقبر الخليل عليه السلام بالشام لم يسافر إليه أحد من الصحابة، وكانوا يأتون بيت المقدس ويصلون فيه ولا يذهبون إلى قبر الخليل». اهـ.

ومثال: استلزام المدلول المحال، قوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «فتبين بذلك أنه يمتنع أن يكون للعالم فاعلان، مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر، كما قال تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾».

ويمتنع أن يكونا مستقلين، لأنه جمع بين النقيضين، ويمتنع أن يكونا متعاونين متشاركين، كما يوجد ذلك في المخلوقين يتعاونون على المفعولات، لأنه حيثئذ لا يكون أحدهما فاعلاً إلا بإعانة الآخر، وإعانتة فعل منه لا يحصل إلا بقدرته، بل وبعلمه وإرادته، فلا يكون هذا معيناً لذاك حتى يكون ذاك معيناً لهذا، ولا كون ذاك معيناً لهذا حتى يكون هذا معيناً لذاك، وحيثئذ لا يكون هذا معيناً لذاك ولا ذاك معيناً لهذا، وكما لا يكون الشيء معيناً لنفسه بطريق الأولى، فالقدرة التي بها يفعل الفاعل لا تكون حاصلة بالقدرة التي يفعل بها الفاعل الآخر، بل إما أن تكون من لوازم ذاته، وهي قدرة الله تعالى، أو تكون حاصلة بقدرة غيره كقدرة العبد، فإذا قُدر ربان متعاونان لا يفعل أحدهما حتى يعينه الآخر، لم يكن أحدهما قادراً على الفعل بقدرة لازمة لذاته، لا يمكن أن تكون قدرته حاصلة من الآخر، لأن الآخر لا يجعله قادراً حتى يكون هو قادراً، فإذا لم تكن قدرة واحد منهما من نفسه، لم يكن لأحدهما قدرة بحال. فتبين امتناع

(١) منهاج السنة (٢/ ١٨١ - ١٨٢).

أن يكون للعالم ربان، وتبين امتناع كون واجب الوجود له كمال يستفيدة من غيره، وتبين امتناع أن يؤثر في واجب الوجود غيره، وهو سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، وذلك الكمال لازم له، لأن الكمال الذي يكون كمالاً للموجود، إما أن يكون واجباً له، أو ممتنعاً عليه، أو جائز عليه، فإن كان واجباً له فهو المطلوب، وإن كان ممتنعاً لزم أن يكون الكمال الذي للموجود ممكناً للممكن ممتنعاً على الواجب، فيكون الممكن أكمل من الواجب»^(١). اهـ.

مثال آخر استلزام المدلول المحال:

مناظرة الشاطبي لليهودي، قال الشاطبي^(٢): «وقع يوماً بيني وبين بعض من يُعاطى النظر في العلم من اليهود كلام في بعض المسائل إلى أن انجر الكلام إلى عيسى عليه السلام، فأخذ ينكر خلقه من غير أب ويقول: (وهل يكون شيء من غير مادة؟)».

فقلت له بديهة:

(فيلزمك إذاً أن يكون العالم مخلوقاً من مادة وأنتم - معشر اليهود - لا تقولون بذلك، فأحد الأمرين لازم: إما صحة خلق عيسى من غير أب، وإما بطلان خلق العالم من غير مادة)». اهـ.

(١) وقد أعترض على دليل التمانع باعتراضات باطلة انظرها والجواب عنها في درء تعارض العقل والنقل (٣٥٣/٩ - ٣٧٨).

قال شيخ الإسلام: «الذي ذكره النظار عن المتكلمين الذي سموه دليل التمانع برهان تام على مقصودهم». اهـ.

درء تعارض العقل والنقل (٣٥٤/٩).

(٢) الإفادات والإنشادات ص ١٥٦.

ومثال آخر لاستلزام المدلول المحال، مناظرة أبي نصر السجزي لأشعري:

قال أبو نصر السجزي^(١): «فقلت لمخاطبي الأشعري: قد علمنا جميعاً أن حقيقة السماع لكلام الله منه على أصلكم محال، وليس ههنا من تتقيه وتخشى تشنيعه، وإنما مذهبك أن الله يُفهم من شاء كلامه بلطيفة منه، حتى يصير عالماً متيقناً بأن الذي فهمه كلام الله، والذي أريد أن ألزمك وارد على الفهم وروده على السماع، فدع التمويه ودع المصانعة.

ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله؟ أفهم كلام الله مطلقاً أم مقيداً؟ فتلكأ قليلاً، ثم قال: ما تريد بهذا؟ فقلت: دع إرادتي وأجب بما عندك، فأبى وقال: ما تريد بهذا؟ فقلت: أريد أنك إن قلت: أنه عليه السلام فهم كلام الله مطلقاً اقتضى أن لا يكون لله كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه موسى^(٢)، وهذا يؤول إلى الكفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولو جاز ذلك لصار من فهم كلام الله عالماً بالغيب وبما في نفس الله تعالى، وقد نفى الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام أنه يقول: ﴿تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] وإذا لم يجز إطلاقه، وألجئت إلى أن تقول «أفهمه الله ما شاء من كلامه» دخلت في التبعض الذي هربت منه،

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٩٠ - ٩٢).

(٢) هذا شاهد النقض بخصوص الفساد لاستلزامه المحال.

وكفرت من قال به، ويكون مخالفك أسعد منك، لأنه قال بما اقتضاه النص وأنت أبيت أن تقبل ذلك، وادعيت أن الواجب المصير إلى حكم العقل في هذا الباب، وقد ردك العقل إلى موافقة النص خاسئاً. اهـ.

* * *

المعارضة

المعارضة لغة: الممانعة، واصطلاحاً: هي مقابلة الخصم للمستدل بمثل دليله أو بما هو أقوى منه، وهي: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم^(١).

والمعارضة تتفق مع المنع في منع النتيجة التي يريد تقريرها المستدل، لكن المنع لا تحتاج معه إلى ابتداء دليل لأن المعارض لمقدمة له أن يقول: أنا لا أوافقك عليها ولا أسلمها لك.

أما المعارض فإنه يريد إثبات خلاف ما يريد إثباته مناظره المستدل فلا بد له من ابتداء دليل.

قال عبد الوهاب بن حسين^(٢): «المنع ليس فيه إثبات». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «... هذا من باب المعارضة، لا من باب منع شيء من المقدمات، والمعارضة تحتاج إلى إقامة الدليل ابتداءً». اهـ.

وأما النقض والمعارضة فهما متفقان في نقض حكم المستدل، ومن جهة أخرى متفقان في مقصودهما وهو معارضة حكم المستدل ومنعه من تقرير مذهبه، ويفترقان في أن مورد النقض هو الدليل، بينما مورد المعارضة هو الحكم.

(١) إحكام الفصول ص ١٧٤.

(٢) شرح الولدية ص ٩٢.

(٣) نقض تأسيس الجهمية (١٤/١).

قال المجد ابن تيمية^(١): «وعلى هذا فإذا عارضه المعترض بما هو دليل عند المستدل وحده فهو في المعنى مثل النقض بمذهب المستدل، فإن النقض معارضة في الدليل، كما أن المعارضة المطلقة معارضة في الحكم». اهـ.

وقال عبدالوهاب بن حسين^(٢): «والتحقيق أن في كل معارضة معنى النقض، لأن المعارضة بمنزلة يُقال دليله هذا باطل، لأنه جار في مدعاك مع تخلف الحكم عنه، لأن عندي دليلاً ينفي مدعاك». اهـ.

وتنقسم المعارضة إلى ثلاث أقسام^(٣):

- ١ - المعارضة بالقلب.
- ٢ - المعارضة بالمثل.
- ٣ - المعارضة بالغير.

وإليك بيان كل قسم منها:

(١) المسودة في أول الفقه ص ٣٨٦.

(٢) شرح الولدية في آداب البحث والمناظرة ص ٩٨.

(٣) شرح الولدية ص ٩٧.

المعارضة بالقلب

القلب: هو مشاركة الخصم للمستدل في دليله^(١).

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(٢): القلب هو معارضة دليل المعلل بعين دليله، وإيضاحه أن يقول له دليلك هذا ينتج نقيض دعواك فهو حجة عليك لا لك، وسميت معارضة بالقلب لأنه قلب عليه دليله بعينه حجة عليه لا له. اهـ.

مثال: مناظرة إبراهيم عليه السلام لقومه في تخويفهم له بآلهتهم، قال الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾ [الأنعام: ٨١].

قال ابن القيم رحمه الله^(٣): «وهذا من أحسن قلب الحجة وجعل حجة المبطل بعينها دالة على فساد قوله، وبطلان مذهبه، فإنهم خوفوه بآلهتهم التي لم ينزل الله عليهم سلطاناً بعبادتها، وقد بين بطلان إلهيتها ومضرة عبادتها، ومع هذا فلا تخافون شرككم بالله وعبادتكم معه آلهة أخرى؟ فأى الفريقين أحق بالأمن وأولى أن لا يلحقه الخوف؟ فريق الموحدين؟ أم فريق المشركين؟» اهـ.

وقد اتخذ العلماء من صنيع خليل الرحمن سنة في الرد على المخالفين والحائرين والمشككين.

(١) إحكام الفصول ص ١٧٤.

(٢) آداب البحث والمناظرة (٢/ ٧٤ - ٧٥).

(٣) بدائع التفسير (٢/ ١٥٣).

قال أبو حنيفة^(١) : «إذا أتتك معضلة فاجعل جوابها منها» . اهـ .

وهذا ما فعله أبو حنيفة نفسه أيضاً بالخوارج ، والخوارج لا يرون نصب الحاكم ، وكفروا الصحابة لما نصبوا حكمين بينهما في خصومتهم المعلومة المشهورة ، وجاء الضحاك الشاري الخارجي الكوفة وقال لأبي حنيفة الإمام^(٢) : «تب !

فقال : مم أتوب ؟

قال : من قولك بتجويز الحكمين .

فقال له أبو حنيفة : تقتلني أو تناظرني .

فقال : بل أناظرك عليه .

قال : فإن اختلفنا في شيء مما تناظرنا فيه فمن بيني وبينك .

قال : اجعل أنت من شئت .

فقال أبو حنيفة لرجل من أصحاب الضحاك : اقعد فاحكم بيننا في ما

نختلف فيه إن اختلفنا ، ثم قال للضحاك : أترضى بهذا بيني وبينك ؟ قال :

نعم ، قال أبو حنيفة : فأنت قد جوزت التحكيم ، فانقطع الضحاك» .

وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي^(٣) : «وأما الشبهة فلتداوي صاحبها

من الوجه الذي قد دخلت عليه البلية فيها ، لأن مثلك في ذلك مثل الطبيب

الذي يُعالج بما يصلح من الدواء» . اهـ .

(١) كتاب الصناعتين ص ٥٠ .

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) الواضح في أصول الفقه (١/٥١٥) .

وقال أبو بكر بن العربي^(١): «وافهموا أنكم إذا أردتم أن توقنوا مشككاً، أو تدلوا حائراً، لم يكن فيه شيء أنجع من أخذه من بابه، وهذه سيرة الله في أدلته مع أوليائه لأعدائه، وسنة أنبيائه في أبنائه». اهـ.
وقال ابن القيم^(٢): «ومن أبلغ الحجاج أن يأخذ الإنسان من نفسه، ويحتج عليه بما هو في نفسه، مقرر عندها معلوم لها». اهـ.

ولا شك أن الرد إذا كان هو عين دليل المستدل فإن ذلك أبلغ في رده وإزالة الشبهة عنه، ورجع دليله حائراً عليه بخلاف ما أراد تقريره، وسقط الاستدلال به، وإذا كان الرد بغير دليله ربما لا يقنع به أو يكابر فلا يزال يُعيد ويكرر دليله ويزعم أنه ليس لمخالفه عنه جواباً، بخلاف ما لو قُطع به فإنه يُخصم.

قال الشيخ يحيى العمراني (ت: ٥٥٨هـ)^(٣): «ولا تزول الشبه عن قلوب العامة إلا من حيث دخلت وقد كان ﷺ يزيل الشبه من حيث علم دخلوها.

روي أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن امرأتي أتت بولد أسود ونحن أبيضان، فعلم النبي ﷺ أن الشبهة قد دخلت عليه بولده، وأنه قد وقع عنده أن زوجته أتت به من غيره، ولو قال له النبي ﷺ: هو ابنك الولد للفراش، لم تزل عنه الشبهة، فعدل عن ذلك وقال له، هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمراء، قال له: هل فيها من أورك؟ - والأورك ما لونه كلون الرماد - قال: نعم إن فيها لورقاً، قال: فأنى ترى ذلك؟

(١) العواصم من القواصم ص ٤١.

(٢) إعلام الموقعين (١/١٥٩).

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار (١/٩٤ - ٩٥).

قال: لعل عرقاً نزعها؟ قال ﷺ: وهذا لعل عرقاً نزعته.

فأزال عنه الشبهة من الوجه الذي علم أنه يفهمه.

وروى أن النبي ﷺ قال: لا عدوى ولا هامة ولا صفر، فقال له أعرابي كالمعترض عليه: فما لنا نرى الإبل كالضباء فتكون النقبة بمشفر البعير فتجرب الإبل عن آخرها؟

فقال النبي ﷺ: فمن أجرب الأول.

فقمعه بالحجة من حيث علم زوال الشبهة عنه، ولم يقتصر على قوله إن الله يخلق الداء. اهـ.

مثال: أن يحتج الظاهري بقوله عليه السلام: (بينتك أو يمينه) على جواز قضاء القاضي بعلمه، لأن من البيئة التي لا أبين منها علم الحاكم بالمحق من المبطل.

فيقول المعترض: هذا إلى أن يكون حجة عليكم أقرب من أن يكون حجة لكم، فإنه قال: «بينتك»، و«البيئة» اسم لما يبين الحق، بحيث يظهر المحق من المبطل ويبين ذلك للناس، وعلم الحاكم ليس بيئة^(١).

* * *

(١) الطرق الحكمية ص ٢٠٨.

المعارضة بالمثل

هذا القسم ليس تكراراً لما قبله من حيث قد يتوهم ذلك من لفظة «المثل»، فالمعارضة بالمثل ليست استدلالاً ولا معارضة بعين دليل الخصم فذاك هو القلب، وإنما المراد بالمثلية هو مساواة الخصم في مقصده على نقيض مراده، وتكون في موضع دلالة الخصم على نقيض ما يدعيه^(١).

قال أبو المعالي الجويني^(٢): «المعارضة بالمثل معارضة دعوى المستدل بنقيضها». اهـ.

إذا فالمعارضة ضرب من المناقضة وهي أقوى أنواع المعارضة، فكل مناقضة معارضة، وإن كان ليس كل معارضة مناقضة^(٣).

وتُطلق المثلية ويراد بها المثل من حيث قوة الدليل أو نوعه وجنسه من كتاب أو سنة أو قياس واستصحاب حال أو إثبات أو نفي أو غيره.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(٤): «المعارضة بالمثل فضابطه أن يتحد دليل المعارض مع دليل المعلل في الصورة مع الاختلاف في المادة، وذلك بأن يكون الدليلان من شكل واحد». اهـ.

(١) الكافية في الجدل ص ٤١٢.

(٢) الكافية في الجدل ص ٤١٨.

(٣) الكافية في الجدل ص ٤١٨.

(٤) آداب البحث والمناظرة (٧٦/٢).

مثال : مسألة قدم العالم .

قال المعلل : «العالم أثر القديم ، وكل ما هو أثر القديم فهو قديم ينتج - في زعمه - العالم قديم .

فيقول السائل المعترض : العالم متغير وكل متغير حادث ، ينتج العالم حادث»^(١) .

* * *

(١) آداب البحث والمناظرة (٧٨/٢) .

المعارضة بالغير

القسمة تامة بهذا النوع الثالث ، فإذا لم تكن المعارضة بعين الدليل أو صورته صارت معارضة بالغير .

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي^(١) : «المعارضة بالغير فضابطه أن تختلف صورة دليل المعارض وصورة دليل المعلل» . اهـ .

مثال : مسألة اشتراط النية في الوضوء .

قال المعلل (كالمالكي والشافعي والحنبلي) :

«النية شرط في الوضوء لأن الوضوء طهارة وهي قرينة غير معقولة المعنى ، وكل ما كان كذلك تجب فيه النية ينتج الوضوء تجب فيه النية» .

فيقول السائل المعترض (كالحنفي) :

«لو كانت الطهارة التي هي الوضوء تشترط فيها النية لكانت النية تشترط في طهارة الخبث التي هي إزالة النجاسة عن البدن والثوب مثلاً ، لكنها لا تشترط في طهارة الخبث إجماعاً ، ينتج فهي لا تشترط في طهارة الحدث .

ووجه كون المعارضة هنا بالغير هو أن دليل المعلل من القياس الاقتراني ودليل المعارض من القياس الاستثنائي»^(٢) .

(١) آداب البحث والمناظرة (٧٧/٢) .

(٢) آداب البحث والمناظرة (٧٧/٢) .

الباب الثامن

ما يتأدب به المتناظرون

ما يتأدب به المتناظرون

حرِيَّ بمن قصد المناظرة أن يتأدب بأدب أهل العلم عموماً، وأدب المختلفين والمتناظرين خصوصاً، يلزم أمر الله في محاجة غيره ومعاملة مخالفه بما يقتضيه الشرع طاعةً لله، وحتى يحصل مقصوده من معرفة الحق وإظهاره ولزومه، وتحقيق المجادلة بالتي هي أحسن.

ومنطق الرجل معيار يُعرف ويستدل به على سائر عمله، قال يحيى بن أبي كثير^(١): «ما صلح منطق رجل إلا عرفت ذلك في سائر عمله، ولا فسد منطق رجل قط إلا عرفت ذلك في سائر عمله». اهـ.

فالأدب جمال لصاحبه، وتركه نقص في العقل والدين وذهاب للبهاء. قال ابن عقيل^(٢): «الأدب معيار العقول، ومعالم الكرام، وسوء الأدب مقطعة للخير، ومدمغة للجاهل، فلا تتأخر إهانتة، ولو لم يكن إلا هجرانه وحرمانه». اهـ.

وقال ابن مفلح^(٣): «وأدب الجدل يزين صاحبه، وتركه يشينه». اهـ. وإليك بيان بعض ما ينبغي أن يتأدب به المتناظرون.

* * *

(١) جامع العلوم والحكم ص ٢٩٤.

(٢) الواضح في أصول الفقه (١/٥٢٩).

(٣) أصول الفقه (٣/١٤٢٤).

حسن القصد

١

الإخلاص شرط في جميع الأعمال، فلا بد أن يقصد من المناظرة وجه الله، وطلب الحق، والنصيحة للمسلمين.

وهذا أول شيء يجب أن يضعه المتناظران نصب أعينهم، وأن لا يُغفلوا ذلك، لأنه إذا فسدت النية تعطلت المناظرة، ولم ينتفع الطرفان من مقصودها، وتؤول إلى اللجاج والمشاقة.

قال المزني^(١): «حق المناظرة أن يُراد بها الله عز وجل، وأن يُقبل منها ما تبين». اهـ.

وقال يوسف ابن الإمام ابن الجوزي^(٢):

«أول ما تجب البداية به حسن القصد في إظهار الحق، طلباً لما عند الله تعالى، فإن أنس من نفسه الحيد عن الغرض الصحيح فليكفها بجهد، فإن ملكها وإلا فليترك المناظرة في ذلك». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٣): «ويخلص النية في جداله بأن يبتغي به وجه الله». اهـ.

وقال أيضاً^(٤): «وليكن قصده في نظره إيضاح الحق وتثبيته دون المغالبة للخصم».

(١) جامع بيان العلم وفضله (٩٧٢/٢).

(٢) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ٤٢.

(٣) الفقيه والمتفقه (٢٥/٢ - ٢٦).

(٤) الفقيه والمتفقه (٢٥/٢ - ٢٦).

وقال^(١): «ويُنبى أمره على النصيحة لدين الله والذي يجادله لأنه أجمع في الدين، مع أن النصيحة واجبة لجميع المسلمين». اهـ.

وقال الغزالي^(٢): «أن يكون في طلب الحق كناشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معيناً لا خصماً، يشكره إذا عرفه وظهر له الحق، كما لو أخذ طريقاً في طلب ضالته فنبهه صاحبه على ضالته في طريق آخر، فإنه كان يشكره ولا يذمه ويكرمه ويفرح به، فهكذا كانت مشاورات الصحابة رضي الله عنهم». اهـ.

وليكن قصدك من المناظرة مناصحة المخالف لا قصد العلو والغلبة، فهكذا كان السلف، قال الإمام الشافعي^(٣):

«ما ناظرت أحداً إلا على النصيحة». اهـ.

قال الحافظ ابن رجب معلقاً على قول الشافعي^(٤): «لأن تناظرهم كان لظهور أمر الله ورسوله، لا لظهور نفوسهم والانتصار لها». اهـ.

وليحذر المناظر من فساد النية وطلب الظهور والغلبة لنفسه، فإن ذلك قد يكون سبباً للخذلان وإن كان مخالفه على الباطل، قال أبو نصر السجزي^(٥): «وليكن من قصد من تكلم في السنة اتباعها وقبولها لا مغالبة الخصوم، فإنه يعان بذلك عليهم، وإذا أراد المغالبة ربما غلب». اهـ.

(١) الفقيه والمتفقه (٢/٢٦).

(٢) إحياء علوم الدين (١/٥٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/٢٩).

(٤) الحكم الجديرة بالإذاعة ص ٣٤.

(٥) الرد على من أنكر الصوت والحرف ص ٢٣٥.

استظهار مذهب المخالف قبل المناظرة

٢

مما لا شك فيه أنه لا بد للمناظر أن يعرف مذهب مخالفه ومناظره قبل مناظرته، وشبهه التي تتعلق بها حتى يعرف كيفية الإنفكاك عنها ونقضها وردّها إما من جهة الثبوت أو من جهة الدلالة، وذلك أن هذه الشبهة إذا فاجأتها في مجلس المناظرة فإن الإنفكاك عنها قد لا يكون كما لو استعد لها من قبل، كما أن معرفة هذه الشبهة من قبل أدعى لسكون المناظر وهدوئه واعتدال مزاجه الذي يحصل معه كمال الرأي.

وهذا الأمر قد دلنا عليه الشرع وأرشدنا إليه، فلما بعث النبي ﷺ معاذ ابن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب»^(١)، قال الشيخ الوالد العلامة محمد الصالح العثيمين^(٢):

«وذلك من أجل أن يستعد لهم ويعرف ما عندهم من الكتاب حتى يرد عليهم بما جاءوا به». اهـ.

ولذلك أوصى العلماء بهذا الأمر لأهميته وبينوا أنه من باب إعداد العدة، وأن المتهاون فيه كمن يذهب للجهاد بلا سلاح ولا عدة.

قال أبو حاتم ابن حبان^(٣): «والعاقل لا يُقاتل من غير عدة، ولا يُخاصم بغير حجة، ولا يُصارع بغير قوة». اهـ.

(١) سبق تخريجه في مبحث مشروعية المجادلة من السنة ص ٥٧.

(٢) شرح كشف الشبهات ص ٦٦.

(٣) روضة العقلاء ص ٢٥.

وقال الشيخ يحيى العمراني (ت : ٥٥٨هـ)^(١) : «وكما قيل من لم يطلع على دلائل خصمه لم يقدر على قطعه وقصمه». اهـ.

وقال والدنا الشيخ العلامة محمد الصالح العثيمين^(٢) : «ولكن ها هنا أمر يجب التفطن له وهو : أنه لا ينبغي للإنسان أن يدخل في مجادلة أحد إلا بعد أن يعرف حجته ويكون مستعداً لدحرها والجواب عنها، لأنه إذا دخل في غير معرفة صارت العاقبة عليه، إلا أن يشاء الله، كما أن الإنسان لا يدخل في ميدان المعركة مع العدو إلا بسلاح وشجاعة». اهـ.

ولذلك ترى الراسخ في العلم المتصدي لرد البدع والأهواء عالماً بشبههم وضلالاتهم على وجه الاستقصاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) : «أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدئها، وما كان سبب ابتدائها». اهـ.
وقال أيضاً^(٤) : «كل من خالفني في شيء مما كتبه فأنا أعلم بمذهبه منه». اهـ.

ولذا كان رحمه الله عالماً بما سيورده مخالفوه قبل أن يتكلموا به، فإنه حكى في المناظرة في العقيدة الواسطية^(٥) : «فأحضر بعض أكابرهم «كتاب الأسماء والصفات» لليهقي رحمه الله تعالى، فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف.

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٩٠).

(٢) شرح كشف الشبهات ص ٧٣.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٣).

فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَؤْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فقال: نعم^(١). اهـ.

بل إن بعض أهل العلم يتصور المناظرة في مخيلته قبل أن تقع حقيقة، وذلك من باب الاستعداد والتدريب.

فهذا علامة العراق عبدالله السويدي رحمه الله لما أُستدعي لمناظرة سبعين رأساً من رؤوس علماء الرافضة من إيران والنجف بأمر ملك إيران نادر شاه في يوم الخميس ٢٥ شوال سنة ١١٥٦هـ، وبحضور ستين ألف من عوام العرب والعجم، فكان أن أظهر الله في ذلك اليوم السنة وأذل وكبت البدعة، فله الحمد والمنة.

وكان من أسباب ظهور الشيخ عبدالله السويدي رحمه الله عليهم هو استعداداه الذهني والنفسي لهذه المناظرة، وتصوره شبه الرافضة ونقضها قبل وقوع المناظرة، قال الشيخ عبدالله السويدي، رحمه الله^(٢):

«فلم أزل في الطريق أصور الدلائل من الطرفين، وأخيل الأجوبة إذا وقع اعتراض!

ولم يزل هذا دأبي وديدني، لا فكر لي إلا في تصوير الدلائل ودفع الشبه، حتى أني صوّرت أكثر من مائة دليل! وعلى كل دليل جعلت جواباً أو جوابين أو ثلاثة! على حسب الشبه ومظنتها». اهـ.

(١) هذا ليس بتأويل، لأن الوجه لغة يطلق على الجهة أيضاً كما أن الله قد ذكر الجهات المشرق والمغرب قبل ذكر الوجه، وكذلك قال (أينما تولوا) وأين من الظروف، (وتولوا) أي تستقبلوا. انظر مجموع الفتاوى (١٦/٦).

(٢) مؤتمر النجف ص ٦٤ تحقيق محب الدين الخطيب، ط دار عمار - الأردن ط الأولى.

مراعاة قدر المناظر

٣

الناس طبقات في العلم، فينبغي على المناظر أن لا يلتزم حالة واحدة مع كل من يناظره، فيميز بين العالم ومن دونه، وبين المتحري للحق والمتعنت، وبين السني والبدعي، وبين المناظر والمتطفل.

يقبل على العالم والمسترشد ويعرض عن المتعنت والمتطفل، ويلين للسني ما لا يلين للبدعي إلا إن ظهر تحريره للحق.

ومراعاة مقادير الناس مما جاء به الشرع، قالت عائشة رضي الله عنها: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنزل الناس منازلهم^(١).

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله^(٢): «ومعنى هذا الحديث الحض على مراعاة مقادير الناس ومراتبهم ومناصبهم، فيعامل كل أحد منهم بما يليق بحاله، وبما يلائم منصبه في الدين والعلم، والشرف والمرتبة، فإن الله تعالى قد رتب عبيده وخلقه، وأعطى كل ذي حق حقه، وقد قال ﷺ: «خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»». اهـ.

فتناظر الشيخ على سبيل الاسترشاد مع غاية الاحترام والتواضع وخفض الصوت، لا تعامله معاملة النظير ومن في ربتك من العلم. وهذا الأدب نبه عليه العلماء حتى لا يُغمط العلماء والأشراف أقدارهم، بداعي المناظرة وتلمس الحق.

(١) مقدمة صحيح مسلم (رقم ٦).

(٢) المفهم (١/١٢٧).

قال إمام الحرمين الجويني^(١): «وعليك بالمحافظة على قدرك وقدر خصمك وإنزال كل أحد في وجه كلامك معه درجته ومنزلته، فتميز بين النظر وبين المسترشد، وبين الأستاذ، ومن يصلح لك.

ولا تناظر النظر مناظرة المبتدئ والمسترشد، ولا تناظر أستاذينك مناظرة الأكفاء والنظر، بل تناظر كلاً على حقه، وتحفظ كلاً على رتبته». اهـ.

وكذلك ينبغي مراعاة أقدار الوجهاء والشرفاء والرؤساء فيخاطبون باللين، وبألطف عبارة، ويُعدل معهم عن الأمر إلى العرض وعن المعارضة إلى السؤال وهكذا.

قال ابن القيم^(٢): «فمخاطبة الرؤساء بالقول اللين أمر مطلوب شرعاً وعقلاً وعرفاً، ولذلك تجد الناس كالمفطورين عليه، وهكذا كان النبي ﷺ يخاطب رؤساء العشائر والقبائل». اهـ.

* * *

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣١.

(٢) بدائع الفوائد (٣/١٣٢).

المجادلة بالحسنى

٤

أمرنا الله عز وجل بالمجادلة بالحسنى، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].
قال ابن الحنبلي في معنى الآية^(١):

«الإصغاء إلى شبههم والرفق بهم في حلها ودحضها، ويحتمل بترك الغلظة في حال جدالهم لتكون عليهم الحجة أظهر والجحد منهم أنكد، وهي سنة الأنبياء عليهم السلام مع الأمم عند الدعوة والمجادلة». اهـ.
والله يُعطي على الرفق ما لا يُعطي على الغلظة والمخاشنة، وإلفة الباطل واعتقاده السنوات الطويلة لا تُزال إلا بمشقة، لأن النفوس تنفر من الخروج عما ألفته، فلا بد من ملاطفتها والأخذ بيدها إلى الحق بلطف وإظهار الشفقة والنصح، وربما اعتقد المخاطب أن من كان منحرفاً في الأدب فهو فيما ينازع فيه أشد انحرافاً وميلاً عن جادة الحق.
قال الخطابي مبيناً ثمرات المجادلة بالحسنى^(٢) «فإن مثل هذه المجادلة تقيم الحجة، ولا تورث الوحشة».

وربما كان إغلاظك سبباً في عناد مخالفك وبقائه على ضلالته، قال الشاطبي في فوائد المجادلة بالحسنى واللين والرفق^(٣): «لأن ذلك أدعى إلى القبول وترك العناد وإطفاء نار العصبية». اهـ.

(١) استخراج الجدال من القرآن الكريم ص ٤٢.

(٢) أعلام الحديث (١/١٩٣).

(٣) الموافقات (٢/١٠٦).

وذكر العلامة صديق حسن خان من جملة مفاصد التوبيخ في الردود^(١): «إن الرد بالتوبيخ يهتك حجاب الهيبة، ويورث الجرأة على الهجوم بالخلاف، ويهيج الحرص على الإصرار». اهـ.

فاسلك مع مخالفك طريق الانصاف والملاطفة في القول، وائته من جهة المناصحة، ليكون ذلك أدعى لسكونه وقبوله وانقياده.

قال الغزالي^(٢): «فهؤلاء يجب التلطف بهم في استمالتهم إلى الحق، لا في معرض اللجاج والتعصب، إن ذلك يهيج بواعث التمادي والإصرار، وأكثر الجهالات إنما رسخت بتعصب جماعة أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدي والادلاء، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين النحس والإزراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة، وتعسر على العلماء المنطقيين محوها». اهـ.

وقال أبو الوليد الباجي^(٣): «فإن اللطف في الأمور أنفع والرفق أنجع». اهـ.

والمناظر إذا كان ظالماً باغياً فلا بأس من مخاشته وإغلاظ القول معه ولا تُعد هذه إساءة، قال أبو سعيد الخوارزمي^(٤): «الإساءة بلسان الحق إحسان». اهـ.

وانظر إلى رسول الله ﷺ لما ناظر ابن صياد، ماذا قال له؟ قال: إخساً فلن تعدو قدرك^(٥).

(١) أبجد العلوم (١/١٢٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/١٩٦).

(٣) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

(٤) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (١/١٨٥).

(٥) رواه البخاري سبق تخريجه ص ٦٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) : «ولما كانت المحاجة لا تنفع إلا مع العدل، قال تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت : ٤٦] فالظالم ليس علينا أن نجادله بالتي هي أحسن». اهـ.

وقال في جوابه على سؤال ورد إليه عن سبب إغلاظه القول مع المبتدعة^(٢) : «ما ذكرتم من لين الكلام، والمخاطبة بالتي هي أحسن، فأنتم تعلمون أنني من أكثر الناس استعمالاً لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسنة فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن». اهـ.

وقال أيضاً^(٣) : «فإن الظالم باغ معتد مستحق للعقوبة، فيجوز أن يُقابل بما يستحقه من العقوبة، لا يجب الاقتصار معه على التي هي أحسن، بخلاف من لم يظلم، فإنه لا يُجادل إلا بالتي هي أحسن». اهـ.

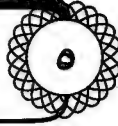
* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٠٩/٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣٢/٣).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣٧/٢).

استعمال السمات الحسن



السمت الحسن والوقار محمود استعماله شرعاً بكل حال، وهو حلية المؤمن وزينته، وهو سبب لتأييد الله، وميل الناس في جهته. والمستطيل بضد ذلك تنفر منه النفوس ويستزله الشيطان، والله لا يحب الظالمين.

قال ابن عقيل^(١): «المخاصمة موازنة، فمتى خاصم الإنسان قبل موازنة الحال بالحال غلب وخسر، فمن أشكال الرجال ما يكون مخاصمة عنه، ومن أشكالهم ما يكون وبالاً عليه.

فمن الناس من يكون له سمت وعليه مسحة من تواضع وذل، فمتى خاصمه من عليه سيماء الجلادة، كان الناس كلهم مع صاحب السمت، لما يغلب على ظنهم من ضعف ذلك السميت ووقاره، وفورة ذلك الجلد وتسلمه.

فمخاصم ذلك السميت معيناً على نفسه، حيث حمل الناس بخصومته على ظهره ومن خاصم الناس خصم.

ومن اعتمد على ما يعلمه من نفسه وبراعته، لم يكد ينفعه علمه ما لم يجعل عليه شاهد من براءته». اهـ.

وهذه حكاية مناظرة جرت بين إمامين جليلين توقفك على حقيقة تأثير السمت الحسن على الحاضرين لمجلس المناظرة.

(١) الفنون (١/٣٧١).

قال عون بن حكيم^(١): «حججت مع الأوزاعي وكان حاجاً، فلما أتينا المدينة أتى المسجد، فبلغ مالكاً مقدمه، فأتاه فسلم عليه، قال: فجلسا بين الظهر والعصر يتذاكران الفقه، فلا يذكران باباً من أبواب العلم إلا ذهب الأوزاعي عليه، ثم صليا العصر، فعاودا المذاكرة، فلم يزل الأوزاعي على تلك الحال حتى اصفرّت الشمس، فناظره مالك في كتاب المكاتب والمدير فخالفه فيه.

فلما صليا قلت لأصحابه: كيف رأيتم صاحبنا من صاحبكم؟ فقالوا: لو لم يكن في صاحبكم إلا سمته لأقرنا بفضلته». اهـ.

* * *

(١) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٣١٨/١٤).

الإعراض عن مجالس الهيبة

٦

هيبة العالم أو السلطان تحمل البعض على ترك الاعتراض أو إيراد السؤال أو حتى التجرؤ على التخطئة.

وإذا حصل هذا للمناظر فإنه يؤول إلى الإخلال بموازين المناظرة، فينفرد المهيب في جولة المناظرة فيحصل له الرجحان.

واعتبر بحال ابن عباس رضي الله عنهما مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال ابن عباس رضي الله عنهما لعمر رضي الله عنه^(١):

«والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبة لك».

وقال إمام الحرمين الجويني^(٢): «وإياك والكلام في مجالس الخوف والهيبة فإنك عند ذلك في حراسة الروح على شغل من حراسة المذهب ونصرة الدين». اهـ.

وقال القحطاني^(٣):

واحذر مناظرة بمجلس خيفة حتى تبدل خيفة بأمان والمناظرة مع المهيب تشغل الذهن بملاحظته، ويحول بين المناظر ولبه.

(١) رواه البخاري كتاب التفسير باب تبغى مرضاة أزواجك (٨/٦٥٧ - رقم ٤٩١٣).

(٢) الكافية في الجدل . ٥٣٠.

(٣) التونية ص ٤٠.

وقد ناظر أبو بكر بن العربي رافضياً في مجلسه وبلده ومنعته الهيبة من إفحامه خشية أن ينتقم منه كما قال^(١) : «وقطعنا الكلام على غرض مني، لأنني خفت أن أفحمه فينتقم مني في بلاده». اهـ.

وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي^(٢) : «وإذا كان المجلس مجلس عصبية على أحد الخصمين بالتخليط عليه، وقلّ فيه التمكن من الإنصاف، فينبغي أن يحذر من الكلام فيه، فإنما ذلك إثارة للطباع وجلب للإفحاش، ويفضي إلى انقطاع القوي المنصف بما يتداخله من الغضب والغم المانعين له من صحة النظر والصادين له من طريق العلم». اهـ.

* * *

(١) العواصم من القواصم ص ٤٧.

(٢) الواضح في أصول الفقه (١/٥٢٢).

عدم التهاون مع المخالف

٧

التهاون مع المخالف قد يؤدي إلى عدم الجد في القيام بالحجة، وهذا يفعلُه البعض إذا ناظره صغير أو غير تحرير، فيقطعه من حيث اعتقد ضمان ظهوره عليه.

قال العلامة الشنقيطي في آداب المتناظرين^(١): «ومنها ألا يحتسب خصمه حقيراً قليلاً الشأن، لأن ذلك يؤدي إلى عدم الجد والاجتهاد في القيام بحجته، فيكون ذلك سبباً لغلبة الخصم الضعيف له، وغلبة القرن الحقيق أشنع من غلبة القرن العظيم، كما قال الشاعر:

ولو أني بُليت بهاشمي خئولته بنو عبد الممدان
لهان عليّ ما ألقى ولكن نعالوا فانظروا بمن ابتلاني

وعن حاتم الطائي لما لطمته عجوز قبيحة قال:

لو ذات سوار لطمتني». اهـ.

وقال أبو الوليد الباجي^(٢): «ولا يثق بقوته وضعف خصمه، فإن ذلك يفضي إلى الضعف والانقطاع». اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني^(٣): «وإياك واستصغار من تناظره

(١) آداب البحث والمناظرة (٩١/٢).

(٢) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

(٣) الكافية في الجدل ص ٥٣١.

والاستهزاء به كائناً ما كان ، لأن خصمك إن كان ممن المفترض عليك في الدين مناظرته فهو نظيرك ، لا يجمل بك إلا مناظرة النظير للنظير .

وإن يك من تكلمه غير أهل لأن تناظره كان الواجب ألا تفتاحه بالكلام ، فإذا ما فاتحته ثم استصغرت واستخففت به لم يجتمع ذهنك ولا صفاء قريحتك ولا اشتد خاطرك ، فربما يتفق له لشؤم حالك عليك ما لا قبل لك به . اهـ .

وقد تهاون الإمام الشافعي رحمه الله مرة في مناظرة إسحاق بن راهوية ، فلم يعرفه فظهر عليه إسحاق^(١) .

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله^(٢) : «ولا يستحقر خصمه لصغره فيسامحه في نظره ، بل يكون على نهج واحد في الاستيفاء والاستقصاء ، لأن ترك التحرز والاستظهار يؤدي إلى الضعف والانقطاع» . اهـ .

* * *

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/٢٣٦) .

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٢٩) .

٨ عدم الإفراط في التوقي من الخصم

كما أنه لا ينبغي للمناظر التهاون مع خصمه، كذلك لا ينبغي له الإفراط في الاحتياط حتى لا يستولي عليه الخذلان فينقطع، وكما قيل^(١): «من التوقي ترك الإفراط في التوقي». اهـ.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله^(٢): «رأس التوقي ترك الإفراط في التوقي». اهـ.

وقال النقاش^(٣): «صدق الشافعي، لأن الإفراط هو مجاوزة الحق في مقدار المصلحة». اهـ.

وقال ابن عقيل^(٣): «فإن النفس كما أنها قد تُغلب بترك التحرز، قد تُقدم مع الجهالة بحال الخصم، وتجنب عند التعريف، ولو لم تعلم ذلك حكماء العرب، لما انتسبت عند البراز واللقاء.

ولا شك أنها لم تقصد إلا إضعاف قلوب المبارزين، فإن الإنسان إذا عرف الصور المبارزة، استولى عليه الانخدال والاسترسال، واستشعر الهزيمة لما يلحظ من أيام المنتسب ووقعاته، وما تقدم له من سوابق الغلبة.

ومن ذلك ما يفعله العقلاء من تهوين بعض الأمور، فإنما يقصدون فيها الوسط، لا الغاية والإفراط، كتأخيرهم لقفز النهر، فإنه كما يتهيأ للقفز من

(١) سراج الملوك ص ٤٦٦.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/١٤٥).

(٣) الفنون (١/٢٥١ - ٢٥٢).

جانب النهر حتى يفسح وراءه للتحمي، كذلك لا ينبغي أن يبعد حتى يفرع نفسه ويقطع قلبه عن الإقدام، لأن الإنسان كما يحتاج أن يتهيب ليحترز، يحتاج أن لا يفرط فينقطع.

وتخليص الاعتدال والمقاومة طب العقل، وما أصعب هذا الأمر عند من خبر تغالب الأشياء وتقاومها، وانتهى كل شيء إلى ضده!

وما أحسن ما بين الحق سبحانه سلوك الوسط بقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] فهو الذي ركب في الطباع الغالب، وجعل بينها واسطة تنهى عن الإسراف والإضاعة والبخل والإمساك، وهو الشرع المؤدب والعقل المجرب سبحانه وتعالى». اهـ.

* * *

الاتفاق على الأسس

٩

المتناظران لا بد أن يرجعا في المسألة التي اختلفا فيها إلى كليات ل يتم تحرير المسألة المختلف فيها.

فلا بد للطرفين من الموافقة على هذه الكليات، وإذا نُزِع في هذه الكليات لم تنتظم مناظرة، ولم يمكن إقامة حجة ولا تقرير مذهب.

قال الشاطبي^(١): «وإن كان المناظر مخالفاً له في الكليات التي يبني عليها النظر في المسألة فلا يستقيم له الاستعانة به، ولا ينتفع في مناظرته، إذ ما من وجه جزئي في مسألته إلا وهو مبني على كلي، وإذا خالف في الكلي ففي الجزئي المبني عليه أولى، فتقع مخالفته في الجزئي من جهتين، ولا يمكن رجوعها إلى معنى متفق عليه فالاستعانة مفقودة». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإن الجدل إنما يشترط فيه أن يُسلم الخصم المقدمات». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله^(٣): «ينبغي لمن ناظر غيره أن يؤسس الأسس التي يتفق عليها المتناظران، ثم إذا حصل الإتفاق وتم الالتئام، انتقل منه إلى المواضع المختلف فيها بلطف وهدوء». اهـ.

* * *

(١) الموافقات (٤/٣٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/١٦٥)، وارجع إلى تفصيل ذلك في شروط المناظرة كما سبق ذكره.

(٣) مجموع الفوائد ص ٢٥٥.

١٠ تحرير موضع النزاع بألفاظ واضحة غير مشبهة

مقصود المجادلة هو قطع النزاع، وهذا لا يتأتى إلا باستعمال الواضح من الألفاظ واجتناب المجمل منها، لأن المجمل يزيد النزاع نزاعاً ويطيل القيل والقال، ويحصل به تطويل، وربما أدى ذلك إلى انصراف الجدل إلى هذه الألفاظ المجملة المستعملة، وكان سبباً للحيدة عن أصل المسألة المتجادل فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «كثير من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة، معان مشبهة، حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها، ولم يلزم أن المخالف يكون مخطئاً، بل يكون في قوله نوع من الصواب، وقد يكون هذا مصيباً من وجه، وهذا مصيباً من وجه، وقد يكون الصواب في قول ثالث». اهـ.

وقال العلامة الشنقيطي في آداب المتناظرين^(٢): «ومنها أن يتجنباً غرابة الألفاظ وإجمالها». اهـ.

فينبغي إيضاح الحق بأوجز لفظ وأبينه، وإلغاء ما يجب إلغاؤه من الأقوال والمعاني والأدلة التي لا علاقة لها بموضع النزاع.

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٢/١١٤).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٩١/٢).

ترك الالتفات إلى الحاضرين

١١

الالتفات إلى الحاضرين يُشوش الذهن، فينقطع استجماع الذهن، وربما يكون ذلك سبباً في ضعف القيام بالحجة.

وإذا انشغل القلب بملاحظة الحاضرين، ليرى أثر أقواله في محياهم، كان هذا مما يُحرك دواعي الرياء فيه أيضاً، وهذا مذموم شرعاً.

قال إمام الحرمين الجويني^(١): «التقرب إلى الله سبحانه يجب أن يكون بحيث يمنعك عن الالتفات إلى الحاضرين خالفوك أم وافقوك فإنه سبحانه عند ذلك يكفيك المهم، ويعينك في تقوية ذهنك وتصفية فهمك وإمداد خواطرك والكشف عن الحق على لسانك». اهـ.

وبعض من يعلم ما للحاضرين من تأثير في تشويش ذهن المناظر وإضعاف خاطره والنيل من جأشه، يُحضر معه أتباعه ويوصيهم حيلة بإظهار علامات السخط من كلام مخالفهم وإيهامه بضعف أدلته وإسقاطه في يد صاحبهم حتى يسهل قطعه، قال أبو حنيفة لأصحابه^(٢): «إذا ناظرتم فأظهروا الضحك، يقضي عليكم الجمهور بالغلبة». اهـ.

* * *

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣٠.

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (١/١٩٨).

الإقبال على المناظر

١٢

الواجب على المناظر أن يستقبل خصمه ويكون قبل وجهه حتى يسمع الناس مقالته خصوصاً المناظر له، فيكون بارزاً ظاهراً، فهذا هو الذي يحصل به مقصود المناظرة وهو الذي جرى عليه العمل، ولم يلتفت أحد إلى من هو متخف أو متأخر عن أهل المجلس. ولهذا لما ذاك عمر ابن عبدالعزيز رحمه الله أهل مجلسه في القسامة أمر أبا قلابة أن يتكلم، وقال أبو قلابة^(١): «ونصيني للناس».

قال الحافظ ابن حجر^(٢): «قوله: «ونصيني للناس» أي أبرزني لمناظرتهم، أو لكونه كان خلف السرير - يعني كرسي السلطان - فأمره أن يظهر، وفي رواية أبي عوانة «وأبو قلابة خلف السرير قاعداً فالتفت إليه فقال: ما تقول يا أبا قلابة».

وهذا الإقبال على المناظر، حتى يستجمع المناظر فكره ولا ينشغل بغيره عنه، وحتى لا يظن المناظر له أنه مستخف به معرض عنه. قال أبو الوليد الباجي^(٣):

«ويقبل على خصمه، فإنه أحسن في الأدب». اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني^(٤):

«وعلى كل منهما أن يُقبل على خصمه الذي يُكلمه بوجهه في خطابه

(١) رواه البخاري كتاب الديات باب القسامة (١٢/ ٢٣٠ - رقم ٦٨٩٩).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٢٤٠).

(٣) المنهاج في ترتيب الحجاج ص ٩.

(٤) الكافية في الجدل ص ٥٣٤.

المتكلم في كلامه والمستمع في استماعه.

فإن التف أو أعرض عنه في الاستماع أو الخطاب وعظه، فإن لم يقبل قطع مناظرته.

لأن ترك الإقبال وحسن الاستماع يشغل قلب المتكلم والمستمع، فتقطع عليه مادة الفهم والخاطر». اهـ.

والمناظرة موعظة ونصيحة لاستخراج الحق، قال عمر بن عبدالعزيز: «كل واعظ قبله»^(١)، قال الحافظ ابن رجب في معناه^(٢): «يعني أن يستقبل كما تُستقبل القبلة».

* * *

(١)

(٢) فتح الباري (٨/٢٤٩).

اعتدال المزاج

١٣

ينبغي للمناظر أن لا يناظر غيره مع عدم اعتدال طبعه ومزاجه، كأن يكون في حالة جوع أو عطش، لئلاً يتصور خلاف الحق مع تشويش الذهن.

قال ابن القيم رحمه الله^(١):

«ومعلوم أن الرأي لا يتحقق إلا مع اعتدال المزاج». اهـ.

وأقل الأحوال أن ينحصر المناظر في هذه الحالة عن الاستيفاء في استخراج الأدلة والرد على مواضع الشبه.

قال ابن عقيل الحنبلي^(٢):

«والمناظرة حيث وضعت فإنها وضعت لاستخراج حكم الله في الحادثة، فاعتبر لها اعتدال الطبع». اهـ.

وقال أبو الوليد الباجي^(٣):

«ولا يناظر في حال الجوع والعطش، ولا في حال الخوف والغضب، ولا في حال يتغير فيها عن طبعه، ولا يتكلم في مجلس تأخذه فيه هيبة، ولا بحضرة من يُزري بكلامه، لأن ذلك كله يشغل الخاطر ويقطع المادة». اهـ.

* * *

(١) بدائع الفوائد (٣/١٣٦).

(٢) كتاب الجدل على طريقة الفقهاء ص ٢٤٤.

(٣) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

تجنب الغضب والضجر

١٤

الغضب يذهب بلب المناظر، بل من الناس من يشتد غضبه حتى يُغلق عليه فلا يدري ماذا يخرج من رأسه.

فالغضب يحول بين المناظر وبين كمال معرفته للحق، ولهذا من يتحايل في مناظرته يُغضب مخالفه حتى يحول بينه وبين كمال معرفته للحق.

قال أبو بكر الطرطوشي^(١): «الغضب عند المناظرة منسأة للحجة». اهـ.

وقال ابن القيم^(٢): «فإن الغضب غول العقل يغتاله كما تغتاله الخمر، ولهذا نهى النبي ﷺ: «أن يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان».

والغضب نوع من الغلق والإغلاق الذي يغلق على صاحبه باب حسن التصور والقصد». اهـ.

وليحذر المناظر من مهيجات الغضب كرفع الصوت والصياح.

قال أبو الوليد الباجي^(٣): «ولا يُكثر الصياح حتى يشق على نفسه، لأن ذلك يقطعه وينسب منه إلى الضجر». اهـ.

(١) سراج الملوك ص ٤٧٠.

(٢) أعلام الموقعين (٢/١٥٦).

(٣) المنهاج بترتيب الحجاج ص ٩.

وقال الجويني^(١): «ويحذر رفع الصوت جهرًا زائدًا على مقدار الحاجة، فإنه يُورث الحدة والضجر.

ويتجنب من أسباب الضجر والحدة، فإنه يُورث البلادة، وإن كان يتوهمه جلادة، ويقطع مادة الفهم والخاطر». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٢): «ولا يرفع صوته في كلامه عاليًا فيشق حلقه ويحمي صدره ويقطعه، وذلك من دواعي الغضب». اهـ.

وقال عبدالله بن المعتز^(٣): «شدة الغضب تعثر المنطق، وتقطع مادة الحجة، وتفرق الهم». اهـ.

* * *

(١) الكافية في الجدل ص ٥٢٩.

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٢٨).

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٣٦).

تفحص الكلام قبل إرساله

١٥

ينبغي على المناظر أن يدقق في الكلام الذي يريد أن يلقيه على مناظره، فيفهم معانيه ويثبت في ذلك غاية الثبوت من غير استعجال قبل إرساله، ويتفحص الكلام ومدى مطابقته للمسألة المتناظر فيها، وما يرد عليه من اللوازم، وما قد تلزمه به الحجة أو يثبت به تناقضه.

فغير جميل أن ترسل الكلام ثم تطلب الخروج من عهده والإقالة منه، وربما استدل الحضور بهذا على عدم رسوخك في المسألة المتناظر فيها. ومخالفتك متربص ناقد فلا تغفل عن ملاحظة هذا.

قال أعرابي^(١):

«الكلمة أسيرة في وثاق الرجل، فإذا تكلم بها كان أسيراً في وثاقها». اهـ.
ولا يحملك توهم أن الإسراع براعة والإبطاء عجز ومنقصة، وذلك جهل، ولئن تبطئ ولا تخطئ أكمل من أن تعجل فتخطئ^(٢).

قال شعبة بن الحجاج^(٣):

«من الناس من عقله بفنائهم ومنهم من عقله معه، ومنهم من لا عقل له، فأما الذي عقله معه فالذي يُبصر ما يخرج منه قبل أن يتكلم، وأما الذي عقله بفنائهم فالذي يبصر ما يخرج بعد أن يتكلم». اهـ.

(١) بهجة المجالس (٧٩/١).

(٢) أدب المفتي والمستفتي ص ١١١.

(٣) رواه ابن حبان في روضة العقلاء ص ٤٦ أخبرنا الحسين بن سفيان بن أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثنا يحيى القطان عن شعبة قال: فذكره.

إنصاف مناظرِك

١٦

المناظرة لا تنفع إلا مع الإنصاف كما سبق، فالظلم يمنع من الاستماع والنظر والتفحص لكلام المناظر، ولا يُنصر الحق بمثل هذه الطريقة. والإنصاف دليل على حسن القصد وتلمس الحق وطلبه ولو على لسان مخالفك.

قال القحطاني^(١):

ناظر أديباً منصفاً لك عاقلاً وأنصفه أنت بحسب ما تريان

وقال البقاعي^(٢): «من العادة الجارية السكون إلى الإنصاف، والرجوع إلى الحق والاعتراف». اهـ.

فلا بد من رعاية حق مناظرِك فهذا أمر الشرع، وإذا كانت المناظرة في مجلسك فانصف خصمك بتهيئة أسباب اعتدال رأيه وإعطاءه حقه كاملاً في إيراد حججه ومعارضة أقوالك، وإعطاءه فسحة للنظر ومهلة للتأمل، فهذا من العدل أن يستوي الطرفان في أسباب القيام بالحجة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «فلماذا يكون الإنسان من المطففين لا يحتج لغيره كما يحتج لنفسه؟ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره».

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ * الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ

(١) النونية ص ٤٠.

(٢) نظم الدرر (٢٨/١٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٨٢/٢٤).

وَرَزَّوْهُمْ يُخْسِرُونَ» [المطففين: ١ - ٤]^(١): «فإنه كما أن المتناظرين قد جرت العادة أن كل واحد منهما يحرص على ما له من الحجج، فيجب عليه أيضاً أن يبين ما لخصمه من الحجج التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو، وفي هذا الموضع يُعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه». اهـ.

وإنما يسلك سبيل الظلم والإخلال بموازنين المساواة غير المؤدب، وضعيف الحجة طلباً للغلبة، قال ابن القيم^(٢): «والإنصاف أن تكتال لمنازعتك بالصاع الذي تكتال به لنفسك، فإن في كل شيء وفاء وتطقيفاً». وقال العلامة ابن الوزير^(٣):

«واعلم أن ترك كلام الخصم ظلم له ظاهر وحيف عليه واضح، لأنه إنما تكلم ليكون كلامه موازناً لكلام خصمه في كفة الميزان الذهني، وموازياً له في جولة الميدان الجدلي، لأن المنفرد يرجح في الميزان، وإن كان ضعيفاً». اهـ.

وإذا قُدر أن المناظرة في غير مجلسك، فلا تقدم عليها إذا لم تستو مع مناظرك في أسباب القيام بالحجة ولم ينصفك القوم، قال إمام الحرمين الجويني^(٤): «وتجنب مجلس صدر لا يسوى بين الخصوم في الإقبال والاستماع وإنزال كل منزلته ورتبته، فإن الكلام بين يدي مثله: سخر ودناءة واحتمال الذل والصغار إذا رضيت به، ومورث الغم والغضب إذا لم ترض». اهـ.

(١) تيسير الكريم الرحمن ص ٩١٥.

(٢) تهذيب السنن (١/١٢٢).

(٣) العواصم والقواصم (١/٢٣٧).

(٤) الكافية في الجدل ص ٥٣١.

مراعاة كلام المناظر

١٧

ينبغي على المناظر أن يتأمل كلام مناظره ويحسن الإنصات إليه، ويتدبره غاية التدبر، حتى يدرك أدلة مخالفه وحججه ومدارك قوله، ويبين له بذلك فساد كلامه إن كانت مقولته خاطئة، أو صواب كلامه إن كانت مقولته حقاً.

قال أبو الوليد الباجي^(١):

«ويُحسن الاستماع إلى كلامه، فإنه ربما بان له في كلامه ما رآه له على فساده؛ فيكون له عوناً على نظره». اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني^(٢):

«وعليك بمراعاة كلام الخصم، وتفهم معانيه على غاية الحد والاستقصاء فإن فيه أماناً من اضطراب ترتيب فصول الكلام عليك، فيسهل عليك عند ذلك وضع كل شيء موضعه.

وفيه أيضاً أمان من تلبيس الخصم والذهاب عن تزويره». اهـ.

* * *

(١) المنهاج في ترتيب الحجج ص ٩.

(٢) الكافية في الجدل ص ٥٣٥.

ترك المداخلة والمصادرة

١٨

إذا شرع الطرفان في المناظرة، وبدأ أحد الطرفين بذكر حججه، فالواجب على الآخر الإنصات وعدم المداخلة على المتكلم حتى يأتي على آخر كلامه.

قال الشنقيطي في آداب المتناظرين^(١): «أن ينتظر كل واحد منهما صاحبه حتى يفرغ من كلامه ولا يقطع عليه كلامه قبل أن يتمه». اهـ.

وقال الغزالي في هذا^(٢): «أن لا يمنع معينه في النظر من الانتقال من دليل إلى دليل، ومن إشكال إلى إشكال، فهكذا كانت مناظرات السلف». اهـ.

هذا شأن المنصف طالب الحق، بخلاف المشاغب الذي يثب على مناظره مصارعة في الكلام، ويقطع عليه حديثه رغبة في الاحتيال حتى يمنعه من تقرير حجته أو يُشوش ذهنه.

قال أبو الوليد الباجي^(٣): «ولا يُدْخِلْهُ فِي نَوْبَتِهِ وَيَصْبِرْ لَهُ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ كَلَامِهِ، فَإِنَّ الْمَدَاخِلَةَ تَذْهَبُ بِالْفَائِدَةِ وَتَدْعُو إِلَى الْوَحْشَةِ». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٤): «وَإِذَا وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ فِي أَوَّلِ كَلَامِ الْخَصْمِ

(١) آداب البحث والمناظرة (٩١/٢).

(٢) إحياء علوم الدين (٥٠/١).

(٣) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

(٤) الفقيه والمتفقه (٣١/٢).

فلا يعجل بالحكم به، فربما كان في آخره ما يبين أن الغرض بخلاف الواقع له، فينبغي له أن يتثبت إلى أن ينقضي الكلام، وبهذا أدب الله تعالى نبيه ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

* * *

الحرص على ود الصاحب

١٩

المناظرة تهيج دواعي الغضب، وقد تفسد ذات البين لأن في العبد طغيان العلو، ولذلك ترى العقلاء يتدافعونها مع أصحابهم وأصدقائهم.

قال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما لمعاوية رضي الله عنه^(١):

«هل لك في المناظرة فيما زعمت أنك خاصمت فيه أصحابي؟!»

قال وما تصنع بذلك، أشغب بك، وتشغب بي، فيبقى في قلبك ما لا ينفعك، ويبقى في قلبي ما يضرك». اهـ.

وإن كان لا بد من مناظرة الصاحب فلتكن على سبيل المشاورة حتى تسلم من آفة فساد ذات البين.

وإذا اضطررت للمناظرة على سبيل المعارضة مع صاحبك فاحرص على صاحبك ولا تغفل عن حق زمالته وفضل صحبته، واقتد بالفضلاء النجباء.

قال ابن القيم في شأن مناظرات الصحابة^(٢): «كانوا كل منهم يجتهد في نصر قوله بأقصى ما يقدر عليه، ثم يرجعون بعد المناظرة إلى الألفة والمحبة والمصافاة والموالة من غير أن يضمّر بعضهم لبعض ضغناً، ولا ينطوي له على معبة ولا ذم، بل يدلّ المستفتي عليه مع مخالفته له ويشهد له بأنه خير منه وأعلم منه». اهـ.

(١) بهجة المجالس (٢/٤٢٩ - ٤٣).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/٥١٨).

قال يونس الصدفي^(١): «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، فأخذ بيدي ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في المسألة». اهـ.

قال الحافظ الذهبي معلقاً^(٢): «وهذا يدل على كمال عقل هذا الإمام، وفقه نفسه، فما زال النظراء يختلفون». اهـ.

وكذا فعل الإمام أحمد مع زميله وصاحبه علي بن المديني، قال العباس بن عبد العظيم العنبري^(٣): «كنت عند أحمد بن حنبل وجاءه علي بن المديني راكباً على دابة، قال فتناظرا في الشهادة^(٤)، وارتفعت أصواتهما حتى خفت أن يقع بينهما جفاء، وكان أحمد يرى الشهادة، وعلي يابى ويدفع^(٥)، فلما أراد علي الانصراف، قام أحمد فأخذ بركابه». اهـ.



(١) سير أعلام النبلاء (١٠/١٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/١٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٨٦).

(٤) للعشرة المبشرين بالجنة.

(٥) وحكى ابن القيم في الطرق الحكمية ص ٢١٤ مأخذ ابن المديني فقال: «فقال علي: أقول: هم في الجنة، ولا أشهد بذلك» بناء على أن الخبر في ذلك خبر آحاد، فلا يفيد العلم، والشهادة إنما تكون على العلم، فقال له الإمام أحمد: «متى قلت: هم في الجنة، فقد شهدت». اهـ.

الحذر من الشناعة على المخالف

٢٠

البعض يسلك هذه الطريقة المذمومة حيلة وإيهاماً للحضور ببطلان حجج مناظره، فتراه لا يذكر بطلان حججه بالأدلة والبيان، وإنما يعول على التهويل والسجع، واللغظ والخصام.

والشناعة على مناظرك ليس من طريق أهل المروءة والديانة والتقوى، فلا تفجر في مناظرتك ولا تقل إلا خيراً، وهذا شأن المجادلة المذمومة. والمجادلة المحموده هي ابداء المدارك ومستند الأقوال بالطف عبارة وأحسنها.

قال الباجي فيما يجتنبه المناظر مع مخالفه^(١): «التشنع عليه في جداله، فإن ذلك يفعله الضعفاء ومن لا إنصاف عنده». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم، فقد قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. اهـ.

(١) المنهاج بترتيب الحجاج ١٠.

(٢) نقض المنطق ص ١٥٢.

بين المؤاخذة والمسامحة

٢١

إذا وقع خصمك في زلة أو تناقض أو أورد ما ليس بحجة أو خرج عن الحق حيدة ورغبة عنه، فأوقفه عند زلله وبين له موضع خطأه وأظهر تناقضه، لأن المقصود تبين الحق ورد المخالف إليه، وصيانة الشريعة والنصح لها، ولا تسامحه في شيء من ذلك، فالحق أحق أن يتبع.

وليس معنى ذلك أن تشاغب مناظره وتداخله حال استدلاله أو تلزمه بما ليس بلام، بل توسط في أمره فتسامح إن كان هذا لا يضره ولا يُنصر به باطل، وتواخذ من غير شناعة ولا سباب ولا سوء أدب، مع تمييزك بين ما سبق به اللسان، وما انعقد به الجنان.

قال إمام الحرمين الجويني^(١): «ولا تسامح الخصم إلا في موضع يُعلم يقيناً أن المسامحة فيه لا تضره، لأنه طالما قيل: المسامحة في المناظرة شؤم». اهـ.

ففي هذه الحال تُعمل قول النبي ﷺ: «أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققاً»^(٢).

وقال الجويني أيضاً^(٣): «ولا تترك ما قدرت عليه من المضايقة، ولا تتق شنيعة تجد إليها سبيلاً إلا وقد ألحقتها به، لأنك إن ساهلته في شيء،

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣٥.

(٢) رواه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب في حسن الخلق (٥/١٥٠ - رقم ٤٨٠٠) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٣) الكافية في الجدل ص ٥٣٢.

ربما يروج له كلام في فصل فيضايقك ويشنع عليك بما يصعب عليك التفصي عن أمره وإزالة إيهامه .

ولأنك إذا ضايقته في كل معنى وعبارة ضعف قلبه في بدو النظر ، فلا يروج له شيء بعدها . اهـ .

ففي هذا الحال تتلمح ما أكثر به الصحابي من المضايقة في طلب حقه حتى قال النبي ﷺ : «دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً»^(١) .

* * *

(١) رواه البخاري في كتاب الاستقراض باب استقراض الإبل (٥/٥٦ - رقم ٢٣٩٠) ، ومسلم في كتاب المساقاة باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه (٣/١٢٢٤ - رقم ١٦٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الإعراض عن العجب

٢٢

مقصود المناظرة طلب الحق، وهداية الخلق إليه، ومن فسد قصده يطلبها للمفاخرة والمباهاة، وفي العبد طغيان العلو، والمناظرات تحرك دواعي المخيلة والعجب.

فإذا ظهر الحق في جانبك فتواضع ولا تتحامق ولا تختال على عباد الله، فإن ذلك أدعى لقبول مناظرك للحق، واحمد الله على الهداية والتوفيق.

قال القحطاني^(١):

وإذا غلبت الخصم لا تهزأ به فالعجب يُخمد جمرة الإحسان

وقال أبو الوليد الباجي^(٢): «ولا يقصد به المباهاة والمفاخرة، فيذهب مقصوده ويكتسب إثمه ووزره».

وقال^(٣): «ولا يشغف بكلامه ولا يعجب بجداله، فإن ذلك يدعو إلى المقت». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي^(٣):

«وينبغي أن لا يكون معجباً بكلامه مفتوناً بجداله، فإن الإعجاب ضد الصواب ومنه تقع العصبية، وهو رأس كل بلية». اهـ.

(١) النونية ص ٣٩.

(٢) المنهاج بترتيب الحجاج ص ٩.

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٣٠).

التبسم مع المخالف

٢٣

مخالفك لا سيما إن كان مسلماً فالتبسم في وجهه مندوب شرعاً رغب فيه الشارع، وهكذا ينبغي أن تعامل مخالفك إذا كان سنياً منصفاً عدلاً، وهو أيضاً مما يعين على توجيه المناظرة بعيداً عن المشاجرة والمخاصمة.

وعلى العكس من ذلك العُبوس يُحرك دواعي المرء ويشير غبار اللجاج، وترى صاحبه متهيئاً للمخاصمة والوثوب على مناظره، قال إمام الحرمين الجويني^(١): «وكن مع خصمك مستبشراً مبتسماً غير عبوس، فتكون أنت وخصمك عند ذلك عن دواعي الغضب والضجر أبعد». اهـ.

وإذا كان خصمك ظلوماً معانداً متعنّياً فإن تبسمك في وجهه يخرجك عن حد الاعتدال ويُشغل فكره، ظناً منه أنك مقتدر ضامن خسارته، فيفتر حينئذ خصمك ويكل حسامه فتحكم خسارته، وهذه صفة الراسخين في العلم، وهكذا وُصف الموفق ابن قدامة^(٢):

«كان لا يناظر أحداً إلا وهو يتبسم، حتى قال بعض الناس: هذا الشيخ يقتل خصمه بتبسمه». اهـ.

* * *

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣٢.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (١٣٧/٢).

تقديم الأقوى من الحجج

٢٤

ربما ظن البعض أن الأفضل له حال المناظرة أن يتدرج في أدلته التي يوردها من الأضعف إلى الأقوى، فيبدأ بالأدلة التي أبعد وأغمض عن صريح الدلالة في المسألة المتناظر فيها، حتى يصل إلى أصرح وأقوى الحجج.

والأولى البداءة بالأقوى والأوضح لأن المقصود إظهار الحق وتبينه، فيسلك أقرب طريق إلى ذلك، ولأن التدرج من الأغمض إلى الأصرح تطويل يفتح باب المشاغبة والمخاصمة، ويدخل على المناظر بسببه من الإيرادات ربما ما لم يرد على ذهنه، فيعجز عن الخروج منه فيظهر انقطاعه. وإذا بدأت بالأقوى وترجحت حجتك للحاضرين فلا بأس من إيراد سائر الأدلة بعد ذلك وإن غمضت وبعد إدراكها على بعض الحاضرين، من باب تضافر الأدلة وتتميم الفائدة.

قال إمام الحرمين الجويني^(١):

«وإياك أن تتعلق عند الاستدلال إلا بأقوى ما في المسألة، ولا يغرنك ضعف السائل، فربما يكون في الحاضرين من يضيق بقوته في العلم عليك الدنيا». اهـ.

وقال ابن الحنبلي^(٢): «فأما قوله سبحانه: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، فيحتمل أن يكون المراد بالأحسن الأظهر من الأدلة». اهـ.

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

(٢) استخراج الجدل من القرآن ص ٥٢.

وقال ابن القيم في معنى الآية أيضاً^(١): «ويحتمل أن تكون صفة لما يجادل به من الحجج والبراهين، والكلمات التي هي أحسن شيء وأبينه وأدله على المقصود وأوصله إلى المطلوب». اهـ.

وقال العلامة بكر أبو زيد^(٢): «أظهر نضارة الحق وهيبته، وتزهيق الباطل ووهنه، بترتيب الأدلة حسب القوة، فالبداءة بالدليل الأقوى ثم القوي، فما يليه على سبيل المعاضدة والمناصرة.

ولهذا فاحذر الدخول في رد تقصر قدرتك على دفعه بأقوى الأدلة وحسن ترتيبها فإن فعلت آل الرد إلى هدم الحق.

وعند كرّ المخالف عليك، سيُضَيَّقُ عليك الدنيا بما يصعب عليك التخلص منه». اهـ.

* * *

(١) مدارج السالكين (١/٤٨٠).

(٢) الرد على المخالف ص ٦٦ من مجموع «الردود».

لا يُورد ما لم يُخبر

٢٥

في مقام المناظرة ربما يلوح للمناظر أن يستدل بدليل ورد على ذهنه حال المناظرة أو قد علق بذهنه قبل، إما من سماع أو من قراءة غير متأنية، فلا تفعل ذلك، لأنك قد لا تعلم صحة ثبوت هذا الدليل، وربما لا يظهر لك فساد ووهاء هذا الدليل لما استدلت به، فيقطعك خصمك إما من جهة ثبوته أو من جهة دلالاته.

قال الباجي فيما يجتنبه المناظر^(١): «لا يستدل إلا بدليل قد وقف عليه وخبره وامتحنه قبل ذلك وعرف صحته وسلامته، لأنه ربما يستدل بما لم يمعن في تأمله ولا تصحيحه، فيظفر به خصمه ويبين انقطاعه». اهـ.

وإيراد ما لا تخبره من قبل ربما يُستحسن في حال انقطاع خصمك وظهور حجتك، فيكون ذلك من باب التتمة والتكملة لسائر الأدلة المذكورة التي حصل بها المقصود في تقرير الحق، أو يُستعمل في حالة إذا ما كانت المناظرة مشاورة، ولم يكن الاجتماع ابتداءً لقصد المناظرة في معين، فهنا لا بأس لأن صاحبك يكون معيناً لك في استخراج الصواب.

* * *

(١) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

التباعد عن حشو الكلام

٢٦

الواجب على المناظر القصد إلى نكته الحكم بأسهل وأقرب وأوجز عبارة، وهذا شأن الحق كما ذكرنا في أنواع الحجج، فلا حاجة إلى التكلف والتشدد والتعمق في العبارة، وإطالة الكلام بما لا حاجة له، فإن هذا عدول عن مقصود المناظرة، والكلام الحشو لا فائدة فيه وهو دليل على قلة فقه المناظر.

قال إمام الحرمين الجويني^(١): «ولا تعود نفسك الإسهاب والجدال بالباطل والمبادرة إلى كل ما سبق إليه خاطر واللسان.

حتى إذا أورد ما أورده أو سمع ما سمعه يكون في جميعه على الثبوت والتيقظ، فإن الكلام إذا طال واشتمل على الغث والسمين مجته الآذان، وملته القلوب». اهـ.

كما إن الإطالة سبب الخطأ والزلل، قال الباجي^(٢): «ويجتهد في الاختصار فإن الزلل مقرون فيه بالإكثار». اهـ.
وقال أبو العتاهية^(٣):

الصمت أليق بالفتى من منطوق في غير حينه
لا خير في حشو الكلام إذا اهتديت إلى عيونه

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣٠.

(٢) المنهاج بترتيب الحجج ص ١٠.

(٣) بهجة المجالس (٦١/١).

فالزيادة على المقصود منقصة وعيب، قال أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الخوارزمي^(١): «الزيادة فوق الحق نقصان». اهـ.

وقال الخطيب البغدادي في آداب المجادل^(٢): «ويكون كلامه يسيراً جامعاً فإن التحفظ من الزلل مع الإقلال دون الإكثار، وفي الإكثار أيضاً ما يُخفي الفائدة، ويُضيع المقصود ويورث الحاضرين الملل». اهـ.

* * *

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (١/١٨٥).

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٢٨).

الاحتراز في السؤال

٢٧

سؤال المخالف لا يخلو إما أن يكون استرشاداً، وإما أن يكون استدراجاً للخصم.

قال عبد الوهاب بن حسين^(١): «اعلم أن السؤال قد يتعلق بالأفهام ويسمى بالاستفسار وهو طلب بيان المعنى المراد من اللفظ أو نكته ما فعل على هذا المنوال بأن يقال: لم قيل، أو لم يقال؟

أما الأول: فإنما يسمع إذا كان في اللفظ إجمال أو غرابة بلا قرينة واضحة تدل على المراد، ولذا قيل ما تمكن فيه الاستبهام حسن فيه الاستفهام.

وأما الثاني: فإنما يسمع إذا كان ما فعله مظنة نكتة كما إذا عدل عن الأصل أو المشهور». اهـ.

وإذا احتاج المناظر إلى سؤال مخالفه على سبيل الاسترشاد لشبهة تعرض له في دليل مخالفه فلا بد له من إظهارها للمستدل ليزيلها عنه، فحينئذ عليه أن لا يُجمل سؤاله ولا يُبهمه.

فإذا بان كلام المناظر وأردت منازعته في تقريره، فإنك تسأل لتستدرجه لجواب تقطعه به، أو يؤول إلى ذلك.

وإذا كان الجواب مقدمة لنتيجة ينقطع بها الخصم، فعليه حينئذ أن

(١) حاشية على الولدية في آداب البحث والمناظرة ص ١٢٠ باختصار.

يحترز في سؤاله بحيث يدل المسؤول بسؤاله إلى الطريق الذي يريده أن يسلكه في جوابه، فلا يجعل له فسحة ومتعلقاً في غير مراده من خلال سؤاله، حتى لا يحيد عما ضمن نصرته، فينقطع عن بلوغ مقصوده.

كما أنه ينبغي أن يحترز عن سؤال تلزمه به الحجة فينقطع.

قال الباجي^(١): «وينبغي للسائل أن يحترز في سؤاله عن كلام تلزمه به الحجة في أثناء المناظرة، فكثيراً ما يُطلق السائل سؤاله ثم يرجع عما أطلق فيقبح به». اهـ.

* * *

(١) المنهاج بترتيب الحجاج ص ٣٥.

تلخيص مطولات المناظر

٢٨

بعض المناظرين يطيل الكلام إذا كانت له المناوبة في الكلام، فتراه قد أكثر من الحشو وأبعد عن ذكر المقصود وأطال بذكر ما لو تركه لكان هو المحمود.

ويسلك هذه الطريقة أحياناً بعض الجهلة الذين لا يحسنون تنقيح وتحقيق الخلاف، والبعض الآخر يسلكها حيلة وتعمية على الحاضرين بإيهام العلوم الكثيرة، وتمويهاً على المناظر حتى ينسبه إلى التقصير من عدم الإجابة على جميع إirاداته، وعدم إدراك مستند أقواله، أو يفعل ذلك تشويشاً على مناظره حتى لا يُعلم موضع التلبيس من كلامه لكثرتة، وحتى يبدد ذهن مخالفه عن نكتة المسألة.

فإذا بُليت بمثل هذا المناظر فدقق النظر في كلام مناظرك ثم اختصر وميّز الغث من السمين والحشو من الصلب، حتى لا ينسبك هو والحاضرون إلى التقصير، ثم مره بلزوم مواضع الحجة.

قال إمام الحرمين الجويني^(١): «وإن طول عليك كلامه بعباراته الطويلة فلخص من جميعها موضع الحاجة إليه، فتحصره عليه ثم تكلم فيه بما يليق به.

لأنك إذا فعلت ذلك: زال ما أوهم به الحاضرين من إيراد العلوم الكثيرة!؟

(١) الكافية في الجدل ص ٥٣٥.

وإذا لم تحصر عليه موضع الفائدة، مؤه عليهم بتقصيرك؟
ولأنك إذا أحصرت عليه في كلامه ألفاظه ومعانيه وأخذت إقراره في
كل ذلك فقلت: أأست قلت كذا، ومعناه كذا لم يمكنه الهرب مما يلزمه
عليه من كلامك، ولا الرجوع.
وإذا لم تفعل ذلك ربما ناكرك عند الإلزام فتسد مواضع الخلل حين
تنبه له عند الإلزام!؟».

* * *

قبول الحق والانقياد له

٢٩

الحق شريف وهو مراد النفوس الزكية، وتحريره وطلبه وقبوله والانقياد له دليل الإيمان وحسن القصد.

قال أبو محمد بن حزم^(١): «أفضل نعم الله على العبد أن يطبعه على العدل وحبّه، وعلى الحق وإيثاره». اهـ.

وفائدة النظر والمناظرة هو طلب الحق وقبوله لا طلب انتصار النفس والمغالبة، والركون إلى الباطل الوضع.

ومدافعة الحق إذا صار في جهة المخالف صفة من لم تهذب نفسه.

قال الخطيب البغدادي^(٢): «فينبغي لمن لزمته الحجة ووضحت له الدلالة أن ينقاد لها، ويصير إلى موجباتها، لأن المقصود من النظر والجدل طلب الحق واتباع تكاليف الشرع، قال الله تعالى: ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨]». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب^(٣):

«المشايع والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق صغيراً كان أو كبيراً، وينقادون لقوله». اهـ.

(١) مداواة النفوس ص ٣١.

(٢) الفقيه والمتفقه (٥٧/٢).

(٣) الحكم الجديدة بالإذاعة ص ٣٥.

ولنا فيمن سبق قدوة، فلما تناظر الإمام مالك مع أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ولزمت الحجة أبا يوسف قبلها.

قال الحافظ ابن كثير^(١): «ولما تناظر هو (أبو يوسف) ومالك بالمدينة بحضرة الرشيد في مسألة الصاع، وزكاة الخضروات، احتج مالك بما استدعى به من تلك الصيعان المنقولة عن آبائهم وأسلافهم، وبأنه لم يكن الخضروات يخرج فيها شيء في زمن الخلفاء الراشدين.

فقال أبو يوسف: لو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت.

قال الحافظ ابن كثير: وهذا إنصاف منه». اهـ.

وهكذا كان السلف إذا ظهر لهم الحق انقادوا له وقبلوه وإن كان على لسان مخالفهم، لحسن قصدهم ولما هم عليه من الإنصاف.

ومن ذلك أيضاً، المناظرة بين إسحاق والشافعي في كرى بيوت مكة^(٢):

قال إسحاق بن راهوية: «جالست الشافعي بمكة: فتذاكرنا في كرى بيوت مكة وكان يرخص فيه، وكنت لا أرخص فيه، فذكر الشافعي حديثاً وسكت، وأخذت أنا في الباب أسرد.

فلما فرغت منه، قلت لصاحب لي من أهل مرد - بالفارسية - :

(١) البداية والنهاية (١٩٥/١٠) حوادث سنة ١٨٢هـ، الاتباع ص ٤٠.

(٢) مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ١٨١.

مردك ما لا نيست (قرية بمرؤ) فعلم أني راطنت صاحبي بشيء هجنه فيه، فقال لي: أتناظر؟ قلت: وللمناظرة جئت.

قال: قال الله عز وجل: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] نسب الدار إلى مالكها؟ أو غير مالكها؟

وقال النبي ﷺ يوم فتح مكة: «من أغلق بابه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن»، «وهل ترك لنا عقيل من رباع» نسب الدار إلى أربابها أو غير أربابها؟

وقال لي: اشترى عمر بن الخطاب دار السجن من مالك أو من غير مالك؟

فلما علمت أن الحجة قد لزممتني، قمت. اهـ.

فانظر إلى إنصاف إسحاق كيف أقر على نفسه بلزومه الحجة، ولم يكابر، ثم انظر إليه كيف بثه في الناس ولم يخفه خشية أن يُقال: خصم، بل أشاع ذلك وأذاعه حتى ينتفع الناس بالمناظرة وحتى ينزع الناس عن قوله الذي ربما تابعه الناس عليه حيث أقر بأنه مرجوح.

وهذا أبو الحسن الأشعري حضر بعض المجالس وناظره إنسان فانقطع في يده، وكان معه رجل من العامة فنثر عليه لوزاً وسكراً، فقال له الأشعري: ما صنعت شيئاً، خصمي استظهر عليّ وأوضح الحجة وانقطعت في يده، كان هو أحق بالنثار مني^(١)، ثم إنه بعد ذلك أظهر التوبة والانتقال عن مذهبه^(٢).

(١) النثر حال الظفر في المجادلة لا أصل له.

(٢) تبين كذب المقرري ص ٩١.

قال الحافظ ابن عساكر^(١) : «هذه الحكاية تدل على قوة أبي الحسن رحمه الله في المناظرة، واطراحه فيها ما يستعمله بعض المجادلين من المكابرة، وتنبيء عن وفور عقله وإنصافه لإقراره بظهور خصمه واعترافه». اهـ.

بل وجدنا من المنصفين العقلاء من أهل البدع من ينقاد للحق إذا ظهر له الصواب ولا ح له الحق ولو على لسان مخالفه.

قال أبو علي التنوخي : حدثنا أبو الحسن بن الأزرق قال : «كنت بحضرة الإمام أبي عبدالله بن الداعي فسأله أبو الحسن المعتزلي عما يقوله في طلحة والزبير، فقال : أعتقد أنهما من أهل الجنة، قال : ما الحجة؟ قال : قد رويت توبتهما، والذي هو عمدي أن الله بشرهما بالجنة.

قال : فما تُنكر على من زعم أنه عليه السلام قال : إنهما من أهل الجنة ومقاتله، فلو ماتا لكنا في الجنة، فلما أحدثا زال ذلك؟! قال : هذا لا يلزم، وذلك أن نقل المسلمين أن بشارة النبي ﷺ سبقت لهما، فوجب أن تكون موافاتهما القيامة على عمل يُوجب لهما الجنة وإلا لم يكن ذلك بشارة.

فدعا له المعتزلي واستحسن ذلك، ثم قال : ومحال أن يعتقد هذا فيهما، ولا يُعتقد مثله في أبي بكر وعمر، إذ البشارة للعشرة^(٢). اهـ.

ولا يصدق عن قبول الحق صدوره عن دونك علماً أو شهرة أو سناً، فإن هذا من عمل الشيطان، والحق يجب قبوله مهما كان قائله.

(١) تبين كذب المفترى ص ٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء (١١٥/١٦).

قال الشوكاني^(١): «ومن الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق أن يكون المتكلم بالحق حدث السن بالنسبة إلى من يناظره أو قليل العلم أو الشهرة في الناس، والآخر بعكس ذلك، فإنه قد تحمله حمية الجاهلية والعصبية الشيطانية على التمسك بالباطل أنفة منه عن الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سناً أو أقل منه علماً أو أخفى منه شهرةً، ظناً منه أن في ذلك عليه ما يحط منه وينقص ما هو فيه.

وهذا الظن فاسد فإن الحط والنقص إنما هو في التصميم على الباطل، والعلو والشرف في الرجوع إلى الحق بيد من كان وعلى أي وجه حصل». اهـ.

* * *

(١) أدب الطلب ومتهى الإرب ص ٦٦.

الخاتمة

بعد هذا العرض لأصول علم الجدل والمناظرة، وبيان استمداده من الكتاب والسنة، وبيان كمال الشريعة وسموها في إرشاد الناس على وجه تفصيلي إلى أحد أرقى أنواع طلب الحق بالمحاورة والمذاكرة والمجادلة والمناظرة، وفق ميزان عادل تنتظم به جميع أنواع المناظرات.

وبإرشاد من طلب الحق بهذه الطريقة طريقة النظر مع الغير باستعمال الأدب والتباعد عن الأسباب المانعة من تحقيق مقصود المناظرة من شغب وشتم وظلم وعناد ومكابرة وغيره.

فحاجة الإنسان ضرورية إلى معرفة أصول هذا العلم لأن طبيعة الإنسان الجدل، ولأن المحاورة والمجادلة تقع منه بصفة متكررة مع من يخالفه، فأسأل الله أن يوفقني وإخواني المسلمين إلى التزام أصول هذا العلم وفق ما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وأن ينفعني وإخواني المسلمين بما جمعته من أصول هذا العلم، وأن يصرفنا عن منطق اليونان العائل الجائر.

والحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - أباطيل وأسمار، تأليف: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.
- ٢ - الإبانة عن شريعة الفرق الناجية، تأليف أبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن بطه العكبري (ت: ٣٨٧هـ). تحقيق: رضا بن نعيان معطي، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٣ - أبجد العلوم، تأليف: صديق حسن خان (ت: ١٣٠٧هـ)، الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤ - الأجوبة على أسئلة البرذعي، تأليف: أبي زرعة الرازي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.
- ٥ - إحكام الفصول في أحكام الأصول، تأليف: أبي الوليد الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٦ - الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن أحمد بن حزم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٧ - إحياء علوم الدين، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي القاهرة - ١٣٥٨هـ.
- ٨ - أخبار القضاة تأليف: محمد بن خلف بن حيان (ت: ٣٠٦هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- ٩ - آداب البحث والمناظرة، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

- ١٠ - آداب الشافعي ومناقبه، تأليف: عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: عبدالمغني عبدالخالق.
- ١١ - الآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- ١٢ - أدب الطلب ومنتهى الإرب، تأليف: محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر دار الأرقم.
- ١٣ - الأدلة العقلية على أصول الاعتقاد، تأليف: سعود بن عبدالعزيز العريفي، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ١٤ - الأذكياء، تأليف: عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن الحلو، الطبعة الثانية - ١٤١١هـ، الناشر: دار إحياء العلوم - بيروت.
- ١٥ - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٦ - الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، تأليف: عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد بن محقان الجزائري، الناشر: دار المغني - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ١٧ - استخراج الجدل من القرآن الكريم، تأليف: عبدالرحمن بن نجم (ابن الحنبلي) ت: ٦٣٤هـ، تحقيق: د. زاهر بن عواض الألمعي، الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ.
- ١٨ - أصول الفقه، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: د. فهد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ١٩ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ١٤٠٨هـ.
- ٢٠ - الاعتصام، تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد رشيد رضا، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ.

- ٢١ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) عني بنشره: القدسي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - ١٣٩٩هـ.
- ٢٢ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٢٣ - الإفادات والإنشادات، تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ). تحقيق: د. محمد أبو الأجفان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ.
- ٢٤ - الإفصاح عن معاني الصحاح، تأليف: الوزير ابن هبيرة، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الثانية - ١٤١٧هـ.
- ٢٥ - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٢٦ - الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تأليف: يحيى بن أبي الخير العمراني (ت: ٥٥٨هـ). تحقيق: د. سعود الخلف، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٢٧ - الانتصار لأصحاب الحديث، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، جمع: محمد بن حسين الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ.
- ٢٨ - الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، تأليف: سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ) تحقيق: د. سالم القرني، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٢٩ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، تأليف: يوسف بن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٣٠ - الأنساب، تأليف: عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت: ٥٦٢هـ). تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الناشر: محمد أمين دمج - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ.
- ٣١ - الأنوار الكاشفة، تأليف: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٣٢ - الإيضاح لقوانين الاصطلاح، تأليف: يوسف بن عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٦٥٦هـ) تحقيق: د. فهد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٣٣ - إيقاظ همم أولي الأبصار، تأليف: صالح بن محمد العمري الشهير بالفُلّاني (ت: ١٢١٨هـ). الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٣٤ - البداية والنهاية، تأليف: الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالوهاب، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ٣٥ - بذل الماعون في فضل الطاعون، تأليف: أحمد بن علي بن حजर العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أحمد الكاتب، الناشر: دار العاصمة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١١هـ.
- ٣٦ - بستان المحدثين، تأليف: عبدالعزيز بن ولي الله الدهلوي، تحقيق: د. محمد لقمان السلفي، الناشر: دار الداعي - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ.
- ٣٧ - بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تأليف: أحمد بن يحيى الضبي (ت: ٥٩٩هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - ١٩٦٧م.
- ٣٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٩هـ.
- ٣٩ - بهجة المجالس وأنس المجالس، تأليف، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الخولي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٠ - تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٤١ - تاريخ الجدل، تأليف: محمد أبو زهرة، الناشر: دار الفكر العربي - الطبعة الأولى.
- ٤٢ - التحرير والتنوير، تأليف: محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس.
- ٤٣ - التراتيب الإدارية، تأليف: عبدالحكي الكتاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٤ - ترتيب العلوم، تأليف: محمد بن أبي بكر المرعشي (ت: ١١٤٥هـ) تحقيق: محمد إسماعيل السيد أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ٤٥ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف: عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. أحمد بكير، الناشر: مكتبة الحياة - بيروت.
- ٤٦ - ترتيب الموضوعات، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٨٤هـ)، علق عليه: كمال بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٤٧ - ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، جمع الشيخ: عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، الناشر: دار الهجرة - الثبة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- ٤٨ - ترجيح أساليب القرآن الكريم على أساليب اليونان، تأليف ابن الوزير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ.
- ٤٩ - الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام تأليف: أبي زكريا يحيى النووي، تحقيق: أحمد راتب حمّوش، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.
- ٥٠ - التعامل وأثره على الفكر والكتاب، تأليف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الرابعة - ١٤١٨هـ.
- ٥١ - التعريفات، تأليف: علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ.

- ٥٢ - التفريق بين الأصول والفروع، تأليف: د. سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار المسلم - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ.
- ٥٣ - تفصيل النشاطين وتحصيل السعادتین للراغب الأصبهاني (ت: ٥٠٢)، تحقيق د. عبدالمجيد النجار، الناشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ، بيروت.
- ٥٤ - التقريب لحد المنطق، تأليف: علي بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) تحقيق: إحسان عباس، الناشر: مكتبة الحياة.
- ٥٥ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - ١٤٠١هـ.
- ٥٦ - تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، تأليف الحافظ: خليل بن كيكلي العلامي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبدالله آل الشيخ، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ٥٧ - تلبس إبليس، تأليف: أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- ٥٨ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: يوسف بن عبدالبر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي، الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ، تصوير: مؤسسة قرطبة - مصر.
- ٥٩ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تأليف: محمد بن أحمد الملطي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: يمان بن سعد الدين الميادين، الناشر: رمادي للنشر - الدمام، الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.
- ٦٠ - تهذيب الأجوبة، تأليف: الحسن بن حامد الحنبلي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٦١ - تهذيب الأسماء واللغات، تأليف محيي الدين بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). الناشر: دار الكتب العلمية.

- ٦٢ - التوحيد، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ) تحقيق: د. عبدالعزيز الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الخامسة - ١٤١٤هـ.
- ٦٣ - التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.
- ٦٤ -
- ٦٥ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تأليف: سليمان بن عبدالله آل الشيخ (ت: ١٢٣٣هـ). الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة السادسة - ١٤٠٥هـ.
- ٦٦ - التيسير في قواعد علم التفسير، تأليف: محمد بن سليمان الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ). تحقيق: ناصر المطرودي، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ.
- ٦٧ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي تصحيح: محمد بن سليمان البسام، الناشر: دار المدني - جدة - ١٤٠٨هـ.
- ٦٨ - تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، الناشر: مكتبة الأقصى - عنيزة، الطبعة الثانية - ١٤٠٩هـ.
- ٦٩ - جامع بيان العلم وفضله، تأليف: يوسف بن عبدالبر، الناشر: دار الكتب الإسلامية - مصر، الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ.
- ٧٠ - جامع البيان في تفسير القرآن، تأليف: محمد بن جرير الطبري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٧١ - الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبوع مع شرحه فتح الباري، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٧٢ - جامع العلوم والحكم، تأليف: الحافظ ابن رجب الحنبلي، الناشر: دار عمر بن الخطاب - مصر.

- ٧٣ - الجامع لأحكام القرآن، تأليف: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ). الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.
- ٧٤ - الجدل على طريقة الفقهاء، تأليف: علي بن عقيل الحنبلي (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق د. علي العميريني، الناشر: مكتبة التوبة - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٧٥ - الجرح والتعديل، تأليف: عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ). تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - الهند، الطبعة الأولى.
- ٧٦ - الحكم الجديرة بالإذاعة، تأليف: الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: دار المأمون - دمشق، الطبعة الأولى - ١٤١١هـ.
- ٧٧ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ). إشراف علي المدني، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة.
- ٧٨ - الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: سعد اللحام، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٧٩ - حجة الله البالغة، تأليف: شاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي، تحقيق: محمود طعمة، الناشر: دار المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٨٠ - الحجة في بيان المحجة، تأليف: أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد أبو رحيم، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١١هـ.
- ٨١ - الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٨٢ - حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع، تأليف: موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبدالله الجديع، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.

- ٨٣ - حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، تصنيف: محمد بن إبراهيم الشيباني، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٨٤ - الحيدة والاعتدال في الرد على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن عبدالعزيز بن يحيى الكنانى (ت: ٢٤٠هـ) تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهى، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، ١٤١٥هـ.
- ٨٥ - درء تعارض العقل والنقل، تأليف أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، تصوير: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٨٦ - الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة، تأليف تقي الدين الهلالي، الناشر: دار الطباعة الحديثة - الدار البيضاء - المغرب.
- ٨٧ - دلائل النبوة، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.
- ٨٨ - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تأليف: علي بن بسام الشتريني (ت: ٥٤٢هـ). تحقيق: سالم مصطفى البدرى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٨٩ - الذريعة إلى مكارم الشريعة، تأليف: الراغب الأصفهاني، تحقيق: د. أبو اليزيد العجمي، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة - مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- ٩٠ - ذم الكلام وأهله، تأليف: عبدالله بن محمد الهروي (ت: ٤٨١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٩١ - رحلة إلى بيت الله الحرام، بقلم: محمد الأمين الشنقيطي، إشراف: محمد عطية سالم، الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ، الناشر: دار الشروق - جدة.
- ٩٢ - الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، الناشر المطبعة السلفية - القاهرة.

- ٩٣ - الرد على المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان، الطبعة الرابعة - ١٤٠٢هـ.
- ٩٤ - الردود، تأليف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٩٥ - الرسالة الباهرة، تأليف: علي بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد المعصومي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق - ١٤٠٩هـ.
- ٩٦ - الرسالة التدمرية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨)، تحقيق: محمد السعدي، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.
- ٩٧ - رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تأليف: أبي نصر عبيدالله بن سعيد السجزي (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد باكريم، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ.
- ٩٨ - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تأليف: محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة السنة المحمدية.
- ٩٩ - زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ.
- ١٠٠ - زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة (١٤٠٥هـ).
- ١٠١ - الزاهر في بيان ما يجنب من الخبائث الصغائر والكبائر، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن فرحون القرطبي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ١٠٢ - الزهد والرقائق، تأليف: عبدالله بن المبارك (ت: ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠٣ - سراج الملوك، تأليف: أبي بكر الطرطوشي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.

- ١٠٤ - السنة، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت: ٣١١هـ) تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.
- ١٠٥ - السنن لابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٥هـ) تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا.
- ١٠٦ - السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) تحقيق: عزت الدعاس، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٣٨٨هـ.
- ١٠٧ - السنن للنسائي أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ترقيم عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت.
- ١٠٨ - سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٦هـ.
- ١٠٩ - سيرة الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: صالح بن أحمد بن حنبل، تحقيق: فؤاد بالمنعم، الناشر: دار الدعوة - القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١١٠ - شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال، تأليف: العز بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: إياد الطباع، الناشر: دار الفكر - دمشق، ١٤١٨هـ.
- ١١١ - شرح رياض الصالحين، إملاء العلامة: محمد الصالح العثيمين، إخراج: د. عبدالله الطيار، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- ١١٢ - شرح السنة، تأليف: أبي محمد الحسن بن علي البربهاري (ت: ٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد بن قاسم الراددي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
- ١١٣ - شرح السيد عبدالوهاب بن الحسين بن ولي الدين الآمدي على الولدية في آداب البحث والمناظرة، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي - مصر، الطبعة الأخيرة: ١٣٨٠هـ.

- ١١٤ - شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي وشعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١١٥ - شرح كشف الشبهات، تأليف: العلامة محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الثريا - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
- ١١٦ - الشريعة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ) تحقيق: الوليد ابن محمد الناصر، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.
- ١١٧ - الصارم المنكي في الرد على السبكي، تأليف: محمد بن أحمد بن عبدالهادي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ١١٨ - الصحيح تأليف: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا.
- ١١٩ - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تأليف: جلال الدين السيوطي، تعليق: علي سامي النشار، الناشر: عباس الباز - مكة المكرمة.
- ١٢٠ - صيد الخاطر، تأليف: أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تعليق: أسامة السيد، الناشر: المكتبة التجارية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٢١ - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، تأليف: عبدالرحمن الميداني، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الرابعة - ١٤١٤هـ.
- ١٢٢ - طبقات الشافعية الكبرى، تأليف عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية.
- ١٢٣ - طبقات الفقهاء الشافعية، تأليف: عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تهذيب الحافظ المزي، تحقيق: محي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.

- ١٢٤ - العدة في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد المبارك، الطبعة الثانية - ١٤١٠هـ.
- ١٢٥ - العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف: صالح بن المهدي المقبل، الناشر: مكتبة دار البيان - دمشق.
- ١٢٦ - العواصم من القواصم، تأليف: أبي بكر بن العربي، تحقيق: عمار طالبي، الناشر: دار الثقافة - الدوحة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٢٧ - عيون المناظرات، تأليف: أبي علي عمر السكوني (ت: ٧١٧هـ)، تحقيق: سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية - ١٩٧٦م.
- ١٢٨ - غذاء الألباب لشرح منظومة الأدب، تأليف: محمد السفاريني، تصوير مؤسسة قرطبة - مصر.
- ١٢٩ - الغيث المسجم في شرح لامية العجم - تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٣٩٥هـ.
- ١٣٠ - الفاضل في صفة الأدب الكامل، تأليف: محمد بن أحمد الوشاء (ت: ٣٢٥هـ)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١١هـ.
- ١٣١ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق العلامة: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٣٢ - فتح البيان في مقاصد القرآن، تأليف: صديق حسن خان، الناشر: دار أم القرى - القاهرة، ١٩٦٥م.
- ١٣٣ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٠٣هـ..
- ١٣٤ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن حزم، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى - ١٣١٧هـ.

- ١٣٥ - فضائل القرآن، تأليف: إسماعيل بن عماد بن كثير، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- ١٣٦ - الفقيه والمتفقه، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت: ٤٦٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ.
- ١٣٧ - الفنون، تأليف أبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي، الناشر: مكتبة لنا - دمنهور، الطبعة الأولى - ١٤١١هـ.
- ١٣٨ - الفوائد في اختصار المقاصد، تأليف: العز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ). تحقيق: إياد الطباخ، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- ١٣٩ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: محمد عبدالرؤوف المناوي، الناشر: دار الفكر - بيروت
- ١٤٠ - قانون التأويل، تأليف: أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ). تحقيق: محمد السليمان، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ١٤١ - قواطع الأدلة في الأصول، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
- ١٤٢ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف: العز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ).
- ١٤٣ - القواعد الحسان لتفسير القرآن، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، اعتناء عبدالله النجدي، الناشر: دار الصميعي الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ١٤٤ - قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، تأليف: صديق حسن خان (ت: ١٣٠٧هـ) تحقيق: د. عاصم القريوتي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ١٤٥ - القسطاس المستقيم، تأليف: أبي حامد الغزالي، تحقيق: فيكتور شلحت، الطبعة الثالثة - ١٤١١هـ.

- ١٤٦ - الكاشف عن حقائق السنن، تأليف: حسين بن محمد الطيبي (ت: ٧٤٣هـ) تحقيق: عبدالغفار محب الله، الناشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٤٧ - الكافية في الجدل، تأليف: إمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨هـ) تحقيق: د. فوقية حسين، الناشر: مكتبة الكليات الزهرية - القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- ١٤٨ - الكبائر، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٤٩ - كتاب الصناعتين تأليف: الحسن بن عبدالله العسكري (ت: ٣٩٥هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ١٥٠ - كتاب العلم، للعلامة محمد الصالح العثيمين، جمع: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الثريا - الرياض، الطبعة الثانية - ١٤١٧هـ.
- ١٥١ - كشف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد بن علي التهانوي، مراجعة: رفيق المعجم، الناشر: مكتبة لبنان - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- ١٥٢ - لقد شيعني الحسين، تأليف: إدريس الحسيني، الناشر: دار النخيل للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٦هـ.
- ١٥٣ - لوامع الأنوار الإلهية وسواطع الأسرار الأثرية، تأليف: محمد بن أحمد السفاريني، بتعليق: سليمان بن سحمان وعبدالرحمن أبابطين، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ.
- ١٥٤ - ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: طه بو سريح، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٥٥ - مؤتمر النجف، للشيخ عبدالله بن الحسين السويدي (ت: ١١٧٤هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار عمار - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ١٥٦ - مجالس العلماء، تأليف: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

- ١٥٧ - مجلة الحكمة - إشراف: وليد بن أحمد الحسين، بريطانيا - ليدز العدد رقم ٧، (١٩).
- ١٥٨ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن قاسم، تصوير: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- ١٥٩ - مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، اعتناء: سعد الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
- ١٦٠ - محاسن التأويل تأليف: محمد جمال الدين القاسمي، تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربية - القاهرة.
- ١٦١ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ)، تحقيق ونشر: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٥هـ.
- ١٦٢ - محنة الإمام أحمد بن حنبل، جمع: حنبل بن إسحاق بن حنبل، تحقيق: د. محمد نعش، الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ.
- ١٦٣ - المختار في أصول السنة، تأليف: الحسن بن أحمد بن عبدالله ابن البنا الحنبلي البغدادي (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٦٤ - مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تأليف: محمد بن مكرم المعروف ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، الناشر: دار الفكر - دمشق، الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٦٥ - مختصر الصواعق المرسل على الجهمية والمعتلة لابن القيم، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
- ١٦٦ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تأليف: نصر الله بن محمد (ابن الأثير الموصلي) ت: ٦٣٧هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت ١٤١١هـ.

- ١٦٧ - مدارج السالكين، تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- ١٦٨ - مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق والزهد في الرذائل لابن حزم الأندلسي، تحقيق: إبراهيم بن محمد، مكتبة الصحابة - مصر، الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ١٦٩ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٥هـ.
- ١٧٠ - المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٧١ - المستدرك على الصحيحين في الحديث، تأليف: محمد بن عبدالله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ). الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٢ - المسند لأحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الخامسة - ١٤٠٥هـ.
- ١٧٣ - المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تقديم: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة.
- ١٧٤ - مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه، تأليف: أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: كمال الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ١٧٥ - معالم في منهج الدعوة، تأليف: صالح بن عبدالله بن حميد، الناشر: دار الأندلس الخضراء - جدة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٧٦ - معجم مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ١٧٧ - معجم المناهي اللفظية، تأليف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ.

- ١٧٨ - المعرفة والتاريخ، تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ.
- ١٧٩ - المعلم بفوائد مسلم، تأليف: محمد بن علي المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٨٠ - مفتاح دار السعادة، تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨١ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تأليف: طاش كبرى زاده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨٢ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تأليف: أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محي الدين مستو، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٨٣ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة، تأليف محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.
- ١٨٤ - المقدمة، تأليف: عبدالرحمن بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٨٥ - المناظرات الفقهية، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار ابن القيم - الدمام - ١٤١١هـ.
- ١٨٦ - مناقب الشافعي، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث - مصر.
- ١٨٧ - مناهج الجدل في القرآن الكريم، تأليف: د. زاهر بن عواض الألمعي، الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ.

- ١٨٨ - منهاج السنة النبوية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ١٨٩ - المنهاج في ترتيب الحجج، تأليف: أبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤هـ) تحقيق: عبدالمجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ.
- ١٩٠ - المنهاج في شعب الإيمان تصنيف أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليني (ت: ٤٠٧هـ). الناشر: دار الفكر، تحقيق: حلمي محمد فودة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ١٩١ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تأليف: أحمد بن علي المقرئ (ت: ٨٤٥هـ). تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ١٩٢ - الموافقات في أصول الشريعة، تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبدالله دراز، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٩٣ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٩٤ - النبوات تأليف أحمد بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) تحقيق: د. عبدالعزيز الطويان، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ١٩٥ - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تأليف: إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ.
- ١٩٦ - نقض تأسيس الجهمية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، تصوير مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- ١٩٧ - نقض المنطق، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٩٨ - نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تأليف: أبي علي المحسن بن علي التنوخي (ت: ٣٨٤هـ). تحقيق: عبود الشالجي، ١٣٩١هـ.
- ١٩٩ - نونية القحطاني، تأليف: عبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني، تحقيق: محمد بن أحمد سيد، الناشر: مكتبة السوادى - جدة، الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- ٢٠٠ - النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود الطناحي، الناشر: دار الباز - مكة المكرمة.
- ٢٠١ - نور البصائر والألباب في أحكام العبادات والمعاملات والحقوق والآداب، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية - ١٤٢٠هـ.
- ٢٠٢ - هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار النور - ألمانيا.
- ٢٠٣ - الواضح في أصول الفقه، تأليف أبي الوفا علي بن عقيل الحنبلي (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الباب الأول	٩
الفصل الأول: تعريفات	٩
الفصل الثاني: تاريخ تدوين علم الجدل	٢١
الفصل الثالث: أدلة مشروعية الجدل	٢٧
أولاً : القرآن الكريم	٢٩
ثانياً : السنة	٥٢
ثالثاً : الإجماع	٦٨
رابعاً : شريعة من قبلنا	٦٩
خامساً : عمل الصحابة	٧٦
الباب الثاني	٨٧
الفصل الأول: تاريخ ونشأة الجدل المذموم	٨٧
الفصل الثاني: أنواع الجدل المذموم	٩٧
أولاً : الجدل بغير علم	١٠٢
ثانياً : الجدل فيما طوي علمه	١٠٥
ثالثاً : جدال التدارؤ بالنصوص	١١٠
رابعاً : الجدل في المتشابه	١١٤

١١٧	خامساً : جدال الانتصار للمذاهب
١٢٢	سادساً : جدال الأغلوطات
١٢٧	سابعاً : جدال اللدد وسوء الأدب
١٢٩	ثامناً : الجدال بعد ظهور الحق ونصرة الباطل
١٣٣	الباب الثالث : كراهية السلف للجدل والمناظرة
١٣٨	عبدالله بن عمر رضي الله عنهما
١٤٠	الحسن البصري
١٤٢	الأوزاعي
١٤٤	الزهري
١٤٦	الإمام مالك
١٤٩	الليث بن سعد
١٥١	الإمام أحمد بن حنبل
١٥٤	الحسن بن علي البربهاري
١٥٧	عبدالله بن أبي زيد القيرواني
١٥٨	ابن دقيق العيد
١٦٠	محمد الأمين الشنقيطي
١٦٣	الباب الرابع
١٦٣	الفصل الأول : فوائد الجدال المحمود
١٦٦	١ - تمييز الحق من الباطل
١٦٧	٢ - تنشيط الذهن
١٦٩	٣ - مذاكرة العلم
١٧١	٤ - كف عدوان المبطلين

١٧٢	٥ - شحذ الهمة للاستزادة من العلم
١٧٣	٦ - التدرب على مآخذ الأحكام
١٧٥	٧ - ظهور الدين والإيمان
١٧٧	٨ - التحرر من التقليد
١٧٩	٩ - فهم العلوم
١٨٠	١٠ - إثراء في التأليف
١٨٣	١١ - استخراج الخفي من العلوم
١٨٥	الباب الرابع
١٨٥	الفصل الثاني: آفات الجدل المذموم
١٨٩	١ - تهيج الغضب
١٩٠	٢ - مفتاح للعداوة والبغضاء
١٩٢	٣ - الترخص في الغيبة
١٩٣	٤ - إفساد للنيات
١٩٤	٥ - مشاغلة وتضييع للوقت
١٩٦	٦ - مدافعة الحق ورده
١٩٨	٧ - المخيلة بالمعرفة
١٩٩	٨ - الترخص بالكذب
٢٠٠	٩ - تقحّم الباطل
٢٠١	١٠ - تحريف النصوص
٢٠٤	١١ - مشاكلة العلماء
٢٠٦	١٢ - تفحّش اللسان
٢٠٨	١٣ - نسيان العلوم

٢٠٩	١٤ - تتبع العورات
٢١٦	١٥ - الحيرة والشكوك
٢١٨	١٦ - الحرمان من الاهتداء للحق
٢٢٠	١٧ - إحداث المذاهب الجديدة والبدع المخترعة
٢٢١	١٨ - ذهاب البهاء
٢٢٣	الباب الخامس
٢٢٣	الفصل الأول: أصناف من لا يُناظر
٢٢٧	١ - الجاهل
٢٣١	٢ - المبتدع
٢٤٦	٣ - الرافضي
٢٥٢	٤ - السفية
٢٥٥	٥ - غريب ومتقلب الطباع
٢٥٦	٦ - المتعنّت
٢٦٠	٧ - المتطفل
٢٦١	٨ - الظالم
٢٦٣	٩ - المجبول على الخلاف
٢٦٤	١٠ - المقلّد
٢٦٧	الفصل الثاني: الناكصون عن المناظرة
٢٧٣	الفصل الثالث: ما لا تجري فيه المناظرة
٢٧٥	أولاً : العقيدة
٢٨٥	ثانياً : أحكام السياسة الشرعية

٢٨٧	الباب السادس : أحوال المتناظرين
٢٨٩	طبيعة الإنسان الجدل
٢٩٠	الرجل أقوم حجة من المرأة
٢٩٢	المفاضلة بين المناظرة ولزوم السكوت
٢٩٨	أنواع الحجج
٣٠٦	النظر أوسع من المناظرة
٣١٢	التدرب على الجدل
٣١٤	شروط المناظرة
٣٢٣	المشاوره أكمل أنواع المناظرة
٣٢٦	السؤالات نوع من المناظرات
٣٣١	المباهلة
٣٣٤	المتجادلون ومجازبة الحق
٣٣٧	حكاية المناظرات
٣٤٨	صناعة المناظرات
٣٥٦	الاستنابة في المناظرة
٣٥٨	الاستعانة في المناظرة
٣٦٣	التحدي في المناظرة
٣٦٦	حيل المتناظرين
٣٧٢	لا تلازم بين الفلج والحق
٣٧٧	الظهور للحق
٣٧٩	تناقض النظر
٣٨٣	التنزل مع المخالف

٣٨٧ الانتقال في المناظرة
٣٩٠ الانقطاع في المناظرة
٣٩٦ المفاضلة بين المستدل والمعارض
٣٩٨ المتناظرون ما بين غالب ومغلوب
٤٠٢ قواصم المناظرات
٤١٢ تأويلات المتناظرين
٤١٧ الاتساع في الجدل
٤٢١ مجالس المناظرات
٤٢٧ الباب السابع: أصول الاستدلال والمعارضة
٤٢٩ المعيار
٤٣٧ المعيار في مناظرة الكفار
٤٥٣ المعيار في مناظرة المبتدعة
٤٥٥ فساد المعيار اليوناني
٤٦١ معدن الشبهات
٤٦٣ قاعدة الاستدلال
٤٦٦ استسلاف المقدمات
٤٦٩ عدد المقدمات
٤٧٣ أنواع المقدمات
٤٧٧ لا مجادلة في الضروريات والبديهيات
٤٨١ لا مجادلة بعد ظهور الحق
٤٨٤ لا اشتغال برد كل الأقوال الساقطة
٤٩٣ الهدم أسهل من البناء

٤٩٤	الهادم لا يلزم أن يكون عالماً
٤٩٧	البناء بعد الهدم
٤٩٩	الاعتراض
٥٠٠	المنع
٥٠١	سند المنع
٥٠٣	النقض
٥٠٤	النقض بشاهد التخلف
٥٠٥	النقض بخصوص الفساد
٥١٠	المعارضة
٥١٢	المعارضة بالقلب
٥١٦	المعارضة بالمثل
٥١٨	المعارضة بالغير
٥١٩	الباب الثامن: ما يتأذب به المتناظرون
٥٢٢	١ - حسن القصد
٥٢٤	٢ - استظهار مذهب المخالف قبل المناظرة
٥٢٧	٣ - مراعاة قدر المناظر
٥٢٩	٤ - المجادلة بالحسنى
٥٣٢	٥ - استعمال السمات الحسن
٥٣٤	٦ - الإعراض عن مجالس الهيئة
٥٣٦	٧ - عدم التهاون مع المخالف
٥٣٨	٨ - عدم الإفراط في التوقي من الخصم
٥٤٠	٩ - الاتفاق على الأسس

- ١٠ - تحرير موضع النزاع بالفاظ واضحة غير مشتبهة ... ٥٤١
- ١١ - ترك الالتفات إلى الحاضرين ٥٤٢
- ١٢ - الإقبال على المناظر ٥٤٣
- ١٣ - اعتدال المزاج ٥٤٥
- ١٤ - تجنب الغضب والضجر ٥٤٦
- ١٥ - تفحص الكلام قبل إرساله ٥٤٨
- ١٦ - إنصاف مناظر ٥٤٩
- ١٧ - مراعاة كلام المناظر ٥٥١
- ١٨ - ترك المداخلة والمصادرة ٥٥٢
- ١٩ - الحرص على ود الصاحب ٥٥٤
- ٢٠ - الحذر من الشناعة على المخالف ٥٥٦
- ٢١ - بين المؤاخذة والمسامحة ٥٥٧
- ٢٢ - الإعراض عن العجب ٥٥٩
- ٢٣ - التيسر مع المخالف ٥٦٠
- ٢٤ - تقديم الأقوى من الحجج ٥٦١
- ٢٥ - لا يُورد ما لم يُخبر ٥٦٣
- ٢٦ - التباعد عن حشو الكلام ٥٦٤
- ٢٧ - الاحتراز في السؤال ٥٦٦
- ٢٨ - تلخيص مطولات المناظر ٥٦٨
- ٢٩ - قبول الحق والانقياد له ٥٧٠
- الخاتمة ٥٧٥
- ثبت المصادر والمراجع ٥٧٧